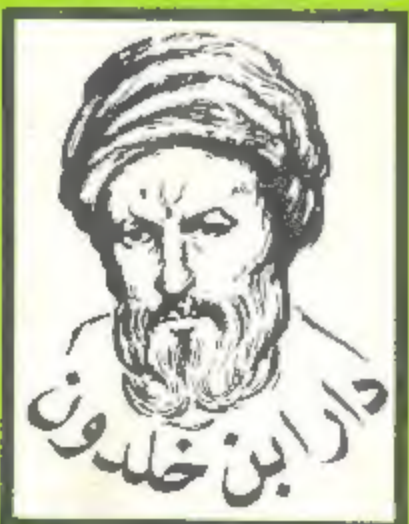


فريد هوليداي

مقدمات الثورة في إيران



مع مقدمة خاصة للمؤلف
للطبعة العربية عن الثورة الإيرانية

مقدمات الثورة في ايران

حقوق الطبع محفوظة

لدار ابن خلدون

بيروت - كورنيش المزرعة - بناية ريفيرا سنتر

هاتف ٣١٢٣٣٥

ص.ب ١١٩٣٠٨

الطبعة الاولى

١ / ٩ / ١٩٧٩

فريد هوليداي

مقدمات الثورة في ايران

ترجمة مصطفى كركوتي

مراجعة د. خليل هندي

مع مقدمة خاصة للمؤلف للطبعة العربية
عن الثورة الايرانية

دار ابن خنون

العنوان بالاصل

IRAN : Dictatorship & Development.

— Beguin Bouks — London — 1979

مقدمة المؤلف الخاصة بالطبعة العربية

الثورة الإيرانية

منذ أن أتم متن هذا الكتاب في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، تسارعت الاحداث في ايران بخطى لم يكن ليتوقعها سوى القلائل ، فقد أطيح بالشاه ومعاونيه في السلطنة عبر تعبئة جماهيرية لا بد أن تحتل مكانا بارزا ضمن أكثر فصول الحركة الثورية العالمية في هذا القرن ملحمة . وفي الوقت ذاته . لم يتحدد مصير هذه الثورة الإيرانية ، فمع تحلل التحالف الذي هزم الشاه برزت تناقضات جديدة سياسية واجتماعية وعرقية . ولم تطرح علنا المسائل الحقيقية المتعلقة بمستقبل ايران الا الآن وبعد أن تمت الاطاحة بالسلالة الحاكمة البهلوية .

لنبداً أولاً بتلخيص مكثف للاحداث التي أدت الى سقوط الشاه . عجز الحكم العسكري الذي فرض في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٨ عن قمع المعارضة الشعبية ، وقد استمرت الصدامات بين قوات الجيش وبين المعارضة عقب مذابح طهران ، وخاصة مذبحة ساحة جالا في الثامن من أيلول (سبتمبر) . وفي الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر) واستجابة لضغط العسكريين أقال الشاه حكومة شريف امامي . وعين بدلاً منها حكومة عسكرية برئاسة رئيس الأركان الجنرال أزهرى . لكن هذه الحكومة بدورها كانت تعي قوة الحركة الجماهيرية وفشلت في أن تسحق المعارضة أو أن تتوصل الى استرضائها . فقد شلت

الاضرابات الاقتصادية المدينية وبدأ في شهر كانون الاول (ديسمبر) نزاع سياسي رئيسي بين النظام وبين خصومه .

عند ذلك الحين كان آية الله الخميني قد وصل باريس ، وأعطته اقامته هناك مجالا أكبر بكثير للوصول الى وسائل الاعلام العالمية ، وبالتالي الى ايران ، مما كان يتوفر له عند اقامته في العراق الاقرب جغرافيا . وقبلت المعارضة بالخميني قائدا رمزيا للمعارضة، وصار يعمل عبر مجموعة من الاعوان في باريس الذين كان بعضهم منفيا ومن أعضاء حركة تحرير ايران التي يرأسها مهدي بازرگان مثل ابراهيم يازدي وصادق قطبزاده وأبو الحسن بني صدر . وصلت الازمة احدى تقاطع ذروتها في ١١ كانون الاول (ديسمبر) ، فتلك هي الفترة فسي شهر محرم المقدس عندما يقيم المسلمون الشيعة العزاء لوفاة الامام الحسين ، كما انها في التقويم الاسلامي الفترة التي تصادف الذكرى الخامسة عشرة لابعاد الشاه الخميني الى المنفى . واجبرت السلطات العسكرية على السماح للمظاهرات رغم ان القانون العسكري كان لا يزال مفروضا . فتظاهر نحو مليوني شخص في طهران وتظاهر ملايين آخرون في مختلف أنحاء البلاد ضد النظام . وما أن حلت نهاية الشهر حتى كانت الحكومة العسكرية ذاتها تتفتت ، مما اضطر الشاه الى التخلي عنها .

كان رئيس الوزراء الجديد الذي اختاره الشاه ، شاهپور بختيار ، أحد قادة حزب ايران الذي كان يشارك في الجبهة الوطنية . ووعده بختيار الذي كان فرنسي الثقافة والذي سجنه الشاه مرات عدة أن يؤلف حكومة لا يشارك فيها أي ممن ارتبطوا في السنوات الـ ٢٥ السالفة بالحكم البهلوي . وتقدم من المجلس بقانون لحل السافاك ووعده بأن يسلم السلطة الى حكومة منتخبة حالما يتم اتخاذ الاجراءات الدستورية المناسبة . وقام بختيار بعد ذلك باقتناع الشاه بمساعدة الولايات المتحدة التي تيقنت من ان الشاه محكوم عليه بالفشل ، باقناعه في أن يغادر ايران ، وبالفعل ترك الشاه ايران فسي ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩

الى مصر ، ثم الى المغرب ، مدعيا لحفظ ماء الوجه ، بأنه ذاهب في اجازة .

كانت استراتيجية بختيار القائمة على تحقيق انتقال سلمي الى حكم ديمقراطي مقضي عليها بالفشل . اذ انه بقبول ترشيح الشاه فقد ثقة باقي المعارضة به ، وقام الخميني وكذلك رفاقه هو في الجبهة الوطنية بشجبه . واستمرت الاضرابات والمظاهرات ورفض الخميني على وجه الخصوص الوصول الى حل وسط مع المرسلين الذين بعث بهم بختيار الى باريس للتباحث معه . وبمرور الايام أصبح بختيار باضطراد سجيناً للقوات المسلحة والاميركيين الذين دعموه ، ولم يعد قادراً على التأثير في الاحداث . اذ أصبح ينظر اليه على انه مرشح الشاه ، في حين ظل الكثير من الاجهزة الامبراطورية ، وخاصة القوات المسلحة ، سليمة على حالها . ورغم ان بختيار قد نجح في حمل الشاه على مغادرة البلاد ، كما نجح بمساعدة الاميركيين في كبح رغبة الجيش في القيام بانقلاب ، فانه في نهاية الامر لقي الهزيمة .

تسارعت خطى الاحداث في نهاية كانون الثاني (يناير) ، وقضت التظاهرات على قدرة بختيار للتأثير في الاحداث ، وفي الاول من شباط (فبراير) عاد آية الله الخميني الى طهران من منفاه في باريس . ورغم ان الخميني كان حذراً أن لا يستفز الجيش ويدفعه الى القيام بانقلاب ، الا انه لعب أوراقه بتصميم وحزم ورشح مهدي بازرگان كرئيس للحكومة المؤقتة الجديدة . فنشأت في البلاد ازدواجية سلطة لم يكن اي من الطرفين في ظلها راغباً بالآخر ، حتى جاء الانفجار في يوم الجمعة الموافق ٩ شباط (فبراير) . بدأ الانفجار في قاعدة « دوش تابه » الجوية قرب طهران عندما اصطدم تقنيو سلاح الجو والضباط الصفار فيه بكبار الضباط حول حق الاوائل في مشاهدة خطاب للخميني على التلفزيون . وعندما استمر الصدام توجهت وحدات من قوات « جافدان » (الخالدون) (جزء من الحرس الامبراطوري) لمهاجمة القاعدة ، مما أدى الى انتفاضة عامة في طهران . ورغم ان الحداث قد بدأ بانشقاق في الجيش الا ان

ما حدد نتيجته هو ان آلافاً من المدنيين تدخلوا بنشاط الى جانب القطاعات المتمردة من القوات المسلحة ، وبهذه الطريقة تمت هزيمة القطاعات العسكرية المؤيدة للشاه . وأعقب ذلك يومان من القتال في طهران في ١٠ و ١١ شباط (فبراير) أديا الى تدمير الجهاز العسكري واجبار حكومة بختيار على الاستقالة ، واستطاع عشرات الآلاف من المناضلين الحصول على بنادق من القواعد العسكرية التي نهبوها . ووقعت حوادث مشابهة في الايام التالية في مختلف مدن المقاطعات .

هكذا برهنت حسابات الخميني عن صحتها : انقسمت القوات المسلحة واستطاعت حركة المعارضة الوصول الى السلطة عبر انتصار جماهيري رائع . ولكن حالما تم احراز النصر بدأ التحالف العريض الذي شكل الحركة التفتت على ثلاثة محاور منفصلة . أولاً ، رغم ان بازركان قام بتشكيل حكومة الا ان الكثير من السلطة الحقيقية في ايران الجديدة أصبح في يد اللجان الثورية الاسلامية السرية التي اقامها الخميني وفي يد غيرها من اللجان المحلية المشكلة من رجال الدين والمتعاونين معهم في مدن المقاطعات . ثانياً ، أدت الطريقة التي قامت بها الثورة في ١٠ و ١١ شباط (فبراير) الى وقوع كميات من الاسلحة في يد مجموعة رجال العصابات المعروفين بـ « المجاهدين » و « الفدائيين » اللتين تحولتا في فترة قصيرة من الزمن الى منظميتين جماهيريتين كبيرتين . وفي كثير من المصانع تشكلت لجان عمال ، كما حدث ذلك أيضاً في أجزاء من جهاز الدولة (لجان الجنود على سبيل المثال) ، وأيضاً في الصحافة والتلفزيون . ورغم ان بازركان لم يعط حزب توده شرعية قانونية الا ان الحزب استطاع ان يعمل علانية الى هذا الحد او ذاك ، واستفاد من ان الخلافات العصبوية بينه وبين مجموعتي « المجاهدين » و « الفدائيين » خفتت على الاقل مؤقتاً بفعل الوضع الجديد . وقد تلقى توده ، وكذلك « الفدائيون » و « المجاهدون » دعماً من بعض القادة الدينيين مثل آية الله الطالقاني . وكان ظهور هذه القوى اليسارية مصدر ازعاج كبير

للامام الخميني وبازركان . ومع ذلك لم يكن اليمين قادرا على استيعاب هذا اليسار في منظماته الاسلامية . ثالثا ، أطلق سقوط النظام البهلوي موجة جديدة من التحرك الاجتماعي بين القوميات غير الفارسية . وكان هذا ملحوظا بشكل خاص في كردستان حيث قسام الحزب الديمقراطي الكردستاني بتنظيم نشاطاته حول شعار : « الديمقراطية لايران والاستقلال الذاتي لكردستان » . وانطلقت على نطاق أصغر مطالبات مشابهة في بلوخستان ، ولم يمض كبير وقت حتى نشأت حركات مماثلة وناشطة في أذربيجان وفي المناطق العربية .

لا يسمح لنا المجال ولا المعلومات المتوافرة بالقيام بتقييم لميزان القوى الحقيقي في ايران عقب احداث كانون الثاني (يناير) - شباط (فبراير) ١٩٧٩ . وفي الواقع ان الصراع بين القوى السياسية المختلفة سيستمر بشكل حاد لفترة طويلة . غير اننا مع ذلك سنقدم هنا بضعة احكام عامة على ما يبدو وكأنه الواجهة المركزية للوضع عند قيامنا بكتابة هذه الصفحات في شهر آذار (مارس) ١٩٧٩ .

١ - يمكن بكل حق أن يطلق على أحداث الشهرين الماضيين اسم ثورة . لم تكن هذه بالتأكيد ثورة اشتراكية ، ذلك انه لا الطابع الطبقي ولا ايدولوجية الثورة ولا انجازاتها تستحق مثل هذه التسمية . كما انه لا يمكن بأي معنى حقيقي أن تسمى هذه الثورة ثورة اجتماعية . ذلك ان برنامج الخميني وسياسات حكومة بازركان لا تبشر بأي تحويل جذري في ملكية وسائل الانتاج في ايران ، كما ان الاصل الاجتماعي ، بل والعلاقات العائلية للكثيرين من أعضاء الحكومة الجديدة ، شبيهة بأصول وعلاقات من كانوا يتبوأون المناصب العليا في النظام البهلوي . وعلى سبيل المثال كان الخميني وبازركان معارضين بشدة لمطالب العمال بالسيطرة على المصانع ، كما انهما حاولا اعادة بناء القوات المسلحة بسرعة . ويقدر ما يتعلق الامر بكون تنظيم وتمويل الجزء الديني من الحركة قد أتى من تجار « البازار » ، يمكن

القول بأن النظام الجديد يتمتع بدعم من البرجوازية الصغيرة أكبر من ذلك الذي كان يتمتع به البهلويون ، لكن ذلك يتضمن ادخال البرجوازية الصغيرة في الدولة أكثر مما يتضمن انتقال السلطة من البرجوازية الى البرجوازية الصغيرة . غير ان ما حدث في ايران في أوائل العام ١٩٧٩ هو بالتأكيد ثورة سياسية ، أي ان ذلك كان اقضاء بالعنف من السلطة السياسية لقطاع من الطبقة الحاكمة وانتقال هذه السلطة الى يد قطاع آخر . ولم يكن هذا الانتقال ممكنا الا بفعل تعبئة جماهيرية واسعة وعريضة ، وهذه التعبئة هي ما يمنع قيادة المعارضة من مجرد تعزيز سلطتها . ان مصير الثورة الايرانية ، وعلى الاخص الى أي مدى ستؤدي الثورة السياسية الى ثورة اجتماعية ، يعتمد على العلاقات في المستقبل بين القوى الطبقيّة المختلفة التي شاركت في التحالف الذي أطاح بنظام الشاه .

٢ - ان موضوعه ان « ثورة اسلامية » قامت في ايران تتطلب بعض التوضيح . لعب الاسلام كأيديولوجية دورا بارزا في المعارضة وذلك بسبب الفراغ الايديولوجي السياسي الذي كان سائدا في ظل الديكتاتورية الملكية وايضا بسبب الدور التنظيمي الرئيسي الذي لعبه بعض رجال الدين ومعاونوهم . ولا شك ان هزيمة البهلويين تصاحبت مع اعسادة فرض بعض الشعائر الدينية العلنية ، مثل منع الكحول وازدياد الدور الاجتماعي لرجال الدين . ولكن مع ذلك من غير الممكن الحديث بأي معنى كاف عن « ثورة اسلامية » . ذلك ان مصطلح « اسلامي » ، عدا عن انه يشير الى تغير اصلاحي محافظ غير ثوري في العادات الاجتماعية ، يقوم بدور قناع ايديولوجي لاختفاء الطابع متعدد الطبقات لحركة المعارضة وبالتخصيص لاعطاء المشروعية للدور الهام الذي قامت به البرجوازية الصغيرة ضمن الحركة ، ذلك ان القوة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة يجري التعبير عنها في المقام الاول عبر تأثير هذه الطبقة على رجال الدين . كذلك فان ادعاء بازركان بأن الاسلام يقدم الحل لكافة مشاكل ايران لا يمكن الاقرار بصحته ، اذا أخذنا بعين

الاعتبار المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تواجهها إيران . لكن طرح هذا المثال ليس خطأ من المعنى الاجتماعي ، ذلك ان الوعد بفرض حظر على الفائدة وبانهاء الفساد وبالقضاء على التفاوتات الضخمة يقدم بالفعل صياغة لمطامح البرجوازية الصغيرة التي كانت محرومة من السلطة والثروة في ظل النظام البهلوي . ان ايدولوجية الجمهورية الاسلامية مثلها في ذلك مثل الايدولوجيات الشعبوية في الاقطار الاخرى ، نامية ومتقدمة ، تقوم بانكار المطامح الطبقية لطرفي التركيب الاجتماعي . — تقوم بالحد من سلطة رأس المال الكبير ان كان رأسمالا خاصا أو مملوكا من قبل الدولة بوصفه فاسدا و « غير شعبي » ، وفي الوقت ذاته تقوم بكبح المطالب المحددة للطبقة العاملة . انها تقوم بمناشدة صالح عام أوسع ، ومناشدة الطموح الى مجتمع عادل دون أن تحدد طبيعة التركيب الاجتماعي لهذا مجتمع ودون أن تحدد طبيعة هكذا صالح عام . ان اصطلاح « ثورة اسلامية » لا يشير الى نوع التغيير الذي حدث في إيران ، انه يعمل على طمس معالمه ، وعلى الاخض طمس حدود ما تم تحقيقه حتى الآن ، وانكار مشروعية أية تغييرات أخرى أبعد تطالب بها الجماعات المضطهدة — من العمال والقوميات أيضا والنساء كذلك .

٣ — ان أكثر ملامح الثورة الإيرانية إثارة للدهشة حتى الآن هو السرعة التي انهار بها جهاز الدولة ، وعلى الاخص انهيار القوات المسلحة في أوائل شباط (فبراير) . ان هذه الحقيقة هامة للغاية ، هامة من حيث النظر الى الماضي بمنظار الحاضر لتحليل طبيعة النظام البهلوي ، وهامة أيضا من وجهة مستقبلية لتقييم طبيعة الجمهورية الجديدة . تاريخيا ، جاء النظام البهلوي الى السلطة وحافظ على موقعه عبر الانقلابات العسكرية محطما بذلك المعارضة الديمقراطية وخارقا الدستور . ففي العقد الذي سبق عام ١٩٧٨ استمر الشاه في سحق خصومه وفي تحريم أي شكل من أشكال التعبير القانوني . ولذا كان من السهل على خصومه الادعاء بأن النظام البهلوي كان نظاما غير

مشروع ، كذلك استطاع الخميني وأنصاره أن يعطي لتهمة اللامشروعية تعبيرا قويا بمصطلحات دينية من خلال تصويرهم للشاه بأنه ينقض القرآن وعلى أنه أيضا عدو للإسلام. ومع ذلك فإن هذا الافتقار للمشروعية لم يؤثر وحسب على خصوم النظام السياسيين وعلى رجال الدين وغيرهم ممن كانوا محرومين من منافع ثروة إيران ، بل أنه وصل إلى قلب الدولة وإلى البرجوازية خالقا قوة عميقة يقف على أحد جانبيها مجموعة صغيرة من العائلات تحيط بالبلاط الامبراطوري ويقف في الطرف الآخر أفراد البرجوازية الآخرين الذين استفادوا من الثروة الاقتصادية ولكنهم كانوا محرومين من الوصول إلى الثراء الفاحش والسلطة السياسية التي كان يتمتع بها قلائل محظوظون . لعب الفساد ومحاباة الأقارب دورا رئيسيا هنا في تقسيم الدولة والطبقة الحاكمة ذاتها وفي تسهيل قيام خصوم الشاه بحشد تحالف عريض ضده حالما بدأ النظام في الانهيار. لقد كانت هشاشة النظام — الافتقار إلى بدائل سياسية بالاضافة إلى ضعف القوات المسلحة — قبل كل شيء ، هي التي أدت في النهاية إلى عزل الشاه وإلى الإطاحة بالملك البهلوي بهذه السرعة . ومع ذلك ، وللسبب نفسه ، ظل الكثير من جهاز الدولة سليما دون أن يصاب بأذى وظل كثيرون من أعضاء البرجوازية الإيرانية يسيطرون على أموالهم وعلى ممتلكاتهم بعد الثورة .

٤ - لماذا انهار الجيش بهذه السرعة في أوائل شباط (فبراير) ١٩٧٩ خاصة وأن كثيرا من الناس كانوا يتوقعون قيام انقلاب ؟ السبب الرئيسي والواضح هو قوة المعارضة : كانت قيادة الجيش منذ أيلول (سبتمبر) تعلم أنه سيكون من الصعب عليها جدا أن تسحق المعارضة بالقوة وحدها . لقد حاولوا في البداية أن يفعلوا ذلك — مذابح أيلول (سبتمبر) وكذلك أوائل كانون الثاني (يناير) عندما أتت حكومة الجنرال أزهري إلى السلطة . لكن نطاق المعارضة واتساعها حالا دون قيام الجيش بهجوم شامل ، وكان لا بد لهذا الضعف من أن يجر انعكاسا له في داخل القوات المسلحة التي كان تأثير الجماهير المحتشدة في

الشوارع عليها. يتزايد يوما بعد يوم . أغلبية القوات المسلحة من المجندين الذين ينحدرون من أصول ريفية ذات توجهات دينية ، بعد أن حل كانون الثاني (يناير) وعندما كان الجنرالات الصلفون يتحدثون عن انقلاب كان الوضع قد أصبح خارج أيديهم تماما ، وقامت الولايات المتحدة عبر الجنرال « هويزر » مبعوث «الناتو» العسكري في طهران بالحث على عدم القيام بمحاولة انقلابية . أما الفصل الأخير في شباط (فبراير) فلم يكن سوى ظهور انحلال الجهاز العسكري الى العلن ، ذلك الانحلال الذي كان يتطور في الخفاء على امتداد عدد من الأشهر : الاستياء السياسي للجنود وصغار الضباط ، والانشقاق ما بين الضباط الصفار والضباط الكبار ، والافتقار الى أية قيادة حازمة . غير ان هناك أسبابا أعمق لانحيار العسكر في هذا الوضع . ذلك ان الجيش الإيراني ، على العكس مثلا من الجيش التشيلي ، لم يكن لديه أي مدنيين يدعمونه ويشجعونه . لقد كان معزولا ، وكان العمود الوحيد لنظام الشاه ، وكان لا بد لهذا الانعزال من أن يثبط همة أولئك الذين كانوا يفكرون القيام بمحاولة انقلابية . ثانيا ، رغم شراء الجيش الإيراني لكميات ضخمة من الأسلحة ، فان هذا الجيش لم يحارب قط حربا جدية ، ولذا فقد كان جيشا غير مجرب في أي صدام رئيسي . ثالثا ، وكما يتضح حتى تاريخ البهلويين ، لم يكن للجيش جذور عميقة في المجتمع الإيراني : انه لم يكن موجودا قبل العشرينات بالإضافة الى انه كان مخلوقا مصطنعا الى حد كبير ، يدعم الملكية دون أن تكون له جذور عميقة في المجتمع والتاريخ الإيرانيين . وفي نهاية الامر وبعد أن استمر الضغط على القوات المسلحة عددا من الأشهر لم تستطع خلالها أن تتصرف بشكل منسق بدأت تقاتل بعضها بعضا فسي ٩ شباط (فبراير) ، وكان هذا ما أشعل الانفجار النهائي بدلا من صدام عسكري مدني مباشر .

هـ - لذا كان تحالف القوى الذي جاء الى السلطة في شهر شباط (فبراير) تحالفا واسعا جدا يتضمن العمال المدينيين والمثقفين وأفراد الطبقة الوسطى المهنيين والطلبة والبرجوازية

الصغيرة التقليدية . وينبغي التأكيد باستمرار على ان الطابع الاسلامي للحركة ، وعلى الاخص قيادة الخميني لها ، قد جاء في وقت متأخر نسبيا . وحتى وقت متأخر يعود الى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ كان الطلب الرئيسي للمعارضة هو العودة الى دستور عام ١٩٠٦ . اما الدعوة الى الجمهورية الاسلامية فليس لها تقليد بعيد في الحياة السياسية الايرانية ولم يبدأ الخميني التقدم بهذا الطلب الا في عام ١٩٧٨ واستجابة لمطالبته بأن يتقدم ببرنامج ايجابي يتخطى مجرد المطالبة بانهاء حكم الشاه . وقد استطاع الخميني وايدولوجيته أن يسيطر على الحركة بعد ايلول (سبتمبر) بسبب الاستقطاب الجديد في ايران عقب فرض الحكم العسكري وبسبب ان الخميني رحل الى باريس ، أصبحت له أهمية دولية لم يكن يتمتع بها من قبل . ومع ذلك فان دور القوى الاخرى في صنع الثورة يجب أن لا يطمس بفعل تركيز المراقبين الاجانب وكذلك أنصار الخميني عليه . فأولا وقبل كل شيء كانت الطبقة الوسطى المهنية والطلاب هم الذين بدأوا الحركة في العام ١٩٧٧ ولم ينزل رجال الدين الى الشوارع الا في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ . ثانيا ، في الاشهر ما بين ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ وشباط (فبراير) ١٩٧٩ لم يكن الذي طهر النظام هو مستوى التظاهرات الجماهيرية ، بل كان أولا وقبل كل شيء الاضرابات في المصانع وفي حقول النفط بشأن مطالب اقتصادية أولا ، وفي ما بعد حول قضايا سياسية أكثر مباشرة . وفي حين ان البازار - أي البرجوازية الصغيرة التقليدية شكلت العمود الفقري لتنظيم التظاهرات في الشوارع ، الا ان الطبقة العاملة رغم افتقارها لاي تنظيم على المستوى الوطني هي التي اقعدت حكومات شريف أمامي وأزهري وبختيار . وفي حين أنه ربما كان من الممكن للقوات المسلحة أن تهزم التظاهرات بقوة السلاح ، الا انها كانت تعسلم انها لا تستطيع أن تجبر البروليتاريا على العودة الى العمل ، وكان هذا الادراك هو الذي شلّ يدها بالتاكيد . وفي النهاية يجب أن لا يغيب عن الذهن دور الطلبة في الاشهر الاخيرة ، وخاصة الموجودين منهم في

طهران . لقد كان الطلبة العنصر الرئيسي في الصراعات الاكثر عنفا مع الجيش بعد ايلول (سبتمبر) ولعبوا دورا قياديا في اضعاف القوات المسلحة في الجزء الاخير من شهر كانون الثاني (يناير) . وعندما ظهر الصدام داخل القوات المسلحة الى العلن في التاسع من شباط (فبراير) كان الطلاب هم اول من تدخل في الفترة الاولى وجاء من بينهم الكثير من المناضلين الذين شكلوا القاعدة الاجتماعية لجموعتي رجال العصابات .

٦ - والى جانب الطابع الطبقي المحدد للحركة ، ينبغي التاكيد على ان هذه الثورة كانت ايضا ثورة وطنية ، وبالتالي معادية للامبريالية . لقد كانت ثورة على الطريقة التي كانت الاقطار الرأسمالية المتقدمة ، وعلى الاخص الولايات المتحدة ، تتبعها لفرض سياسات معينة على ايران . وكان هذا اكثر ما يكون وضوحا في الحقل العسكري حيث خلقت تبعية جديدة بفعل شراء الشاه الاسلحة من هذه الدول ، كذلك كان العداء للاجانب قويا على وجه خاص في اصفهان حيث كان بضعة آلاف من العسكريين الاميركيين يدرّبون قسوات سلاح الجو الايراني . كذلك ظهر هذا العداء في حقول النفط حيث كان عدة مئات من التقنيين الاجانب لا يزالون يعملون ، ولكن بالاضافة الى هذه الامثلة المخصصة التي يمكن تحديدها كان هناك شعور عام بالرفض الايديولوجي بالطريقة التي تم استعمار النفوذ الغربي بها : دعم الغرب للقمع الذي كان يمارسه ، والطريقة التي كانت تقلد بها الشرائح الاعلى من البرجوازية الايرانية عادات الاستهلاك الغربية . هذا لا يعني على الاطلاق كما حاول الكثير من المعلقين ان يدعي ان المعارضة كانت رجعية تاريخيا وان الشاه كان يسير بسرعة اكبر مما كان يستطيع شعبه تحمله . لا شك انه كانت هناك ، مثلما راينا ، عناصر رجعية في المعارضة ، ولكن الاسباب الرئيسية للثورة كانت : (ا) انكار الحقوق السياسية الاساسية للسكان . (ب) الطريقة غير المتكافئة والمفتقرة للفعالية باضطراب التي كانت تدير بها الدولة اقتصاد البلاد . ان رد الفعل الايديولوجي المتمثل في العودة الى طوباوية دينية اكتسب الدعم

على قاعدة مثل هذا الوضع ، ولا بد لاية حكومة ايرانية في المستقبل من أن تجابه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي فشل الشاه في حلها ببرنامج للتغيير أكثر كفاءة . لذا فان **الطابع الوطني للثورة** يشكل رفضا للطريق المحدد للتنمية الذي اتبعه الشاه منذ أوائل الستينات ، أنه ليس رفضا للتنمية والتطور الماديين بما هما عليه .

٧ - كان لانهيار النظام البهلوي مضاعفات دولية كبيرة ، وسيستمر في احداث مضاعفات كهذه لسنوات مقبلة . لقد برهن هذا السقوط في المحل الاول عمن عجز القوة الغربية النسبي عن السيطرة على الامور حتى في بلد كان نفوذها فيه قويا جدا على امتداد عقود من الزمن . فكما في اقطار أخرى كان يبدو انها حليفة وأمينة للغرب - البرتغال وأثيوبيا - بينت الاحداث في ايران السيادة المستمرة للصراع الطبقي الداخلي على نفوذ الامبريالية حالما تبدأ حركة المعارضة بالعمل . ودون أن نتدخل في النقاش الدائر في الولايات المتحدة حول « من خسر ايران » يمكن للمرء أن يلاحظ انه ربما كان من المستحيل على الولايات المتحدة أن تنقذ الشاه مهما فعل كارتر ومهما فعل البنتاغون . لم يكن باستطاعتهم أن يعيشوا بقوات مسلحة الى ايران : لم يكن الرأي العام الاميركي ليرضى بذلك ، ولما كان الاتحاد السوفياتي ليسمح بذلك على الاطلاق . وحتى لو انهم فعلوا ذلك ، لكان من غير المحتمل أن يكون عمل كهذا ناجحا ، للسبب ذاته الذي لم يستطع الجيش الايراني لاجله أن يتصرف بطريقة مشابهة ، وهذا السبب بالتحديد هو قوة المعارضة . ان خسارة ايران تسبب للغرب مشاكل كثيرة . فهناك اولا خسارة السيطرة على ١٨ ٪ من نفط « أوبك » ، وهناك ثانيا خسارة حليف استراتيجي في المنطقة كان يمكن له أن يدافع عن المصالح الرأسمالية على أساس عقيدة نيكسون . ورغم ان الامرين الاولين سببا الكثير من الفرع الا انهما ليسا خطيرين في ما يتعلق بالغرب : اذ ان ايران ستستمر في تصدير النفط وستستمر أيضا في استيراد السلع الغربية وان يكن بوتائر

أقل . والاقطار الرأسمالية المتقدمة تستطيع بطريقة أو بأخرى التكيف مع هذه التغييرات . لكن الضربة الرئيسية الحقيقية هي الضربة الثالثة ، أي الضربة الاستراتيجية ، ذلك ان الولايات المتحدة لا تخسر فحسب قاعدة تستطيع منها التجسس على الاتحاد السوفياتي ، ولكنها تركت أيضا منطقة الخليج دون قوة تدخل مضادة للثورة ، في الوقت الذي أعطت فيه الثورة الإيرانية دفعا وزخما جديدين للحركة الثورية والديمقراطية في الشرق الاوسط كله .

٨ - تواجه ايران في الوضع الجديد عدة خيارات . اذ يبدو من المؤكد ان الشاه لن يستطيع العودة وان الملكية البهلوية ، وبالفعل اية ملكية ، انتهت في ايران الى الابد . غير ان الشكل الجمهوري للحكم يمكن ان يشتمل على عدد من الانظمة السياسية المتنوعة . تظل ايران حتى الآن بلدا رأسماليا ملتزما لا باستمرار وجود برجوازية إيرانية فحسب ، بل وأيضا بعلاقة عمل قوية مع البلدان الغربية الرأسمالية ، وان تكن هذه العلاقة على أسس جديدة يجري التفاوض بشأنها . اما الخطابية بشأن « الثورة الاسلامية » فانها تخفي استمرارية طبقية كامنة . واذ يستمر هذا التوجه فان جهاز الدولة الرأسمالية سيعاد بناؤه خلال بضعة أشهر من الاشخاص والمصالح ذاتها التي كانت موجودة في النظام القديم باستثناء أولئك الذين كانوا مرتبطين بالبهلويين . ولا شك ان اعادة بناء هذه ستشمل الجيش الذي لا يزال رغم تفتته الى أجنحة مختلفة بفعل أحداث شباط (فبراير) موجود كمؤسسة والتي يمكن أن يعاد بناؤها . ولا شك انه يوجد بالفعل احتمال قيام شكل جديد من الديكتاتورية العسكرية من نوع قومي الى هذا الحد أو ذاك ، وفشل نظام رأسمالي مدني في الظهور سيجعل مثل هذا الاحتمال أكثر ورودا . من جهة أخرى ، يمكن أن يظهر نظام رأسمالي مدني كما حدث في اقطار أخرى عقب الديكتاتورية مثل اسبانيا واليونان والبرتغال ، شرط أن يتم التوصل الى خلق نظام دستوري موافقا

عليه بشكل عام . أما إذا لم توافق القوات المسلحة على مثل هذا النظام الدستوري الجديد ، أو إذا لم يوافق اليسار عليه ، فلن يكون هناك شكل متفق عليه لحل الخلافات السياسية . ان هدف البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الآن بعد اقضاء الشاه لا بد ان يكون خلق نظام رأسمالي مستقر في ايران ، ديمقراطيا اذا كان ذلك ممكنا ، أو بالديكتاتورية اذا تعثر ذلك . ولكن كما ان خطا اليسار مقيدة بتحالفه مع البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في الائتلاف المضاد للبهلوية ، فان القوى الرأسمالية في ايران مهددة هي الاخرى من ناحية ثانية بقوى كان لا بد للحركة ضد النظام القديم من ان تطلقها : الطبقة العاملة ، واليسار المناضل في مجموعتي رجال العصابات . ان القوى التي نظمت الاضرابات منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ وما بعده والمناضلين الذين اطاحوا بحكومة بختيار في اوائل شباط (فبراير) ١٩٧٩ لن يقبلوا اعادة فرض السيطرة الرأسمالية سواء كان ذلك تحت « قناع الاسلام » ام لم يكن . ومن هذا المنظور ، فان احتمال دخول الثورة الايرانية مرحلة جديدة لها ، مرحلة تؤدي الى ثورة اجتماعية ، أو حتى اشتراكية ، يظل احتمالا مفتوحا . فالقوى الاجتماعية والمنظمات السياسية التي تجدد هذا التطور خرجت من أحداث العامين الماضيين أكثر قوة بكثير ، وهي اليوم تتحالف مع تلك القطاعات من الطبقة الوسطى التي تعارض سياسة الخميني القائمة على فرض الممارسات الاجتماعية الاسلامية على المجتمع . ولذا يمكن القول انه في الاسابيع التي تلت سقوط بختيار برز صدام جديد ، في جانب منه القسم الاكبر من البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الداعمة لسياسات الخميني وبازركان ، وفي الجانب الآخر التيار الراديكالي الذي يتضمن القوى السياسية الجديدة التي اطلقتها الثورة ذاتها . وكل من هذين الطرفين يشكل تحالفا . فالقطاع الراديكالي يتضمن قادة دينيين مثل آية الله الطالقاني وممثلين عن الطبقة الوسطى المهنية ذاتها التي بدأت حركسة الاحتجاج عام ١٩٧٧ ، كما ان الكتلة الأكثر محافظة منقسمة على نفسها بصدد ما تعنيه « الجمهورية

الاسلامية » وتفتقر الى سياسات وافراد تمكنها من القيام بحلول جادة للمشاكل التي تواجهها ايران .

٩ - لا بد من انتظار ما تتمخض عنه الاحداث في الاشهر القادمة لتبين نتيجة الوضع الراهن ، ولكن مهما حدث لا ينبغي أن يلجأ أحد الى التقليل من الاهمية التاريخية العظمى للثورة التي حدثت في ايران . ان نظام ديكتاتورية سياسية بغيض سلحه الغرب ودعّمه قد دمر بفعل حركة شعبية بطولية طويلة الاجل . وللمرة الاولى في التاريخ يمتلك الشعب الايراني امكانية تقرير مصيره السياسي . اما من منظور مقارن ، فان هذه الثورة لا بد أن تحتل مكانها من بين الانتفاضات الرئيسية في التاريخ العالمي من حيث امور ثلاثة : أولا ، لقد أدت في أكثر من مناسبة الى تظاهرات جماهيرية شارك فيها مليوناً شخصاً او يزيد ، وتلك هي اكبر التظاهرات غير الرسمية في التاريخ البشري ، ثانياً ، للمرة الاولى في تاريخ الثورات تستطيع حركة معارضة جماهيرية سياسية الاطاحة بجيش قمعي لم تضعفه حروب اجنبية ، ثالثاً ، حدثت هذه الثورة في بلد متقدم نسبياً رغم كل مشاكله ، يعيش نصف سكانه في المدن ويمتلك طبقة عاملة تزيد على ثلاثة ملايين شخص . ان ايران اليوم بلد أكثر تقدماً بكثير مما كانت عليه روسيا عام ١٩١٧ ، او الصين عام ١٩٤٩ ، او فيتنام عام ١٩٧٥ ، او حتى كوبا عام ١٩٥٩ . لقد أحرز الشعب الايراني نصراً عظيماً باهراً : فلنأمل أن يستطيع الآن جني ثمار هذا النصر وتحقيق امكانيات التحول الاجتماعي التي كشف عنها النصر على الملكية البهلوية .

نيسان (ابريل) ١٩٧٩

الفصل الأول

المجتمع الايراني : لمحة خاطفة

كانت ايران في بداية القرن العشرين مجتمعا قرويا بصورة غالبية تحكمها حكومة مركزية ضعيفة جدا . وفي حين انها لم تكن مستعمرة رسمية لاية قوة امبريالية ، الا انها كانت في كثير من النواحي عرضة للضغوطات التي كانت تمارسها روسيا وبريطانيا . وعلى هذا ، لم تكن بأي معنى كاف مستقلة . اما اليوم ، فان ايران تخوض غمار هيجان اقتصادي واجتماعي شامل ، وتلك عملية تديرها ، ان لم تكن تضبطها ، دولة قسوية . ورغم ان التأثيرات الاجنبية لا تزال تفعل في ايران في كثير من الاشكال ، ورغم ان طبقتها الحاكمة مرتبطة ارتباطا لا انفصام له مع الغرب الرأسمالي ، الا انه ليس هناك من شك ان البلاد تتمتع بدرجة من الاستقلال السياسي لم يكن يستطيع احد ان يتصورها قبل ثلاثة ارباع القرن . وفوق ذلك ، استطاعت ايران ان تكتسب لنفسها دورا هاما في شؤون منطقة الخليج وما هو أبعد من هذه المنطقة وأصبحت قوة هامة من الصف الثاني في العلاقات العالمية على قدم المساواة مع دول مثل الهند والسعودية والبرازيل . وقبل أن نقوم بتحليل مفصل لهذا التحول ولحدوده في الفصول اللاحقة في هذا الكتاب ، فانا سنقدم في هذا الفصل بعض المعلومات الأولية حول الطابع المتغير للمجتمع الايراني منذ العام

١٩٠٠ (١) ، وسنعرض على الاخص للتغيرات الديمغرافية والطبقية والتغيرات في وضع المرأة .

تبلغ مساحة ايران ٦٢٧.٠٠٠ ميل مربع ، أي انها تبلغ أكثر من خمسة أضعاف مساحة بريطانيا وإيطاليا ، وتساوي مساحة تكساس ونيو مكسيكو وأريزونا وكاليفورنيا . وأطول حدود ايران هي حدودها في الشمال مع الاتحاد السوفياتي وفي الغرب مع العراق ، ولكنها تشترك في حدود أيضا مع تركيا فسي الشمال الغربي ، ومع أفغانستان وباكستان في الشرق والجنوب الشرقي . أما حدود ايران الجنوبية فتسير بمحاذاة الخليج .

تبلغ مساحة الصحراء في ايران أكثر من ٥٠ ٪ من مساحتها الكلية ، ويقع الكثير من المناطق الصحراوية في وسط البلاد . ويعيش السكان المستقرون في حوالي ١٥ ٪ من المساحة الكلية ، وتتوزع جماعات السكان حول الاطراف الغربية والجنوبية والشمالية من البلاد . وفي الماضي كانت الصحراء وسلاسل الجبال القاسية التي تقطع البلاد تفصل ما بين مراكز السكان ، ولم تفرض على البلاد شبكة اتصالات وإدارة موحدين إلا في العقود القليلة الماضية .

وارتفع عدد سكان ايران من ٩،٩ مليون نسمة في العام ١٩٠٠ إلى ١٤،٩ مليون في العام ١٩٤٠ ، ووصل عددهم في الإحصاء الأول في عام ١٩٥٦ إلى ٢٧،١ مليون نسمة ، وارتفع في العام ١٩٧٦ إلى ٣٣،٦ مليون نسمة . ويجعل هذا من ايران إحدى الدول الرئيسية في المنطقة من حيث عدد السكان ، إذ لا يتفوق عليها حسب أرقام ١٩٧٦ إلا باكستان (٧٤،٢ مليون نسمة) وتركيا (٤١ مليون) ومصر (٣٧،٢ مليون) . وعدد سكان

(١) البيانات والإحصاءات المتعلقة بفترة ما قبل عام ١٩٧٦ مستقاة من :

Julian Bharier , Economic Development in Iran 1900 -
1970 , London , 1971 , chapter 2 , (Human Resources) ,
figures for 1976 from Iran Almanac 1977 .

ايران أكبر بكثير من عدد سكان أي من دول الشرق الاوسط النفطية الاخرى ، رغم ان الجزائر (١٧٤٣ مليون نسمة) والعراق (١١٤٥ مليون) - وفق ارقام ١٩٧٦ - تشاركان ايران في مشاكل مشابهة هي مشاكل تنمية بلد زراعي في الغالب عبر استخدام عوائد النفط المؤقتة . اما الاقطار المنتجة الرئيسية الاخرى مثل السعودية وليبيا والكويت فهي من وجهة اجتماعية - اقتصادية كيانات ذات طبيعة مختلفة تماما ، اذ انها بالاضافة الى قلة عدد سكانها ، فهي لا تشترك مع ايران لا في المصاعب ولا في الامكانيات التي تتمتع بها البلدان الاكبر عدد سكان .

ظل التوازن بين عدد السكان الريفيين والمدينيين حتى الثلاثينات مستقرا نسبيا ، ٢١ ٪ من السكان في القطاع المديني ، ولكن ما أن حلّ عام ١٩٥٦ حتى ارتفعت هذه النسبة الى ٣١ ٪ ، ووصلت الى ٣٩ ٪ عام ١٩٦٦ و ٤٧ بالمئة عام ١٩٧٦ . وفي العام ١٩٧٦ كان عدد السكان الاجمالي يبلغ ٣٧٤٦ مليون نسمة ، منهم ١٥٤٧ مليوناً يعيشون في المناطق المدينية و ١٧٤٩ مليوناً في المناطق الريفية ، وتشير التقديرات الرسمية الى ان عدد السكان الكلي سيبلغ ٥٣٤٢ مليوناً في حلول العام ١٩٩٢ ، حيث سيكون ٥٧ ٪ من السكان من القطاع المديني .

وهناك ثلاثة عوامل ديمغرافية اخرى تساعد على فهم بنية المجتمع الايراني . العامل الاول وهو نتيجة الطابع الجغرافي للبلاد ، هو التفاوت البالغ في الكثافة السكانية . فالتركز الاعظم هو في المقاطعة الوسطى التي تتضمن طهران . ففي العام ١٩٧٦ كان عدد سكان هذه المنطقة ٦٤٩ ملايين نسمة اي اكثر من خمس عدد السكان الكلي . ولا تنافس اية مدينة ثانية طهران لا من حيث عدد السكان ولا من حيث الاهمية (فهي أكبر بكثير من سبع مرات من اية مدينة اخرى) ، ولا تزال الفجوة ما بينها وبين المدن الاخرى تزداد اتساعا .

جداول رقم (١)

المدن التي يعيش فيها أكثر من ربع مليون نسمة (١٩٧٦)

٤ ٤٩٦ ١٥٩	طهران
٦٧١ ٨٢٥	أصفهان
٦٧٠ ١٨٠	مشهد
٥٩٨ ٥٧٦	تبريز
٤١٤ ٤٠٨	شيراز
٣٢٩ ٠٠٦	الاهواز
٢٩٦ ٠٨١	عبادان
٢٩٠ ٨٦١	خرمنشاه

فان الكثافة السكانية في نصف البلاد لا تزيد عن الخمسة أشخاص للميل المربع الواحد . ونتيجة ذلك هي انه في حين ان ايران بالمقارنة مع اقطار الشرق الاوسط الاخرى الاكثر جفافا ذات سطح مأمول نسبيا ، الا انها قليلة الكثافة السكانية بالمقارنة مع كثير من الاقطار الآسيوية . فالهند مثلا تعيل سكانا يبلغ عددهم ١٨ ضعفا في مساحة لا تزيد عن الضعف .

والعامل الثاني تتضاءل أهميته، وان كانت لا تزال مستمرة، هو وجود سكان بدو في ايران جميعهم من قبائل تتكلم لغات غير الفارسية ودخل معظمها الى ما يعرف اليوم بايران منذ الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي . فربما كان عدد السكان البدو في العام ١٨٠٠ يبلغ ٥٠ ٪ من عدد السكان الكلي ، وفي عام ١٩٠٠ كان عددهم يتراوح بين الثلث والرابع . ربما كان العدد يبلغ ٢٠٥ مليون من بين عدد السكان الكلي البالغ ٩٠٩ مليونا . ومنذ الثلاثينات قامت الحكومة بالحد من

المصدر :

The Middle East and North Africa 1977 - 1978 , P349 .

تنقل البدو وحاولت جعلهم يستقرون في حين ان الضغوط الاقتصادية اجتذبت الرجال البدو بعيدا عن رعي القطعان الى قطاعات البناء وقطاعات الاستخدام غير الزراعية الاخرى . فحسب الاحصاء العام هناك ٢ مليون ، أو ٦ ٪ من عدد السكان الكلي ، لا يزالون يصنفون على انهم « غير مستقرين » ، رغم ان هذا التصنيف يشمل الجماعات البدوية ابدا وتلك التي تنتقل ما بين منطقتي رعي ثابتتين نسبيا احدهما شتوية والاخرى صيفية . وفي حين انه ليس هناك من سبب يدعو الى الاعتقاد بان الحكومة يمكن ان تكون قد عمدت الى تقليل عدد البدو ، فان كافة الدلائل تشير الى ان ميل نسبتهم الى عدد السكان الكلي الى الانخفاض سيستمر .

أما العامل البالغ الاهمية الثالث فهو التنوع اللغوي والاثني لايران . فاللغة الاكثر اهمية في ايران هي بلا شك اللغة الفارسية وهي لغة هندو - أوروبية قريبة من الكردية والاوردو ولغة البوشتو الافغانية . ولكن رغم المحاولات الرسمية لتصوير ايران على انها بلد متناسق لغويا ، الا ان نحو نصف عدد السكان فقط يتكلمون الفارسية كلغة أم ، كما ان عدد الناطقين بالفارسية يمكن ان يكون أقل من النصف ، مما يجعلهم اقلية ، وان كانوا اكثر الاقليات عددا .

ورغم عدم توافر الارقام الموثوقة ، فان التقسيم المثنوي التالي ربما يكون اقرب ما يكون الحصول عليه الى الحقيقة :

جدول رقم (٢)

الجماعات اللغوية في المجتمع الإيراني

النسبة المئوية	اللغة
٥٠.٢	الفارسية
٢٠.٦	الأذربيجانية
٦.١	الغيلانية
٥.٧	لوري - بختيارية
٥.٦	الكردية
٤.٩	مازاندراية
٢.٣	البلوشية
٢	العربية
١.٧	التركمانية
٠.٦	الأرمنية
٠.٤	الآشورية

أن مسألة إلى أي مدى تشكل هذه الجماعات اللغوية المنفصلة أيضا « قوميات » منفصلة خاضعة للنقاش ، وربما لم يكن بالإمكان اعتبار الغيلانيين والمازندارانيين الذين يتكلمون لغات قريبة جدا للفارسية جماعات أجنبية ، ولكن لا شك في أن الأكراد والبلوشيين والعرب والذين يتكلمون اللغات التركية (الأذربيجانية ، ولوري - بختيارية ، والتركمانية) ، جماعات أجنبية متميزة عن الجماعة الأينية الغالبة التي تتكلم الفارسية .

لقد صاحب التطور الاقتصادي لإيران تحسينات قاطعة ، وإن لم تكن متناسبة ، في الصحة والتربية . غير أن المشكلة الأكبر هي أن نصف السكان الذين يعيشون خارج المناطق المدنية تأثروا بهذه التغيرات تأثرا أقل بكثير من تأثر سكان المدن والبلدات . واستجابة لتحسن الظروف الاقتصادية والصحية

Marvin Zonis . The political Elite in Iran , P. 179 .

المصدر :

ارتفع نمو عدد السكان من ٧٥٪ في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٢٠ الى ما يقدر بـ ٣٤٢٪ في أوائل السبعينات ، وتلك وتيرة مرتفعة ترغب الحكومة الآن في تخفيضها . وقد كشف احصاء عام ١٩٧٦ ان ٥٣٪ من السكان الايرانيين ذوي أعمار تقل عن ٢٠ سنة ، وان ٤٥٪ ذوي أعمار تقل عن ١٦ عاما . ولكن بالرغم من حقن الاقتصاد بأموال كبيرة متأتية عن عوائد النفط ، ورغم بعض التوسع في الخدمات الصحية ، فان الوضع في ايران لا يزال غير مختلف كثيرا عن الوضع في اقطار أخرى التي يمكن للمرء ان يتوقع ان يكون الوضع فيها أسوأ . ففي أوائل السبعينات كان متوسط العمر عند الوفاة يبلغ ٥٠ عاما ، أي أقل بسنة واحدة مما في الهند ، بينما كانت نسبة وفاة الاطفال ١٣٩ وفيه في الالف ، أي كما هي في الهند تماما (٢) .

ويمكن تحديد مشاكل مماثلة في حقل التعليم . فرغم انه كان هناك توسع أكيد في نظام التعليم المدرسي والجامعي الا ان القدرة على القراءة والكتابة لا تزال منحصرة في أقلية من السكان البالغين - ارتفعت نسبتها من ٥٪ في العام ١٩٠٠ الى ١٥٪ في عام ١٩٥٦ والى ما بين ٣٠ - ٣٥٪ في السبعينات ، حسب التقديرات الرسمية . الا ان التقديرات غير الرسمية تشكك في أرقام الدولة وتصفها بأنها مبالغ فيها ، ولا شك في ان نسبة الأمية في الريف لا تزال أعلى بكثير مما هي عليه في المدن . أما في المستوى الجامعي ، فقد كان هناك توسع ضخم في التربية الجامعية ، فقد ارتفع عدد الطلاب من ٢٥٠٠٠ عام ١٩٦٥ الى ١٧٠٠٠٠ عام ١٩٧٧ ، بالإضافة الى ٥٥٠٠٠ آخرين يعتقد انهم يدرسون في الخارج . وقبل هذا التوسع حديث العهد كانت نسبة الطلاب في ايران أقل بكثير مما هي عليه في الاقطار النامية المماثلة مثل الهند ومصر والعراق (٣) ، كما ان الافتقار

(٢) Iran , oil Money and the Ambition of a Nation, Hudson Institute Special Report , Paris , 1957 , P. 11 .
 (٣) Ihsan yer-shater , Iran Faces the Seventies , New york , 1971 , P. 220 .

الى الفنيين المؤهلين كان ولا يزال أحد العوائق الحاسمة أمام التنمية في ايران .

ولكن يمكن الذهاب الى ما هو أبعد من هذه الاحصائيات والقيام الى حد ما برسم مسار تطور المجتمع الايراني من حيث نمط الاستخدام والتركيب الطبقي . ولا تتوفر لدينا بيانات دقيقة حول الطابع الطبقي لايران ، الا ان ثمة معالم عامة يمكن تحديدها . ففي العام ١٩٠٠ كانت الاغلبية الكبرى من الناشطين اقتصاديا (٩٠ ٪) تعمل اما في القطاع الزراعي او البدوي . ولم تكن الصناعة موجودة آنذاك ، فكان ال ١٠ ٪ المتبقون يعملون في الحرف والتجارة والخدمات . وقد تألفت الطبقات المسيطرة حينذاك من زعماء القبائل وملوك الاراضي الكبيرة والتجار وأرستقراطيي البلاط والدوائر الرسمية . وكان معظم الملاك الزراعيين يعيشون في المدن رغم امتلاكهم للارض .

ولم يتغير هذا الوضع الا قليلا حتى الاربعينات رغم التغير الذي طرأ على الانتماء الفعلي لطبقة ملاك الاراضي بسبب الاستيلاءات التي قام بها رضا شاه في العشرينات والثلاثينات . فقد ظلت سلطة الدولة مشروطة باذعان الملاك الريفيين السابقين وبفعالية الجيش المركزي الجديد . اما منذ الاربعينات ، فقد حدثت في المجتمع الايراني تغييرات عميقة القور يمكن تلخيصها بما يلي :

١ - تضاعفت أهمية مركز زعماء القبائل واصحاب الاراضي بسبب إعادة توزيع الارض وتزايد سلطة الدولة على مستوى القرية . وقد جرى دمج بعض هؤلاء في النظام الاقتصادي والاداري الجديد ، مما حقق لهم بعض الفوائد ، ولكن مع ذلك كان عليهم التنازل عن جزء كبير من قوتهم السابقة .

٢ - صاحب التوزيع الواسع للاراضي وحل العلاقات السابقة التي كانت سائدة في الريف ، زيادة كبيرة في عدد المزارعين الذين يملكون قطعة أرض تلبى حاجاتهم وحاجات

عائلاتهم (من ٣ - ١٠ هكتارات) ، وكذلك زيادة مماثلة في عدد العمال الزراعيين المأجورين الذين لا يملكون أرضاً . وتبلغ نسبة من لا يزالون يعملون في القطاع الزراعي حتى العام ١٩٧٨ حوالي ٣٣ ٪ من مجموع الناشطين اقتصادياً .

٣ - حدث تحول في سلطة رجال الدين - العلماء - الذين فقدوا أراضيهم من جراء حركة الإصلاح ، وتحولوا الى الاعتماد على عطاءات ومنح أتباعهم ، وفي الوقت ذاته ، وبسبب التوسع في افتتاح البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التابعة للدولة ، وكذلك توسع القطاع التجاري، ضعفت سلطة « البازار » (سوق التجار) ، رغم انه لا يزال يسيطر على ثلثي الواردات وثلثي حركة المبيع بالفرق (بالتجزئة) .

٤ - أدت هجرة السكان من الريف الى المدن والزيادة الكبيرة في امكانيات الاستخدام المدنية الى خلق طبقة واسعة من كسبة الأجور غير الزراعية : ففي العام ١٩٧٧ كان هناك حوالي ٢،٥ مليون شخص يعملون في قطاع الصناعة وحوالي المليون في قطاع التشييد والبناء ، وذلك من أصل ١،٤ مليون من الفاعلين اقتصادياً .

٥ - أصبحت الدولة القوة الاقتصادية الرئيسية وأكبر مستخدم في البلاد . ورغم انعدام الأرقام الدقيقة ، إلا انه يمكن القول ان ثمة ٣٥٠٠٠٠ فرداً كانوا يعملون في القوات المسلحة في العام ١٩٧٧ ، وحوالي ٨٠٠٠٠٠ في دوائر الدولة المختلفة ، منهم ١٦٠٠٠٠ في قطاع التعليم . غير ان الدولة كانت مسؤولة عن استخدام قطاع أوسع من السكان في شركات اقتصادية ومؤسسات مالية خاضعة لإشرافها . ويمكن القول ان ١٠ ٪ على الأقل من إجمالي العاملين في إيران كانوا يعملون مباشرة لدى الدولة ، وأما نسبة العاملين بشكل غير مباشر أو من يعتمدون في دخلهم على مؤسسات تمويلها الدولة أكبر من ذلك بكثير .

٦ - ان تركيب الطبقة الإيرانية المسيطرة الجديدة يعكس

هذه التغييرات الاقتصادية حديثة العهد . فهي تتكون من ثلاث فئات رئيسية : كبار ضباط القوات المسلحة وكبار موظفي الدولة ، وأصحاب الأراضي الرأسماليين الأكثر ثراء ، والممولون والمقاولون والسماسرة الذين يستفيدون من مرحلة « الأزهار النفطي » . وفي الوقت الذي يحول فيه الافتقار الى بيانات دقيقة دون التوصل الى تحليل سليم لهذه الطبقة المسيطرة ، إلا ان وجودها يعكس نفسه أولا من حيث الملكية ، اذ نجد عددا صغيرا من الرأسماليين الكبار يتعاون مع الدولة في قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة ، وثانيا من حيث الثروة ، اذ نجد ان ١٠ ٪ من السكان مسؤولون عن ٤٠ ٪ من الاستهلاك .

٧ - توجد بين الطبقة الحاكمة الجديدة وبين العدد المتزايد من العمال المأجورين شريحة متوسطة جديدة ربما كانت هي الأخرى تكبر وتتسع . وتضم هذه الشريحة في الريف المزارعين الصغار المكتفين ذاتيا السدين أتينا على ذكرهم في الفقرة (١) ، وتضم في المناطق المدنية الفئات الدنيا من موظفي الدولة ، والعمال في قطاع التوزيع التجاري الجديد وقطاعات الخدمات الأخرى ، بالإضافة الى ذوي « الياقات البيضاء » من عمال المصانع . ومثل ما هو واقع الحال في الدول النامية والمتقدمة الرأسمالية ، فان تركيب هذه الشريحة المتوسطة وكذلك توجهها السياسي لهما في المستقبل اثر بالغ الأهمية على نتيجة الصدام الوشيك بين الطبقتين المسيطرة من ناحية والعاملة بأجر من ناحية أخرى .

يوضح الجدول التخطيطي التالي التغييرات التي حصلت في هيكل الاستخدام ما بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٧٢ ، وهو يعطينا فكرة عن التغييرات حديثة العهد وعن الثقل الاجتماعي النسبي للمجموعات المختلفة :

هيكل الاستخدام ، ١٩٥٦ - ١٩٧٢

الفئة	١٩٥٦	١٩٧٢
المهنيون والتقنيون والمرتبطون بهم	١٦٪	٣٥٪
موظفو الدولة والادارات والمكاتب	٣١٪	٤٣٪
العاملون في المبيعات (التجارة)	٥٨٪	٨٥٪
العاملون في الخدمات	٧٧٪	٦٣٪
عمال زراعيون	٥٥٦٪	٤٨٥٪
عمال صناعيون	٢٢٦٪	٢٨٧٪
آخرون	٣٦٪	٠٢٪

ان هذا الجدول لهيكل الاستخدام لا يشكل بحد ذاته مرشدا لتحديد الطابع الطبقي للمجتمع الايراني ، الا انه يدل على الاتجاهات العامة والنسب ضمن المجتمع ككل . وسنقوم في فصول لاحقة بمناقشة هذه التغيرات على ضوء نمو الدولة ، وبرنامج اصلاح الزراعي وبرنامج التصنيع ، والنمو في حجم الطبقة العاملة الايرانية .

اما المجال الاخير لبحثنا فسيكون متابعة الاثر الذي تركته التغيرات حديثة العهد على مركز المرأة في المجتمع الايراني . فمن زاوية اقتصادية (انظر الفصل السابع - المرأة في الاقتصاد) كان للمرأة - تاريخيا - دور في النشاط البدوي ، وفي الزراعة وفي الورشات الحرفية . ولكن مع ارتفاع الدخل ، حدث انخفاض في معدل عمل المرأة الاقتصادي في الريف ، وخاصة ان الازواج يفضلون ان تبقى النساء في المنازل ، الا ان استخدام المرأة في المدن يشهد تزايدا ملحوظا ، ووصل الى معدل ١١٪ في منتصف السبعينات ، وهو معدل منخفض بالنسبة للعالم

الثالث عموماً ، إلا أنه مرتفع بالنسبة للدول الإسلامية ، على أي حال ، تحتل المرأة مركزاً اقتصادياً أقل شأنًا من نواح عدة . فمعدل الأمية بين النساء أكبر بنسبة ٢٠ ٪ من معدل الأمية بين الرجال وذلك رغم أن الفجوة تضيق تدريجياً ، وقد أدى ذلك إلى انحصار عمل النساء في الوظائف غير الماهرة والمتدنية الأجر .

وقد تغيرت أنماط الزواج تدريجياً بسبب القوانين الجديدة من ناحية والضغط الاقتصادي من ناحية أخرى ، ولكن الأرقام الرسمية تبالغ في التفاؤل ، كما تفعل في ما يتعلق بمناحي النشاط الاجتماعي الأخرى ، فالوضع في الأرياف متخلف كثيراً عن الوضع في المدن . ولا يزال نظام تعدد الزوجات الإسلامي ، الذي يستطيع الرجل بموجبه أن يتزوج أربع نساء ، قانونياً ، مع أن الرجل يجب أن يحصل من المرأة قبل زواجهما منه على موافقة خطية تبيع له أن يتزوج ثانية . وقد استطاع البعض التحايل على ذلك بخداع الزوجة (الأمية غالباً) . ولكن لا شك في أن تعدد الزوجات شهد انحساراً بالغاً على الأقل بسبب الظروف الاقتصادية ، فأصبحت أغلبية الزيجات في إيران الآن أحادية . إلا أن هناك تقليداً إيرانياً خاصاً هو زواج المتعة ، وفيه يتخذ الرجل زوجة له لفترة من الزمن . وقد جرى الغاؤه بقانون حماية العائلة في العام ١٩٦٧ ، ولكن يعتقد أن رجال الدين لا زالوا يسمحون بهذا النوع من الزواج في عدد من المدن التقليدية . كذلك فرض قانون العام ١٩٦٧ أيضاً عمراً أدنى للزواج - ١٥ عاماً للذكور و ١٨ للذكور - ولكن يعتقد أن هناك في المناطق الريفية الكثير من حالات الالتفاف حول القانون في هذا المجال أيضاً .

فضلاً عن هذه التغيرات الدستورية المحددة ، ليس واضحاً مدى التغير الذي طرأ على الطريقة التي ينظر بها الرجل إلى المرأة ويتعامل معها بها . فقد سمح للمرأة أن تقلد أنماط

الاستهلاك الغربي - عندما تستطيع تحمل نفقات ذلك - ولكن في الوقت الذي يحاول فيه الشباب الإيرانيون تبني ممارسات الغرب الجنسية الأكثر تحررا ، يحظر على المرأة ذلك . ولا تزال المرأة خاضعة لقياد من حولها من الرجال : آباء وأخوة وأعمام وأزواج . ولا تزال العذرية فائقة الأهمية ، وتجري معاقبة من يخالفن الانماط السائدة بشدة . هناك ، اذن ، معيار مزدوج ، ليس بين الرجال والنساء فحسب ، بل أيضا بين ما هو مسموح به وما هو محظور من انماط السلوك الغربي (٤) .

لقد أظهرت الحكومة الإيرانية نفسها وكأنها في مقدمة المدافعين عن المرأة ، ولكن غرض هذه المواقف ، مثلها في ذلك مثل الاصلاح الزراعي وتشكيل الاتحادات النقابية الرسمية ، ليس الا احداث التغييرات الاجتماعية اللازمة لجعل المجتمع يعمل بقدر أكبر من الاتساق ، والحيولة دون قيام حركات مستقلة عن الدولة تواجهها بمطالب راديكالية . ولكن ، كما الامر في الحالتين المشار اليهما ، من الخطأ اعتبار قانون حماية العائلة العام ١٩٦٧ والقوانين والتشريعات الاخرى المتعلقة بالمرأة ، مجرد اصلاحات رمزية ، وبالقدر ذاته من الخطأ الاعتقاد ان الدولة تقوم بمواجهة او حل التفاوتات التي تواجهها المرأة (او الفلاحون او العمال) في ايران . لقد حرم قانون العام ١٩٦٧ أسوأ المفاصل التي كانت سائدة في ما قبل ، لكنه لم يحل مسألة التفرقة بين الرجل والمرأة لا في داخل العائلة ولا اقتصاديا . ان الموقف الغالب للرجل ازاء المرأة يتمثل في السيطرة والتعالي ، وهو موقف ليس خاصا بايران وحدها ، ولكنه موقف لم تفعل التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع في ايران سوى القليل للتغلب عليه .

لقد طبقت الحكومة سياسة سكانية تهدف الى تخفيض معدل الولادة من ٣٢ الى ٢٤ ، وأقامت شبكة من عيادات

(٤) ان نقدا حادا لموقف الذكر الإيراني ازاء المرأة يمكن الاطلاع عليه في :

Lera Baraheni , the crowned cannibals , New york , 1977

PP. 45 - 63 .

تخطيط العائلة . الا أن معارضة تحديد النسل لا تصدر عن زعماء الدين أو عن العواطف الدينية (فالاسلام عموما لا يهتم بهذه المسألة قدر اهتمام المسيحية بها) بل عن العائلات والأزواج الذين يميلون تقليديا الى تفضيل العائلة الكبيرة . ان توفر وسائل منع الحمل وقبول الناس لها لا زالا محدودين في ايران ، وخاصة بين التجمعات الفقيرة بين سكان الأرياف والمدن، ولكن يمكن أن نتوقع حدوث انخفاض في معدل الولادة بسبب تضافر تدخل الدولة مع الضغوط الاقتصادية .

ان تنمية ايران ، التي اصبحت ملحوظة بشكل خاص منذ اوائل الستينات أدت الى انتاج تركيب اجتماعي جديد ، ديموغرافيا وطبقيا ، وترافق مع ذلك بروز توترات جديدة . ورغم فرض الحكم المركزي على البلاد والترويج الرسمي لثراث موحد وسياسات موحدة ، ورغم الانخفاض الظاهري في عدد الصدمات الاجتماعية العلنية ، فان النظام الاجتماعي - الاقتصادي لا يزال غير مستقر من وجوه عدة . ولا شك أنه سيصبح أكثر افتقارا الى الاستقرار عندما تبدأ المزايا الموقته التي توفرت بسبب عوائد النفط الكبيرة في الانحسار . ان التوترات بين طبقة كسبة الاجور الجديدة في المدن والأرياف وبين مضطهديهم ، وبين النساء والرجال ، وبين المجموعات الاثنية الخاضعة من جهة والناطقين باللغة الفارسية من جهة أخرى ، تقولبت بفعل التغيرات السريعة وغير المسيطر عليها في الغالب التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية . وسنقوم في الفصول اللاحقة باجراء مزيد من التحليل التفصيلي للاوجه الرئيسية لعملية التحول هذه ، وسنعين بعض العوامل التي يبدو أنها ستحدد النتيجة . .

الفصل الثاني

الدولة : خلفية تاريخية

يرتكز البحث التالي حول ايران المعاصرة على تحليل الدولة . فالدولة في كل المجتمعات هي المؤسسة التي تحتكر القوة وتفرض بالتالي نظاما يخدم مصالح من يسكون بالسلطة . وتتخذ الدولة في جميع المجتمعات المعاصرة ، رأسمالية كانت أم اشتراكية دورا تدخليا في الاقتصاد وتوجه الأنشطة الاقتصادية حسبما يتلاءم مع أولويات من هم في السلطة . أما بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية ، فان دور الدولة الاقتصادي يبرز بشكل خاص في المجتمعات النامية ، اذ ان ضعف البرجوازية المحلية مال الى الدفع بالدولة الى اتخاذ مركز تنفيذي اقتصادي أقوى مما هو الحال في الدول الرأسمالية المتقدمة .

كان الدور البارز للدولة في ظل شروط التنمية الرأسمالية واضحا في ايران بشكل خاص ، فهي بالاضافة الى مشاركتها الخصائص العامة للرأسمالية النامية (بورجوازية ضعيفة الخ . . .) تتميز بأن النفط هو محرك التنمية فيها ، والدولة وحدها هي التي تحصل على عوائد النفط . ولذا فان الدولة هي التي تقرر وتحدد أوجه انفاق هذه العوائد في الاقتصاد ، وتعين المشاريع التي تزود برأس مال ، وتنتقي الجماعات الاجتماعية التي تمنح امتياز الحصول على امكانيات زيادة الاستهلاك التي يوفرها النفط . وعلى هذا ، فان بحث الدولة والمصالح الطبقية المثلية

فيها مسألة أساسية من أجل التوصل الى تحليل للتحول الاقتصادي الذي تمر ايران به .

ثانيا ، ما دام الامساك بالسلطة السياسية يتم عبر الدولة ، يمكن ، من خلال دراسة الدولة ، أن نبدأ بالكشف عن النظام السياسي الذي يبدو غامضا في ايران . وليست هناك بمعنى محدد أية مشكلة حول الكيفية التي يتم بها الامساك بالسلطة السياسية ، فالبلاد تظهر وكأنها محكومة لرجل واحد ، هو الشاه . ولكن ، من ناحية أخرى ، واضح أن حاكما فردا لا يستطيع وحده أن يحكم ٣٤ مليونا من البشر ، مما يبرز تساؤلا حول أي الطبقات هي تلك التي تحمي الدولة الايرانية وتتعاون معها . وإذا كانت في ايران طبقة مهيمنة ، فبأي معنى يمكن القول انها مهيمنة في حين أنها - كما يبدو - لا تملك وسائل التأثير في سياسات الدكتاتور الملكي ؟ أكثر من ذلك ، ما هي المصالح الأوسع التي تحدد النطاق الذي تنفذ الدولة من خلاله سياساتها الاقتصادية والسياسية ؟ وإذا كان النظام السياسي نظاما ديمقراطيا ، فلماذا اتخذ لنفسه هذا الشكل المحدد ، أي ديمقراطية ملكية (تستند على العرش) ، تتميز عن أية ديمقراطية أخرى في البلدان النامية الأخرى ؟.

هناك اعتبار ثالث هو أن ايران بلد تشكل تطوره الحديث الى درجة كبيرة بفعل الروابط الدولية مع اقتصاديات رأسمالية متقدمة - اقتصاديا ، من خلال بيع النفط والاستثمار الأجنبي في ايران ، وسياسيا وعسكريا ، من خلال تحالف ايران مع الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية . ويتم التدخل في الحقلين السياسي والعسكري والاقتصادي عبر الدولة الايرانية ، وليس من خلال عناصر خاصة أو قطاعية في المجتمع الإيراني . أما قضية دور النفوذ الأجنبي في ايران فمسألة ينتابها تقليديا الكثير من عدم الدقة - أن من حيث المبالغة فيها أو التقليل من شأنها . فليس الشاه في الواقع ، مستقلا الى الحد الذي يدعيه ، ولا هو مستند على العون الأجنبي الى الدرجة التي يدعيها معظم

أعدائه . ولكن لا يمكن تحديد طبيعة النفوذ الخارجي في إيران ونمطه المتغير بشكل واضح الا عندما نتفحص عن كتب المؤسسة التي يعمل هذا النفوذ عبرها . ولذلك سيعنى هذا الفصل ببحث التكوين التاريخي للدولة الإيرانية، وسيعنى الفصل اللاحق بتحليل خصائصها المعاصرة الرئيسية .

أزمات خمس

الدولة الإيرانية المعاصرة نتاج أزمات خمس رئيسية مر عبرها النظام السياسي الإيراني منذ بداية القرن العشرين . وفي كل من هذه الأزمات واجهت الدولة تحديا كان قادرا على الإطاحة بالجهاز الحاكم وأحداث تغييرات جوهرية في طابعه الطبقي ، وفي بعض الحالات جرت مجابهة هذا التحدي بنجاح . ولكن ، على أي حال، أسهمت كل من هذه الأزمات في تحديد الطريقة المحددة التي تشكلت بها الدولة الرأسمالية في إيران ، ولذا فان من الضروري التعرض لكل من هذه الأزمات ووصف الكيفية التي أثرت بها على تشكيل الدولة ، بالخطوط العريضة على الأقل .

١ - أول هذه الأزمات ما يعرف باسم «الثورة الدستورية» في الفترة من ١٩٠٥ - ١٩١١ . وكانت هذه محاولة قام بها تجار ومثقفون لإصلاح العرش وإنشاء برلمان ووضع دستور ، ولكنها فشلت كمحاولة إصلاحية. كان يحكم إيران آنذاك «شاهنشاهات» من سلالة « القجار » Qajars وحكم هؤلاء منذ القرن الثامن عشر، ولكن رغم استلام القجار للسلطة السياسية الرسمية كلها ، ورغم أن حكام هذه السلالة لم يتعرضوا لأي تحد خارجي مباشر من أية قوة استعمارية ، الا ان مركزهم وهن بالتدريج بسبب عجزهم عن إدارة الأقاليم خارج طهران وبسبب انتشار السلع الأجنبية والنفوذ التجاري الأجنبي في البلاد . ففي عام ١٨٩١ نمت حركة وطنية احتجاجا على منح مقاول بريطاني رخصة لاحتكار إنتاج التبغ في البلاد ، وقد بقيت حركة المعارضة قوية بين صفوف التجار و « العلماء » حتى تفجرت ثانية في العام ١٩٠٦ . ان الأسباب الدقيقة لـ « الثورة الدستورية » والمنحى الذي سلكته لا تزال

مسائل عرضة للنقاش فضلا عن أنها لا تعنينا هنا : ولكن من المهم أن نسجل أن هذه الحادثة كانت المرة الأولى من تاريخ إيران التي جرت فيها محاولة تحديد سلطة العرش ، ونقل السلطة الى هيئة منتخبة هي « المجلس » (البرلمان) . وقد رافقت الثورة الدستورية تعبئة واسعة للجماهير في مدينتين على الأقل هما : طهران وتبريز ، وتكونت في مراحلها الأخيرة قوة مسلحة عرفت باسم «المجاهدين» الذين قاتلوا دفاعا عن مكتسبات الثورة ضد من عارضها - الشاه والروس وزعماء القبائل الذين انتصروا في النهاية ، في فترة ما بعد العام ١٩٠٨ : ورغم استمرار المجلس وبقاء الدستور ، تمكن «الشاهات» من استعادة موقعهم السابق . وفي التحليل النهائي لم تحدث ثورة ، ولم تؤد تلك الأحداث الى تغيرات جوهرية في الدولة .

٢ - نجا « القجار » فوق كل شيء بسبب ضعف القوى المعادية لهم (انحصر مركز تلك القوى في المدن) وبسبب التدخل الخارجي الذي قامت به روسيا القيصرية لصالحهم . ولذا لاقت هذه السلالة نهايتها عندما انقلب الوضع اثر تدخل خارجي حصل خلال الحرب العالمية الأولى ادى الى ارباك الوضع الإيراني بمجمله . فقد قامت قوات بريطانية وروسية ، بالاضافة الى قوات تركية بغزو البلاد واطاحت الثورة الروسية بالنصير الرئيسي لهذه السلالة . وما أن حل عام ١٩١٩ حتى لم تعد في إيران حكومة مركزية من أي نوع كان ، واستولت حركات انفصالية على السلطة في أقاليم خوزستان وغيلان وخورسان ، وكانت القوة العسكرية المتماسكة الوحيدة في المركز هي الوحدة العسكرية التي شكلها ضباط القوزاق الروس في العام ١٨٧٩ . وفي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢١ قامت هذه الوحدة المؤلفة من ٣٠٠٠ رجل بانقلاب عسكري سلمي بتشجيع من البريطانيين لقائدها رضا خان . وخلال فترة قصيرة أصبح رضا خان هذا الشخصية السياسية المسيطرة في البلاد ، ثم تمكن من الاطاحة نهائيا بالقجار في العام ١٩٢٥ . الا أنه ، بخلاف أتاتورك زعيم تركيا ، لم ينشئ جمهورية ، بل قام بعد عام واحد باعلان نفسه ملكا ، مؤسسا سلالة جديدة هي

السلالة البهلوية (أعطيت هذا الاسم نسبة الى لغة فارسية قديمة). وفي خلال الفترة الممتدة منذ ذلك الحين وحتى الاطاحة به في العام ١٩٤١ ، أنشأ رضا شاه ، كما صار يدعى ، أول دولة مركزية في تاريخ ايران الحديث . فقد بنى جيشا حديثا ، استخدمه في فرض سيطرة الحكومة على كل البلاد ، وسحق جميع الحركات الانفصالية، وأسس أول نظام وزاري، وطور أنظمة التعليم والصحة والنقل ، وعمل بعد العام ١٩٣٤ على تشجيع برنامج للصناعات الصغيرة وكانت الدولة التي أسسها رضا خان تشبه في مناح عدة الدولة التي كان يبنها الزعيم أتاتورك على انقاض الدولة العثمانية، رغم أوجه الخلاف العديد بينهما ، من ناحية أخرى ، كانت مساعي رضا خان محدودة للغاية : فهو لم يقم بمحاولة اجراء تعديل في العلاقات الزراعية في ايران وكانت قدرته على تنمية الاقتصاد محدودة بسبب شح العوائد الداخلية المتوفرة ، وقد كانت عوائد النفط هزيلة هي الأخرى تشكل في أحسن الأحوال ٢٥٪ من دخل الحكومة . أن الدولة التي أسسها رضا شاه شكلت المضمار الذي جرت فيه التنمية الرأسمالية لايران في وقت لاحق الا أنها كانت عاجزة بذاتها عن احداث تغيرات رئيسية في هذا الاتجاه (١) .

٣ - انتهى حكم رضا خان ، مثل حكم أسلافه « القجار » بفعل تدخل خارجي . فبعد الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٤١ أرادت قوات الحلفاء نقل المواد التموينية الى الجبهة السوفياتية عن طريق الأراضي الايرانية .

(١) ان واحدا من الافتراضات العامة للمعارضة الايرانية هو ان رضا خان « عميلا بريطانيا » بشكل أو بآخر . لا شك انه لاقى تشجيعا كبيرا من السلطات البريطانية في ايران للاستيلاء على السلطة ، وطوال ما كان ينظر اليه على انه يحول دون انتشار الشيوعية في آسيا وحب البريطانيين بتميزه للدولة الجديدة . على أي حال ، لم يتمكن البريطانيون من السيطرة على أفعاله بعد استيلائه على السلطة . للاطلاع على نظام رضا خان انظر :

Amin Banani, The Modernisation Of Iran, 1921-1941, Stanford, 1961.

ويقال أن رضا شاه عارض ذلك مما أدى الى الاطاحة به على يد قوات أنكلو - سوفياتية مشتركة في شهر آب (اغسطس) من العام ذاته . فغادر البلاد الى المنفى ، وأصبح ابنه الذي كان يبلغ حينذاك ٢٢ عاما شاهاً . وكادت غزوة الحلفاء تلك أن تحطم الدولة البهلوية : فقد نقص رصيدها السياسي بسبب فشلها في مقاومة الجيوش الاجنبية وأصيبت بالضعف نتيجة قيام القوات المحتلة بمنح الحريات السياسية لقوى المعارضة . فتمت استعادة حريات سلبت منذ أيام الثورة الدستورية : انتعشت الاتحادات النقابية وحرية الصحافة والأحزاب السياسية المتنافسة . وفوق كل ذلك أدى الاحتلال الى حدوث مشاكل اقتصادية حادة ، وانشئت ادارتان ذاتيتان في نهاية الحرب - في كردستان وأذربيجان - بدعم من الجيش الأحمر الذي كان يحتل هاتين المنطقتين . ولولا أن تصادف وجود وضع دولي محبذ لما تمكن النظام البهلوي من استعادة بسط سيطرته . فمن ناحية ، قدمت الولايات المتحدة التي كانت لها بعثات عسكرية في البلاد منذ العام ١٩٤٢ ، للنظام العون العسكري والاقتصادي ، بالإضافة الى التأييد السياسي واصبحت ايران ، الى جانب تركيا واليونان بلدا أعلنت الولايات المتحدة عزمها على مساندة القوى المناهضة للشيوعية فيه .

ومن ناحية أخرى فقد اضطر الاتحاد السوفياتي لسحب قواته في شهر آذار عام ١٩٤٦ ، تاركا الجمهوريتين الأذربيجانية والكردية للدمار على يد جيش الشاه . واستطاع الشاه ثانية بسط سيطرته على البلاد كلها في أوائل ١٩٤٧ ، واضطر حزب « تودة » الشيوعي الى اتخاذ موقف دفاعي بعد أن كان قد ازدهر وقوي خلال سنوات الحرب . وفي اثناء ذلك خفت حدة الأزمة الاقتصادية . وفي الوقت الذي كان من المبكر فيه القول أن السلالة البهلوية استردت مركزها كاملا ، فانها تمكنت من المرور بسلام أمام أكثر الازمات حدة واستعادت تدريجيا سيطرتها السياسية .

٤ - في العام ١٩٥١ برزت أزمة جديدة حول مسألة تأميم النفط . فمنذ نهاية الحرب العالمية ، اتجه الشعور الوطني في ايران ضد استمرار ملكية نفط البلاد من قبل شركة أنكلو -

ايرانية التي تعود ملكيتها الى بريطانيا ، وقد تعرض الاتحاد السوفياتي الى حملة عداء عندما حاول الحصول على امتيازات نفطية في شمال البلاد في العام ١٩٤٤ . وكان زعيم حركة المعارضة النفطية آنذاك د. محمد مصدق الذي أصبح رئيسا للوزراء في العام ١٩٥١ . قاد مصدق تحالفا من نواب المجلس الذين شكلوا تجمعا عرف باسم « الجبهة الوطنية » ولم تكن هذه الجبهة على الاطلاق منظمة سياسية متماسكة الا أنها استقطبت عددا كبيرا من الاتباع في طهران وفي المدن الاخرى . وجرى تأميم الصناعة النفطية حالما أصبح مصدق رئيسا للوزراء ووجدت حكومته نفسها على التو في مواجهة مع الشاه ومع الولايات المتحدة من خلال هذا الاخير ، رغم أن مصدق حاول كسب ود أميركا . وقد اطيح بمصدق في النهاية في شهر آب (أغسطس) عام ١٩٥٣ بتحالف من قوى داخلية وخارجية - تماما مثلما حصل للثورة الدستورية من قبل .

في الوقت الذي حاول فيه مصدق أن يحصل على دعم الولايات المتحدة ، لقي نجاحا زهيدا ، وخاصة بسبب انتخابات العام ١٩٥٢ العامة التي أدت الى قيام ادارة ايزنهاور ودالاس الاكثر تطرفا في العداء للشيوعية . ورغم أن مصدق لم يكن شيوعيا ، الا أن الولايات المتحدة رأت أنه يفتح الابواب امام النفوذ الشيوعي ، وبالنظر الى مركز ايران الجغرافي على حدود الاتحاد السوفياتي ، والمناخ الدولي المتوتر آنذاك ، لم تكن الولايات المتحدة تميل الى القيام بأية مغامرة . . ولربما كانت الولايات المتحدة قبلت بمصدق لو تمكن من تعزيز مركزه - خاصة وان حزب توده لم يقدم الدعم لحكومته الا في العام الاخير من عمرها . الا أنه لم يتمكن من ذلك ، واطاح به في نهاية الامر ائتلاف تشكل من خصومه في الداخل والخارج في آن معا .

ليس هناك الآن أدنى شك في أن حكومة الولايات المتحدة ، وخاصة وكالة المخابرات المركزية CIA ، لعبت دورا نشيطة في الاعداد لانقلاب الـ ١٩ من شهر آب (أغسطس) ١٩٥٣ الذي اطيح بمصدق ، وان ذلك التدخل كان ثمرة التواجد الاميركي الكبير في

ايران الذي بدأ بناؤه منذ الحرب الاخيرة (٢) . ولكنه أمر مضلل أن يعزو المرء كل شيء الى هذا العنصر : ويميل الوطنيون الايرانيون الى فعل ذلك - وكذلك تفعل الـ سي. آي. اي. في بعض المناسبات حرصا منها على ربط هذه العملية الناجحة بها . لكن الواقع ليس بهذه البساطة اذ لم يكن تدخل المخابرات المركزية ممكنا الا بسبب ميزان القوى الداخلي في ايران ، ووجود عناصر من الطبقة المسيطرة وجدت من مصلحتها العمل ضد حكم مصدق بالاضافة الى الضعف العام في مركز مصدق . ولولا هذا الامر الاخير لما تمكنت الولايات المتحدة من القيام بالدور الذي لعبته ولو كان اتباع مصدق منخرطين في تنظيم يستند على المضطهدين (بفتح الهاء) في المدينة والريف ، للاقى الانقلاب مقاومة اكبر بكثير . اكثر من ذلك ، لا شك في أن استمرار الصدام النفطي وتفاقم الوضع الاقتصادي اثر نهاية العوائد النفطية ، اديا الى تناقص التأييد الشعبي لمصدق . ان محاولته الوقوف في وجه العرش والجيش لم تكن تستند على قاعدة اجتماعية بديلة مشابهة في قوتها ، فكان ان انتهى سعيه الى تغيير نمط تحالفات ايران السياسية الداخلية والدولية الى الفشل . وخرجت الدولة البهلوية نتيجة لذلك أكثر قوة مما كانت عليه قبل أزمة النفط .

٥ - منذ العام ١٩٥٣ تمكن الشاه من تعزيز سلطة الدولة على الأراضي الايرانية جميعا . فقد تم الغاء الحريات القانونية والدستورية كلها، وفي خلال بضعة اشهر تم سحق مراكز المعارضة الرئيسية كلها . وركز النظام طيلة السنوات السبع اللاحقة لعام ١٩٥٣ على استعادة مركزه . وفي الفترة الممتدة بين ١٩٦٠ و ١٩٦٣ برزت أزمة جديدة ، تمكنت الدولة من خلالها تحطيم كافة القيود التي كانت حتى ذلك الحين تحد من حريتها في الحركة

(٢) من الدراسات الجيدة المتوافرة انظر :

Andrew Tully, CIA - The Inside Story, London, 1962
Chapter 7 and David wise and Thomas B. Ross, The
Invisible Government, London, 1964, pp. 108-12.

وانطلقت للبدء في تنمية رأسمالية على نطاق واسع في ايران .
ومرة أخرى ، كانت العناصر المكونة للآزمة محلية وخارجية .

كان الاقتصاد الايراني ينمو منذ العام ١٩٥٨ ، وكانت
الميزانية في عجز ، وكان الشاه يتصادم مع عدد من المسؤولين
العسكريين والمدنيين . في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦١
وصلت ادارة كنيدي الى الحكم في واشنطن وأعلنت أمام الملاء أنها
لن تستمر في دعم الشاه الا اذا نفذ برامج اصلاحية . وتم منح
قرض قيمته ٥٣ مليون دولار أميركي شريطة تطبيق سياسات
معينة في البلاد . ان موقف الولايات المتحدة ازاء ايران مائل
موقفها في أميركا اللاتينية حيث تم البدء ببرامج اصلاحية ، في
ظل حملة رفعت شعار التحالف من أجل التقدم ، وذلك لاجهاض
أي أثر قد تتركه الثورة الكوبية (٣) .

كانت ادارة كنيدي تعتقد في الحالتين كليهما ان الطريقة
الوحيدة ولاسباب سياسية للحفاظ على دول مؤيدة للغرب (أي
رأسمالية) في العالم الثالث تمثلت في تطبيق برنامج اصلاحي ،
احتل الاصلاح الزراعي فيه مكانا مرموقا .

تناسب هذا التفكير الى حد ما مع تطلع بعض العناصر في
داخل ايران المناهضة للشاه . فدفعه ذلك الى تبني شعارات مناوئة
ونفذ عددا من الاصلاحات التي كانت واشنطن تطلب تطبيقها .
فأعلن عن برنامج للاصلاح الزراعي ، وعن توسيع الخدمات
الاجتماعية والتعليم ، وقدمت هذه الاصلاحات للناس ، يرافقتها
الكثير من الضجيج المعهود ، على انها « ثورة بيضاء » ، وقام
الشاه أيضا بتقديم بعض العاملين لدى الدولة الى المحاكمة بتهمة

(٣) انظر :

Rodolfo Stavenhagen, ed Argarian Problems and
Peasant Movements in Latin America, New York, 1970,
pp. 96ff.,

للاطلاع على تشجيع الولايات المتحدة لتطبيق الاصلاح الزراعي في
أميركا اللاتينية .

الفساد وتظاهر بتخفيض النفقات العسكرية . الا أنه لم يكن على الدرجة ذاتها من التماسك في تنفيذه لبرامج اصلاح أخرى تتعارض مع منطقته في تعزيز سلطة الدولة . ورغم سماحه باجراء انتخابات في العام ١٩٦٠ الا أنه لم يسمح للمجلس بأن يعمل مستقلا . وفي تموز (يوليو) عام ١٩٦٢ أقال رئيس الوزراء علي أميني ، الموالي لاميركا الذي كان أحد المدافعين الرئيسيين عن برنامج الاصلاحات ولكنه كان يعتبر أكثر استقلالا عن الشاه مما يجب . وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ بدأت حركة واسعة من المعارضة الشعبية فاستدعي الجيش لسحق تظاهرات الجماهير التي قادها «العلماء» في طهران وفي المدن الأخرى ، ويعتقد أن عدة آلاف لاقوا حتفهم (٤) .

ولذلك ، من الواضح ان الفترة الممتدة بين ١٩٦٠ - ١٩٦٣ قد سجلت منعطفاً في تطور الدولة الإيرانية . فهي من ناحية ، الفترة التي بدأت الدولة فيها تطبيق التنمية الرأسمالية السريعة . ومن ناحية أخرى ، اضطرت الى اتخاذ موقف دفاعي تلك القوى السياسية التي قاومت تعزيز الشاه لسلطاته وللدولة البهلوية بشكل عام : أصحاب الأراضي وزعماء القبائل والعلماء من القطاع التقليدي للمعارضة من ناحية ، والجهة القومية وحزب تودة والطلاب والاساتذة من الناحية الأخرى . لقد شهدت هذه الفترة نهاية أي أمل في أن تتمكن القوى التي أطلق عنانها في الفترة ١٩٤١ - ١٩٥٣ من أن تعكس بسرعة نتائج انقلاب العام ١٩٥٣ . وبقيت المبادرة بيد النظام حتى أواخر السبعينات ، وقد حققت عوائد النفط المتزايدة منذ العام ١٩٧١ سياسات الدولة بالمزيد من الحيوية ، وذلك عن طريق مضاعفة عوائد الدولة ، وصار النظام يسيطر سيطرة كاملة على كافة النشاطات العامة فوق الأراضي الإيرانية . فقد حظرت كافة النشاطات السياسية المستقلة وأصبحت الدولة القوة الاقتصادية الرئيسية وأملت خطط الحكومة التنموية خطا حياة البلاد الاقتصادية . أما الجهات الاقتصادية

Marvin Zonis , the political Elite of Iran , 1971 , (٤)
P. 63 n. 45 .

المستقلة العاملة في الزراعة والصناعة فقد كانت تعمل هي الأخرى برؤوس أموال مصدرها الدولة . وكذلك كانت الحياة الأيديولوجية والثقافية تحت سيطرة الدولة . واستمر الوضع على هذا المنوال حتى العام ١٩٧٨ حيث هبت انتفاضة شعبية أدخلت الدولة في أزمتها السادسة .

علاقة الماضي

يمكن لهذه اللوحة التاريخية أن تساعد في الإجابة على إحدى أهم المسائل التي يجري نقاشها اليوم بشأن إيران ، وهي بالتحديد علاقة الماضي بالحاضر . فمن الواضح أن الدولة الإيرانية المعاصرة نتاج تاريخ إيران الحديث ، إلا أن الكيفية التي أثر بها هذا التاريخ ليست واضحة . فهناك العديد من المؤلفات التي تحلل الدولة الإيرانية أو النظام السياسي انطلاقاً من افتراض « استمرارية » كامنة . وتحتج مثل هذه التحليلات ، على سبيل المثال ، بأن إيران كانت دائماً متحكومة من الشاهات ، أو أن إيران دولة آسيوية أو شرقية ، الاستبداد أحد الخصائص الحتمية للحياة السياسية فيها . وإذا كان البعض يعترف بأن هذه الخصائص في طور الانحدار ، كما يحدث أحياناً ، فإنه يذهب إلى أنها لا تزال مؤثرة ، ويستنتج بالتالي أنه يمكن وصف النظام السياسي في إيران على أنه نظام مرحلي (٥) .

وفي تناول مشابه يجري لفت الأنظار إلى حقيقة ثابتة ، أن معظم الإيرانيين (٦٨ في المائة) مسلمون ، والاستنتاج بالتالي هو أن الدولة الإيرانية أو « السلوك السياسي » لإيران هو إلى حد ما سلوك « إسلامي » ، مما يؤدي ربما إلى وجود شيء يمكن وصفه شرعياً بـ « الهيكل الاجتماعي المسلم » (٦) . لقد قدم علماء

(٥) بشأن نظرية الدولة ما بعد الكولونيالية ، انظر :

Hamza Alawi, The Post-Colonial State, New Left Review, No. 74, July - August 1972.

J. D. Banington-Moore, The Social Origins of (٦) Dictatorship and Democracy, -7 London, 1966.

السياسة والتاريخ تحليلات من هذا النوع ، في محاولة منهم توضيح النظام الملكي الحالي في ايران عن طريق التلميح المستمر لتأثيرات الماضي المتواصلة على ايران الحاضر .

ولكن ، هناك اسبابا قوية تحملنا على تقديم حجة مخالفة هي بالتحديد ، أن هناك انقطاعا حادا يفصل بين ايران ما قبل الحرب العالمية الاولى وبين ايران منذ ذلك الحين . ان الدولة الايرانية اليوم هي من نتاج التاريخ ، ولكن بمعنى أنها مخلوق جديد ، وليس بمعنى أنها تتسم من أية ناحية أساسية بالسمات التقليدية للمجتمع الايراني . ان العناصر التاريخية ذات المدة الابد يمكن أن تفسر جزءا يسيرا فقط ، وان المسؤولية تقع على عاتق من يصرون على الاستمرارية بأن يبرهنوا بدقة كيف ان خصائص الدولة الايرانية والسياسات الايرانية التي يمكن التعرف عليها في الماضي لا تزال تفعل في الحاضر .

صحيح ، الى حد ما ، ان شاهها ما كان يحكم ايران خلال ٢٥٠٠ سنة الماضية . ولكن في الواقع لم يحكم نظام ملكي ايران موحدة فيما بين العام ٦٣٣ (الغزو العربي) والعام ١٥٠٢ (ظهور الدولة الصفوية) . ولكن ، اذا طرحنا ذلك جانبا عاشت ايران لمدة طويلة من الزمن في ظل حكم ملكي . ويعني هذا ان مؤسسة العرش قد استفادت - على الاقل - في القرن العشرين من الارث الايديولوجي الذي قدمه التاريخ المبكر . ولكن هذا لا يفسر الا النزول اليسير : اذ لا بد من اعادة خلق القيم او اعادة انتاجها مع كل جيل جديد ، وهناك كثير من العروش التي عاشت واستمرت كسلالات حاكمة قرونا من الزمن ولكنها ما لبثت ان سقطت - مثل « الهابسبرغ » Hapsburgs في النمسا بعد خمسة قرون ، وال « ويتيلسباخز » في بافاريا بعد عشرة قرون ، وكلاهما سقط في نهاية الحرب العالمية الاولى . ويبقى التساؤل : لماذا استمر العرش في ايران ؟ ان معاناة أكثر دقة لا تلبث ان تبين ان الاستمرارية هنا غير حقيقية . فشاهها السلالة البهلوية اتبعها طريقة في الحكم تختلف عن الطريقة التي اتبعها من حكم قبلهما ،

والطبقات الاجتماعية المرتبطة مع النظام الحالي تختلف تماما عن الطبقات التي كانت مرتبطة مع العرش في القرن التاسع عشر . (وهناك فروقات أخرى بين رضا شاه وبين ابنه) . أكثر من ذلك كانت سلطة العرش قبل قرن من الزمن في البلاد أقل بكثير من سلطة العرش في يومنا هذا حيث يسيطر على بلاد موحدة ودولة شديدة المركزية . لا توجد اذن استمرارية بين عرش اليوم وبين عروش القرون الماضية ، وفي الواقع ، لم تختف المؤسسة الملكية في العشرينات الا ليعاد تشكيلها على قاعدة جديدة أرساها الديكتاتور العسكري رضا خان .

لذلك تختلف هذه الدولة عن تلك التي كانت موجودة قبل ١٠٠ سنة مضت . فهي رأسمالية ، في حين كانت الاخرى ما قبل رأسمالية . كما أنها تسيطر على كامل ترابها الوطني ، بينما لم تكن سلطة الاخرى تصل أبعد من حدود المدن . وهي تشرف على تطبيق تنمية اقتصادية ، في حين أن الاخرى تجاهلت ذلك . ولديها جيش قوي ، بينما لم يكن لدى الاخرى أية قوة عسكرية منظمة . كذلك أجرت ، الى حد ما ، تحولات في العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية في الارياف الإيرانية ، بينما تركت الدولة الاخرى الريف دون عناية . هذه هي الفروقات بين الدولة البهلوية وبين دولة القبار التي سبقتها ، وهي ناجمة عن الطريقة التي عبرت بها الدولة أزمت القرن العشرين الخمس ، وتمثل الهوة التي تفصل بين الدولتين ، وهي هوة أكبر أهمية بكثير من أن الدولتين حكمها رجال يطلقون على أنفسهم لقب « شاه » .

وهناك مشاكل شبيهة تعتور تفسير ايران على أنها «دولة» اسلامية أو «مجتمع اسلامي» . صحيح أنه لكون غالبية الإيرانيين مسلمين كان التعبير عن المعارضة في الماضي كثيرا ما يتخذ مصطلحات اسلامية . وصحيح كذلك أن الجماعة الاجتماعية المرتبطة باقامة الصلوات في المساجد أي جماعة العلماء ورجال الدين ، لعبت دورا أساسيا مميزا . ولا شك أن هناك اليوم أيضا معارضة كبيرة لسياسات الشاه بين أناس ذوي اتجاهات دينية أو

أن الكثير من الاحتجاجات ، مثلما هو الحال في تركيا وباكستان ومصر ، يصاغ بعبارات اسلامية .

لكن هناك من الاسباب النظرية والتجريبية ما يدعو الى الشك في نجاعه مقولات تستند على تأثير الاسلام على هذا النحو . فأولا، يمكن قراءة المبادئ الاسلامية على انها تبرر الثورة ضد السلطة أو الاستسلام لها : فهناك نزعة تحث المؤمنين على قبول السلطات القائمة ، وأخرى ترفض السلطة الزمنية باعتبارها شكلا من اشكال الاغتصاب . ويمكن استقصاء هاتين النزعتين كليهما في العقائد الدينية للشيعه وهم الطائفة الغالبة في ايران . ان الاختيار الفعلي للموقف السياسي ليس مصدره الدين ، بل هو ناجم عن قوى أخرى في المجتمع تكيف تأثيرات الدين . واما من وجهة نظر تجريبية ، فان دور الايديولوجية الاسلامية في المجتمع الايراني كان حتى مؤخرا أقل من دورها في دول اسلامية أخرى . فبالمقارنة مع الدول العربية المجاورة في الشرق الاوسط ، أو بباكستان وتركيا ، تأثرت الحياة السياسية الايرانية في العقود الاخيرة بالاسلام بدرجة أقل . فعلى سبيل المثال ، صاغ مصدق نداءاته الوطنية صياغة علمانية ، بالإضافة انه لم يكن لتلك التجمعات السياسية التي اشتهرت في الماضي اسلامها على الملا اتباع على نطاق جماهيري . أكثر من ذلك ، ومثلما نرى لاحقا (الفصل الثالث : خصائص عامة) ، لم يحتل الاسلام موقعا هاما في ايديولوجية النظام الرسمية . وعلى هذا فان بروز معارضة ذات طابع مسلم ضد سياسات النظام في اوائل السبعينات مغادرة للنمط الذي ميز العقود الاخيرة .

اما تفسير ايران على أساس طابعها «الآسيوي» المفترض فهو أقل نجاعة حتى من تفسيرها بالاسلام : فليس هناك ما يمكن أن يسمى بالتحديد نظاما سياسيا آسيويا ، ولا يعين استخدام مفاهيم « الاستبداد الآسيوي على توضيح تاريخ ايران على الاطلاق . وافترض وجود نظام سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي آسيوي محدد ليس له أي أساس اطلاقا ، ولم يسهم افتراض نموذج كهذا

الا في طمس معالم التحولات الاجتماعية في العالم الثالث ، وليس في توضيحها .

أسباب الديكتاتورية

لا يمكن الا بالاعتماد على مقولات تاريخانية تحديد الطرق التي شكل بها الماضي الطابع المعاصر لايران . ويمكن ، بخاصة ، التركيز على علاقة ايران بالامبريالية وتنامي القوى الطبقية . لقد اقامت ايران مع العالم الخارجي علاقات هي في وقت واحد اقل واكبر تشابكا وترابطا مما حققته دول العالم الثالث الاخرى . لم يجر استعمار ايران من قبل اية دولة ، كما أنها لم تعان من مشكلة استيطان البيض فوق اراضيها ، ولم يجر تحويل أي جزء من اقتصادها لخدمة الحاجات الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة . ان السُكلة الاساسية الناجمة عن صناعة النفط هي انها - أي صناعة النفط - لا تماثل صناعة المناجم أو الانتاج في المزارع حيث يجري استخدام عدد كبير من الايدي العاملة مما يحدث تأثيرا ، وإلى حد كبير . في الاقتصاد ككل : صناعة النفط فشلت في تحقيق ذلك الى اية درجة . ولذلك ، ورغم اتساع العمليات النفطية ودور النفط المتعاظم في الاقتصاد العالمي ، فان التركيب الطبقي ما قبل الرأسمالي استمر في ايران لمدة اطول ، ونمت الرأسمالية في الاقتصاد الايراني ككل في وقت متأخر عن نموها في أي دولة من بلدان العالم الثالث . لقد قدمت دولة رضا شاه ، بعد العام ١٩٢١ ، بعض المتطلبات اللازمة لتحول ايران بواسطة الرأسمالية ، ولكن كانت غالبة السكان في ايران حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية يعيشون في الارياف حيث كانت علاقات ما قبل الرأسمالية هي السائدة (انظر الفصل الخامس : التنمية الزراعية) . لقد تحولت ايران الى دولة رأسمالية فقط بعد أن تدخلت الدولة ، من خلال اصلاح الزراعي .

نتاج هذا التاريخ هو أن الدولة التي أسسها رضا شاه لم تكن دولة ما بعد - الاستعمار - مثلما هو عليه حال معظم الدول الآسيوية والافريقية ، التي يستند وجودها بحد ذاته على الروابط

القائمة فيما بين البيروقراطيات المحلية في هذه الدول وبين الدول الامبريالية في الخارج (٥) . ان الدولة الايرانية أسست ، بالحري ، وفق نمط مستقل نسبيا حيث أقامت فيما بعد علاقات وثيقة مع قوة كبيرة عالمية . ثمة خاصية أخرى تتعلق بدولة ما بعد - الاستعمار حيث تقوم علاقات قوية بين البيروقراطيين وملوك الاراضي : ان هذا الامر لم يظهر في ايران . وفي الوقت الذي اعتمدت فيه اول دولة بهلوية على الدعم انسلبي لاصحاب الاراضي الا انها بقيت منفصلة عن هذه الطبقة ، وعندما سنحت فرصة تحويل العلاقات الزراعية خلال الستينات تمكنت الدولة من تطبيق سياساتها على اصحاب الاراضي الذين عارضوا ذلك .

ان السبب الذي يولد اهتماما لدى القوى العالمية بايران هو موقع هذه الاخيرة الاستراتيجي بين الاتحاد السوفياتي والخليج . لقد كان هذا الموقع هاما بالنسبة لبريطانيا في القرن التاسع عشر لوجوده عند مداخل الهند (علما بأن النفط لم يكن قد اكتشف بعد) ، ولا تزال اهمية ايران في هذا الصدد قائمة : اذ يمكن للعالم الرأسمالي المتقدم ان يستمر دون النفط الايراني . لقد تمكن من ذلك في العام ١٩٥١ ويمكنه ان يفعل ذلك ثانية . الا انه سيشعر بالتهديد المباشر اذا ما كانت ايران دولة معادية للرأسمالية لما ستركه ذلك من تأثير على اوضاع الدول المصدرة للنفط في الخليج . منذ الحرب العالمية الثانية . وبسبب الصراع بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، اتجهت هذه الاخيرة نحو التدخل المباشر في شؤون الدولة في ايران وفي شؤون مجتمعتها ورسمت ، منذ الستينات ، دورا لايران كي تلعبه . وهكذا وجدت الدولة البهلوية - وان كان في وقت متأخر - قوة للدفاع عنها وحمايتها . ان الفضل يعود الى هذه القوة الحامية التي حافظت على الدولة الايرانية خلال الازمات الثلاث منذ الحرب العالمية الثانية والتي مكنتها من ان تلعب دورا ديناميكيا جديدا على المسرح الدولي .

واحدة من خصائص تاريخ ايران المعاصر ولها نفس القدر من الالهمية تتمثل حتى الآن في غياب أية قوة تستطيع تحدي الشخصية الملكية والديكتاتورية للدولة ، ان كانت في ظل القجار أو العائلة البهلوية . لقد كانت الهزيمة هي مصير جميع المحاولات منذ الثورة الدستورية وحتى حركات المعارضة في ١٩٤٦ و ١٩٥١ - ١٩٥٣ و ١٩٦٠ - ١٩٦٣ . لماذا لم تبرز برجوازية ديمقراطية في ايران ؟ وبعد فشل البرجوازية الديمقراطية ، لماذا اتخذت البرجوازية الديكتاتورية هذا الشكل المعين ، الا وهو الملكية ؟ . من الخطأ أن يتراءى للبعض أن شكل الحكم البرجوازي ، أي الديكتاتوري ، هو شكل غير طبيعي للدولة الرأسمالية : ان عدد الدول الرأسمالية النامية التي اختبرت لمدة من الزمن تجربة البرجوازية الديمقراطية ضئيل . أكثر من ذلك ، ان البلدان الرأسمالية التي تخلفت في مسار التنمية الاقتصادية اتجهت نحو اعتماد أشكال ديكتاتورية من الحكم لفترات من الزمن - ويتوضح هذا في حالة الفاشية في ألمانيا ، وإيطاليا ، واليابان (٥) . يدل هذا على مسألة هامة حول الظروف التي تصبح البرجوازية الديمقراطية في ظلها ممكنة وكيفية وجودها . ما ان يطرح هذا التساؤل حتى يصبح بالإمكان تحديد الاسباب التي جعلت الطبقة الحاكمة تحكم ايران بطرق ليست ديمقراطية ، بل عبر شكل ديكتاتوري من اشكال الدولة مستقل نسبيا عن البرجوازية ذاتها.

أولا ، ان بدء التنمية الرأسمالية في ايران في الستينات فقط يدل على ان البرجوازية كانت ضعيفة للغاية . ان فشل الامبريالية في اخضاع ايران مثل ما فعلت واخضعت بلدانا أخرى من العالم الثالث اثر في عملية تطوير قوى طبقية رأسمالية وافسح في المجال أمام البنية ما قبل - الرأسمالية كي تستمر . أكثر من ذلك ، لو نمت البرجوازية في وقت أبكر ، لما أمكنها أن تحكم بأساليب ديمقراطية الا بصعوبة بالغة ، ذلك ان قوة أصحاب

(٥) أنظر المرجع السابق :

The Social Origins of Dictatorship and Democracy.

الاراضي كانت ستظل سالمة ، ولربما استطاعت هذه القوة أن تضمن استخدام السلطة بأشكال غير ديمقراطية - وهذا هو نمط الدول الفاشية . ومن ناحية أخرى ، ان تدخل القوى الاجنبية المتقطع في ايران حال دون تطوير قوى سياسية أو اجتماعية في البلاد كان يمكن لها أن تواجه القجار والعائلة البهلوية . ان سوء طالع ايران هو انها كانت بعيدة كل البعد عن مسار التنمية الاقتصادية الرأسمالية ، وأكثر قربا من موقع التنافس الاستراتيجي في ما بين القوى العظمى . بالاضافة الى ذلك هناك عنصر ثالث أدى الى تعزيز الدولة : وهو عنصر آتينا على ذكره سابقا . فلأن عوائد النفط تذهب جميعا الى الدولة ولان هذه العوائد تشكل المصدر الرئيسي للفائض الاقتصادي ، تمكنت الدولة من ان تبني لنفسها وتعزز مركزا مهيمن على جميع اوجه عملية التنمية الرأسمالية ، وقد تزاوج هذا الثقل الاقتصادي مع الثقل الاجتماعي - السياسي للعرش ، الذي تدعمه الولايات المتحدة . ان البرجوازية التي نمت في ايران نمت كتابع للدولة ، وهي برجوازية سلمت السلطة السياسية والاقتصادية للدولة ذاتها بسبب طبيعة شكل التنمية الرأسمالية في ايران . ولو تم النمو الاقتصادي الحديث في ايران نتيجة توسع في الصناعة ذات الملكية الخاصة ، أو الصناعة التي تملكها الدولة الامر الذي يؤدي الى بروز طبقة من المدراء ذوي الامتيازات ، كان من الممكن عندئذ ان تظهر حياة سياسية أكثر علنية ، تتضمن أجنحة واضحة وتقاشات فيما بينها . هذا ما حدث في دولتين مجاورتين لايران - هما تركيا والباكستان - رغم تدخل القوات المسلحة المتكرر في هذين البلدين . لقد شهدت ايران ، الدولة التي تحصل على تمويل كبير من جراء بيع النفط ، مرحلة متصلة من الحكم الديكتاتوري منذ العام ١٩٥٣ (ما عدا فترة قصيرة بعد عام ١٩٦٠) لان هذه العوائد قد ساعدت جزئيا في تقوية النظام الديكتاتوري . وبقيت البرجوازية في الظلال السياسية وعجزت عن تحدي الطابع الديكتاتوري للنظام .

وإذا لم يكن هناك من قوة استطاعت تحدي الدولة بنجاح، فقد شهدت ايران حالات كانت قوة الحركات الشعبية فيها تشكل

تهديدا للدولة البهلوية وحمايتها الاجانب مما شجع على القيام بردود فعل عنيفة . فالنجاح الذي حققته الثورة الدستورية هو الذي أدى الى التدخل الروسي ما بعد العام ١٩٠٨ ، والتهديد الذي شكلته حركة بقيادة شيوعية في « غيلان » بالاضافة الى التفكك العام في البلاد هو الذي دفع البريطانيين الى تشجيع رضا خان للقيام بحركته الانقلابية في العام ١٩٢١ ، والتأييد الجماهيري الواسع لحزب تودة ووجود جمهوريتين مستقلتين تؤيدان موسكو في أذربيجان وكردستان ، بالاضافة الى التهديد اللاحق الذي تمثل في مصدق ، هي جميعا ما شجع الولايات المتحدة كي تصبح السند الرئيسي للدولة البهلوية بعد الحرب العالمية الثانية . كذلك لم يكن تزواج أداة القمع القوية بالتغيير الاقتصادي الذي بدأ بعد العام ١٩٦٠ الا رد فعل على عدم استقرار النظام الذي واجه تهديد المقاومة الداخلية . ولكن ، وبالمقارنة مع ذلك ، كان البناء العسكري الذي تم في السبعينات رد فعل لا على عودة المقاومة المسلحة في الداخل (علما بأن هذا يفسر جزءا من أهداف ابتياع السلاح) ، بقدر ما كان رد فعل على نمو قوى وطنية وطبقية في البلاد المحيطة بايران .

يبدو الى الان أن نظاما ديكتاتوريا من هذا النوع هو فقط الذي تمكن ، ويتمكن ، من حماية مصالح الطبقة الايرانية الحاكمة ومصالح حلفائها العالميين . ان الاسباب الاساسية التي دفعت الدولة الى اتخاذ هذا الشكل الديكتاتوري تكمن داخل المجتمع الايراني وفي عجز الدولة عن افساح المجال أمام قيام نظام حكم أقل قمعية . ان تركيز العديد من الايرانيين على النفوذ الاجنبي هو رأي وحيد الجانب . ولكن لا شك في أن قدرة الدولة على فرض هذا القدر من القمع كانت تستند أساسا على مقدار العون الذي تتلقاه من الخارج . على أي حال ، لا يعني هذا القول أن ثمة حركة معارضة ومنتاسكة وواسعة ومستمرة كانت قائمة منذ تأسيس الدولة البهلوية . ان المعارضة الوطنية واليسارية ضد الشاه تميل الى قول ذلك ضمنا، ولكن الواقع ان منظمات وحركات المعارضة كانت متقطعة ، واي تحليل يتجاهل هذه الحقيقة يحول

دون التوصل الى تسجيل التاريخ الحقيقي لحركة المقاومة الشعبية في ايران ، أو لتقلباتها ، أو الاتجاهات المختلفة داخلها وحدود اتباعها . ولعل أبرز نقاط الضعف جميعا هي الغياب الكامل تقريبا لمقاومة أكبر جماعة اجتماعية في البلاد ، ألا وهي فئة الفلاحين . ورغم تواتر حركة المقاومة القبلية ، إلا أنها بقيت محصورة في أطرها المحلية بسبب طبيعتها . لقد تكونت المعارضة المدنية في مناسبات عدة من التجار والمثقفين والعمال والطلاب ، ولكن حتى السبعينات ، لم تكن المعارضة بقيادة منظمات تتمتع بتأييد جماهيري واسع إلا في الفترة ١٩٤١ - ١٩٥٣ .

مثلت الازمة الثالثة التي نشبت مع نهاية الحرب العالمية الثانية أخطر تهديد للدولة من بين الازمات الخمس التي تعرضت لها ايران في هذا القرن . فقد كانت الدولة البهلوية في الاربعينات في ذروة الضعف في حين كانت الحركة الشعبية في ذروة القوة . وقد اعتقد بعض المراقبين الاميركان حينذاك أن حزب توده سيكسب أي انتخابات حرة (٧) . لقد كان له تأييد جماهيري عريض - متميزا في ذلك عن أية منظمة سياسية فارسية - وتنظيما على مستوى الامة وان كان خاليا من الفلاحين . كما كان في أذربيجان وكردستان دولتان اقليميتان لكل منهما بنيتهما المتميزة ، كان بإمكانهما تقديم الدعم الى المعارضة في باقي أرجاء البلاد . كان ذلك بالفعل هو الوقت الذي كان فيه تحدي الدولة البهلوية ممكنا . ان الهزيمة مهدت الطريق لاعادة تأسيس الديكتاتورية الملكية : لقد جرى خوض آخر مواجهة في عهد مصدق في ظروف ، داخلية ودولية ، اقل ملائمة للمقاومة الشعبية وحيث تمكنت قوى الثورة - المضادة من استعادة بعض مراكز قوتها السابقة .

يتحمل حزب توده وحزبا كردستان واذربيجان الحليفان

New York Times, 51 June 1964, as quoted in Ervand (٧)
Abrahamian, The Social Bases of Iranian politics, ph. D.
thesis, Columbia.

جزءاً من مسؤولية هزيمة الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٧ ، في اليونان وفرنسا وإيطاليا والصين ، كان موقف الحركة الشيوعية آنذاك لتحقيق التحالف والسلام مع القوى البرجوازية ، ولم يخرج على ذلك إلا الصين وفيتنام حيث كان الحزب في كل منهما على جانب بالغ من القوة . وبسبب وجود إيران على الحدود مباشرة مع الاتحاد السوفياتي - وهذا أمر كان كذلك يشكل مصدر قلق خاص للغرب كانت قدرة حزب تودة على التحرك أقل بكثير .

تغير الوضع عندما جاء مصدق لمواجهة الشاه عما كان عليه في العام ١٩٤٦ . أولاً ، اتخذ مصدق لنفسه مركزاً يقع على يمين المعارضة السابقة - وكان واحداً من أصحاب الأراضي ، ومعادياً للشيوعية ، بالإضافة إلى أنه لم يقدم أية مساعدة إلى حركات العمال ، أو النساء أو القوميات ، وحاول في الواقع أن يضمن قيام تحالف مع الولايات المتحدة . ولم يكن له ، حتى في طهران ، أية منظمة سياسية هامة . والاهم أن الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥١ أعطت الدولة البهلوية والولايات المتحدة الفرصة لإعادة تنظيم القوى المضادة - للثورة في إيران ، وخاصة إعادة تنظيم الجيش ، فكانا بالتالي في مركز قوي يمكنهما من شن الهجوم على مصدق ، فهزت حكومته دون معركة تقريباً . من منظور الفترة التي بدأت أول الازمة الثالثة ، في العام ١٩٤١ ، فإن أحداث العام ١٩٤٦ هي التي مهدت الطريق أمام هزيمتي عام ١٩٥٣ وعام ١٩٦٣ . لقد استمرت الدولة البهلوية ، لمدة عقد ونصف من الزمن منذ العام ١٩٦٣ ، وبمساعدة الولايات المتحدة ، في تعزيز ذاتها ، لتواجه مرة أخرى معارضة جماهيرية واسعة في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . أن الدولة التي تكونت فيما بين عامي ١٩١٣ و ١٩٧٨ ، أي في الفترة التي تفصل بين الازمتين الخامسة والسادسة ، هي موضوع الفصل التالي .

الفصل الثالث

الدولة : خصائص عامة

ما هي العناصر التي تحدد دولة ايران المعاصرة ، وكيف يفرض النظام سلطته في البلاد ؟. ان التحليل ادناه سيجري عرضه من خلال عناصر عامة خمسة تتطابق مع الدولة الايرانية. في حين ان هذه العناصر قد توجد ، بشكل او بآخر ، في بلدان العالم الثالث الاخرى ، فان الاشكال التي يتخذها كل منها في ايران تتعاقد لتكون دولة ايران في السبعينات .

ان اهم جانب يتعلق بالدولة الايرانية هو انها دولة رأسمالية، اي الدولة التي تضمن توفر الشروط اللازمة لاعادة انتاج وتوسع الملكية الرأسمالية والانتاج . وفي اطر اوسع ، الرأسمالية هي النظام الذي تكون ملكية عوامل الانتاج فيه - الارض والسلع والجهد - ملكية خاصة بالاضافة الى كونها سلعا، اي يمكن بيعها وشراؤها في السوق . في المجتمع الرأسمالي ، يجري تعميم الملكية الخاصة والانتاج السلعي ، اي الانتاج من اجل التبادل، في المجتمع . هذا هو بالضبط ذلك الذي يميز الرأسمالية عن غيرها من انماط الانتاج ، مثل الاقطاعية والشيوعية .

ان قيام الرأسمالية ، كنظام للانتاج السلعي ، يحقق نتيجتين أخريين . الاولى ، تفتت جميع العوائق التي تكون قائمة من قبل امام تبادل وتخلف الاطار اللازم للتوسع في الطلب والانتاج ، وذلك عن طريق خلق سوق يشمل اقتصادا وطنيا:

محددًا وكذلك دوليًا . لقد صاحبها ، تاريخيا ، نمو في الانتاج على نطاق عالمي ، وهي عملية تقترب بتدمير المجتمعات وقوى الانتاج ما قبل - الرأسمالية . أما النتيجة الثانية فهي انه بسبب طبيعة الملكية الخاصة للرأسمالية ، تنمو طبقة تستفيد من هذا النظام عبر مركزها في عملية الانتاج .

وحيث ان الدولة تلعب دورا نشيطا في الانتاج الرأسمالي ، فانها تدافع أيضا عن مصالح هذه الطبقة . وفي الوقت ذاته ، وبسبب الدور الذي تلعبه الدولة ، تظهر فئة من البيروقراطيين ، افرادها ليسوا بالضرورة ملاكا مباشرين لرأس المال ولكنهم يستفيدون عبر مركزهم في الشرائح الاعلى لجهاز الدولة ، من الفائض الاقتصادي . ان هذه الفئة تسهم مع اصحاب الملكية الخاصة في ادارة الاقتصاد وتشكل جزءا اساسيا من الطبقة المسيطرة في هذا المجتمع .

ثمة عنصران رافقا نمو الرأسمالية في ايران : فمن ناحية ، حدث توسع جوهري في قوى البلاد الانتاجية . يظهر للعيان من خلال ارقام الانتاج والدخل ، وهو عملية ترتبط بتدمير قوى الانتاج السابقة ، ومن ناحية اخرى ، النمو المتسارع لطبقة رأسمالية ايرانية ، وهي برجوازية تطورت من خلال التوسع الاقتصادي في الفترة منذ اواسط الخمسينات (١٩٥٠) . قد تبدو هذه الجوانب والمواصفات واضحة بما فيه الكفاية الا ان هناك حاجة الى عرضها جليا ما دام هناك قدر من النزاع حول علاقة ، او دقة ، مقولة ان ايران دولة «رأسمالية» على الاطلاق . يميل بعض الكتاب غير الماركسيين الى تجاهل بعض الخصائص المحددة لنظام ايران الاجتماعي ويقدمون تحليلات اقتصادية واجتماعية ،

(*) ثمة ادعاء عام يطلقه اكلاديميون وكتاب مؤيدون للنظام يقول بانه لا يمكن تحليل الاوضاع في ايران وفق مفاهيم « غربية » او « مستوردة » ، وخاصة من خلال المفاهيم الطبقيية . يدعي جميع المدافعين عن أنظمة الحكم في بلادهم ذلك ، الا ان المبررات التي يقدمونها هزيلة للغاية : ان لكل مجتمع خصائصه المميزة ، ولكن هذا لا يعني ان المقولات النظرية العامة لا يمكن تطبيقها على هذه البلدان ، أكثر مما يمكن تطبيق مفاهيم الطب أو الهندسة .

أو حتى سياسية ، تعامل المؤشرات الفردية بمعزل عن التطور الرأسمالي للبلاد . ان أولئك الذين يكتبون عن التطور الاجتماعي والاقتصادي دون العودة الى الخصائص الرأسمالية الواضحة في عمليات التحول هذه يتجهون نحو استعمال مواصفات عامة مثل « التحديث » أو « التنمية » ، والمشكلة هي ان هؤلاء لا يحددون هوية المستفيدين من هذه العمليات او المحتوى الطبقي للاهداف « التنمية » و « التحديثية » المقترحة . تتجلى هذه التعمية في اعمال بعض علماء السياسة غير الماركسيين الذين يناقشون التطور السياسي في ايران من خلال التحليلات السلوكية وتحليل النخبة ، او على اساس انه اسلوب يستخدمه الشاه لتعزيز مركزه (١) . وينحو البعض الى فرز التجمعات

I-Marvin Zonis, The Political Elite Of Iran, Princeton, (١) 1971, James Alban Bill, The Politics of Iran, Columbia, Ohio, 1972; Leonard Binder, Iran Political Development in a Changing Society, Berkely and Los Angeles, 1962.

سنضطر الى الخروج عن حدود هذا الكتاب ، لو بحثنا في الافتراضات النظرية العامة لكل من هذه الاعمال الثلاثة التي تنتمي الى مدرسة واحدة ، رغم الاختلافات الواضحة فيما بينها . وليس المقصد انكار ان كلا من هذه المؤلفات يعكس تشبها عارفا بالوضع الايراني ، كما أنها تحتوي قدرا من التحليل الاصيل . ولكن ، على أي حال ، يمكن هنا أن نقدر باختصار بعض النقاط . يعلن « زونيس » (ص ٥) أن هدفه هو دراسة « وجهات نظر وسلوك الافراد ذوي السلطة » دون الخوض في مكونات هذه السلطة وعلاقتها بالملكية والدخل . ويذكر أيضا (ص ١١) أنه « حرم من الاطلاع على أنشطة بعض ضباط القوات المسلحة من قبل الشاه » ، الامر الذي يجعل مثل هذه الدراسة محدودة للغاية . أما « بل » ، فهو يدعي أنه يطبق مفهوم الطبقة ، الا ان مفهومه للطبقة ليس واضحا على الاطلاق . انه يعتبر « طبقة المهنيين الوسطى » انها طبقة « جديدة » (ص ٧) ، الا أنه لم يحدد أي طبقة ، مالية أو صناعية، متوسطة مميزة ، ويبدو أيضا انه يفترض ان الطبقات الموجودة في مجتمع ما قبل - الرأسمالية يمكن أن توجد وتستمر في ظل الرأسمالية . اما مؤلف « بايندر » فتمت كتابته فيما قبل « الثورة البيضاء » ، وفي الوقت النسبي يخصص فيه حوالي ٢ صفحة لتحليل « وزارة الحكومة » في ايران (موضوع ليس على هذه الدرجة من الاهمية) وصفحات أكثر « لطرق » الحكم ، يبدو أن المحتوى الاجتماعي - الاقتصادي للحكومة الايرانية لم يكن أمرا . يعنيه .

في داخل « النخبة » الإيرانية دون ان يقوموا بمحاولة جادة لتحديد علاقة هذه النخبة بمسألة توزيع الدخل والملكية في ايران ، حتى على اساس المعلومات المتوفرة . ويخصص البعض مساحات واسعة للحديث عن الملامح السلوكية لنظام الشاه في السيطرة ، متجاهلين في الوقت ذاته الاطار الاجتماعي - الاقتصادي الذي يحيط بهذا النظام .

تتضمن مثل هذه الاعمال قدرا كبيرا من المادة الوصفية ، الا ان هناك ما يحول دونها ، بسبب اختيار نظري ، والقيام بمحاولة الاجابة على تساؤلات أعرض تثيرها الدولة الإيرانية والعلاقة بين الدولة والتنمية الرأسمالية ونمو برجوازية إيرانية .

من ناحية اخرى ، لم يخص الكتاب الماركسيون مسألة تطور الرأسمالية في ايران ، ومسألة الطرق التي اثر بها هذا التطور في الدولة الا باهتمام قليل . ان احدى قواعد التحليل اللينينية والماركسية لتطور الرأسمالية تؤكد على ان مثل هذا التطور ذو طابع تقدمي الى حد ما ، وهو مدعاة لترحيب الاشتراكيين به ، باعتباره خطوة الى الامام بالمقارنة مع انظمة ما قبل - الرأسمالية وكخطوة تعبد الطريق امام نهوض الاشتراكية (*) . ان معظم النقد الموجه من قبل بعض الماركسيين الإيرانيين كان محاولة منهم لتفنيد التطور الرأسمالي في ايران او لدمه ، وكان الظروف التي كانت تعاني ايران في ظلها يجلب الحفاظ عليها . يضاف الى ذلك ان ماركسيين آخرين ينكرون حدوث اي تطور رأسمالي على الاطلاق . ويمكن العثور على نسخة محددة من هذا الرأي في اعمال اولئك الذين يسحبون على ايران التحليل الصيني الذي طوره ماوتسي - تونغ ، فيعتبرون ايران « شبه - اقطاعية » او « شبه - مستعمرة » : غير ان هذا ليس

(*) يوضح لينين في كتابه « تطور الرأسمالية في روسيا

Development of Capitalism in Russia. هذه النقطة بجلاء معارضة بذلك الحنين الرومانسي لـ « الناردونيكين » : ويمكن ذكر الملاحظة ذاتها بشأن مؤلفات بعض المعارضة الإيرانية في هذا اليوم .

ممكنا في السبعينات ، ذلك ان ايران ، في الوقت الذي لا تزال فيه تحتفظ ببعض العناصر ما قبل - الرأسمالية ، لم تكن اقطاعية بأي شكل من الاشكال منذ تطبيق الاصلاح الزراعي في اوائل الستينات (٢). في الناحية الاخرى ، نجد اولئك الذين يقرون بوجود تطور رأسمالي في ايران يميلون الى ارضاء انفسهم عن طريق اطلاق الاستنكارات الاخلاقية العامة ضد النظام ، او عن طريق وصفه بأنه نظام « فاشي » او « تابع » للرأسمالية الغربية، ويندر ان يذهب هؤلاء الى ما وراء هذه الصياغات في مسعى منهم لتقديم تحليل دقيق بشأن الدولة الايرانية .

ان احتكار الدولة للعنف في ظل الرأسمالية وضمانها لاستمرار اشكال الملكية القائمة يتضمن الدفاع عن مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة ومصالح حلفائها العالميين . هذا هو الواقع في جميع المجتمعات الرأسمالية ، اما في البلدان الرأسمالية النامية فتلعب الدولة دورا أبعد هو دور التدخل الاقتصادي وهي في هذه الحالة لا تضمن مجرد الشروط التي يجري في ظلها اعادة انتاج رأس المال ، بل انها تدفع باتجاه تحقيق التطور الرأسمالي والتراكم . وفي ايران ، حيث تسدد عوائد النفط مباشرة الى الدولة ، فان هذه الاخيرة اصبحت القوة المسيطرة في اقتصاد البلاد ، في الوقت الذي يظل هدفها فيه تشجيع التطور الرأسمالي.

يمكن للدولة الرأسمالية ان تمارس وظائفها السياسية بأشكال عدة . ففي حين انها تنزع الى الحفاظ على مركز الطبقة الحاكمة ، فانها لا تحتاج الى لعب دور مجرد أداة في يد هذه الطبقة - ويندر في الواقع ان تفعل ذلك .

ان برجوازية مامنقسمة على ذاتها ، يمكن - او لا يمكن -

For Example, Thomas Ricks, Contemporary Iranian (٢)
Political Economy and History : an Overview, in The
Review Of Iranian Political Economy and History .
December 1976, vol. I, no. I.

ان تمارس دورها في السلطة وفق مسلك ديمقراطي ، ومن خلال نظام برلماني . ان جدوث ذلك رهن بالشكل الذي يتخذه التطور في المجتمع المعني ورهن بتوفر الشروط اللازمة لقيام الديمقراطية البرجوازية . حتى في هذه الحالات تتصرف الطبقات من خلال ممثلين منتخبين . اما اذا ما لم تتوفر هذه الشروط الاساسية لقيام مثل هذه الديمقراطية ، مثلما حصل في ايران ، فان الدولة تمارس دورا غير مباشر كضمانة لمركز الطبقة المسيطرة ، اما من حيث سياسات محددة يعينها فيمكن ان تعمل الدولة باستقلال عن الرغبات المعلنة لقطاعات واسعة من هذه الطبقة او حتى بالتصادم معها . ودول كهذه موجودة كشكل من اشكال الحكم الرأسمالي بوفرة ليست أقل من وفرة وجود الانظمة الرأسمالية ذات الحكم الديمقراطي البرجوازي . وهذا النوع من العلاقة بين الدولة البرجوازية لا يعني ان الدولة بطابعها العام ليست رأسمالية .

ان الدولة الايرانية واحدة من مثل هذه المؤسسات - انها تكفل اعادة انتاج وتطوير الرأسمالية دون ان تكون قابلة للاستجابة مباشرة لتأثيرات البرجوازية الايرانية . الا انها ، دون شك ، تعكس وجود البرجوازية ، ذلك ان هذه الطبقة ، تقدم القاعدة الاجتماعية للدولة وتمثل القطاع الهام الذي يتعاون معها ، وهي القاعدة التي لولاها لما تمكنت الدولة من الاستمرار ، وتنظم توزيع الثروة وفق طرق تعود عليها بفوائد لا تتناسب مع حجمها ، تشرف على عمليات التراكم والاستثمار بما يخدم مصالحها . وتتألف هذه الطبقة من مجموعات ثلاث : كبار موظفي الدولة ، ومن ملاك الاراضي الرأسماليين ، ومن المشتغلين بالتمويل والتجارة والصناعة . ان هذه المجموعات الثلاث تكون البرجوازية الايرانية ، الطبقة التي شهدت توسعا كبيرا في اثناء التطور الرأسمالي في ايران ، وهي الطبقة التي كانت الدولة البهلوية تدافع عن مصالحها . لقد حافظت كل من هذه المجموعات على خصائصها بسبب تدخل الدولة المستمر لمصالحها . وقد احتلت فئة موظفي الدولة هذا المركز ، بعد ان نمت من بؤرة ادارية

صغيرة في العشرينات. لقد قامت الشرائح العليا من موظفي الدولة، ومن القوات المسلحة ، بدور الاداة التي تجند عناصر جديدة في صفوف البرجوازية ، ويعتمد اعضاؤها على سياسة الدولة في الاستخدام ومنح الامتيازات ، ان الوفرة في عوائد النفط قد زادت كثيرا من عدد ودخول امثال هؤلاء . ويعكس اصحاب الاراضي ايضا ، في المدن والارياف ، سياسة الدولة في تحويل الريف وفق المسار الرأسمالي : ان من اظهر تعاونا مع عملية التحول الرأسمالي هذه احتفظ بملكته للارض ، أما أولئك الذين فقدوا اراضيهم فقد جرى تعويضهم او تشجيعهم للعمل في الصناعة والتجارة في المدن (انظر الفصل الخامس : التنمية الزراعية) . واخيرا ، لقد حقق من يعمل في التجارة والصناعة ارباحا طائلة من جراء سياسات النظام منذ الخمسينات : وكان قطاع من هؤلاء ، في وقت سابق ، قد عارض الشاه ، وفضلوا تطبيق سياسة اقتصادية اكثر وطنية تعمل على تقليص حجم التنافس الاجنبي . الا ان الشاه ، على اي حال ، تمكن من كسب تأييد هذا القطاع الهام من البرجوازية عن طريق اتخاذه لبعض اجراءات الحماية ومنحه قروضا سخية بفوائد منخفضة (كان ذلك ممكنا بسبب الدخل من النفط) . وكنتيجة لسياسات الدولة الحديثة ، توسعت هذه الطبقة ، بالتالي ، من حيث العدد والثروة خلال العقد الماضيين .

هناك من يعترض على وضع هذه المجموعات الثلاث في طبقة واحدة ويشكك في أن تكون الدولة تعكس مصالحها . لا شك في ان الصعوبة في التعامل مع هذه الفئات على اساس انها تمثل طبقة واحدة تكمن في انها - أي الطبقة - لاتزال في طور التكوين، الا انه لم يحدث مرة ان كان تركيب فئة اجتماعية ما ساكنا ، بالاضافة الى ان عناصر هذه الفئة الثلاثة ليست حديثة العهد فقد وجدت فئة ملاك الاراضي الرأسماليين منذ اوائل الستينات، والبرجوازية موجودة في الصناعة والتجارة منذ الاربعينات ، وفئة كبار موظفي الدولة موجودة منذ العشرينات، أي انها جميعا كانت موجودة قبل البدء بعملية النمو الرأسمالي . غير ان المشكلة

الأصعب هي تحديد طبيعة علاقة هذه الطبقة ، أو على الأقل قطاع الرأسمالية الخاصة منها ، بالدولة ، فهناك قدر من العداء لا بأس به بين الصناعيين ورجال الأعمال وبين الدولة ، ووفقا لواحد من التقارير : « ان موقف البرجوازية متناقض داخليا ، بل هو على حد تعبير أحد السوسيولوجيين مصاب بالفصام . فهي تحبذ النظام الاجتماعي - الاقتصادي الذي قام من جراء « الثورة البيضاء » ، ذلك النظام الذي لا يزال رغم كل شيء يسمح لها بأن تزدهر ، ولكنها في الوقت ذاته تشعر بالكثير من الامتعاض تجاه نظام سياسي يقوم على سلطة الفرد ويبقيها بعيدا عن مراكز اتخاذ القرار مفضلا الاحكام الاعتباطية (٣) . ان هذا الاربك الواضح يدل على المشكلة العامة للبرجوازية الإيرانية : فلانها عاجزة ، لأسباب ذكرناها ، عن القيام بأي دور مباشر في سياسة الدولة ، فانها اضطرت الى تقديم التنازلات لصالح العرش ، ولكن قليلين هم الذين يشكون في ان دولة قمعية من هذا النوع تشكل ضرورة كي تحافظ البرجوازية على مركزها أو في ان « الثورة البيضاء » حققت لها فوائد . لقد اضطرت البرجوازية ان تستسلم لسياسات النظام ، ولكن دعمها للدولة مشروط باستمرار استفادتها من الدولة وما ان تعجز الدولة عن القيام بذلك حتى يمكن ان تنشأ أزمة سياسية عميقة في إيران .

يمكن عرض المكاسب التي تحصل عليها البرجوازية من جراء التنمية الرأسمالية وفق الخطوط العامة التالية : حوالي ١٠ في المائة من السكان يستهلكون نحو ٤ في المائة من اجمالي الاستهلاك ، وقد ادى ازدهار السبعينات النفطية الى توسيع الهوة بين الاغنياء والفقراء في إيران (انظر الفصل السادس : النفط والتصنيع) . لا يستطيع اي نظام ان يعتمد على القسر وحده ، والدولة البهلوية التي ترعى مصالح هذه الطبقة ستتهوى اذا ما حجبت عنها هذه الاخيرة الدعم . ولا شك انه اذا ما حدث ذلك ، فان عجز البرجوازية الإيرانية ذاته سيجبرها على قبول شكل آخر من

الدولة التي يتمثلها غير مباشرة ، ويكون الحكم في هذه المرة تحت اشراف القوات المسلحة . وحتى هذه الدولة ستكون رأسمالية، وستسعى بطريق غير مباشر الى تمثيل مصالح هذه البرجوازية وضمن اعادة انتاج رأس المال .

الثورة البيضاء

ان الخاصية الرئيسية الثانية من خصائص الدولة الايرانية هي انها ليست في بلد رأسمالي وحسب، بل في بلد رأسمالي نام . ويعني هذا ان الدولة تعمل على ترويج نمو العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ، وتوزع القوى المنتجة وفق مسالك رأسمالية . هذا ما فعلته بالضبط « الثورة البيضاء » التي بدأت في العام ١٩٦٢ والتي أرست عددا من الاصلاحات التي كان الغرض منها تمهيد الطريق امام مثل عملية التنمية هذه . كانت الاركان الستة الاولى للثورة البيضاء كالتالي : استصلاح الاراضي ، وتأميم اراضي الغابات ، بيع الشركات الصناعية التي تملكها الدولة الى مصالح خاصة ، والمشاركة في الارباح المتأتية عن الصناعة، حق التصويت للنساء ، تأسيس جهاز للتعليم ينتقل الى القرى .

ورغم ان الشاه قدم هذه النقاط جميعا علما انها بنود محددة، الا انها في الحقيقة ليست متماثلة في الاهمية . فأهمها هو برنامج اصلاح الزراعي ، اما الكثير من النقاط الاخرى فقد كانت ذا طابع أقل تحديدا ، اذ لم يكن اكثر من نداءات غامضة تحث على الفعالية الاقتصادية والادارية . واما الحصص العمالية وبرنامج المشاركة في الارباح فهما إجراءان اصلاحيان معياريان ، اهميتهما أقل بكثير من تلك التي ادعاها النظام ، واما منح حق التصويت للنساء واقامة المجالس القروية المحلية ، فان لها نتائج عملية محدودة جدا في بلد تقوم الدولة فيه بالتلاعب والسيطرة على الحياة السياسية . وليس البرنامج بأي معنى من المعاني أصيلا ، ذلك ان كثيرا من الاجراءات هي اجراءات يتعين على اية عملية للتنمية الرأسمالية ان تتخذها . ومن ناحية اخرى فان « الثورة » تتجنب اي اصلاح لاهم خصائص الحياة الايرانية ، اذ انها تتجنب اصلاح

توزيع السلطة السياسية وموقع الملك نفسه . ان الثورة البيضاء التي اعيدت تسميتها لتصبح ثورة الشاه - الشعب ، ليست بالطبع ثورة على الاطلاق : بل انها برنامج اصلاحي وضع وطبق لمنع الثورة ، ولتقوية مركز الملك والدولة .

وهناك عامل ، يميل معظم المعلقين الرسميين والغربيين حول هذا البرنامج ، الى التقليل من شأنه ، ذلك هو الوضع الدولي الذي اطلق هذا البرنامج في ظله . وقد كانت بداية الستينات الفترة التي حثت فيها ادارة كينيدي حلفاءها في العالم الثالث على القيام بالاصلاحات الضرورية للحيلولة دون الاضطراب الشعبي - وكما رأينا كانت هذه هي خلفية الثورة البيضاء في ايران وكذلك التحالف من اجل التقدم في اميركا اللاتينية . اما من الناحية الاقتصادية ، فقد حدث تحول ملحوظ منذ أواخر الخمسينات في العلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الرأسمالية الاقل تقدما : ففي حين ان الاقتصاديات الاقوى كانت حتى ذلك الحين لا تشجع التصنيع في العالم الثالث ، فان هذا الموقف تبدل بالنسبة لبعض البلدان الاقل تقدما على الاقل . وبدأت درجة من تشجيع الصناعة في الاقطار الاقل تقدما . ليس هذا صحيحا بالطبع بالنسبة للعالم الثالث ككل ، ولكنه صحيح بالنسبة لعدد من الاقطار ، من بينها ايران . وقد قام بتشجيع هذه العملية حكومة الولايات المتحدة والوكالات المالية الدولية . والشركات الرأسمالية العاملة على مستوى دولي ، والكثير من هذه مراكزها الولايات المتحدة . ولولا هذان الطرفان الدوليان - السياسي والاقتصادي - والتغييرات التي عكسها هذان الطرفان على سياسات الاقطار الرأسمالية المتقدمة ، لما كان بإمكان التطور الرأسمالي في ايران أن يحصل (٤) . ويصح الامر ذاته على

(٤) حول سياسات الاستثمار المتغيرة التي تتبعها الدول الرأسمالية المتقدمة في اميركا اللاتينية راجع ، على سبيل المثال :

The Contradictions of Dependent Development, New Left Review, no. 74.

ان الفروقات بين ايران ودول مثل الأرجنتين والبرازيل تكمن في أن

التطورات اللاحقة في الاقتصاد الإيراني : فقد كان ارتفاع اسعار الصادرات النفطية الإيرانية منذ عام ١٩٧١ مستحيلا لولا الاعمال التي قام بها منتجو النفط الرئيسيون في اوبك ولولا وضع السوق العالمي المحبذ الذي جعل ارتفاع الاسعار امرا ممكنا .

هكذا ، فان التطور الرأسمالي الإيراني منذ اوائل الستينات كان قائما بمجمله على تغييرات في سياسات الاقطار الرأسمالية الرئيسية ، وعلى تغييرات في العلاقات الاقتصادية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الرأسمالية الاقل تقدما .

آليات السيطرة

ان الخاصية المميزة الرئيسية الثالثة للدولة الإيرانية هي الشكل الذي اتخذته الحكومة ، وهو الشكل الديكتاتوري . بينما تقوم الدول في كافة المجتمعات على تضافر القمع بالرضى ، فان الوزن النسبي لكل من هذين الشنكلين يحدد ما اذا كان الحكم ديمقراطيا أو ديكتاتوريا . ولقد كان الكثير من الدول الرأسمالية ، ولا يزال ، ديكتاتوريا ، ولا شك في ان ايران كانت منذ العام ١٩٣٥ احدى هذه الدول . ولقد قمنا بوصف العوامل التاريخية التي جعلت هذا الشكل من الحكم البرجوازي حتميا ، ضعف البرجوازية ، وخطر القوى الشعبية . فلم يكن بالامكان الدفاع عن الملكية الخاصة وعن مصالح رأس المال الدولي بغير هذا الشكل من الحكم . واذا ما اخذنا بالاعتبار ضعف وتفكك البرجوازية فانه يتضح لنا ان هذا النوع من الدولة فقط كان بإمكانه ان ينفذ برنامج الاصلاح الزراعي ضد معارضة جزء من الطبقة المالكة للاراضي ، وبلاضافة الى ذلك ، كثيرا ما تكون الدولة القمعية التي تسحق اي حركات شعبية مستقلة مناسبة لاجتذاب رأس

للدولة الإيرانية موارد اوسع من رأس المال لاستثمارها في مشاريع مشتركة ، وكذلك انه في حين ان الاستثمار الاجنبي في أميركا اللاتينية ، يتوجه بشكل خاص نحو انتاج السلع بنية تصديرها الى اسواق أخرى ، فان الانتاج في ايران في هذه المرحلة موجه بالكامل تقريبا نحو السوق المحلية .

المال الاجنبي . ولا شك في ان المديح الذي أغدقه رجال الاعمال الاجانب على «الاستقرار» في ايران انعكاس دقيق لضرورة هذه السياسة . وفي حين ان العوامل الاقتصادية هي المسيطرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ، فانه لا شك بان نظاما ديمقراطيا غير مستقر مع ما يصاحبه من حركات احتجاج شعبية واضرابات ونزاعات ، بالاضافة الى حكومة ضعيفة ، كان سيمثل عاملا لا يجذب رأس المال الاجنبي الى البلد الذي حكمه الشاه منذ العام ١٩٥٣ .

لقد زادت الدولة البهلوية باضطراد سيطرتها على المجتمع والسياسة الايرانيتين منذ العشرينات . وقد كان هذا هو الحال على وجه الخصوص منذ عام ١٩٥٣ . وبكلمات احد المراقبين الاميركيين : « يمكن وصف حكم الشاه كله ، بما صاحبه من انتكاسات مؤقتة ، بأنه ربع قرن استطاعت البيروقراطيتان العسكرية والمدنية فيه توسيع سلطتهما وسيطرتهما على نشاطات السكان بشكل عام باستمرار واضطراد ، في الوقت الذي وسع فيه الشاه سيطرته على هاتين البيروقراطيتين بشكل اكثر اصرارا (٥) . ان احد المظاهر الرئيسية لهذا النظام هو انه لم يسمح لاي نشاط سياسي مستقل من اي نوع كان في ايران ، رغم انه كان هناك نظام حزبي شكلي منذ العام ١٩٥٧ . فمند ذلك الحين وحتى العام ١٩٧٥ سمح الشاه لحزبين سياسيين بالعمل : حزب الحكومة (ميليون) Melliyun الذي اصبح في ما بعد حزب « ايران نوفين » Iran Novin ، وحزب المعارضة (ماردوم) Mardom . وقد كان كل من الحزبين يقدم مرشحين للمجلس ، ولكن لم يسمح لاي منهما بترشيح احد دون موافقة السافاك المسبقة ، كما ان حدودا ضيقة قد فرضت على الانتقاد . وكان المجلس المنتخب لا يتمتع باي سلطات ، كما ان الشاه كان ولا يزال يعين رئيس الوزراء .

لم يصدق احد ان هذا النظام كان يمثل ، بأي شكل من

الاشكال ، نظام حزبين (٦) ، ومع ذلك فان الشاه نفسه ادعى بأنه يحمل الامر على محمل الجد وعلن : « لو كنت ديكتاتورا وليس ملكا دستوريا ، لكنت قد اغريت بالحزب الواحد يماثل ذلك الذي نظمه هتلر ، او كتلك الاحزاب التي توجد اليوم في الاقطار الشيوعية » (٧) . وفي الواقع كانت هاتان المنظمتان دون أي محتوى ، وكان كلاهما تحت سيطرة الشاه الكاملة . وفي حالتين فصل اثنان من قادة حزب ماردوم لانهما تخطيا الحدود الموضوعة وعبرا عن قضايا خطيرة : علي أميني في العام ١٩٧٢ ، وخليفته ناصر أميري في العام ١٩٧٤ (٨) .

غير أن الشاه في عام ١٩٧٥ قرر أن ينهي هذه اللعبة وينتهج سياسة أكثر نشاطا هدفها تعبئة الدعم للنظام وتقوية الدور السياسي للدولة ، لا بشكل سلبي فحسب ، بل بطريقة ايجابية نشيطة داخل المجتمع الايراني . فقام بمبادرة غير متوقعة أعلن فيها انشاء حزب جديد أسماه حزب « راستاخيز » ، أو حزب « البعث القومي » National Resurgence . وضغط على الايرانيين جميعا كي ينضموا الى هذا الحزب ، وفي حين ان الهيئتين السابقتين لم يكن لديهما أي تنظيم حقيقي خارج المجلس ، خطط لهذا الحزب الجديد أن يكون حزبا جماهيريا . وما أن حل عام ١٩٧٧ حتى أصبح هذا الحزب يدعي أن لديه خمسة ملايين عضو ، وانه قد نظم خلايا عملية على امتداد البلاد !

الاغلب ان التفكير الذي كان وراء انشاء « راستاخيز » هو أن النظام بحاجة الى وسيلة أكثر ايجابية لكسب الدعم واجبار الناس ، خاصة أولئك السذجين تستخدمهم الدولة ، أو الذين

Binder, op. cit; pp. 221-222-

(٦)

Mohammed Reza Bahlawi, Mission for my Country, (٧)
London, 1961, p. 173.

The Times, 16 October 1972; Financial Times, 3 (٨)
Janaury 1975 .

يعملون في منظمات تديرها الدولة مثل النقابات ، على اعلان ولائهم علنا . وقد جاء هذا الاعلان عن الحزب نحو نهاية الازدهار الذي أعقب عام ١٩٧٣ عندما بدأت دلائل المشاكل الاقتصادية بالظهور ، وعندما بدأ الشاه يؤكد على الحاجة على الانضباط في الادارة وفي الصناعة . وقد كانت كلمات الشاه حول هذه المسألة صريحة ومباشرة بما فيه الكفاية :

« ينبغي علينا أن نرتب صفوفنا . ولذلك ، فاننا نقسم هذه الصفوف الى فئتين : أولئك الذين يؤمنون بالملكية وبال دستور وبال ثورة الباهمانية السادسة (أي التاريخ الذي أعلنت فيه الثورة البيضاء في عام ١٩٦٣) ، وأولئك الذين لا يؤمنون بهذه ... والشخص الذي لا ينضوي في الحزب الجديد لا يؤمن بهذه المبادئ الرئيسية الثلاثة التي أشرنا اليها ، وأمام مثل هذا الشخص أحد خيارين : اما انه ينتمي الى منظمة غير قانونية أو انه مرتبط بحزب تودة الممنوع . أي بعبارة أخرى انه خائف . والمكان الذي ينتمي اليه مثل هذا الشخص أحد السجون الإيرانية ، أو اذا كان يريد أن يغادر البلاد فانه يستطيع ان يفعل ذلك غدا حتى دون ان يدفع رسوم خروج ، فان بمقدوره أن يذهب حيث يشاء لانه ليس إيرانيا ، انه لا أمة له ، لان نشاطاته غير قانونية ويعاقب عليها القانون . أما الشخص الذي ليس أحد عناصر حزب تودة ، وليس خائنا لا دولة له ، ولكنه لا يمكن بهذه المبادئ الثلاثة فهو حر شرط أن يعبر عن رأيه علانية ، واذا لم يكن معاد للقومية فاننا سنتركه حرا . ولكن ، اذا كان مثل هذا الشخص يطبق معايير مزدوجة ، أو يختبئ هنا وهناك كما رأينا البعض يفعل ، فذلك غير مقبول . يجب على كل امرئ في هذا البلد أن يكون رجلا بما فيه الكفاية ليوضح موقفه . ان كان يوافق على هذه الشروط أو لا يوافق فقد قلت سابقا اذا كان لعدم موافقته ابعاد خيانية فان مصيره واضح . أما اذا كانت له جذور ايدولوجية فهو حر في ايران ولكن يجب أن لا تكون لديه أية توقعات . وفي الوقت ذاته ، فانه سيكون محميا تماما بالقوانين الإيرانية كفرد في المجتمع . اننا نتوقع من كل فرد بالغ أن ينضم اما بدخول هذا الشكل السياسي

الجديد ، أو بتوضيح موقفه غدا أو في أية فرصة قادمة » (٩) .

فلذا فقد كان الضغط موجهًا نحو كل فرد كي ينضم إلى هذه المنظمة . وأما العبارة التهديدية بأنه « عليه أن لا ينتظر توقعات » فإنها تأخذ معنى خاصا في بلد الدولة فيه هي السيد المسيطر ومصدر التقدم . ومن الخطأ أن ينظر إلى راستاخيز بأنه مصمم ببساطة للإيهام بوجود شكل من الديمقراطية في إيران هو في الحقيقة غير موجود . ذلك أن لهذه المنظمات غرضا إضافيا أهم هو بالتحديد خلق الدعم للنظام ، كما أنها وسيلة لإجبار الناس على تعريض أنفسهم للشبهة بإعلانهم الولاء. ان الترقيات والسلامة والاتصالات الشخصية وكثيرا غيرها يعتمد على ما اذا كان الشخص عضوا في الحزب أم لا .

تمتد سيطرة الدولة في إيران إلى كافة حقول الحياة العامة . وقد ادعى الشاه أنه يحافظ على الدستور (دستور عام ١٩٠٦) ، ولكنه في الواقع قد ألغى هذا الدستور منذ أمد بعيد ، كما ألغى كافة الحريات التي تضمنها . إذ لا تستطيع أية منظمة سياسية أخرى أن تعمل ، ويضمن السافاك أن يسحق كافة المنظمات والافراد الذين يتخذون من النظام موقفا انتقاديا . كذلك فإن الهجرة إلى الخارج مقيدة . ففي حين أنه يسمح للطبقة المتوسطة غير المسيية بالتدفق إلى خارج البلاد ، يعتقد أن عدة آلاف من الناس الذين يشك في أنهم معارضون سياسيا محرومون من جوازات السفر . كذلك فإن رجال المحاماة ممنوعون عمليا من العمل في الدفاع عن القضايا التي تتعلق بالجنح السياسية . فهذه تحاكم أمام المحاكم العسكرية . كذلك فإن الصحافة تحت سيطرة الدولة مع العلم ان الصحفيتين الرئيسيتين « كايهان » و «اطلاعات» مملوكتان لافراد، وهاتان الصحفتان تتسمان بالتملق الدليل وهما تبرزان إبرازا يبعث على الملل آخر التصريحات الرسمية وتحترم تعليمات الرقابة التي يرسلها السافاك كل شهر.

(٩) من خطاب الشاه في ٢ آذار (مارس) عام ١٩٧٥ .

Ministry of Information and Tourism pamphlet, PP. 11-13

وفي عام ١٩٧٥ ذهبت الحكومة أبعد من ذلك فأغلقت ٩٥٪ من كافة المنشريات في إيران وفق قانون أصدرته ينص على أن أية نشرة تصدر في إيران ينبغي أن تحقق رواجاً يبلغ ٣٠٠ أو أكثر . أما ناشرو الكتب فيواجهون عقبة إضافية ، ذلك أن سلطات الرقابة لا تجيز الكتب إلا بعد أن تطبع . وهذا يعني أن الناشرين يخاطرون بأن لا يستطيعون تسويق كتاب بعد أن يكونوا قد تحملوا نفقات طباعته : فتكون النتيجة الرسمية اتباع سياسة حذرة جداً . كذلك فإن سيطرة الدولة على وسائل الاعلام ليست مقتصرة على المنع والحظر : فوكالة انباء فارس pars التي تديرها الدولة تصدر موادها الخاصة بها، كما أن الكثير من المنظمات التي تديرها الدولة مثل النقابات وحزب راستاخير تصدر صحفها الخاصة بها أيضاً .

وتمتد سيطرة الدولة الى مؤسسات أخرى . كافة النقابات تدار من جانب الدولة وتعمل بحيث أن تفرض الانضباط العمالي وتعبئ الدعم للنظام . وقد كان القادة الدينيون لمدة طويلة من الزمن مقيدين ان لم يكن خاضعين تماماً لسيطرة اشكال من رقابة الدولة ، فقد كانت مواعظهم تراقب من جانب عملاء للحكومة في المساجد . أما في المناطق القبلية فقد حاولت الحكومة أن تجند شيوخ القبائل وتدخلهم في آلة الدولة واعطائهم مناصب وأموال لفرض برامج الحكومة . وقد حدثت عملية شبيهة في القرى حيث تم منذ الاصلاح الزراعي ادخال الرؤساء والفلاحين الأكثر ثراء الى الوكالات السياسية التي تديرها الدولة : والواقع أن الاثر السياسي الرئيسي الذي تركه الاصلاح الزراعي كان استبدال سلطة ملاك الاراضي بسلطة موظفي الدولة داخل القرية (١٠) . كذلك شجعت الائتلافات السياسية على اتباع خط الحكومة : بما أن كافة التعيينات التربوية تتم من جانب الحكومة فإن العمل في هذا القطاع يمنح بشرط التعاون ، كذلك فإن الدولة عمدت عبر

١٠. انظر ما نشره بول فييل *vieille* حول استصلاح الاراضي في صحيفة « لوموند » 27 January 1973.

الجامعات والسافاك ، حتى الى دعم مجلات يديرها كتاب متعاونون .

لقد تخطت درجة سيطرة الدولة السياسية في ايران الحدود التي وصلت اليها مثل هذه السيطرة في دول رأسمالية أخرى في العالم الثالث تزرع تحت وطأة أنظمة قمعية مماثلة في الظاهر . ففي حالة البرازيل المشابهة في العقد الذي تلا عام ١٩٦٤ ، كان النظام ديكتاتوريا عسكريا سقط على يديه آلاف وعذب الالاف . وكانت السلطة جميعا بيد الحكام العسكريين . لكن الصحافة في البرازيل تمتعت بهامش من حرية النقد والسخرية لا يمكن حتى مجرد التفكير به في ايران ، كما أن الكتب ذات الاتجاه الماركسي شرط أن لا تكون حول مواضيع تتعلق بالمقاومة المسلحة ، كانت متوفرة في البلاد . كما استطاعت الكنيسة الكاثوليكية أن تعمل كمنظمة مستقلة وتشجب التعذيب وسياسات الدولة الاقتصادية . حتى أن حزب المعارضة الضعيف نسبيا ، الحركة الديمقراطية البرازيلية ، استطاع بين الحين والآخر أن يرشح للانتخابات وأن يشجب النظام بصراحة ومباشرة في البرلمان . كما أن هناك جماعات من المثقفين الذين يتخذون موقفا نقديا من النظام سمح لها بأن تبحث الطابع الاجتماعي والسياسي للنظام وتنشر نتائج أبحاثها بشكل يستحيل أن يحدث في ايران . وليس القصد من ايراد هذه الامثلة كلها بالطبع انكار الطابع القمعي والوحشي للطفمة الحاكمة في البرازيل ، ولكن القصد منها تبيان المدى الذي وصل اليه القمع في ايران حتى بمعايير أنظمة كالنظام البرازيلي (١١) .

ويمكن للمرء أن يتساءل لماذا كان من الضروري على نظام الشاه أن يسيطر على الحياة السياسية الإيرانية وعلى حرية التعبير العامة الى هذا الحد ؟ . . يكمن جانب من الإجابة على هذا السؤال بقوة المعارضة للشاه . ولكن هذا بحد ذاته ليس جوابا

(١١) للاطلاع على القمع في البرازيل انظر :

Amnesty International, Report on Allegation of
Torture in Brazil, London, 1973.

كافيا ذلك أن القمع استمر مدة طويلة بعد العام ١٩٥٣ و ١٩٦٣ ، أي بعد الوقت الذي ربما كانت حاجة النظام فيه لقمع وسحق المعارضة حاجة ماسة . ويبدو أن هناك سببا آخر هو قاعدة الملكية البهلوية ذاتها المتمثلة بارتباطها بالبرجوازية الايرانية وبالدعم الايديولوجي الضعيف الذي حبتها هذه الاخيرة به . ان المركز الهش للدولة البهلوية بعد نصف قرن على تأسيسها ربما كان هو السبب الاساسي الذي حدا به الى قمع كل نقد ومناقشة حتى في الاحوال التي لم تكن فيها حركة معارضة تشكل تحديا لها .

اشكال الديكتاتورية

غير أنه لا يكفي أن نقول وحسب ان ديكتاتورية رأسمالية توجد في ايران ، ذلك أن ديكتاتورية كهذه يمكن أن تتخذ لها اشكالا عدة . وفوق ذلك ، من الخطأ أن نستخدم تعبير « الفاشي » ، كما يفعل الكثير من الكتاب دون تمييز بين الحكومات الرأسمالية القمعية ، ذلك أن الفاشية ليست الا شكلا واحدا من الاشكال التي يمكن أن تتخذها مثل هذه الانظمة . والواقع أنه لا توجد هناك منهجية كافية لتصنيف أنظمة كهذه . فقد حالت النقاشات الماركسية الى الاقتصار على ثلاثة اصناف : الفاشية والبونايرتية والديكتاتورية العسكرية . ولكن ، ومع ان كلا من هذه الاصناف يشارك النظام الايراني في بعض خصائصه ، فان ايا منها لا يشكل وصفا كافيا للنظام الايراني بسبب الشكل المحدد الذي تتخذه الديكتاتورية في ايران ، الا وهو الملكية . ويمكن للمرء أن يوضح ذلك ببحث السبل التي يتطابق بها النظام الايراني مع هذه الاصناف الثلاثة والسبل التي لا يتطابق بها معها (١٢) .

Nicos poulanzas , Fascism and Dictatorship, London, (١٢)

1974.

يقدم تنظيرا لوظائف ما يطلق عليه عبارة الدولة الرأسمالية « الاستثنائية » ، رغم أنه يتجنب مناقشة الاشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها هذه الدولة .

ان القوات المسلحة هي العمود الفقري للنظام في اية ديكتاتورية عسكرية ، وقد كان هذا هو الحال في ايران . ورغم أن الجيش لم يتدخل في الشوارع بين العامين ١٩٦٣ و ١٩٧٨ ، إلا أنه كان دائما على استعداد أن يفعل ذلك ، كما أن السافاك الذي هو احدى مكونات النظام العسكري كان مسؤولا عن القمع اليومي . وليس هناك من شك في أن القوات المسلحة احتلت موقعا مميزا على وجه الخصوص من حيث توزيع عوائد النفط . ولكن هناك خاصية أخرى للديكتاتورية العسكرية كانت واضحة في الانظمة العسكرية حديثة العهد في اليونان والتشيلي واندونيسيا، وهذه الخاصية بالتحديد هي ان مركز اتخاذ القرارات يسيطر عليه قادة القوات المسلحة ، ويمكن له نظريا على الاقل ، أن يستبدل بضابط آخر . كذلك فان موظفي الحكومة الرئيسيين يجندون بشكل غالب ، ان لم يكن بشكل كامل من بين صفوف المؤسسة العسكرية ، بالإضافة الى أن القوات المسلحة تقدم نفسها ايديولوجيا على أنها حامي حمى مصير الأمة . أما في ايران فالوضع ليس كذلك ، فقد كان الشاه يسيطر على القوات المسلحة رمزيا وفعليا وليس العكس . واذا كان والد الشاه رضا خان قد كان مقيدا في الاصل ، إلا أنه خلق مسافة بينه وبين القوات المسلحة بأن أصبح ملكا وأصبح ديكتاتورا بلا منازع . وقد عمد ابنه الى زيادة شقة هذه المسافة وجعل من الاصعب بكثير على أي من قادة القوات المسلحة أن ينازعه موقعه دون أن يتحدى بنية النظام بكاملها . وعلى هذا فان الملك هنا يعتمد على القوات المسلحة دون أن يكون النظام ديكتاتورية عسكرية بشكل مباشر .

أما الشكل الثاني من البرجوازية الديكتاتورية ، أي البونابرتية ، فقد نظر له ماركس وإنجلز في أبحاثهما حول فرنسا بعد عام ١٨٤٨ (١٣) . وقد كانت الخاصية المميزة للبونابرتية هي

Nicos poulantzas, political power and Social Classes, (١٢)
London, 1973.

يحتوي على مناقشة نظرية ماركس في البونابرتية .

الاستقلال النسبي للدولة الناجم بكلمات ماركس عن « ان شبه الديكتاتورية البونابرتية ... تحمي المصالح المادية الكبرى للبرجوازية (حتى ضد ارادة هذه البرجوازية) ولكنها لا تسمح للبرجوازية أن تشارك في سلطة الحكومة (١٤) . وقد كتب انجلز عن بونابرت بعبارات يمكن لها أن تنطبق على شاه ايران الى حد ما : « ويبدو ان الدولة لم تجعل نفسها مستقلة تماما الا في ظل بونابرت الثاني . فقد عززت الدولة موقعها بشكل كامل في مواجهة المجتمع المسدني ، (١٥) . ولان البرجوازية عاجزة عن تسنم السلطة مباشرة فقد حل النظام البونابرتي القائم الجيش محل النظام البرلماني . ولكن اذا كانت فرنسا البونابرتية في الستينات من القرن الماضي وايران البهلوية في السبعينات من هذا القرن يشتركان في هذه الخصائص ، وخاصة في ان الدولة مستقلة عن الطبقة التي تحمي مصالحها ، فان هناك أيضا اختلافات كبيرة . لقد قامت الدولة البونابرتية في وضع كانت فيه الطبقة العاملة تهدد الدولة ، على الاقل في باريس ، ولكن الطبقة العاملة في ايران من ناحية سياسية أضعف نوعا ما مما كانت عليه الطبقة العاملة في فرنسا قبل قرن مضى ، كما انها لم تشكل بعد تهديدا للنظام كذلك الذي شكلته في فرنسا عام ١٨٤٨ . ثانيا ، اعتمدت الدولة البونابرتية على الدعم الاجتماعي للفلاحين المحافظين الذين سمح افتقارهم للسوعي الطبقي الذي كان يعكس نظام اجارة مفتت للدولة الديكتاتورية أن تظل على قيد البقاء . أما في ايران فليس هناك فلاحون من النوع الذي كان يوجد في فرنسا ، كما ان التمايز الريفي الذي يصاحب التنمية الرأسمالية قد نما الى درجة أبعد بكثير . وعلى هذا ، ورغم نقاط التشابه ، ان الديكتاتورية الايرانية لا يمكن أن تصنف على انها بونابرتية .

Marx and Engels, Selected Correspondance, Moscow, (١٤)
1965, p. 214.

Karl Marx, The 18th Brumaire, in Marx and Engels, (١٥)
Selected-Works, Moscow, - 1968 P. 170 .

الشكل الثالث للبرجوازية الديكتاتورية هو الفاشية ، ومن المعتاد أن يسمع المرء نقاد نظام الشاه يصفونه بأنه فاشي . ولكن ذلك في العادة يعني فقط ان النظام رأسمالي قمعي يعتمد على التعذيب وعلى الشرطة السرية والسجن لسحق خصومه . ان هذا الوصف عندما يطبق على ايران ، وكذلك عندما يطبق على الانظمة القمعية في أميركا اللاتينية ، يتجنب الخوض في مسألة الشكل المحدد الذي تتخذه الدولة الرأسمالية القمعية . وهنا أيضا توجد نقاط تماثل محددة بالفاشية . فهناك قمع مشابه . وقد أصبحت الشرطة السرية منذ أواخر الخمسينات ، كما في ظل الفاشية ، تلعب دورا مركزيا في تأمين الاستقرار السياسي للنظام . وبالإضافة الى ذلك فان النظام البهلوي ، مثله في ذلك مثل النظام النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا ، يروج ايديولوجية قومية تقوم على الشوفينية وعلى الحنين الامبراطوري وعلى عبادة شخصية القائد . وهناك في هذا الصدد نقطة شبه محددة هي ان الشاه نفسه قد أخذ على عاتقه إعادة تأكيد إيمانه بالنظرية العرقية القائلة بأن ايران بلد « آري » ، كما انه أضاف الى الألقاب الرسمية لقب **أريامهر** (نور الآريين) (١٦) . كذلك هناك نقاط أكثر أساسية تتعلق بالظروف التي أدت الى ظهور الدولة . فالدولة الديكتاتورية في ايران ما هي الا نتاج لهجمة معاكسة قامت بها طبقة رأسمالية ضعيفة على الحركة الثورية في بلد تأخر عن عملية التنمية الرأسمالية . ومن هنا لم يكن لهذه الطبقة من معالجة الموقف الا باللجوء الى القمع والى التنمية الاقتصادية التي توجهها الدولة . وقد كان هذا هو الحال أيضا في إيطاليا وألمانيا واليابان واسبانيا (١٧) .

(١٦) R.K. karanjia, The Mind of Monarsch, London, 1977, p.236

يروي آمال الشاه في « احياء الحضارة الآرية العظيمة » مثلما كانت قائمة في زمن الامبراطور سايروس . ومما يذكر انه في عهد الرايخ الثالث ، كانت السلطات الألمانية تسمح رسميا للايرانيين المقيمين في ألمانيا ، المسمين صنفهم بأنهم « آريون » بالزواج من المواطنين الالمان .

poulantzas, Fascism and Dictatorship, op. cit.

(١٧)

غير ان ايران ، لا يمكن أن تصنف بأنها دولة فاشية بأي معنى دقيق للكلمة . في المقام الاول ، كانت الاقطار التي قامت فيها الفاشية أقطارا رأسمالية . صحيح ان هذه الاقطار كانت متخلفة بالمقارنة مع الاقطار الرأسمالية الأكثر تقدما ، ولكنها مع ذلك كانت متقدمة اذا ما قورنت بالعالم المستعمر وشبه المستعمر (بفتح الميم) . كذلك كانت هذه الاقطار قد أنتجت فيها فترة النمو الرأسمالي سابقة طبقة برجوازية صناعية ومالية في آن معا ، كما انها كانت أقطارا نمت فيها طبقة عاملة كبيرة . أما ايران فانها لم تصل الى مرحلة شبيهة على الاطلاق ، ولا تزال برجوازيتهما أقل نموا بكثير . فوق ذلك ، فان الدول الفاشية وصلت حدا في الثلاثينات أصبحت معه تنافس أكثر الاقطار الرأسمالية تقدما ، وفي النهاية شنت الحرب على هذه الاقطار ، بينما أخذت الدولة في ايران ، الشكل الذي اتخذه بالضبط عبر تبني الولايات المتحدة لها . ورغم عوائد النفط الضخمة ، فان ايران لا تستطيع بأي معنى من المعاني أن تنافس الاقطار الامبريالية الرئيسية بالشكل الذي فعلت ذلك به المانيا في الحرب العالمية الثانية : ان السياق الدولي لتكون الدولة الايرانية المعاصرة مختلف تماما .

هناك كذلك اختلافات كبيرة أخرى في التركيب السياسي لكل من النظامين . فالأداة الرئيسية التي تستخدمها الفاشية هي الحزب : انها تستخدم الحزب للوصول الى السلطة ، كما انها تستخدمه أداة رئيسية لتعزيز سيطرتها السياسية بعد أن تكون قد استولت على السلطة . وقد كان هناك حزب فاشي صغير منظم على غرار الحزب النازي قبل انقلاب العام ١٩٥٣ ، ولكن هذه المنظمة ، سومكا (حزب العمال الوطني الاشتراكي لايران) ، لم تلعب دورا هاما ، لا في الانقلاب ولا في النظام الذي أعقب الانقلاب ، وقد اختفى هذا الحزب منذ أمد طويل . أما الجماعات الأخرى التي كانت ايدولوجيتها قومية متطرفة فقد كانت هامشية هي الأخرى بالمقدار ذاته . ومنذ الانقلاب لم يكن هناك حزب يستحق هذا الاسم في ظل الديكتاتورية البهلوية .

وأما الهيئات التي خلقتها وتديرها الدولة فقد كانت أقل أهمية بكثير من الأحزاب في ظل الفاشية . كما ان هناك بالإضافة الى ذلك اختلافا آخر بين الفاشية والنظام البهلوي ، وهذا الاختلاف هو بالتحديد ما من نظام فاشي قام باصلاح زراعي . ورغم ان الدولة النازية لم تكن بأي معنى بسيط من المعاني تعبيراً عن القلة المتملكة للأرض ، فانها كانت مع ذلك حريصة على عدم معاداة هذه الاقلية ، كما ان ايدىوولوجيتها كانت تحتوي على عنصر ريفي ليس له مثيل في حالة ايران ، هو المناشدة الصوفية للأرض . وبالطبع فان هذا التسامح لم يكن ممكناً الا بسبب ان الريف كان قد أصبح رأسماليا بالفعل ، وان يكن بشكل محافظ ، أما في ايران من الجهة الأخرى ، فقد كان على النظام ان يفرض الاصلاحات على الطبقة المالكة للأراضي كي يدفع بعملية التنمية الرأسمالية .

واذن ، فان كلا من أشكال الديكتاتورية البرجوازية الكلاسيكية الثلاثة يوضح لنا جانباً من جوانب ايران ، ومع ذلك فان أياً منها ليس مناسباً تماماً . ان هناك خصوصية للشكل الذي اتخذته الديكتاتورية البرجوازية في ايران لا يمكن فصله عن الدور الذي يلعبه الملك . فان أول ما يواجه المتتبع لشؤون ايران هو ان الشاه كان يمسك بزمام السلطة التنفيذية كاملة في دولة رأسمالية تنمو بسرعة . وانه استطاع ان يزيد من قوته كلما تقدمت هذه التنمية الى الامام . وعلى هذا فان من التبسيط التركيز على مواقف وأفعال الملك عند تحليل السياسة الإيرانية ، ولكن ذلك لا يجانب الصواب تماماً . اذ ينبغي ان لا يصرف النظر عن أصالة هذه الظاهرة التي نحن بصدها حتى وان يكن الشاه لا يعمل في فراغ ويعتمد على القاعدة الاجتماعية السلبية للنظام وعلى الظروف الدولية السياسية والاقتصادية للحفاظ على سلطته .

تركيز السلطة السياسية بيد شخصية واحدة ليس ظاهرة خاصة بإيران ، فقد رأينا ذلك يحدث في عدد كبير من الاقطار خلال القرن العشرين . ويمكن لئله هذه السلطة أن تبنى

من خلال القضاء على المنافسين وتقسيم المعارضة واقامة أتباع عملاء ونمو عبادة شخصية القائد . ولا شك ان أساليب بناء نظام كهذا ، وكذلك أساليب الحفاظ عليه معروفة جيدا ، وليس هناك سوى القليل من الخصوصية للملكية الايرانية من حيث الطريقة التي استخدمها الشاه لتعزيز نظام حكمه . وقد استفاد الشاه ، مثله في ذلك مثل كل الملوك ، من انه يصعب أكثر تحدي ملك من تحدي ديكتاتوري مدني ، ذلك ان المتحدين الشرعيين يجب أن يكونوا من داخل العائلة المالكة نفسها ، ولم يكن للشاه مثل هؤلاء المنافسين .

غير ان أكثر سمات الملكية الايرانية اثارة للدهشة هي انها استطاعت أن تقوي موقفها مع استمرار التطور الراسمالي ، وهي تكاد في هذا الخصوص أن تكون فريدة في القرن العشرين . فقد استطاع الملك في بعض الاقطار الاوروبية البقاء - ولكن فقط كقوة الهاء ايدولوجية تمثل الوحدة الوطنية . وفي بعض الاقطار الراسمالية الاخرى استمر الملوك في لعب دور أكثر نشاطا ، ولكن ذلك لم يكن الا بالتنافس مع قوى أخرى في الدولة ، أو بالتعاون معها : استمر الامبراطور هيروهيرو امبراطور اليابان بالمشاركة في السلطة التنفيذية مع العسكريين في الثلاثينات والاربعينات ، كما استطاع ملك تايلاند أن يحتفظ ببعض السلطة بسبب تعاونه مع قواته المسلحة . ولكن في كثير من البلدان الاخرى الاقل تطورا ، أدت عملية التنمية الراسمالية الى وضع أطيح فيه بالملوك اما في وقت مبكر أو في وقت لاحق . فقد أطيح بالامبراطور هيلاسيلاسي ، امبراطور اثيوبيا ، عام ١٩٧٤ بعد ما يقارب عدة عقود من تسلمه للسلطة . ولم يكن مصير الملوك في الاقطار المحيطة بايران مباشرة بأفضل من ذلك . فخلال هذا القرن أطيح بكل الملكيات التي كانت توجد في الدول المحيطة بايران : روسيا (١٩١٧) ، وتركيا (١٩٢٣) ، والعراق (١٩٥٨) ، وافغانستان (١٩٧٣) . كذلك أدى الانقلابان في مصر (١٩٥٢) ، وليبيا (١٩٦٩) الى اقامة جمهوريتين . ولم يستطع الملوك الاحتفاظ بسلطات شبيهة لسلطات ملك ايران ،

ما عدا نيبال وبعض جزر المحيط الهادي والاقطار العربية : المغرب والاردن والسعودية وعمان ودويلات الخليج الاصفر . ومع ذلك فان أيا من هذه الدول ، ربما باستثناء المغرب ، لم يتعرض للجيشانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعرضت لها ايران . وربما كانت ايران القطر الوحيد في العالم الذي قامت فيه الدولة باتباع سياسة تنمية رأسمالية وظلت في الوقت ذاته نظاما ملكيا كاملا .

ما هي أهمية هذا العنصر الملكي المحدد في هذه الديكتاتورية؟ لا يمكن القول أن محمد رضا بهلوي ديكتاتور ناجح يعمل بالطريقة ذاتها التي عمل بها كثير من الديكتاتوريين في ظل أنظمة جمهورية ، مع فارق وحيد هو أنه محاط بالرموز الامبراطورية ؟ صحيح أن أنظمة الحكم الملكية الديكتاتورية لا تختلف عن أنظمة الحكم الديكتاتورية الجمهورية بالقدر الذي يدعيه مناصرو أي منهما . ولكن هناك ، مع ذلك ، فوارق تتخطى الشكليات . ويتضح هذا من أنه قد جرت في بعض أقطار العالم الثالث محاولات قامت بها ديكتاتوريات جمهورية لتحويل نفسها الى ديكتاتوريات ملكية ، وان هذه المحاولات قد فشلت بطريقة أو بأخرى . ففي الصين حاول يوان شي - كاي أن يعلن نفسه ملكا في العام ١٩١٦ مما أدى الى سقوطه ، وفي أقطار مثل هايتي (دوفالييه) ، وجمهورية أفريقيا الوسطى (بوكاسا) نجح الديكتاتوران في أن يعلنوا أنفسهما امبراطورين ، ولكنهما فعلا ذلك بطريقة أدت الى أن لا يمنحهما أحد شرعية كملكين . وربما كانت الميثولوجيا الايديولوجية التي طورها النظام الايراني مفتعلة ، ولكن ليس هناك من شك في أن الملكين البهلويين استطاعا أن يقيما نظاما امبراطوريا أكثر استقرارا مما كان سيقيمه ديكتاتور فرد . وكان ذلك لان الطبقات قبلتهما كممثلين لها وأيضا لاستخدامهما التقليد الملكي في ايران لغراض جديدة تماما .

تعود هذه الملكية الديكتاتورية الى أوائل الستينات فقط ، ففي ذلك الحين استطاع الشاه أن يحقق سيطرة فعلية على تلك الجماعات في داخل الدولة من سياسيين مدنيين ومن جيش الذي

كان عليه أن يقتحم السلطة معها بين الحين والآخر منذ انقلاب عام ١٩٥٣ . فأصبحت القوات المسلحة تحت سيطرته الكاملة وأصبح معظم السياسيين المدنيين لا يتصرفون إلا بأوامره ولا يجرأون على انتقاده ، ولم يعد المجلس والصحافة سوى أدوات خنوعة طيعة . وقد عمد الشاه الى التأكد من أن أي عضو من أعضاء جهاز الدولة يكسب لنفسه بعض الشعبية بأعماله أن يطرد : كان هذا هو حال حسن أرسانجاني وزير الزراعة الذي أقيـل عام ١٩٦٣ ، وأحمد نفيسي رئيس بلدية طهران الذي أقيـل واعتقل في العام ذاته ، كما كان هذا هو الحال مع قادة حزب «ماردوم» في أوائل السبعينات . ومن الواضح أن شخصا واحدا لا يستطيع أن يدير شؤون بلد ما بمفرده ، وأنه لا بد أن يكون هناك عنصر من عناصر توزيع السلطة . ولكن الشاه قد عمل وإلى أقصى درجة ممكنة أن لا يستطيع من هم تحته من التعاون في ما بينهم إلا من خلاله ، كما أنه يشعل المنافسة بين الجماعات المختلفة التي تتجسس على بعضها البعض . وقد كان هذا ناجحا من حيث أن غالبية رسمي الدولة الكبار يقبلون سيطرة الشاه ، ولكن كان له أثر سلبي هو أنه جعل النظام يفتقر إلى المرونة إلى حد بعيد ، حيث تأتي كل المبادرات من القمة وحيث تستغرق المنافسة بين قطاعات الإدارة المختلفة جزءا كبيرا من الجهد . وبكلمات أحد المراقبين : « أن أفراد النخبة يحدق بهم الافتقار إلى الأمان الشخصي والشك بأنفسهم وبرفاقهم والكلبية تجاه دوافع كل الأشخاص ازاء نتائج جميع البرامج ، يعمدون إلى الاستجابة للوضع بالتلاؤم مع النظام لا بمحاولة تغييره بأية طريقة أساسية . وتتضمن عملية التلاؤم أساسا تعلم كيفية العمل ضمن حدود المعايير التي يضعها النظام ، وفي الوقت ذاته ، دفع المنافع التي يمكن الحصول عليها منه إلى الحد الأقصى » (١٨) .

وقد أعطى الشاه لنفسه كل الدلائل على أنه يعتقد بحقه في أن يحكم بهذه الطريقة . فهو يقول : « عندما لا تكون هناك

Zonis, op. cit; pp. 329-30.

ملكية تحل الفوضى أو تظهر ديكتاتورية أو يقوم حكم الاقلية . وبالإضافة الى ذلك فان الملكية هي الوسيلة الوحيدة الممكنة لحكم ايران . واذا كان باستطاعتي ان فعلت شيئاً لايران ، وفي الواقع فعلت الكثير ، فان ذلك يعود الى أحد التفاصيل الذي قد يبدو تفصيلاً صغيراً . ذلك هو أنني ملك . كي يستطيع المرء أن يفعل أشياء فانه يحتاج الى السلطة ، والاحتفاظ بالسلطة يجب على المرء أن لا يسأل سماح أحد أو مشورته . ينبغي على المرء أن لا يبحث قراراته مع أي كان » (١٩) . وتفيد التقارير حول اجتماعات مجلس الوزراء وحول غير ذلك من المباحثات الحكومية ما بين الشاه ومعاونيه ان مثل هذه الاجتماعات خائفة لا يجري فيها سوى القليل القليل من المناقشة المفتوحة (٢٠) . ولعل هذا هو السبب ، بالإضافة الى المبالغة المتعمدة ، الذي يجعل الشاه قادراً على الادلاء بتصريحات تتضمن تنبؤات غير معقولة على الاطلاق حول مستقبل قدرات ايران في الحقلين الاقتصادي والعسكري .

ذلك انه اذا كان الشاه يعاني من نقطة ضعف شخصية تؤثر على السياسة ، فتلك هي عدم قدرته على فهم تعقد المشاكل الاقتصادية ، واعتماده على الاوامر والنداءات الاخلاقية وحدها لحل الصعوبات التي تواجهها ايران . ولم تكن نقطة الضعف هذه بالإضافة الى السلوك الخنوع لأولئك حول الشاه كبيرة الاهمية عندما كانت عوائد ايران من النفط تتضاعف ، ولكنها أصبحت عاملاً يكتسب مزيداً من الاهمية في ظل الظروف الاقتصادية التي تزداد سوءاً في ايران في السنوات اللاحقة . ان أولئك النقاد ، سواء كانوا في المخابرات المركزية الاميركية أو في المعارضة الذين يعتقدون ان الشاه مصاب بداء العظمة والذين يعززون السياسات الحكومية الى هذا ، ربما كانوا بعيدين عن الصواب . ان لدى الشاه

(١٩) في مقابلة أجرتها معه New Republic, Oriana Fallaci

في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٢ ، ص ١٦ .

(٢٠) على سبيل المثال ، انظر في :

E. A. Bayne, persian Kingship in Transition .

نزعة من التفخيم اللاعقلاني ولكن سياساته ككل ، سياسة النفط والسياسة العسكرية والتطوير الاقتصادي ، كانت سياسات عقلانية بالنسبة لرجل في مثل وضعه ، وليس هناك من دلائل حقيقية على أنه مجنون أو غير متزن على وجه الخصوص . وبالطبع فان هذه العوامل ليس لها على المدى البعيد سوى القليل من الهمية . فالاسباب الحقيقية للمشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجهها ايران ليس مصدرها سيكولوجية حاكمها بقدر ما هو طابعه المجتمع الإيراني .

الميثولوجيا القومية

الايدولوجيا التي ينشرها هي احدى أهم مكونات الملكية . فما من دولة تقدم على القمع وحده . والدولة الإيرانية كغيرها من دول العالم الثالث تقوم بحملة ايدولوجية شاملة لتعبئة الدعم لها في صفوف قاعدتها الاجتماعية المباشرة وكذلك بين السكان ككل . واحدى المكونات الرئيسية لهذه الايدولوجية هي القومية النشطة التي تستدعي عظمة الماضي الإيراني وتؤكد على أن الملوك هم الذين كانوا السبب في هذه العظمة . وقد بدأ اصطناع ميثولوجيا قومية ايدولوجية خاصة في القرن التاسع عشر من جانب المثقفين ، وقد شجع رضا خان في ما بعد ذلك تشجيعا عظيما . فقد عمل على كتابة التاريخ الإيراني للتقليل من أهمية الفترة الإسلامية التي بدأت في القرن السابع عندما فتح العرب ايران . وبدلا من ذلك نجد الى تفخيم الماضي ما قبل - الإسلامي الذي يمتد من القرن الخامس الميلادي وشجعت الدولة أعمال الحفريات الاثرية للتنقيب عن مخلفات هذه الفترة . وكان هذا التاريخ الدعائي هو ما يتعلمه الاولاد في المدارس والصحف الإيرانية مليئة بقصص شوفينية حول كيف اخترع هذا الملك أو ذاك الاستراتيجية العسكرية وكيف ان الحضارة الإيرانية فاقت كل ما عدوها . وهنا تستخدم الملكية والقومية كي تعضد الواحدة منهما الاخرى هناك ان احدى الموضوعات الرئيسية في ايران اليوم هي أن ايران لا تكون قوية الا اذا كانت محكومة لشاه قوي . وكانت

الاحتفالات بمرور ٢٥٠٠ سنة على الملكية التي أقيمت عام ١٩٧١ مخصصة للتأكيد على هذه العلاقة .

ويتضمن رفض الفترة الإسلامية نشر فكرة شوفينية ضد العرب الذين تلام « بريتهم » على كل أراضي إيران اللاحقة . ولعل من المثير للسخرية الى حد بعيد ان كافة الادلة المتوفرة تشير الى أن العرب فتحوا إيران بسهولة بالغة لان جمهرة السكان الإيرانيين رحبت بهم . فقد رأى هؤلاء في الغزو العربي وسيلة للإطاحة بحكامهم من الشاهات المتجبرين واحتضنوا الاسلام جزئيا على الأقل بوصفه دين أكثر ديمقراطية من العقيدة الزورشتية التراتبية التي كانت مهيمنة في إيران حتى ذلك الحين . وهناك تشويه آخر قام به النظام بدأه رضا خان عام ١٩٣٦ ، ذلك هو محاولة تطهير اللغة الفارسية من الكلمات الأجنبية - وخاصة العربية والتركية - واستبدالهما بـ « فارسية نقية » . ويفترض في الوثائق الرسمية في الجيش أن تكون مكتوبة بهذا الأسلوب الجديد ، ولكن الفشل كان نصيب هذه السياسة بشكل عام : فالشاه نفسه لا يتكلم هذه « الفارسية النقية » على الإطلاق ، كما أن النظام تردد على الدوام في القيام بأحوج الإصلاحات جميعا ، أي استبدال الخط العربي غير الفعال بخط تسجل فيه كل الحروف سواء أكانت حروف علة أو حروفا ساكنة . وكان أتاتورك قد قام بهذا الإصلاح في العام ١٩٢٨ . غير أن الدولة ، كجزء من محاولتها تنمية أيديولوجية رسمية ، وضعت توجيهات محددة لا لتعليم التاريخ فحسب ، بل ولتعليم الأدب أيضا : يعلم التلامذة قراءة الشعر ، وهو الشكل الأدبي الرئيسي في إيران ، للتأكيد على فضائل خاصة مثل اطاعة السلطة والقبول بالقضاء والقدر . ويعرف هذا الشكل من القراءة الأيديولوجية باسم نصيحات وله ما يوازيه في الحقل العسكري حيث تستخدم شاهنيم ، وهي العقائد الملحمية التي كتبها في القرن العاشر شاعر اسمه فردوسي كأساس للأغاني الوطنية في الجيش .

ويحاول النظام ، قدر الامكان ، أن يتبنى شعارات المعارضة

الاکثر قبولاً . ويدعي الشاه نفسه أن ما من أحد يتفوق عليه في احتضان وإعلان المشاعر القومية وفي الدفاع عن المصالح الإيرانية . أما الرد الذي يجابه النظام نقاده في الخارج ، سواء كان هؤلاء الكونغرس الأميركي أو لجنة العفو الدولية أو منفيين سياسيين ، هو الادعاء بأن مثل هذا النقد تدخل في شؤون إيران الداخلية يقوم به أعداء الأمة الإيرانية . كذلك يدخل النظام عنصراً شعبوياً في خطابه ، فكثير ما ينتقد الشاه رجال الأعمال لأنهم يجنون أرباحاً طائلة أكثر مما يجب ولأنهم لا يعاملون عمالهم معاملة حسنة . وفي عام ١٩٧٥ غرم أو سجن أكثر من ٨٠٠٠ رجل أعمال في حملة مضادة للتضخم . وقام الشاه ، بالمثل ، بإدخال عدد من مشاريع الانعاش الاجتماعية للعمال ، ورغم أن هذه المشاريع تقتصر على عدد قليل منهم إلا أن دعاية النظام تصورها على أنها دليل اهتمام الشاه بشعبه . كذلك فإن كل الحديث عن ثورة الشاه جزء من هذه السياسة ، ورغم أن الكثير من هذا الحديث لا يعدو أنه جعجعة خاوية لا يحملها على محمل الجد إلا القليلون ، فإن من المبكر الافتراض بأنه ليس لها من أثر . فما دام النظام قادراً على الوفاء ببعض المنافع المادية التي يرغبها السكان ، فإن عدداً هائلاً من الإيرانيين قد ينساقون لايدولوجية النظام مهما كانت آراؤهم في السبر . وما دام انتشار التربية ووسائل الإعلام الجماهيرية في القرى شيئاً قام النظام نفسه بتنظيمه خلال العقد الماضي ، فلن يكون من المدهش وجود مشاعر غائمة فريدة للشاه في الريف ، نتيجة للمحتوى الملكي للمواد التي يتعرض لها السكان الريفيون ونتيجة أيضاً لتحسن في شروط المعيشة الذي خبره جزء من السكان الريفيين .

ومن الغريب أن الايدولوجية لا تركز على الاسلام . فقد كانت الحركة القومية في أواخر القرن التاسع عشر إسلامية في مضمونها بصراحة ، وقادها العلماء . ولكن الجماعات التي نادت بسياسة إسلامية صريحة في القرن العشرين كانت أقل أهمية ، وقد اصطدم الشاهان كلاهما بالقادة الدينيين ، وذلك بعلمنتهما للتربية والقانون . ولم يكن هناك حتى نهاية السبعينات ذلك النوع

من الردة الاسلامية الصريحة ضد العلمنة التي شهدتها تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك على الرغم من وجود عداوة دينية منتشرة لبرنامج الشاه . ولكن اذا كان الاسلام نسبيا أقل أهمية ، فان الايديولوجية الرسمية تستخدمه مع ذلك بين الطرق . فالدولة لا تزال اسلامية رسميا ، وقد حاول النظام ، وان يكن دونما كبير حماسة ، أن يكسب الى صفه القادة الدينيين . كذلك فان الشاهان البهلويان قدما تنالزت في الحساسيات الاسلامية ، وليس من قبيل الصدفة ان تكون أسماء الشاهين محمد رضا (ورضا هو أحد الشخصيات الرئيسية في العقيدة الشيعية التي يعتنقها معظم الإيرانيين) . أكثر من ذلك ، لعب النظام على المشاعر الشيعية حيث صداماته مع العراق التي استمرت حتى عام ١٩٧٥ : فخلال الحرب الدعاوية التي خاضها البلدان في أوائل السبعينات ، كانت سياسة النظام هي المطابقة بين الحكومية العراقية ويزيد حاكم العراق في القرن السابع الذي قتل الحسين أحد مؤسسي الاسلام الشيعي . والسمة المميزة لهذا الاستخدام للاسلام هي بالطبع انه انعكاس لصدام داخل الاسلام . كما أنه جزء من الايديولوجية الإيرانية المعادية للعرب ، فبالمقارنة فان الايديولوجية الاسلامية في باكستان وتركيا وأندونيسيا والعالم العربي موجهة ضد غير المسلمين ، كما أنها في غالبيتها موجهة ضد المستعمرين الغربيين أو القوى الامبريالية . فاذن ، فالميثولوجيا القومية في ايران جزء لا يتجزأ من الوسائل التي يعتمدها النظام لتعزيز نفسه ، والملك يحتل مكانا خاصا ضمن هذا النظام . أما كون هذا الخليط الايديولوجي غير دقيق تاريخيا وقائما على زرع الاوهام وتربيتها فذلك أمر ليست له أية أهمية : ربما لم تذهب الميثولوجيا الإيرانية أبعد مما ذهبت ميثولوجيات القومية التي يمكن العثور عليها في الاقطار الاخرى ، كما أنها انعكاس هام للشكل المحدد الذي اتخذته الدولة الرأسمالية الديكتاتورية في ايران ، الديكتاتورية الملكية .

يمكن التعرض للسمة الخامسة والاخيرة للدولة الإيرانية بقدر أكبر من الاختصار . هذه السمة هي أن الدولة كانت ولا

ازلت الى حد بعيد معتمدة على الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة ومن العالم الرأسمالي المتقدم بشكل عام . وما ازل مفهوم « التبعية » نفسه موضع نقاش وجدال ، ونحن نستخدمه هنا بأكثر معانيه عمومية . ان ايران منذ العام ١٩٦٤ مرتبطة ارتباطا وثيقا على المستويين العسكري والسياسي بالولايات المتحدة الاميركية . ولولا الدعم العسكري والسياسي الاميركي في العقد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية لما كان هناك ملك ايراني وربما لما كان هناك دولة رأسمالية من أي نوع كان أيضا . وقد كان الضغط والدعم الاميركيين منذ أوائل الستينات هما اللذان جعلتا الثورة البيضاء ممكنة ، كما انهما هما اللذان مكنا الشاه من بناء الترسانة العسكرية التي يحتاجها للسيطرة على منطقة الخليج . وبعبارة أكثر عمومية ، لقد نجم تطور ايران الرأسمالي عبر التعاون بين الدولة الايرانية والمصالح الاجنبية على مستوى الدولة وكذلك على مستوى المشاريع الخاصة في الوقت ذاته . ويدل استيراد ايران للفنيين المهرة والتكنولوجيا والمعونة التدريبية من الاقطار الرأسمالية المتقدمة على ان الحاجة لمثل هذا التعاون مستمرة اذا كان للتنمية الرأسمالية في ايران ان تستمر . ولكن كلما تطورت ايران رأسماليا ، كلما كان من الممكن لهذه الدرجة من التبعية ان تقل ، على الاقل في المجال السياسي . فقد اصطدمت ايران مثلا مع الولايات المتحدة الاميركية حول سعر النفط ، ذلك انه من مصلحة ايران الحصول على أعلى سعر ممكن . ومع ذلك ، ورغم ان العلاقة بين ايران والبلدان الرأسمالية المتقدمة قد تغيرت بالفعل من نواح كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فان ايران تظل شريكا أضعف في النظام الرأسمالي الدولي وستظل لسنوات طويلة قادمة معتمدة على الدعم الخارجي في الحقلين الاقتصادي والعسكري . واذا ما توخى المرء الدقة في المعنى الذي يعزیه الاصطلاح « التبعية » ، وما دام المرء قادرا على تعيين التغيرات التي تحدث ، فانه سيظل من الدقيق والصحيح وصف الدولة الايرانية بأنها دولة « تابعة » .

لقد أدى بنا هذا التحليل الى خمس سمات تعرف الدولة .

الايرائية : انها رأسمالية، وانها رأسمالية ناهية؛ وانها ديكتاتورية،
وانها تتخذ شكلا ملكيا للديكتاتورية ، وانها بمعنى محدد تابعة.
للاقطار الرأسمالية المتقدمة . ان هذه المقولات تخبرنا بالشيء
الكثير حول الطبيعة المعاصرة لايران أكثر مما يمكن للاعتماد على
مقولات مثل مقولات التقليد الاسلامي ، أو الآسيوي ، أو
الاستبدادي . وعلى هذه الخلفية العامة يمكننا أن نتفحص بعض
التغيرات حديثة العهد في المجتمع الايراني والسياسة الايرانية.
بقدر أكبر من التفصيل . ان السياسات الراهنة للنظام تعكس
التطور الرأسمالي في ايران وهي مخصصة لتشجيع تلك التحولات
التي ستؤدي لضمان الاستقرار بعيد المدى للرأسمالية في ايران .

وطالما كانت الدولة قادرة على الوفاء بالمتطلبات الاقتصادية
والاجتماعية ، كانت قادرة الى حد بعيد على ضبط التحديات
السياسية التي واجهتها . ولكن كما أصبح الآن واضحا فان
سياسات النظام لن تلاقي غير نجاح جزئي ، ولا بد من أن تصبح
الصدمات السياسية داخل النظام نفسه وكذلك بين النظام
ومعارضيه أكثر حدة ، ويمكن لهذا في المدى البعيد في أن يقلل من
رغبة حلفاء النظام الغربيين في دعمه . هذه هي المسائل المحددة
المتعلقة بايران المعاصرة التي سنقوم الآن بالانصراف اليها .

الفصل الرابع

القوات المسلحة والعافاك

تشكل القوات المسلحة الايرانية ووحدات الامن المرتبطة بها سلسلة من المؤسسات استثنائية بأي معيار كان ، وقد حظي الجهاز العسكري في منتصف السبعينات باهتمام خاص لمدة من الزمن ، بوصفه اكبر مشتر للسلح الاميركي في العالم . واصبحت ايران نتيجة لهذه المشتريات ، وخلال فترة قصيرة من الزمن ، قوة رئيسية في آسيا الغربية . ولا شك ان هذا البناء العسكري سيؤدي ، لا محالة ، الى التأثير على ميزان القوى في المنطقة وعلى علاقات المنطقة الدولية لبضعة عقود قادمة على الاقل . ومع ذلك ، فان هناك سببا آخر للاهتمام بالجهاز العسكري الايراني ، وهذا السبب يعود الى ما قبل مشتريات السلاح الراهنة ، ويحدد جزئيا الاستخدامات التي ستخصص هذه الاسلحة الجديدة لها . هذا السبب ، هو ان ايران مجتمع قام النظام فيه منذ العشرينات على الجيش ، وكان القمع الوسيلة الرئيسية التي استخدمتها الحكومة لضمان سيطرتها السياسية . ولربما كانت ايران الدولة التي اصبح فيها الحكم القائم على الجيش امرا معتادا لمدة اطول من اي دولة اخرى في آسيا وافريقيا . اماما تغير في السنوات الاخيرة فهو ان ايران حصلت على كميات كبيرة من الاموال عبر النفط ، مما مكنها من ابتياع كميات ضخمة من الاسلحة ، وان الولايات المتحدة ، في الوقت ذاته ، شجعتها على ان تصبح قوة اقليمية . ومن هنا ، فان

التوسع العسكري الراهـن في ايران ، وآثاره الداخلية والخارجية معا ، انما هي نتيجة تضافر نظام قمعي يعضده الجيش من جهة ، بوضع اقتصادي وسياسي دولي تغير في الجهة الاخرى . وهذا التضافر ينذر بالشؤم ، كما انه فريد في العالم المعاصر .

الملكية والقوات المسلحة

ان ايران ، كما رأينا ، ديكتاتورية عسكرية مباشرة من عدة نواح . فليس هناك نشاط سياسي مستقل تسمح به الحكومة ، والكثير من المعارضين يلاقون مصيرا هو السجن أو التعذيب أو القتل . وبالتالي ليس هناك من شك على الاطلاق في ان ايران ديكتاتورية . وهناك كذلك اسباب مقنعة للظن بأن هذه الديكتاتورية ، ديكتاتورية عسكرية . أولا ، الجهاز القمعي بشكل عام (أي القوات المسلحة ووحدات الامن) هي المؤسسة الرئيسية التي تحافظ على النظام داخليا . ثانيا ، يلعب هذا الجهاز ، وعلى الاخص الجيش ، دورا رئيسيا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية . اكثر من ذلك ، يدين النظام بوجوده تاريخيا الى انقلابات عسكرية (١٩٢١ - ١٩٥٣) . فقد جاء الشاهان البهلويان الى السلطة عن طريق الجيش واعتمد كلاهما عليه لحكم ايران . كذلك رأى كل منهما ان واجبه الاول هو تقوية الجيش والاحتفاظ بـولاء القوات المسلحة .

غير ان ايران ليست ديكتاتورية عسكرية لسبب واحد يفوق كل ما عداه ، وهذا السبب هو بالتحديد موقع الملك . فكما رأينا في الفصل الثالث استطاع الشاهان البهلويان السيطرة على الجهاز العسكري وتطوير نظام من الحكم الملكي متميز تماما ، عمليا وايدولوجيا ، عن أنظمة الحكم الموجودة في الديكتاتوريات العسكرية . صحيح ان والد الشاه كان عقيدا في الجيش ، ولكنه هو الذي وضع التاج على رأسه . واستطاع بعد ذلك ان يحقق لنفسه مركزا من السيطرة الشخصية اتخذ شكل الملكية ليقوم ولده من بعده ، وبعد تردد دام حتى عام ١٩٥٣ ، بتطوير

هذا الموقع أبعد من ذلك .

ومن بين العوامل التي ساهمت بنمو هذا النظام الذي يسيطر فيه الملك على الجيش هو أن إيران كانت تتميز بمؤسسة عسكرية ضعيفة بشكل استثنائي . فجيشتها الراهن نما في القرن العشرين ولم يكن له أي دور تاريخي أو طابع اجتماعي قومي محدد سلفا . لقد قام بعض « الشاهات » في الماضي بإنشاء جيوش كبيرة : ملوك فارس القديمة ، الصفاريون في القرن السادس عشر ، نادر شاه الذي غزا شبه الجزيرة العربية . وفي عام ١٩٣٧ غزا دلهي بجيش يقال أنه تكون من ١٦٠.٠٠٠ خيال . ولكن كانت هناك فجوات طويلة بين فترات القوة ، ومنذ منتصف القرن التاسع عشر لم يكن لإيران جيش قائم هام على الإطلاق . وفي عام ١٩١٤ لم يكن لدى الحكومة سوى قوة مهلهلة قوامها ٥٠٠ رجل . وأما الوحدات الأفضل تسليحا التي كانت موجودة ، فقد كانت غير موحدة وتعمل تحت نفوذ أجنبي : في عام ١٨٧٩ أقام الضباط القوزاق الروس وحدة في شمالي البلاد ، وفي عام ١٩١١ أقام ضباط سويديون فرقة جندرية للسيطرة على المناطق الريفية ، وفي عام ١٩١٥ أقام البريطانيون في جنوب إيران قوة يقودها ضباط هنود كان اسمها « بنادق » جنوب فارس . وما أن حل عام ١٩٢٠ حتى كانت هذه القوات الثلاث تشمل ٢٢.٠٠٠ رجل : ٨.٠٠٠ في فريق القوزاق ، ٨.٤٠٠ في الجندرية ، ٦.٠٠٠ في « بنادق » جنوب فارس . أما الوحدات المسلحة الرئيسية الأخرى في البلاد فقد كانت تحت سيطرة الرؤساء الإقليميين وعلى نزاع إلى هذا الحد أو ذاك مع السلطة المركزية (١) .

(١) للاطلاع على معلومات توفى بشأن الخصوصية العامة والتاريخية للقوات المسلحة انظر :

J.C. Hurewitz, MiddleEast politics; The Military.

Dimention, London, 1969, Chapter 15; Ahmad salamation, Histrique du Role Politique de L'Armee en Iran, university of Paris, thesis, 1970; Marven.

Zonis, The political Elite of Iran, op. cit. pp. 102-116

وبعد الثورة الروسية عام ١٩١٧ حل البريطانيون محل الروس في السيطرة على فرقة القوزاق التي أرادوا استخدامها كأداة لتحقيق الاستقرار . وكان البريطانيون هم الذين شجعوا العقيد رضا خان على الزحف الى طهران والاستيلاء على السلطة في شباط (فبراير) ١٩٢١ . ومع ذلك ، ورغم ان رضا خان قام بانقلابه بدعم من البريطانيين ، الا انه لم يكن عميلا بريطانيا ، وفي الواقع أبدى فيما بعد قدرا كبيرا من التعاطف مع ألمانيا النازية . لقد عمل رضا خان على أن يجعل من إيران مستقلة قدر الامكان ضمن الظروف الاقتصادية والاستراتيجية المعيقة التي كانت سائدة في ذلك الحين ، وكان اهتمامه الاول والمسيطر هو بناء جيش قوي كأساس لدولته . وفي عام ١٩٢٢ كانت المخصصات العسكرية تبلغ ٤٧ ٪ من اجمالي الموازنة ، وما أن حل عام ١٩٢٥ حتى كان هناك جيش موحد قوامه ٤٠٠٠٠ رجل . وفي عام ١٩٢٦ صدر اول قانون للتجنيد الاجباري العام ، وبحلول عام ١٩٣٠ كان الجيش قد بلغ ٨٠٠٠٠ رجل ، وارتفع الى ١٢٥ ألف رجل في عام ١٩٤٥ . وأقام رضا خان مدرستين عسكريتين في طهران وارسل ضباطا للتدريب في ألمانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي . وفي ١٩٢٤ انشئت قوة جوية صغيرة ، وفي عام ١٩٣٢ انشئ أسطول . واستخدم رضا شاه الجيش لسحق المعارضة في المدن والريف معا ، كما استطاع عبر الجيش أن ينشئ دولة مركزية لأول مرة في قرنين من التاريخ الإيراني .

ولذا لا يوجد في إيران هيئة ضباط وراثية من النوع الذي كان يوجد في بعض الاقطار الأوروبية - على الاخص في حالة الجيش الألماني - وفي كثير من الاقطار المستعمرة (بفتح الميم) سابقا حيث بنيت القوات المسلحة على أسس اختياري من جانب القوى الاستعمارية . ولما لم تكن إيران أبدا بلدا مستعمرا بالمعنى الدقيق للكلمة فان الجيش فيها ليس جيشا أقامه الاستعمار . كذلك لم يأت الضباط من الاصول ذاتها التي أتى منها من ملكوا السيطرة الاقتصادية : ففي العشرينات والثلاثينات لم يدخل أبناء ملاك الاراضي الاثرياء والتجار المدنيين الجيش ،

ولذا لم يكن هناك رابطة اجتماعية - سياسية وثيقة بين الجهاز القمعي وبين الطبقة الحاكمة . وكان والد الشاه ابن ضابط ، ولكن كان هناك قليل من الاستمرارية الوراثية ، فالكثير ممن أولئك الذين انخرطوا في سلك الضباط في العشرينات والثلاثينات كانوا ذوي أصول متواضعة وأبناء ملاك أراضي صغار وموظفين لدى الدولة . ونحن لا نملك أية معلومات بصدد الأصول الطبقيّة الراهنة لسلك الضباط ، ولكن يحتمل أن يكون التجنيد في الفترات الأخيرة قد أتى من خلفيات شبيهة . ومن السخرية بالفعل أن النظام الإيراني اليوم يحاول أن يربي شعورا باستمرار القوة العسكرية عبر الاجيال . لكن عدا عن الطبيعة الشوفينية الواضحة والخطرة لهذا النوع من الدعاية ، فإنها لا تعدو كونها مجرد بناء أيديولوجي القصد منه طمس الانقضاء الفعلي في التاريخ العسكري لإيران . أن الجيش الإيراني الراهن نتاج نصف القرن الأخير ليس له أي ارتباط بجيوش قورش ونادر شاه أكثر مما كان لجيش موسوليني بفرق الامبراطورية الرومانية .

أن الموقع المسيطر للملك ، بالإضافة الى اعتماده الخاص على العسكر ، واضح تماما في إيران . ومن ناحية رسمية ، الشاه هو القائد العام طبقا للدستور . وهو كثيرا ما يظهر ببذات عسكرية ويحضر الكثير من حفلات تخريج الضباط . أما أعضاء القوات المسلحة فهم من جهتهم يقيمون الولاء لهيئات اعتبارية ثلاث هي : الله والشاه والوطن . ويجري تذكيرهم خلال التدريب دائما بولائهم للشاه وبالحاجة الى اعادة خلق العظمة الغابرة لإيران ، تلك العظمة التي ترتبط ارتباطا لا انفصام له في ميثولوجيا النظام الراهنة بالمؤسسة الملكية . ولكن ذلك ليس مجرد مسألة شكلية ، وهو لا يقارن على الإطلاق ومن أية ناحية كانت ، مثلا ، بدور الملك (أو الملكة) في القوات المسلحة البريطانية أو الهولندية . صحيح أن الشاه يعتمد على الجيش ولكنه أيضا يسيطر عليه . وقد استطاع باضطراد أن يبعده عن السياسة . ففي الأربعينات وأوائل الخمسينات عندما كان الملك في موقع الضعيف ، كان الجيش مقسما الى أجنحة سياسية

منظورة ، وكان لبعض الجنرالات أتباع خاصون بهم . ولكن تغير هذا منذ عام ١٩٥٣ . ففي عام ١٩٥٤ تم تدمير منظمة كبيرة موالية للشيوعيين قوامها عدة مئات من الضباط . والانتقال الوحيد المعروف منذ ذلك الحين حصل عام ١٩٥٨ عندما اتهم الجنرال « غاراني » ، رئيس المخابرات العسكرية ، بالتآمر للإطاحة بالشاه . وفي عام ١٩٦١ اتهم أول رئيس للسافاك ، الجنرال بختيار ، بمعارضة الشاه ، ولكنه فصل من منصبه دون ما صعوبة ، وكانت درجة الدعم الذي كان يتلقاه قد بولغ به من جانب النظام ذاته . ويخصص الشاه صباحين كل أسبوع لمقابلة رؤساء الجيش والبحرية والطيران ، ولكن لا يسمح لهذه الفروع الثلاثة أن تتصل ببعضها البعض الا عبر هيئة القيادة العليا ، أي الشاه نفسه .

ان آليات سيطرة الشاه كاملة . فما من جنرال يستطيع أن يزور طهران أو يجتمع بجنرال آخر دون أن يسمح له الشاه بذلك . كما يعتقد ان الشاه يدقق في كل الترقيات فوق رتبة رائد ، وفي القوات الجوية (فرع الخدمة المفضل لديه) يدقق الشاه في هوية جميع من يدخلون مدرسة التدريب . أكثر من ذلك ، في الوقت الذي يمنح الشاه فيه لهيئة الضباط موقعا متميزا من ناحية مادية ، فانه يحرص على أن لا ينسوا اعتمادهم عليه . وهو يلجأ في أوقات متقاربة الى اجراء حركة مناورات بين القادة الكبار ليضمن أن لا يظلوا قواعد قوة لهم ، او تحالفات ثابتة . كما انه يستخدم استخبارات شخصية هي المنظمة الامبراطورية ، بالإضافة الى وحدة المخابرات العسكرية التقليدية بمراقبة هيئة الضباط . ولعل أبرز مثال على قوة الشاه وسيطرته على العسكر ما حدث عام ١٩٦١ عندما قام بضربة واحدة باقصاء الجنرال بختيار رئيس السافاك ، والجنرال عبد الله هوايت رئيس هيئة القائد الاعلى وأكثر العسكريين سلطة بعد الشاه ، وأيضا الجنرال علوي كيا رئيس المخابرات العسكرية . يوضح هذا السيطرة الاستثنائية التي يتمتع بها الملك على القوات المسلحة . وفي أحيان كثيرة منذ ذلك الحين ،

قام الشاه باقتضاء ضباط مشكوك بولائهم له تحت شعار حملات تطهير ضد الفساد . ولا يعتقد أحد جدياً بأن الشاه يستطيع أن يقضي على الفساد ، أو حتى أنه يريد ذلك . وقد وصف أحد الكتاب ذلك بقوله : « كثيراً ما يتهم أعضاء من النخبة بالفساد ويقصون عن مناصبهم وينفون أو يسجنون في حين أن ما ارتكبوه كان في الواقع سياسياً تماماً . ويقصد من هذه التهم التغطية على وجود اضطراب سياسي يستمر تحت الواجهة الساخنة للوحدة والاستقرار في إيران » (٢) . وفي عام ١٩٧٤ حوكم ثلاثة جنرالات وعقيدتين اثنين جميعهم من سلاح النقل الأرضي بتهمة الفساد . وفي شباط (فبراير) ١٩٧٦ حكم على قائد الأسطول الأدميرال رمزي عباس عطايا ونائبه الأدميرال حسن رفاعي بالسجن مدة خمس سنوات بتهمة الرشوة فسبى محاكمة حوكم فيها ١٤ شخصاً منهم ١٢ ضابطاً بحرياً . قبل ذلك ، وفي أوائل الستينات ، كان الشاه قد فصل من الخدمة بضعة مئات من الضباط بمن فيهم خمسة جنرالات بتهمة الفساد ، وفي عام ١٩٦٣ وحده فصل ٣٠٠ عقيد .

وفي السنوات الأخيرة اتخذت سلطة الشاه شكلاً أكثر وضوحاً في بعد آخر ، وهو شراء السلاح . وسنقوم بعرض هذه المسألة في مكان آخر من هذا الفصل ، ولكن يجدر بنا أن نلاحظ أن كافة صفقات السلاح الرئيسية تخضع لقرار من الشاه وحده . ولهذا السبب بالذات ، أي اعتماد صفقات السلاح على معرفة ونزوات شخص واحد لا يملك دائماً صورة واقعية عن قدرات بلده ، أصبحت إيران اليوم ملتزمة بشراء أسلحة لا يمكن لها أن تستخدمها إلا باستجلاب عشرات الآلاف من الخبراء والجنود الأميركيين .

أن أكثر أعضاء هيئة الضباط ثبوتاً واستقراراً هم أولئك الذين استطاعوا على مدى السنين أن يبرهنوا على ولائهم للشاه : أي في حين أنه في ظل ديكتاتورية عسكرية تقليدية يكون الضباط

(٢) المصدر السابق ص ٦٦ ،

الأكثر استقرارا وثباتا هم أولئك الذين استطاعوا أن يبنوا لأنفسهم قواعد خاصة بهم ، بعكس ما هو الحال في إيران . ويمكن ، لايضاح هذا النوع من الضباط ، أن نسوق أربعة أمثلة لضباط كانوا من هذا الصنف في أوائل السبعينات :

١ - الجنرال حسين فردوست : من مواليد عام ١٩١٩ ، وابن ملازم في الجيش ، أوفد مع الشاه للدراسة في سويسرا ، وأصبح خادما مطيعا له منذ ذلك الحين . تدرب في الولايات المتحدة ، وعمل في جهاز السافاك ، ويرأس الآن منظمة التفتيش الامبراطورية التي هي بمثابة جهاز المخابرات الخاصة بالشاه .

٢ - الجنرال حسن طوفانيان : نائب وزير الحربية ، وهو الضابط المسؤول ، بعد الشاه ، عن صفقات الاسلحة من الخارج . ويعتد من أقوى ضباط القوات المسلحة ، ومعروف بكونه صديقا حميما للشاه .

٣ - الجنرال محمد ختامي : ولد عام ١٩٢٠ ، كان الطيار الشخصي للشاه بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٥٨ ، وهو الذي قاد طائرة الشاه هربا من البلاد في عام ١٩٥٣ . تزوج ختامي شقيقة الشاه فاطمة وعين قائدا عاما للقوات الجوية في العام ١٩٥٨ ، وشغل هذا المنصب حتى لقي مصرعه في حادث عام ١٩٧٥ .

٤ - الجنرال نعمت الله ناصري : من مواليد ١٩٠٧ ، وكان المشرف الطلابي في الصف التابع لمدرسة تدريب الضباط في طهران حيث كان الشاه يتلقى تدريبه . عين في العام ١٩٥٠ قائدا للحرس الامبراطوري في طهران ، وهو الذي بعث به الشاه لالقاء القبض على مصدق في آب (اغسطس) ١٩٥٣ . عينه الشاه قائدا لجهاز السافاك في عام ١٩٥٦ ، وشغل هذا المنصب حتى تعيينه سفيرا لایران لدى باكستان في العام ١٩٧٨ .

كان هؤلاء الجنرالات الاربعة من بين حفنة من أكثر العسكريين نفوذا وتأثيرا في إيران . أما الطبيعة الغامضة لسلطتهم فما هي الا نتيجة للموقع المتميز الذي استطاع الملك أن يكسبه

لنفسه . غير أنه حتى لو ظهر الشاه بمظهر من يمتلك سلطة كاملة غير منقوصة ، فإن هذا لا يعني أن هناك هامشا متاحا للمناورة السياسية من جانب العسكريين . فعندما استجوبت لجنة من لجان الكونغرس عام ١٩٧٣ أحد أكبر الخبراء الاميركيين في ايران حول « احتمال » انقلاب في ايران ، أعطى الرجل الجواب التالي: « أعتقد أن في ايران ، كما في معظم الديكتاتوريات العسكرية ، وجود مستمر وثابت لقادة عسكريين يتآمرون للاستيلاء على السلطة . أعتقد أن بإمكان المرء أن يكون واثقا تماما من أن هذا يحصل الآن ، ولكن ليست لدي القدرة لا قدر من هم هؤلاء المتآمرون ، أو لا قدر مدى قوتهم ، ولهذا السبب فأنني لا أجرؤ على القول » (٣) . ولعل أكثر المسائل التي يجري النزاع حولها الان تتعلق بالمسائل الداخلية للجيش - الأجور ، الترقيات ، أنواع السلاح ، مخصصات الموازنة ، تقسيمات المسؤولية . ويحتمل أن تلعب السياسة دورا أقل مركزية مما فعلت في الفترة بين عام ١٩٤١ وأوائل الستينات . ولكن الشاه يعلم أن الجيش يستطيع ، اذا ما اتحد ضده حتى اذا انقسم جديا بين جناحين أحدهما مضاد للشاه وآخر معاضد له ، أن ينهي حكمه . وهو يعلم أن الملكيات الأربع التي أحاطت بايران في هذا القرن أطيح بها جميعا عن طريق الانقلابات - وقد عبر عن قلقه تجاه احتمال انقلاب جمهوري في السعودية (٤) . غير أن قدرة الشاه على السيطرة على الجيش ليست فحسب مسألة الإبقاء على الجيش سعيدا ماديا وإبقاء قيادته العليا غير آمنة ، انها قبل كل شيء تعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي العام لايران . فطالما تحوز الدولة على الاموال اللازمة لتلبية مطالب القوات المسلحة وتأمين رفاهية الطبقة البرجوازية في ايران ، فإن قدرة الشاه للسيطرة على جهاز القمع تظل كبيرة للغاية . وفي حال غياب مثل هذه الظروف ، فإن احتمال حدوث انقلاب عسكري يزداد ، حيث يصبح بإمكان

Zonis. Richard Cottam, in New perspectives on the (٣)
Jersian Gulf, Washington 1973, p. 135.

Newsweek, 21 May 1973.

(٤)

جنرالات مثل ناصري وطوفانيان وفردوست ، أو من يمثلهم من العاملين في الظل الامبراطوري المضي قدما والاستيلاء على السلطات السياسية بشكل أكثر علانية وصراحة .

قوة اجتماعية واقتصادية

بالإضافة الى دور الجهاز العسكري في ايران كأداة للقمع السياسي ، فإنه يلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا رئيسيا . ويظهر الثقل الاقتصادي للقوات المسلحة في نواح خمس هي :

١ - تحظى القوات المسلحة في ايران منذ العشرينات على جزء كبير من عوائد الحكومة ، أي من الاموال التي تحصل عليها الدولة من شركات النفط . وكانت هذه القوات تحصل في عهد رضا خان على ثلث الانفاق العام في المتوسط ، ورغم الزيادة الحاصلة في عوائد الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية فإن النفقات العسكرية تابعت امتصاصها لجزء عليه في العراق المجاورة التي يبلغ عدد قواتها المسلحة (١٥٨ ألف) حوالي نصف عدد القوات المسلحة في ايران (٣٠٠ ألف) .

٢ - تشكل القوات المسلحة في ايران منذ العشرينات مصدرا أساسيا للعمالة . لقد عادل الـ ٣٠٠٠٠٠ رجل في القوات المسلحة في ايران للعام ١٩٧٦ حوالي ٣٪ من اجمالي عدد الافراد العاملين في ايران ، ونسبة ٥٪ من العاملين في القطاع الزراعي . وتجدر الإشارة الى أن عدد العاملين في قطاعات الخدمات التابعة للقوات المسلحة يبلغ مئات الآلاف . لقد أحدث الازدهار النفطي تغيرات في العلاقة ما بين الجيش وسوق العمالة . ففي حين أن القوات المسلحة كانت تحتل في السابق مركزا مميزا بين قطاعات الاستخدام ، فإنها فقدت هذا التميز بعد ذلك بسبب تنافس القطاع الخاص معها وحاجة هذا الأخير للفنيين، الامر الذي عدل من مزايا كل قطاع نسبيا. تعاني القوات المسلحة، وهي في ذلك مثلها مثل القطاع الخاص ، من نقص متزايد في الكوادر الماهرة بالإضافة الى أن القطاعين يتنافسان . توزعت رواتب أفراد القوات المسلحة في العام ١٩٧٤ كالتالي : ٥٠٠-٦٠٠ ريال إيراني في الشهر

لواحد للجنود ، وحوالي ٣٠٠٠٠ ريال لمن يحمل رتبة نقيب ، و ٦٠٠٠٠ ريال لرتبة عقيد ، وبين ٧٠ الى ١٠٠ ألف لمن يحمل رتبة جنرال (الريال الايراني = دولار أميركي) . بالمقارنة ما بين دخل الجنود ودخل العمال المهرة العاملين في القطاع الخاص ، يتوضح المستوى الافضل للعمال المهرة ، علما بأن حجم وانتظام دخل الجنود افضل بكثير من دخل الغالبية الفقيرة من العاملين في المدن والارياف .

٣ - يلعب الجيش الايراني دورا هاما في الانتاج . فقد بدأ رضا خان في انتاج الذخيرة والبركات العسكرية ، وفي ايران الآن عدة مصانع لجمع عربات النقل وانتاج لوازم العربات المدرعة . وتخضع هذه المصانع لاشراف المنظمات الصناعية العسكرية الايرانية ، وهي مصانع يديرها الجنرالات الذين ينظمون انتاجها وفق متطلبات الخطط العسكرية .

٤ - لدى القوات المسلحة وحدات الخدمات الخاصة بها . ويختص بنك سيباه (بنك الجيش) الذي تأسس في العام ١٩٢٥ ، والذي تعود ملكيته الان الى صندوق التقاعد التابع للجيش ، في تقديم قروض للضباط بفوائد متدنية . وتقوم المنظمة التعاونية للقوى النظامية التي تأسست في العام ١٩٤١ ، مواد غذائية وألبسة وسلعا أخرى زهيدة الثمن . هذا وان واردات هذه المنظمة معفية من الضرائب ، بالإضافة الى أنها تستطيع نقل البضائع في القطارات مجانا بحماية القانون ، وأصبح بإمكانها بعد تطبيق الاصلاح الزراعي الحصول على كامل انتاج بعض القرى .

٥ - وأخيرا ، تلعب القوات المسلحة دورا في برامج التنمية التي يجري تطبيقها الان في البلاد . اذ تشرف القوات المسلحة - الجيش والسافاك في آن معا - على تنظيم حملات محو الامية وبناء الاجهزة الصحية في القرى التي يشملها برنامج الاصلاح الزراعي . ومن ناحية أخرى ، ترك التوسع في بناء القواعد العسكرية ، وخاصة في الستينات والسبعينات ، في الجزء الجنوبي من البلاد ، تأثيراته الاقتصادية الواسعة . وعلى سبيل المثال ، لقد ارتفع عدد سكان مدينة بندر عباس ، حيث تم اختيار

مقر القيادة العامة البحرية في الخليج ، من ١٨٠٠٠ نسمة في العام ١٩٦٠ الى ٢٠٠٠٠ نسمة في أوائل السبعينات ، ويقدر أن يصل عدد سكانها الى ٤٠٠٠٠٠ نسمة في العام ١٩٨٠ .

في الوقت الذي كان فيه البناء العسكري يحدد طبيعة الانفاق الجاري ، فان اعطاء الافضلية للميزانية العسكرية قد حول الموارد بعيدا عن المشاريع الهامة الاخرى ، وأساء الى مجمل التنمية في ايران . ورغم عوائد ايران من النفط ، فانها لا تزال تعاني من نقص في رأس المال اللازم لتلبية حاجاتها ، علما أن الاموال التي يجري انفاقها على ابتياع السلاح تعتبر خسارة على حساب الاستثمار في الانتاج . وينطبق الامر ذاته على قوة الجهد الماهرة وعلى نمو الهياكل الاساسية . مما لا شك به ، هناك بعض الاسهام الايجابي في عملية التنمية العسكرية يتأتى عن الانفاق العسكري ، الا أن حجم هذا الاسهام صغير للغاية ويلعب دورا سلبيا في المحصلة النهائية ، بسبب حرمان التنمية الاقتصادية من جزء كبير من موارد ايران .

تلعب القوات المسلحة دورا اجتماعيا ظاهرا للعيان ، يتبدى من خلال جوانب أربعة على الاقل :

١ - تقوم القوات المسلحة بدور عربة الحركة الاجتماعية . ورغم النقص الحاصل في المعلومات المتعلقة بالاصول الاجتماعية للضباط الايرانيين ، فانه يبدو ان كثيرين منهم ينحدرون من خلفيات اجتماعية غير متميزة (موظفون صفار ، مزارعون) ، فان ارتقاء هؤلاء في ظل النظام البهلوي ادخل عنصرا جديدا الى الطبقة الحاكمة .

وقد يفسر هذا ، بالاضافة الى عوامل أخرى بالطبع ، السبب الذي دفع القوات المسلحة الى تأييد الاصلاح الزراعي وعدم حماية الملاك الكبار . أما فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ذوي الرتب الادنى ، فان التجنيد الاجباري لعب دورا هو الآخر كوسيلة للحركة الاجتماعية . ورغم أن التجنيد مفتوح للجميع لمدة عامين فانه يجري رفض معظم المؤهلين (الذين يجب أن يتقدموا للالتحاق

في التاسعة عشرة من العمر في يوم ٢١ آذار من السنة الفارسية (بحجة امراض جسدية . الا أن الفلاحين الذين يلتحقون بصفوف الجيش ، فانهم يجدون في الجيش مخرجا للهروب من وطأة الفقر في القرى ، حتى وان كان يؤدي الى مشاكل اعادة التكليف عندما يعود الشباب الى عائلاتهم .

٢ - لقد استخدم الشاه ، ومن قبله والده أيضا ، القوات المسلحة كأداة لتحقيق الاندماج الوطني . وفي العشرينات والثلاثينات استخدم رضا خان الجيش كأداة قسرية لسحق المقاومة القبلية . والمعروف أن آخر تمرد كان قد حدث في العام ١٩٦٣ ، ولكن رغم توقف مثل هذه الحملات العسكرية ، فان الجيش لا يزال يستخدم لهذا الغرض بطريقة أخرى : إذ أن النظام يشجع أبناء زعماء القبائل كي يصبحوا ضباطا في الجيش ، بالإضافة الى تشجيع انتساب بعض أفراد الاقليات المضطهدة (بفتح الهاء) الى القوات المسلحة . اننا لا نعرف التوازن العرقي في القوات المسلحة الإيرانية ، الا أن هذه المؤسسة تتبع سياسة تجنيد شاملة . وتناقض هذه الحالة بعض الاوضاع القائمة في دول الشرق الاوسط الأخرى ، مثل الاردن والسعودية ، حيث يتم تنفيذ سياسات انتقائية للتجنيد تميز بين عرق وآخر وبين اقليم وآخر .

٣ - تعمل القوات المسلحة كوسيلة لنشر ايديولوجية النظام ، وخاصة مسألة الولاء للملك . قبل أي شيء آخر ، تتضمن برامج التدريب جزءا كبيرا من حصص تدريس التاريخ الامبراطوري ، بالإضافة الى تعليم الاغاني الشوفينية والقيم الملكية . ويحرص النظام ، في اثناء محاولاته تنقية اللغة الفارسية من الكلمات العربية والتركية ، على كتابة الوثائق العسكرية الرسمية بلغة مصطنعة يطلق عليها اللغة « الفارسية النقية » . ويجري تدريس المجندين لوائح خاصة من المفردات كي يتخلصوا من الكلمات « الشائبة » . وتمتد وتتخطى هذه الوظيفة وظيفه القوات المسلحة حيث تقوم قوات شبه عسكرية تم تشكيلها في الستينات بتعليم

هذه القيم في القرى ، بالإضافة الى أن الشاه بذاته يستخدم منصبه كقائد أعلى للقوات المسلحة كجزء من صورته الشعبية . ويجري تقديم قوة القوات المسلحة الإيرانية على أساس أنها مرتبطة ومعتمدة على شاه قوي .

٤ - تشكل القوات المسلحة مصدرا يزود النظام برجال وعناصر يشرفون على تنفيذ خطط الحكومة الأخرى ، مثلما يحصل في ظل الديكتاتوريات العسكرية العديدة . فقد أشرف الجنرالات في إيران على تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي وإدارة المصانع ، ويقومون في الوقت ذاته بإدارة فروع جهاز القمع التي يشرف عليها عادة في المجتمعات الأخرى رجال البوليس أو المدنيون (مثل السافاك ، والجندرمة) . أن ضباط القوات المسلحة يشكلون احتياطيا يزود النظام بجهاز للإشراف ولإدارة الاقتصاد في البلاد .

القمع السياسي

لا تزال أهم وظيفة يقوم الجهاز القمعي بإدائها ، على أي حال ، هي ضمان بقاء النظام . ولكن من الضروري أن نبين كيف يستخدم هذا الجهاز ، وكيف تعمل فروعه المختلفة . لقد تمكن الشاه ، ووالده من قبله ، مثلما رأينا سابقا ، من إقامة سلطة ذات نفوذ عن طريق تدخل الجيش المباشر في انقلابي عامي ١٩٢١ و ١٩٥٣ . وقد استخدم كل من الملكين ، الأب والابن ، الجيش لسحق المقاومة في المدن والريف . فالشاه كان قد استخدم الجيش في ضرب الشركات الاستقلالية في أذربيجان وكردستان خلال عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ ، مثلما كان للجيش الفضل في هزيمة الشيوعيين والجيبة الوطنية بعد العام ١٩٥٣ . وقد خص الشاه كلا الحدثين باهتمام خاص في ميثولوجيا النظام الرسمية . ويحتفل النظام رسميا منذ ذلك الحين في اليوم الثاني عشر من كانون الثاني (ديسمبر) بمناسبة احتلال أذربيجان ، واليوم التاسع عشر من شهر آب (أغسطس) . وفي ما بعد ، لم يعد سرا

ان الدور الرئيسي ، والوحيد ، للجيش الايراني طوال الخمسينات كان الحفاظ على المركز الداخلي للنظام ، ورغم التبرير الذي قدمته الحكومة للمساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة على أساس أنها تهدف لدرء أخطار هجوم سوفياتي ، فان هذا لم يكن أكثر من مجرد ادعاء . وعلى حد تعبير السناتور الاميركي هيوبرت همفري في عام ١٩٦٠ : « هل تعلمون ماذا قال رئيس القوات المسلحة الايرانية لاحد رجالنا ؟ لقد قال ان الجيش الايراني أصبح في وضع جيد الان بفضل الولايات المتحدة أصبح الان قادرا على مواجهة السكان المدنيين » (٥) .

لقد تغير ، على أي حال ، الدور السياسي للقوات المسلحة منذ ذلك الحين ، ولم يعد في الخط الاول للقمع . فقد استخدم الجيش للمرة الاخيرة ، قبل ارساله لمواجهة المتظاهرين في العام ١٩٧٨ ، في واحدة من أكبر العمليات في المدن ، عندما قام أفرادہ بسحق الانتفاضة الجماهيرية التي حصلت في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ في طهران وفي عدد من المدن الاخرى ، والتي كانت حصيلتها حوالي ١٠٠٠ ضحية . أما في الفترة ما بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٨ فقد ظل الجيش في ثكناته بالقرب من المدن ، واحتل الجامعات وأرسل الى المناطق القبلية في عدد من الحملات المحدودة النطاق . كما كانت المحاكمات السياسية تتم أمام محاكم عسكرية . ولكن الجيش لم يكن هو الذي لعب الدور القمعي الاكبر في ايران : فقد تقاسمت هذا الدور قطاعات أخرى من الجهاز القمعي ، وقف الجيش خلفها في موقع احتياطي . ان طبيعة ومدى هذه القطاعات الاخرى مسألة خاضعة للتخمين ، الا أن الشاه يحرص ، مثله في ذلك مثل أي زعيم اتوقراطي آخر ، على تشجيع التنافس والمراقبة المتبادلة بين هذه القطاعات . خاصة وان التحديين الرئيسيين لحكمه من داخل الجهاز القمعي جاءا من جهاز المخابرات - من الجنرال غاراني ، رئيس المخابرات

Quoted in David Horowitz, From Yalta to Vietnam, (٥)
London, 1966, p. 190.

العسكرية في عام ١٩٥٨ ، ومن الجنرال بختيار رئيس السافاك في عام ١٩٦١ .

بالإضافة إلى الفروع الرئيسية الثلاثة للقوات المسلحة الإيرانية ، يمكن تحديد ثماني وحدات قمعية مميزة ، أربع منها عبارة عن وحدات علنية من الشرطة ، وتقوم الأربع الأخرى بمهام بوليسية وسرية ومخابراتية عديدة (٦) .

أ - وحدات الشرطة :

- ١ - الشرطة العسكرية .
- ٢ - شرطة المدن والضواحي (شاهر باني) .
- ٣ - الحرس الامبراطوري .
- ٤ - الجندرية الإيرانية الامبراطورية .

ب - وحدات المخابرات :

- ٥ - السافاك .
- ٦ - المخابرات العسكرية (المعروفة باسم روكني دو ، أي الدائرة الثانية ، أي جي - ٢) .
- ٧ - المفتشية الامبراطورية الإيرانية .
- ٨ - الشعبة الخاصة (راف تري فيزهي) .

تبدو المخابرات العسكرية والشرطة العسكرية وشرطة المدن والضواحي تلعب أدواراً ترتبط تقليدياً بهذه المؤسسات ، بينما احتفظ جهاز شرطة المدن والضواحي بقسم المخابرات الخاص به . أما الوحدات الخمس الأخرى فتتمتع بمراكز خاصة في داخل الجهاز القمعي ككل . فالحرس الامبراطوري هو وحدة تتكون من حوالي ٢٠٠٠ رجل يحملون جميعهم رتب الضباط منذ عام

This list draws on that in James Alban Bill,
The Politic of Iran, op. cit, pp. 42-3.

١٩٦٥ عندما حاول جندي في هذه الوحدة اغتيال الشاه. يحتشد هؤلاء في طهران لحماية الشاه ، ويشكلون جزءا من نخبة من القوات العسكرية قوامها ٧٠٠٠٠ رجل ، بما في ذلك قوات المظلات وقوات قمع التمردات التي تحتشد جميعا في العاصمة . أما المفتشية التي أنشئت في عام ١٩٥٨ ، بعد محاولة الانقلاب التي قام بها الجنرال غاراني ، وكرد فعل على حملة من الاجتماعات الاميركية بشأن الفساد ، يقوم هذا الجهاز بدور الاداة الشخصية التي بيد الشاه لمراقبة القوات المسلحة وللتأكد من أن أفرادها لا يدبرون المؤامرات . أما الشعبة الخاصة فانها تتمتع بسلطات أوسع : فهي من أكثر الوحدات سرية ، بالإضافة الى أنها تقوم بوظيفة خاصة وهي مراقبة جهاز السافاك .

أما الجندرمة الايرانية الامبراطورية فهي ، على عكس الوحدات الاخرى ، عبارة عن قوة شبه عسكرية علنية جدا وقد تأسست هذه الوحدة في العام ١٩١١ بمساعدة بعض الضباط السويديين ، وبين عامي ١٩٤٢ و ١٩٧٦ لعب فيها دورا استشاريا فريق من الخبراء الاميركيين ، وكانت على امتداد بضعة عقود الاداة الرئيسية للسيطرة على الارياف - أي في المناطق التي لا تخضع لاشراف قوات الشرطة النظامية : وهذا يعني كافة المناطق التي لا يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة ، أي ما يعادل نصف عدد السكان وأكثر من ٨٠٪ من مساحة البلاد . ومما يذكر أنه يجري استدعاء القوات المسلحة في حال عجز الجندرمة الامبراطورية عن مجابهة الاحداث . وتتوزع مراكز الجندرمة التي يبلغ عددها أكثر من ٢٠٠٠ مركز ، في القرى وفي مفترقات الطرق الريفية ، وتقوم بدور القوة المخصصة لمواجهة حركات العصيان ، في حين أن دورها الرئيسي في السابق كان يقتصر على السيطرة على القبائل والفلاحين . من أجل ذلك، جرى مؤخرا توسيع الجندرمة الامبراطورية وتحديث قواتها وأجهزتها خلال السنوات القليلة الماضية ، وخاصة بعد تلاشي السبب الاولي الذي قامت هذه القوة من أجله . بلغ عدد قوات الجندرمة الامبراطورية ٥٣٠٠٠ رجل في منتصف الستينات ، وارتفع الى ٧٠٠٠٠ رجل

منذ ذلك الحين . وقد تم ربط جميع محطات ومراكز الجندرية الامبراطورية بشبكة راديو مقر القيادة العامة في طهران . وتجدر الاشارة الى ان هذه القوات ممكنة الى حد عال : فليها طائراتها المتنوعة والهيلكوبتر ، وعرباتها وسياراتها وطائرات الدورية التابعة لها بالاضافة الى قوارب حراسة . ويجري تدريب ضباط هذه الوحدة في الجيش ، ويشرف الشاه بذاته ، في هذه الحالة أيضا ، على ترقية الضباط عند رتبة معينة . ويعني هذا عدم توفر الظروف المواتية لقيام حركة مسلحة في الريف الايراني أو أية حركة معارضة أخرى مثلما يحصل في بعض دول العالم الثالث الاخرى ، فقد تمكنت الدولة أن تمد سيطرتها فوق جميع المناطق الريفية بكفاءة عالية بفضل قوات الجندرية الامبراطورية .

السافاك

جهاز السافاك من أكثر أجهزة الامن انتشارا وتوغلا في البلاد . لقد أنشأ رضا خان جهاز المخابرات الخاص به خلال العشرينات والثلاثينات ، إلا أن جهاز السافاك هو نتاج حملة القمع التي أعقبت عام ١٩٥٣ والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في هذا الصدد . فقد توضح في أوائل الخمسينات ان أكثر خصوم مصدق نشاطا داخل القوات المسلحة كانوا من العاملين في الاستخبارات العسكرية . وحاول مصدق أن يكسب الجيش وحاول بعد ذلك تطهيره ، إلا انه لم يحظ بالقوة الاساسية التي تمكنه من ذلك ، وقام العسكريون في النهاية بالاطاحة به . وفي هذه الحالة ، تتطابق أوجه عدة بين مصير حكومة مصدق ومصير حكومة الوحدة الشعبية التي شكلها الرئيس الليندي في تشيلي بعد عشرين عاما ، حيث تمت الاطاحة بحكومة منتخبة دستوريا بعد تدخل أميركي من خلال جيش التشيلي .

تمثلت أداة القمع الرئيسية ، بعد الانقلاب ضد مصدق ، بالادارة العسكرية لطهران برئاسة الجنرال تيمور بختيار الذي كان يعمل تحت ادارته جهازان استخباريان خاصان : الاول ،

المخابرات العسكرية التي تكفلت بمسؤولية ازالة أشكال المعارضة من داخل القوات المسلحة ، والثانية هي استخبارات الشرطة (أجا هي كار) (المباحث) التي استخدمت في التعاطي مع أحزاب المعارضة والحركات النقاوية ، والمنشورات . وقد أسهم خبراء أميركان في مساعدة بختيار ، وشكلوا فئة أميركية سرية مرتبطة مباشرة بجهاز المخابرات الجديد الذي أنشيء في العام ١٩٥٧ . هذا الجهاز هو السافاك (سنازما ني اطلاعات فا أمجينات - اي كيشفار) ، أو منظمة الامن والمعلومات الوطنية . ويتضمن القانون الذي تأسس السافاك بموجبه ثلاثة بنود رئيسية هي :

١ - السافاك جزء من مكتب رئيس الوزراء ويعين الشاه رئيسه الذي يحمل رتبة نائب رئيس الوزراء .

٢ - يعنى السافاك بشؤون الحصول على معلومات « تتطلبها مسألة الحفاظ على الامن الوطني » ، وبكشف خلايا التجسس ، وبكل من يشك بأنهم يخرقون القوانين لقيامهم بأعمال معادية للملكية ، والمعارضة في الجيش ، والجرائم العسكرية ومحاولات اغتيال الملك وولي العرش . ومن القوانين التي يجري تطبيقها في الغالب هو قانون الخيانة لعام ١٩٣١ ، الذي ينص على أن نشر الافكار « الجماعية » Collectivist (اي الاشتراكية أو الشيوعية) جريمة نكراء .

٣ - يعمل المسؤولون في السافاك قضاة عسكريين في معالجتهم للقضايا التي تقع في نطاق سلطتهم ، وذلك وفقا لنظام المحاكم العسكرية الذي أقيم لمحاكمة الجرائم السياسية (٧) .

لقد حظي السافاك على مركزه المتميز منذ عام ١٩٦٣ . والمعروف أن هذا الجهاز كان قد تأسس بعد أن تم القضاء على المعارضة الرئيسية في البلاد في أوائل الخمسينات وتبين عجز

(٧) يوجد النص الكامل في :

Human Rights and Legal System in Iran,
International Commision of Jurists, Geneva, 1976,

السافاك على احتواء الوضع السياسي في البلاد ومنع الاضطرابات التي حدثت في أوائل الستينات . وقد كان هذا العجز هو الدافع الرئيسي لاستدعاء الجيش للمرة الثانية في شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ . ويضاف الى ذلك المواجهة التي حصلت فيما بين الشاه وبين أول رئيسين لجهاز السافاك . فقد أقيل الجنرال بختيار ، الذي ترأس السافاك حتى عام ١٩٦١ ، من منصبه لانه فشل في مهمة الاعداد لحملة انتخابات صورية من جهة ، ولانه بنى لنفسه مركزا قويا في داخل القوات المسلحة من ناحية أخرى . وانتهى بختيار بالتالي في المنفى حيث حاول تنظيم حركة معارضة ، الا أن يد السافاك طالته عندما قام أحد عملائه باغتياله في عام ١٩٧٠ في العراق . أما الرجل الثاني الذي ترأس جهاز السافاك فهو الجنرال حسان بكرفان ، وكان في وقت سابق رئيس المخابرات العسكرية ، وشغل بعدها منصب نائب رئيس السافاك الجنرال بختيار . الا أن بكرفان فقد حظيته لدى الشاه لانه أظهر ضعفا في أثناء مواجهة انتفاضة حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ . وأقال الشاه بكرفان من منصبه في عام ١٩٦٥ بعد أن قام أحد الجنود بمحاولة لاغتيال الشاه ، وحل محله الجنرال نصيري الذي شغل منصب الحاكم العسكري لتهران في حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ وبالتالي **المسؤول الفعلي** عن الامن منذ ذلك التاريخ .

استمر ناصري في منصبه حتى العام ١٩٧٨ . وكانت هذه الفترة هي الفترة التي شهدت نهاية الترددات والاضطرابات التنفيذية والداخلية التي طبعت السنوات الثماني الاولى بطابعها . وقد برهن ناصري ، وهو مثله في ذلك مثل بختيار ، انه رجل لا يرحم ، الا انه يختلف عن بختيار بانعدام الطموحات الشخصية لديه ، ان المعلومات المتوفرة لدينا حول جهاز السافاك تعطينا على الاقل لمحة ، حول مدى نشاطه . فقد بلغت الميزانية الرسمية ٢٥٥ مليون دولار للعام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، وارتفعت الى ٣١٠ مليون في العام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ . ولكن ربما كان ذلك أقل من الحقيقة

بكثير ، ولربما كانت هناك مخصصات أخرى مخبوءة تحت بنود أخرى في ميزانية الامن .

وتشير التقديرات الى أن عدد العاملين في جهاز السافاك يتراوح بين ٣١٢٠ (على حد تعبير الشاه في عام ١٩٧٦) و ٣٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ (نيوزويك ، ١٩٧٤) (٨) ، وبما أنه لا يمكن التوصل الى رقم دقيق لعدد العاملين المتفرغين في السافاك ، فإن أحدا لا ينكر بأن عدة آلاف يعملون كمخبرين لجهاز السافاك في طول البلاد وعرضها وبين صفوف الجاليات الإيرانية في خارج إيران . وقد ادعت النيوزويك في العام ١٩٧٤ أن حوالي ٣ ملايين من الإيرانيين عملوا ، بطريقة أو بأخرى ، كمخبرين لدى جهاز السافاك . وأعلن في عام ١٩٧١ ، في تصريح علني نادر مسؤول كبير يعمل في السافاك أن فئة المخبرين تضم « عمالا » ومزارعين وطلاباً ، وأساتذة جامعات ، ومدرسين ، وأعضاء في نقابات التجار ، وأحزاباً سياسية ومؤسسات أخرى » (٩) . لقد وصلت قدرة الجهاز الى درجة أن السافاك تمكن من تجنيد عناصر كانوا أعضاء سابقين في المعارضة ، وهناك واحد على الأقل كان عضواً سابقاً في حركة المعارضة الطلابية ، اعتقل مدة من الزمن . في أواسط الستينات .

تغطي مسؤوليات السافاك مدى أوسع من المسؤوليات التي تغطيه في العادة وكالة أمن واحدة - التجسس والتجسس المضاد ، والمخابرات العسكرية والسياسية . وتبدو المنظمة - أي السافاك - منقسمة الى تسع وحدات متميزة : تهتم أحدها بشؤون الافراد ، والثانية بشؤون السجون ، وتنسق الثالثة مع جهاز التجسس الخارجي ، وتتعاون رابعة مع المخابرات العسكرية والمباحث ، وتشرف خامسة على التجسس على المواطنين الإيرانيين الذين يعيشون في الخارج . ان أهم وحدة من هذه الوحدات هي

Newsweek, 14 October 1976.

(٨)

Iran News and Documents, Ministry of Information, (٩)
Tehran, - on 12 April 1971.

ما يعرف باسم وحدة « العمل والامن الداخلي » : وهي مسؤولة عن القمع المحلي وهي تتفرع ، طبقا لذلك ، الى اقسام مناطقية مختلفة ، التي تنقسم بدورها الى فروع مختلفة حسب المسؤوليات الخاصة لمراقبة التنظيمات السياسية كل على حدة . لقد ترأس الجنرال ناصر مقدم في البداية وحدة « العمل والامن الداخلي » لمدة ١٥ عاما ، قبل أن يتسلم منصب رئيس المخابرات العسكرية ، ورئيس السافاك في العام ١٩٧٨ . أما الرئيس الحالي لهذا القسم فهو برفيز سابيتي ، المولود في عام ١٩٣٦ وهو شقيق لرجل أعمال بارز ، ويعتقد أنه تلقى تدريبه في اسرائيل ، ويعرف رسميا بأنه « المدير المساعد للسافاك » ، ورئيس اللجنة المشتركة لقوات البوليس الوطنية والسافاك . ويقع مكتب سابيتي في حي البوليس والسافاك في وسط طهران ، حيث يجري تعذيب الموقوفين السياسيين قبل المحاكمة في مكاتب تلك اللجنة سيئة الصيت .

تلقى على عاتق السافاك مهمة رئيسية تتحدد في كشف هوية عناصر المعارضة لديكتاتورية الشاه بغية تصفيتهم أو تحطيمهم بأية طريقة كانت . الا أن السافاك ، وهو يحاول تنفيذ هذه العملية ، يتخطى الحدود التي تحصر سلوك وتصرفات ما هو معروف باسم جهاز الشرطة السرية . قبل أي شيء آخر ، السافاك منظمة سرية لها وجه علني . ويعتمد النظام أن يشعر المواطنين بوجود السافاك الدائم . ويبرر المسؤولون بين حين وآخر وجود هذه المنظمة عن طريق الاشارة الى المخاطر الخارجية التي تتهدد ايران ، أو بحجة أنه لدى كل دولة منظمة مماثلة . ويدلي المسؤولون ، من أمثال سابيتي ، في بعض الاحيان بأحاديث لاجهزة الاعلام في ايران ذاتها بغية تذكير السكان المستمر بوجود هذه المؤسسة القمعية . ويمكن لسكان المدن ، مثل طهران وتبريز ، أن يطلعوا الزائرين على المباني التي يشغلها أفراد وعناصر السافاك . كذلك يعرف طلاب جامعة طهران جيدا المباني التي يشغلها السافاك في الجوار - وعلى سبيل المثال : المنزل رقم ٢١ الذي يقع في شارع آذار ومنزل آخر يقع في شارع اناتول فرانس احتلها رجال السافاك

وأفراد شرطة عاديون منذ عام ١٩٦١ لقمع أي تحرك طلابي . هذا هو التوازن ما بين السري والعلني الذي يعمد النظام بواسطته الى الحفاظ على الخوف والشك بالنفوس بفعالية وكفاية .

يتخطى دور جهاز السافاك الداخلي مجرد القمع بكثير . وحيث يتم إلغاء حرية التعبير عن الرأي في أي مجتمع ، فإن النظام يجد نفسه مضطرا بأن يسمح بدرجة ما من درجات الحرية الظاهرية كي تتاح أمامه الفرصة لتجميع المعلومات حول المشاعر الجماهيرية من خلال جهازه السري . وعلى هذا المنوال ، يلعب السافاك دور الرقيب على الاعلام ، في حين انه يقوم في الوقت ذاته باصدار الكتب والمجلات ، ويستخدم أعضاء سابقين في المعارضة لادارتها وترويج أفكار « معارضة » تضليلية . ويشرف السافاك على حوالي ٦٠٠ هيئة نقابية حكومية في البلاد ويشغل بعض مسؤولي السافاك مكاتب لهم في بغض المصانع . ولا يقوم هؤلاء بقمع الاضرابات فحسب ، بل يتوسطون أيضا بين العمال وأرباب العمل ، ويحاولون تعبئة العمال لتأييد النظام وزيادة الانتاج . لقد بلغ مقدار التوجسّات لدى الإيرانيين بجهاز السافاك وتنوع أشكال نشاطه الى درجة أنه يشك بأمر كل من يعلن جهارا عن معارضته للحكومة بأن يكون عميلا للسافاك . ويشيع النظام ، بالمقابل ، مناخا من العداء بين المعارضين الذين يعيشون في الخارج ، حيث يشك الواحد منهم بالآخر على أنه يعمل لدى السافاك . انها طريقة ماهرة للغاية للتأثير سلبا على معنويات المعارضة .

يمتد نشاط السافاك الى ما وراء حدود ايران في نواح أربع - التجسس ، والعمليات السرية الخارجية والتنسيق مع أجهزة المخابرات الاجنبية ، ومراقبة تحركات المعارضين الإيرانيين الذين يعيشون في الخارج . وينشط عملاء المخابرات الإيرانية في بلدان آسيا الغربية التي تدعي ايران أن لها فيها مصلحة استراتيجية . وطبقا لاحد المصادر : « يثني رؤساء شبكات التجسس الغربية ثناء استثنائيا على السافاك لنشاطهم في حقل

جمع المعلومات في منطقة الشرق الاوسط ، وخاصة في الخليج ومصر ولبنان » (١٠) . ورغم أنه لم يلق القبض على أي جاسوس إيراني في أي من هذه البلدان ، إلا أن مدى نشاط المخابرات الإيرانية السري في العراق خير دليل على ذلك . فقد تأمر عملاء إيرانيون مع عدد من الضباط العراقيين وقاموا بمحاولة انقلاب فاشلة في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٩ . وفي عام ١٩٧٠ قام أحد عملاء السافاك باغتيال الجنرال بختيار عندما كان في رحلة صيد له في العراق . وعمل رجال السافاك ، فيما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥ ، عن كثب مع قيادة البرازاني ضد حكومة العراق ، وقد كان رجال السافاك يقدمون العون المباشر للصحافيين الأجانب . ونقلهم الى المناطق الكردية عن طريق إيران ، وأقام السافاك شبكة أمنية آمنة لهم في الجبال الكردية عرفت باسم « باراستين » ، كانت مسؤولة أمام البارازاني بذاته واستخدمت في ضرب المعارضة بين صفوف السكان الاكراد .

لقد تعاون السافاك ، لأطول مدة من الزمن ، مع وكاليتين أجنبييتين للاستخبارات تابعتين **للولايات المتحدة واسرائيل** . فقد ذكرنا أن أميركا كانت قد أشرفت على تأسيس السافاك ، ولم يكن هذا من عمل ال سي . آي . آي . فقط ، بل ال اف . بي . آي . أي شبكة التحقيقات الفيدرالية (مهمة ال اف . بي . آي . في أميركا تنحصر في محاربة الاجرام وملاحقة الخصوم السياسيين في آن معا) . وأقام السافاك ، بعد تطوير إيران لنشاطها التجسسي في الخارج ، علاقات مع وكالة أميركية أخرى هي وكالة الامن القومي ، للمراقبة الالكترونية . ومنذ عام ١٩٧٣ أصبحت طهران مقر القيادة العامة لوكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الاوسط (كان مركزها السابق في نيقوسيا) . ومما يؤكد أيضا على هذا الامر هو تعيين ريتشارد هيلمز ، الرئيس السابق لـ سي . آي . آي . سفيراً لبلاده لدى إيران بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ . ولا يستطيع أحد في الواقع أن ينكر مثل هذا الارتباط : فقد أكد

لي أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، ان « التعاون بين الـ سي . آي . اي . والسافاك ليس سرا » . أما التعاون بين السافاك وموساد ، وكالة الاستخبارات الاسرائيلية ، فيعود الى اوائل الخمسينات . عندما تشاركت ايران واسرائيل في عدائهما للقومية العربية . ففي السنوات القليلة الماضية طور السافاك علاقاته مع وكالات استخباراتية أخرى : في الباكستان ، والاردن ، ومصر ، وكذلك . في أفغانستان حتى قيام الانقلاب اليساري في شهر نيسان (ابريل) ١٩٧٨ . ويتم تبادل المعلومات ، من خلال هذه العلاقات ، بشأن الاعداء المشتركين الذين يوضعون تحت المراقبة باستمرار .

لقد خص السافاك المنشقين الذين يعيشون في الخارج باهتمام بالغ . فقد أكدت ثمة وثائق تم العثور عليها من السفارة الايرانية في جنيف في العام ١٩٧٥ ان هذه السفارة كانت مقر القيادة العامة للسافاك في أوروبا : فقد عثر على نسخة من رسالة موجهة من سايبتي ذاته في طهران الى سفارة بلاده في لندن يطلب فيها تجميع معلومات تتعلق بنائبين عماليين في مجلس العموم البريطاني معروفين بانتقادهما لسياسة الشاه . وكشفت الوثائق أيضا عن دور السافاك في مراقبة خطوط الهاتف وتركيب الميكروفونات في الغرف والمكاتب والتقاط صور المتظاهرين الايرانيين والقيام بأعمال الكسر والخلع لاماكن اقامة هؤلاء في الخارج . ومما يذكر ان رجال السافاك يقومون بهذه المهام وهم يحملون صفة الدبلوماسيين . وفي شهر آب (أغسطس) عام ١٩٧٦ ، طردت الحكومة السويسرية بعد الكشف عن الوثائق ، أحمد مالك مهدوي ، السكرتير الاول في السفارة آنذاك والمسؤول عن النشاط في أوروبا الغربية . وأثبتت وثائق جنيف ان « هومايان كيكابوسي » مسؤول سابق في السفارة الايرانية في باريس ، كان يعمل لحساب السافاك . وذكرت صحيفة « الواشنطن بوست » في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، نقلا عن مصادر المخابرات الاميركية ، ان منصور رافيزاده ، أحد أعضاء البعثة الايرانية لدى الامم المتحدة ، كان رئيسا لجهاز السافاك .

في أميركا (١١) . ورغم أن رافيزاده قد أكرر أن تكون له أية علاقة مع السافاك ، إلا أن الشاه وساييتي قد أقرأ في مقابلتين صحفيتين أن السافاك قام بمراقبة المعارضين الإيرانيين في الخارج (١٢) . وقد نشرت صحيفة الصانداي تايمز في عام ١٩٧٤ (١٢ أيار - مايو) تسجيلا جرى بين علي عبد الجهابيين ، أحد مدراء السافاك والعاملين في السفارة الإيرانية في لندن ، وبين مواطن إيراني يحاول اقناعه لأن يجمع معلومات حول المنفيين الإيرانيين .

يشبه جهاز السافاك ، منذ عدة سنوات ، منظمات الامن الأخرى في بلدان العالم الثالث الرأسمالية والقمعية . انه أكثر تماثلا للمنظمات التي تأسست في بلدان العالم الثالث حيث توجد مقاومة شعبية يسعى النظام لسحقها بمساعدة أميركية . ومثلما فعل السافاك تماما ، فقد قامت وحدات مماثلة في كل من البرازيل « دائرة النظام السياسي الاجتماعي » وأسست « ادارة الجسم الرئيسي للجيش والشرطة ، وتشيلي بعد انقلاب عام ١٩٧٣ ، وتم تنظيمها بمساعدة الولايات المتحدة . فقد شكلت في البرازيل « دائرة النظام السياسي الاجتماعي » وأسست « ادارة المخابرات الوطنية » في تشيلي ، بهدف أن يتحول القمع الى أن يصبح من أحد خصائص النظام القائم ، بالإضافة الى الوزن الساحق للجيش والكتائب الخاصة لمواجهة الاضرابات . وهناك نقطة تماثل مأساوية أخرى ، وهي الاعتماد المنهجي على التعذيب في هذه البلاد وبلاد أخرى . كانت وسائل التعذيب التي اعتمدها السافاك في الخمسينات من النوع البدائي الى حد ما . ومنذ السبعينات أصبح التعذيب من النوع الحاذق جزءا معتادا على امتداد عدد من السنين من روتين التحقيقات التي يقوم بها السافاك ، تماما مثلما حصل في تشيلي والبرازيل . وتماثل

Washington Post, 26 October 1974.

(١١)

The Shah in the New York Times 22 October 1976, (١٢)
Sabeti in the same , 29 May 1976.

أنماط التعذيب وتطبيقاته المتبعة في هذه البلدان الثلاث . ورغم أن أحدا لم يتمكن حتى الآن من أن يثبت أن المستشارين الأميركيين قد علموا أساليب التعذيب هذه ، أو شاركوا في عمليات التعذيب ، إلا أن انتشار التكنيك المتبع في التعذيب ، ورعاية المنظمات الثلاث دليل صارخ على المسؤولية الكبرى التي تتحملها الولايات المتحدة في هذا الشأن ، وهي مسؤولية مماثلة لدورها في خلق سي. آي. أي. كورية قامت بدور البوليس السري لحكومة سايفون الديكتاتورية حتى عام ١٩٧٥ .

خرق حقوق الانسان

عرف جهاز السافاك بوحشيته لعدة سنوات وأصبحت نموذجا للتطبيق الوحشي المنهجي بواسطة مؤسسة رسمية . وعلى حد تعبير السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية في العام ١٩٧٥ فإنه « لا توجد دولة في العالم تتمتع بسجل مماثل لسجل ايران في خرق حقوق الانسان » (١٣) . ووفقا للتقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية وهيئة الحقوقيين الدولية ، فإنه يمكن تلخيص سجل ايران في هذا الخصوص حتى أواخر عام ١٩٧٦ كالتالي (١٤) :

١ - القاء القبض والاعتقال : يلقي جهاز السافاك القبض ويضع من يشاء قيد التوقيف . وينعدم وجود أية اجراءات تمهيدية قانونية تسبق البحث والقاء القبض ، بالإضافة الى أن مدة التوقيف ليست محددة ، ولا يسمح للموقوف بأن يتصل بمحامى الدفاع . ان سلطة السافاك اعتباطية ومطلقة .

٢ - المحاكمات : تجري جميع المحاكمات السياسية أمام

Amnesty International, Annual Report 1974-1975, (١٢)
p. 8.

(١٤) تقرير هيئة المحلفين الدولية ، انظر الحاشية رقم (٨) .
Amnesty International, Briefing, Iran, November
1976.

القضاء العسكري ، وتحاط بكتمان شديد . والقضاة اما من ضباط الجيش أو من العاملين في جهاز السافاك . ولا يسمح بإحضار شهود دفاع ويذكر تقرير منظمة العفو الدولية أنه لم يسمح لأي مراقب أجنبي بحضور مثل هذه المحاكمات بعد شهر آذار (مارس) ١٩٧٢ ، بالإضافة ان المنظمة « لم تدر بالاخلاء عن سبيل أي من الذين يتعرضون للمحاكمة » .

٣ - أوضاع السجون : يوجد في ايران ثلاثة أنواع من السجون - مراكز الاعتقال التابعة للشرطة تشرف على الاحكام قصيرة الامد ، وسجون المحاكم المختصة بالجرائم ، والسجون التي يقضي فيها من يصدر بحقهم احكام طويلة الامد وهي التي تستقبل ضحايا السافاك . ومن السجون السياسية المعروفة في ايران هي التي تقع في أو حول طهران وهي : سجون القصر وافين وفيزيل فيل . وهناك سجون أخرى في تبريز ، وشيراز ، وريزاي ، ورشت ، واراك ، وبندر عباس ، ومشهد ، ومهاباد ، وبورازجان ، وبوشهير ، وزاهيدان ، وسيمنان ، وكيرمنشاه . وقد ذكر العقيد م. اي. كسراي؛ نائب مدير دائرة السجون العامة لاحد الزوار البريطانيين في شهر أيار (مايو) انه يوجد في ايران حوالي ٦٠٠٠ سجين : وقد يكون هذا الرقم مبالغاً فيه ما لم تأخذ في الحسبان جميع مراكز البوليس والشرطة في البلاد ، وربما كان يجري تجميع السجناء السياسيين في مراكز لا يزيد عددها عن ١٢ سجناً . والمعروف انه لا يسمح لأي مراقب مستقل بزيارة هذه السجون ، الا أن هذا لم يمنع صدور تقارير تشهد بالاضعاف للانسانية فيها . ووفقاً لاحد تقارير منظمة العفو الدولية يحشر السجناء قبل محاكمتهم « في زنزانات عفنة ورطبة تقفل أبوابها باحكام ومزودة الواحدة منها بحصيرة من القش لاستعمالها عند اللزوم . . . وتظهر دلائل انعدام الحرارة في الشتاء والتبريد في الصيف على السجناء . وكذلك ان تسهيلات الاستحمام غير كافية بالإضافة الى عدم انتظام مناسبات التغسيل . وأما كمية الطعام فصغيرة وغير ملائمة ، ولا يمنح السجناء فسحة من الزمن لاجراء التمارين الرياضية » . وتظهر أوضاع مماثلة في السجون التي

تستقبل الموقوفين بعد اصدار الاحكام بحقهم ، بالاضافة الى :
« انعدام العلاج الطبي ، حيث لا يسمح للسجناء بزيارة الطبيب
أو ارسالهم الى المستشفى أو تناولهم الدواء ان اقتضى الامر .
وتطبيق نظام صارم حيث يوضع من يخل به من السجناء في
السجن الانفرادي لمدة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر » (١٥) .

٤ - اطلاق السراح :

تصدر احكام مخففة بحق أولئك الذين يرتدون علنا عن
مبادئهم أو يوافقون على اصدار بيانات عامة يعلنون فيها تخليهم
عن معتقداتهم السابقة . ويحرص جهاز السافاك على عرض مثل
هؤلاء السجناء من على شاشة التلفزيون حيث يعلنون اعترافاتهم
ويشون برفاقهم علنا . أما أولئك الذين لا يرتدون فقد يظلون في
السجون حتى بعد أن تنتهي مدد الاحكام الصادرة بحقهم . وتفيد
تقارير منظمة العفو الدولية ان هناك قسما خاصا من سجن
القصر لابقاء السجناء الذين يحتفظ بهم بعد انتهاء مدة الحكم .

ليس هناك معلومات دقيقة حول عدد السجناء والمعتقلين
السياسيين . وتنكر السلطات وجود أي سجناء سياسيين وذلك
لان القانون الصادر في العام ١٩٣١ يصف جميع الجرائم
السياسية على انها أعمال « اجرامية » . الا ان الشاه قد أقر
بذاته في العام ١٩٧٧ بوجود ٣٢٠٠ سجين سياسي (١٦) .
في حين ان مراقبين أجانب قد قدروا العدد بـ ٢٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠
سجين (١٧) . وفي ظل هذه الاوضاع في ايران ، يستحيل تقدير
عدد السجناء ، ناهيك عن معرفة عدد المعتقلين لمدد قصيرة
الاجل أو لمدد طويلة الاجل . على أية حال ، ليس المهم اعداد
المعتقلين ، فالمسألة الاخطر تتعلق بخرق نظام الشاه المتواصل

Amnesty, op. cit. (note. 15), p. 7. (١٥)

The Times, 9 June 1977. (١٦)

Amnesty, op. cit, (note 15) p. 6. (١٧)

لحقوق الانسان . بالاضافة الى مسألتي التوقيف والسجن التي جرت مناقشتها ، فهناك مسألة أخرى أكثر خطورة وهي قضية التعذيب .

يلجأ جهاز السافاك الى التعذيب ، قبل المحاكمة ، للحصول على معلومات واعترافات الموقوفين ، والاهانة والضغط ، من ثم ، على السجناء بعد المحاكمة واجبارهم على اصدار بيانات اعتراف علنية . ولم يعد التعذيب في ايران مهمة استثنائية من مهام أجهزة الامن : فقد أصبح جزءا لا يتجزأ من نظام الاعتقال والتحقيق المتبع منذ أواخر الستينات . وتلخص منظمة العفو الدولية ما جمعته من معلومات بالتالي : « تتضمن أساليب التعذيب المتبعة الجلد بالسياط والضرب ، والصدمة الكهربائية ، وخلع الاظافر والاسنان ، وصب الماء عند درجة الغليان في الشرج ، وتعليق أوزان ثقيلة من الخصيتين ، وربط جسم السجين الى طاولة معدنية درجة حرارتها عالية ، وادخال قطعة زجاج حادة في است السجين ، بالاضافة الى الاغتصاب » (١٨) . وتقدم الحالات الاربع الخاصة التالية صورة جيدة عما يحصل ، علما ان هذا لا يشكل الا جزءا ضئيلا من جحيم العذاب الذي يتعرض له السجناء :

١ - حضر نوري البالا ، وهو محام فرنسي ، في عام ١٩٧٢ في طهران محاكمة المهندس مسعود أحمد زاده الذي نفذ به حكم الاعدام في وقت لاحق . واثناء المحاكمة رفع أحمد زاده رداءه ليكشف عن علامات التعذيب المتروكة على جسده . ويصف البالا المشهد كالتالي : « لقد غطت ندوب الحروق العميقة كل وسط صدره ومعدته . لقد كانت رؤية ذلك مقززة . . . اما ظهره فقد كان أكثر سوءا . فقد بدا عليه مستطيل كامل شكلته أنسجة ندوب متصلة ببعضها البعض . وقد غطى المستطيل ندب آخر ذو أغشية رقيقة بفعل الحرق . واستطيع ان أقدر عرض الطاولة التي ظهرت آثارها على ظهره بحوالي ٩ بوصات على الأقل » .

وقد علم البالا ، بعد استطلاع مكثف ، ان أحمد زاده ، وسجناء آخرين ، يوضعون فوق طاولات خاصة لتحميمهم - « والطاولة عبارة عن هيكل حديدي يشبه هيكل السيرير مغطى بشبكة من الاسلاك التي تسخن بفعل التيار الكهربائي كالسفان » (١٩) .

٢ - أشرف دهقاني : وهي مقاتلة فدائية ، تمكنت من الفرار من السجن ، تصف في مذكراتها كيف انها اغتصبت وتعرضت لوضع ثعابين حية فوق جسدها على يد المحققين من السافاك . وذكرت دهقاني ، على وجه الخصوص ، اسم النقيب بييجان نيكتاب ، وهو ضابط فسي السافاك ممن يعملون فسي سجن « كوميتيه » في طهران ، والذي يذكره جيدا سجناء آخرون (٢٠) .

٣ - ويريوي طالب ايراني قابلته في العام ١٩٧٦ كيف القي القبض عليه في العام ١٩٧٣ ونقل الى سجن كوميتيه . لقد جرى تقييد هذا الطالب في أثناء التحقيق معه فوق سرير وضرب باطن قدميه بسلك مجدول (الفلقة) وهي شكل تقليدي من أشكال التعذيب في الشرق الاوسط) . وعندما رفض الادلاء بمعلومات، نزع المحققون سرواله ووضعوا على عضوه التناسلي طرف عصا مربوطة بسلك كهربائي في طرفها الآخر . ويعرف السجناء الايرانيون جيدا هذه العصا بأنها « العصا الكهربائية » (عصا برقي) ، وهي عبارة عن منخس الماشية معدلة ، تستعمل أيضا في أميركا اللاتينية أثناء التعذيب . وقام ثلاثة من معذبي هذا الطالب (الذين كانوا يطلقون على انفسهم اسم « دكتور ») باستخدام هذه العصا عليه لمدة ساعات تخللها العديد من الاهانات والشتائم . تقع غرف التعذيب الرئيسية ، على حد تعبير هذا الطالب ، في الطابق الثالث من سجن كوميتيه ، حيث يسمع كل من يقطن المبنى صرخات ضحايا السافاك أثناء التعذيب ليلا .

Sunday Times, 19 January 1975.

(١٩)

Ishraf Dehghani, Torture and Resistance in Iran, Iran (٢٠)
Committee publication, London, 1977.

٤ - ويصف رضا براهيني ، وهو كاتب ، تجربة مماثلة حدثت له عندما اعتقل لمدة ١٠٢ أيام من العام ١٩٧٣ في سجن كوميتيه :

« تم تعذيبني في اليوم التالي لاعتقالي بضربي حوالي ٧٥ جلدة بسوط حديدي مجدول على باطن قدمي . وقد تم ضربي على يدي أيضا ، وقد كسر كبير المعذبين اصبع الخنصر من يدي اليسرى قائلا انه سيعمد الى كسر كل أصابعي بمعدل واحدة في كل يوم . أخبروني بعد ذلك انهم سيفتصبون زوجتي وابنتي البالغة من العمر الـ ١٣ سنة أمام عيني ان لم أعترف . وفي أثناء ذلك كنت أتلقى الضرب من أعلى الرأس وحتى رؤوس أطراف قدمي . بعدئذ ، وضع كبير المعذبين ، الدكتور عازودي ، فوهة مسدس على صدغي واستعد لاطلاق النار . وسمعت ، في الواقع ، في تلك اللحظة ، صوت اطلاق الرصاص واصبت بالاعماء . وعندما استعدت الوعي ، وجدت نفسي أعرض للتحقيق ثانية من قبل رجل يدعى الدكتور رضوان . واستمر التحقيق ، الذي يرافقه عادة تعذيب نفسي بالإضافة الى الضرب في بعض الاحيان ، لمدة ١٠٢ أيام حتى تم اطلاق سراحي » (٢١) .

السبب الاول لاجراءات التعذيب هو الحصول على معلومات من الموقوفين وتحطيمهم قبل مثولهم أمام المحاكم . وهناك نوعان من التحقيق التمهيدي : يطلق على الاول اسم « بازجوي » bazjui ، يشرف عليه عملاء السافاك بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات قبل أن تبدأ الاجراءات القانونية ، ويطلق على الثاني اسم « بازبورسي » basporsi ، يشرف عليه محققون تابعون للمحاكم العسكرية ، ويرتبط هذا النوع من التحقيق مباشرة مع عملية اعداد مرافعة الادعاء . ويتم تعذيب الموقوفين أثناء تعرضهم للتحقيق من نوع « بازجوي » عادة ، الا ان المعاملة الوحشية التي يتعرض لها الموقوفون لا تنحصر فقط في الفترة

Raza Baraheni, God's Shadow, Bloomington, Indiana, (٢١)

1976.

التي تسبق المحاكمات ، بل تذكر تقارير ان هذا يحدث حتى ما بعد اصدار الاحكام ، حيث يجري اغتيال العديد من السجناء خلال وجودهم في السجون . وعلى سبيل المثال ، فقد لقى اثنان من حزب توده في العام ١٩٥٤ حتفهما بسبب المعاملة القاسية في السجن . وفي شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٧٥ تبين ان تسعة من أعضاء المعارضة كانوا قد سجنوا في العام ١٩٦٧ تم قتلهم رميا بالرصاص . وقد ادعت الحكومة حينئذ انه « تم اطلاق النار عليهم وهم يحاولون الفرار » ، علما بأن مدة الحكم عليهم كادت توشك على الانتهاء . ومما يذكر انه لم يسمح لأقرباء هؤلاء بمشاهدة جثثهم ، ويعتقد كثيرون بأن السلطات اغتالت هؤلاء لانهم رفضوا القيام باعترافات وارتداد علني .

يقوم جهاز السافاك بالقتل وفق طرق ثلاث مميزة . أولا ، يتم اطلاق النار مباشرة على عناصر المعارضة - اما أثناء المواجهة مع البوليس ، أو « محاولة الفرار » . وقد أصدرت السلطات تقارير رسمية تفيد بقتل العشرات من الشبان بهذه الطريقة منذ ان بدأت المقاومة المسلحة في عام ١٩٧١ ، على الرغم من ان العدد الحقيقي يمكن أن يكون أعلى بكثير . ويتعمد جهاز السافاك أحيانا ان يقتل معارضييه بدلا من القاء القبض عليهم . ثانيا ، فقد تم قتل عدد لا بأس به من المحكومين رميا بالرصاص بعد محاكمتهم أمام القضاء العسكري . ففي الخمسينات ، وقبل انشاء جهاز السافاك ، تم قتل وزير خارجية مصدق و ٣٦ ضابطا آخر وفق هذه الطريقة ، بالإضافة الى اعدام ٣٠٠ شخص بعد محاكمتهم أمام القضاء العسكري فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ (٢٢) . ثالثا ، الطريقة التي يتعرض وفقا لها العديد من السجناء للقتل بسبب المعاملة الوحشية اما أثناء التحقيق أو خلال وجودهم في السجون .

تنكر الحكومة الإيرانية هذه التهم جميعا . والشاه ذاته ينكر حدوث تعذيب جسدي ، علما بأنه يقر بحدوثه في الماضي .

Amnesty, op. cit. (note 15) p. 9.

(٢٢)

وقد أعلن سابيتي : « اننا لم نلجأ الى أسلوب التعذيب على الإطلاق » (٢٣) . وقد أخبرني مانوشير اردلان ، الملحق الصحفي لدى سفارة ايران في واشنطن ، في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، بأنه لا وجود للتعذيب في ايران . ويردد دبلوماسيون آخرون الادعاء ذاته . وقد حاولت الولايات المتحدة ، الحليف الرئيسي لايران ، أن تنكر وجود أي شكل من أشكال التعذيب في ايران . ففي شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ ذكر مسؤول في وزارة الخارجية الاميركية أمام لجنة تابعة للكونغرس انه لا يعتقد بوجود التعذيب في ايران ، رغم انه أقر بوجود « معاملة قاسية » (٢٤) . ولم تسمح ايران ، في أي حال ، بإجراء تحقيقات مستقلة حول هذه المسائل ، إذ لا توجد صحافة حرة في البلاد ، أو هيئة قضائية أو شرعية مستقلة للقيام بمثل هذه التحقيقات . لا يعني هذا ان ايران هي الدولة الوحيدة في العالم التي تخرق حقوق الانسان بهذه الطريقة ، الا ان هذا ، في الوقت ذاته ، لا يمكن أن يقلل من فظاعة ما كان يحدث في ايران (٢٥) .

أدخل النظام في العام ١٩٧٧ بعض التعديلات على سياساته التي كان يتبعها حتى ذلك الحين ، حيث سمح بموجبها للصليب الأحمر ولعدد من الصحفيين الاجانب بزيارة بعض السجون . فقد حضرت أول مجموعة من المراقبين الاجانب سمح لها بذلك محاكمة ١١ عضوا من المعارضة أثناء محاكمتهم . وأصدرت الدولة تشريعات تقضي بتحويل المحاكمات السياسية الى محاكمات علنية ، ما لم تكن هناك دوافع تقتضي العكس ، ويمنح المتهمون حق الحصول على دفاع مدني عنهم . وقد أشيع حينذاك أن التعذيب دخل في طور الاتحاد . ولكن ، على أي حال ، يجب

New York Times, 29 May 1976.

(٢٣)

(٢٤) هذا المسؤول هو : الفريد ائرتون ، نائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الاثنى وجنوب آسيا .

(٢٥) ورد كلام المسؤول الاميركي في :

Department of State Release, 8 September, 1976.

التعامل مع هذه التقارير باحتراز . لان مثل هذه التغيرات التي حصلت في السابق أثبتت ، في المقام الاول ، انها اجراءات مؤقتة ، وكان هذا هو الحال في أوائل الستينات . وثانيا ، ان الضمانة الملائمة الكافية الوحيدة للحيلولة دون حدوث ممارسات كهذه هي وجود هيئة قضائية وصحافة حرة مستقلتين قادرتين على مراقبته . وقد يكون الضغط الخارجي وحجمه هو الذي أجبر النظام في ايران على احداث مثل هذه التغيرات .

دور الولايات المتحدة

لقد تكون الطابع المعاصر للجهاز القمعي في ايران عن طريق التعاون مع الولايات المتحدة ، بدءا من طائرات الفانتوم النفثة وحتى نمط التحقيق الذي يتبعه جهاز السافاك اثناء التحقيق باشراف وتدريب ال « اف . بي . آي » . وكما نعلم ، لقد تمكنت القوات المسلحة الايرانية من أن تستحوذ على مركز مميز لها في ايران منذ العشرينات وقبل أن تلعب الولايات المتحدة دورا مميزا لها في البلاد . ولكن ، قبل أي شيء آخر ، لولا العلاقات مع الولايات المتحدة منذ العام ١٩٤١ لما تعزز موقع العسكر بكل أبعاده الجديدة في الداخل والخارج على حد سواء . لقد باعت أميركا عتادا عسكريا لدول أخرى في العالم ، ولكن علاقة التبعية للولايات المتحدة لم تمكن أية دولة أخرى في العالم الثالث ، لا حتى اسرائيل ولا البرازيل ، من أن تصبح قوة اقليمية رئيسية بالشكل الذي أصبحت عليه ايران والى الحد الذي أصبحت به .

مرت العلاقات العسكرية الاميركية - الايرانية في مراحل أربع محددة ، كانت العوامل الاقتصادية والاستراتيجية اثناءها تلعب دورا أساسيا في دفع التحالف بين البلدين الى مستوى أرفع :

١ - مرحلة ١٩٤٢ - ١٩٤٧ : بعد أن تدخلت بريطانيا

والاتحاد السوفياتي في ايران في العام ١٩٤١ أفسح في المجال أمام ٣٠٠٠٠ جندي من القوات الاميركية التابعة لقيادة الخليج للدخول الى ايران لتأمين وصول التموين الى الاتحاد السوفياتي. وكانت القوات المسلحة الايرانية ممزقة في عام ١٩٤١ ، وأوفدت الولايات المتحدة بعثتين صغيرتين للإشراف على إعادة بناء هذه القوات في العام ١٩٤٢ . وقامت بعثة منها بدور استشاري عسكري ، وقامت الأخرى ، واسمها « غينميش » بدور أكثر عملياتية في صفوف « الجندرية » . كانت « غينميش » آنذاك بمثابة أهم الروابط بين الولايات المتحدة وجهاز الأمن الايراني : لقد أسهمت أميركا ، من خلال غينميش ورئيسها الكولونيل نورمان مشوارتزكوبف ، وهو ضابط سابق في الـ « اف. بي. آي » ورئيس قوات بوليس ولاية نيوجرسي ، في سحق المقاومة الشعبية في أذربيجان وكردستان بعد إعادة احتلالهما في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ .

٢ - مرحلة ١٩٤٧ - ١٩٦٤ : عززت الولايات المتحدة علاقاتها مع ايران من هذه البدايات المحدودة ، وصادف ذلك بداية مرحلة الحرب الباردة . لقد كانت ايران بمثابة دولة مواجهة ، مما دفع الولايات المتحدة ، ما ان وضعت قدمها في البلاد ، الى تحويل ايران الى قاعدة قوية للهجوم المعادي للاتحاد السوفياتي ، وتحولت البعثة العسكرية الاستشارية الاميركية في العام ١٩٤٧ الى بعثة تقوم بدور عملياتي ، وبدأت بتزويد القوات الايرانية بأخر مبتكرات السلاح الاميركي . وأطلق على البعثة اسم « آرميش » . وكان قد حدد في البداية مبلغ ١٠ ملايين دولار لانفاقها على السلاح الاميركي ، الا ان هذا المبلغ ارتفع الى ٦٠ مليوناً في العام ١٩٤٨ . ووصلت العلاقات الى حد التوقيع على « اتفاقية التعاون والمساعدة الدفاعية » في العام ١٩٥٠ بين ايران والولايات المتحدة . وقد أسهم هذا في توفير قواعد صلبة لمزيد من المساعدات اللاحقة . وتلقت ايران معونة عسكرية ما بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٧٠ بلغت قيمتها أكثر من ١٣٦٥٠٦٦ مليون دولار ، وحصلت على ما قيمته ٨٣٠٠٠٤٤ مليون

دولار على شكل مساعدة عسكرية وفق برنامج المساعدات الأميركية الخارجية (حوالي ٧ في المئة من الاجمالي) ، واتخذت ال ٥.٤٠١ مليون الاخرى شكل القروض . وتلقى حوالي ١١.٠٠٠ ايراني تدريبهم العسكري في مؤسسات اميركية فيما بين الفترة التي تبدأ مع فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى العام ١٩٧٥ .

لقد كان الهدف الرئيسي للعسكرية الايرانية ، بل الوحيد، لايران خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٧ وحتى أوائل الستينات، هو القمع الداخلي ، ولولا العون الأميركي والمشورة الأميركية لما نجح انقلاب عام ١٩٥٣ ، ولما تم تعزيز سلطة الشاه . فقد استخدمت دبابات « شيرمان » التي زودت بها ايران في العام ١٩٥١ ، لسحق المقاومة الشعبية في طهران ، وتلا ذلك تقديم معونات اقتصادية ومالية وعسكرية أميركية ، بعد انقلاب عام ١٩٥٣ ، لولاها لما تمكن نظام الشاه من الاستمرار . خلال ذلك، كان للولايات المتحدة أربع بعثات عسكرية منفصلة ، على الأقل ، في ايران هي : « غينميش » التي كانت مسؤولة عن « آي . آي . جي » ، الجندرية الامبراطورية ، والبعثتان العسكريتان الملحقتان بالقوات المسلحة « آرميش » و « ماج » ، بالإضافة الى بعثة سرية أخرى تعمل مع جهاز السافاك . وفي أواخر الخمسينات كان يعمل حوالي ٩٠٠ خبير أميركي في صفوف القوات المسلحة الايرانية .

لم يدع أحد ان بناء هذه القوة العسكرية لايران كان ضروريا لتلبية احتياجاتها الدفاعية عن الحدود : فلم يكن لدى الاتحاد السوفياتي ما يخشاه من الجيش الايراني ، مما يجعل المرء يعتقد ان بناء الشاه لقواته المسلحة كان موجها ضد أعداء في الداخل وليس خارج البلاد . رغم ذلك ، بدأت صرخات الانتقاد الأميركي تتصاعد في أوائل حقبة ١٩٦٠ ، اذ بدأت واشنطن تدرك ان الشكل الحالي لنظام الشاه لا يمكن أن يضمن لايران استقرارا طويلا . ولذلك حثت ادارة كينيدي الشاه

على القيام باصلاحات اجتماعية في البلاد . وتجدر الاشارة الى ان جزءا من النقد الاميركي كان موجها ايضا في جزء منه نحو القوات المسلحة . وعلى حد تعبير المستشار الشخصي للرئيس كنيدي ثيودور سورنيسن : « ان الشاه اصر للحصول على دعمنا بتكوين جيش باهظ التكاليف ، واكبر من الحجم اللازم للدفاع عن الحدود والحفاظ على الامن الداخلي ، ولا نفع له في حرب شاملة . ان جيشه (جيش الشاه) ... يماثل ذلك الرجل الذي يتحدث عنه الامثال والذي كان اثقل من ان يقوم بأي عمل خفيف واخف من ان يقوم بأي عمل ثقيل » (٢٦) . واستجابة لهذا النقد قام الشاه باجراء بعض التغييرات : لقد اقال مئات الضباط في حملات مضادة للفساد وخفض العدد الرسمي لافراد القوات المسلحة من ١٢٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ رجل . ولكن في الوقت الذي كان الشاه فيه يجري هذه الاصلاحات ، فانه كان يذكر الايرانيين بمكانة الجيش ودوره في المحافظة على النظام : ان دوره في قمع انتفاضات المدن في شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ومقاومة القبائل في فارس لا يترك اي شك في هذا الصدد .

٣ - مرحلة ١٩٦٤ - ١٩٧٢ : سرعان ما تبخرت اجواء النقد الموجه لايران في اوائل الستينات حيث تمكنت ايران بعد ذلك من زيادة حجم تدفق السلاح الاميركي اليها . وقد سهل ذلك تطوران : الاول ، هو ان ايران بدأت في تطوير سياسة خارجية اقليمية للمرة الاولى ، فقد كان بإمكان الشاه ان يحتاج بأنه يحمي المصالح الغربية في وجه أنظمة الحكم الراديكالية مثل مصر - عبد الناصر ، والعراق - الجمهورية . والثاني ، هو النقلة التي حصلت في سياسة أميركا العسكرية التي تحولت من اطار المعونة المباشرة الى نمط بيع السلاح الاميركي بالدين . وكانت ايران مؤهلة لتلقي قروض كهذه بمعنى انها كانت حليفا من ناحية ، وكونها دولة منتجة للنفط من ناحية أخرى ، خاصة

(٢٦) Theodore sorensen, Kennedy, New York, 1965, P. 628.

وان أسعار هذه المادة الخام قد بدأت بالارتفاع ، مما يمكن ايران على الاقتراض بنطاق واسع . ثمة ثلاث وقائع بارزة خلال تلك المرحلة :

أ - حزيران (يونيو) ١٩٦٤ : خلال زيارة قام بها الشاه الى واشنطن ، تمكن من اقناع الرئيس جونسون الذي كان قبل ذلك مترددا بأن يزور ايران بقروض لشراء السلاح الاميركي . وقد ارتفع مقدار هذه القروض من مبلغ ٤٨ مليون دولار في العام ١٩٦٥ الى ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٣ . لقد أدى ذلك الى احداث نقلة استراتيجية في سياسة الولايات المتحدة وصلت مستوى جديدا لها في بيع السلاح . لقد انتهى برنامج المساعدة العسكرية الاميركي في العام ١٩٦٩ ، الا ان بيع السلاح على مستوى الحكومتين قد ارتفع بمقدار كبير . وبلغت قيمة المبيعات هذه بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٤ : ١٦٣ مليون دولار فقط ، في حين ان قيمة الطلبات الجديدة وصلت الى ٢٠٨ مليون دولار للعام ١٩٦٦ وحده .

ب - كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ : أعلنت الحكومة البريطانية عن قرارها بسحب قواتها من منطقة الخليج في أواخر عام ١٩٧١ ، وسارعت ايران بالاعلان عن عزمها على أن تحل محل القوات البريطانية كالقوة العسكرية المسيطرة . وتحول الخليج وشمال محيط الهندي الى منطقتين تحظيان بالاهتمام الرئيسي في تخطيط ايران الدفاعي . وجرى آنذاك نقل بعض القوات الايرانية من الحدود مع الاتحاد السوفياتي الى الحدود الغربية مع العراق والى الاقاليم الجنوبية المطلة على الخليج . واتخذت الجيوش الثلاثة الرئيسية مقرات قياداتها وفقا للوضع الجديد : قيادة الجيش الاول في كرمنشاه ، والثاني في طهران ، والثالث في شيراز .

ج - تموز (يوليو) ١٩٦٩ : أعلن الرئيس الاميركي نيكسون من جزيرة غوام ان الولايات المتحدة تعني بتشجيع بلدان العالم الثالث بأن يتحملوا مسؤوليات أكبر للدفاع عن أنفسهم ، وان

أميركا ستشجع هذه العملية . وكان نيكسون يقصد بكلامه ذلك فيتنام ، الا أن هذا المبدأ جرى تطبيقه في حالة ايران ، فالشاه يملك الاموال ، وايران تمثل مركزا استراتيجيا ، مما يسمح لها بالاستفادة من هذه الفرصة . لقد حدث ذلك بعد ثلاثة أعوام .

٤ - مرحلة ١٩٧٢ وما بعدها : لقد تمكنت ايران من اضافة ابعاد جديدة لسياستها في شراء العتاد العسكري بسبب حدثين اثنين :

أ - في شهر أيار (مايو) من العام ١٩٧٢ وافق الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون في أثناء زيارة له الى طهران ، على اتفاقية لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات بين أميركا وبين أية دولة غير صناعية ، ويقضي ببيع ايران أي نوع من السلاح التقليدي تطلبه . وعلى وجه التحديد ، وافق نيكسون على بيع ايران طائرات فانتوم « ف - ١٤ » و « ف - ١٥ » التي كانت آنذاك من أكثر الطائرات تقدما .

ب - في أواخر العام ١٩٧٣ رفعت دول الاوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) أسعار النفط بمعدل خمس مرات . وقد أدى ذلك الى مضاعفة دخل ايران من عوائد النفط وأصبح لدى ايران بذلك قدرة خارقة على شراء أي سلاح وبأي كمية . لقد أسهم هذان الحدثان باطلاق أكبر فترة من فترات الازدهار في تاريخ بيع السلاح في التاريخ .

ازدهار تجارة السلاح

يمكن تلخيص الابعاد الناتجة عن تدفق السلاح الى ايران بسبب هذه الحالة . ولكن في بادئ الامر ، لقد تصاعد اتفاق ايران العسكري خلال العقد الماضيين : من ٧٨ مليون دولار في العام ١٩٥٤ ، الى ٢٤١ مليون في عام ١٩٦٤ ثم الى ٣٦٨ مليون في العام ١٩٧٤ . واستنادا لخطة التنمية الخمسية (١٩٧٣ - ١٩٧٨) ، التي تمت مراجعتها اثر ارتفاع سعر النفط في العام

١٩٧٣ ، ستكون ايران قد أنفقت نسبة ٣١٪ من أموال الخطة على التسليح .

الجدول رقم ٤ : ميزانية ايران العسكرية ١٩٧٧-١٩٧٠

(بملايين الدولارات - السعر الجاري)		
السنة	الميزانية	نسبة الزيادة بالمقارنة على السنة السابقة
١٩٧٠	٨٨٠	—
١٩٧١	١٠٦٥	١٧
١٩٧٢	١٣٧٥	٢٩
١٩٧٣	١٥٢٥	١١
١٩٧٤	٣٦٨٠	١٤١
١٩٧٥	٦٣٢٥	٧٢
١٩٧٦	٨٩٢٥	٤١
١٩٧٧	٩٤٠٠	٥

ثانياً ، ينفق حوالي ٥٠-٨٠٪ من اجمالي الانفاق على الشراء الخارجي ، وخاصة من الولايات المتحدة . لقد كانت ايران في منتصف السبعينات أكبر مشتر في العالم للسلاح الاميركي . وقد بلغت قيمة مشترياتها من السلاح الاميركي خلال عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٦ حوالي ١٠٠٤ بليون دولار وتقدر قيمة مشتريات الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣ ب ١٨٠٥ بليون دولار .

المصدر :

Us Military Sales to Iran, Staff Report to the sub committee on Foreign Assistance of the senate Foreign Relation committee, washington, 1976, p. 13

الجدول رقم ٥ :

مبيعات أميركا من السلاح الى ايران (١٩٥٠-١٩٧٧)
(بملايين الدولارات بالسعر الجاري)

السنة	
١٩٥٠-١٩٦٩	٧٥٧ر٠
١٩٧٠	١١٣ر٢
١٩٧١	٣٩٦ر٨
١٩٧٢	٥١٩ر١
١٩٧٣	٢١٥٧ر٤
١٩٧٤	٤٣٧٣ر٢
١٩٧٥	٣٠٢١ر٠
١٩٧٦	١٤٥٨ر٧
١٩٧٧	٤٢١٣ر٠ (رقم تقديري)
١٩٥٠-١٩٧٧	١٧٠٠٩ر٤

لم تستلم ايران جميع طلباتها من السلاح خلال تلك الفترة،
اذ ان بعضا منها لن يصل البلاد حتى اوائل الثمانينات ،
ولكن ثمة طلبات لشراء السلاح ستقوم بها ايران
حينئذ . وبسبب هذا التدفق من السلاح ، توسعت
القوات المسلحة الايرانية وازداد تحشدها وكثافتها
النيرانية . فقد ارتفع عدد افراد القوات المسلحة من ١٦١.٠٠٠ في
العام ١٩٧٠ الى ٤١٣.٠٠٠ في عام ١٩٧٨ ، وهناك حوالي ٢٥٠.٠٠٠
رجل من هؤلاء في الجيش . الا ان لشراء العتاد العسكري جوانبه
الآخري :

١ - طلبت ايران وحصلت على حوالي ٣.٠٠٠ دبابة حتى
أواخر عام ١٩٧٦ ، وسيصل عدد هذه الدبابات الى ٦.٠٠٠ دبابة

المصدر :

Micheal Klare, based on us Department of Defence
publications.

في الثمانينات . وحصلت على ٩٠٠٠ صاروخ مضاد للدروع من نوع « تو » low في ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ . ويطور الجيش الايراني وحدة طيران جديدة لمقاومة التمردات يتوقع ان يصل عدد أفرادها الى ١٤٠٠٠ رجل وحوالي ٨٩٠ طائرة هيلوكبتر حديثة . ويقدر لعدد أفراد القوات المسلحة الايرانية ان يصل في العام ١٩٧٨ الى ضعف القوات البريطانية ، من حيث الجنود والعتاد والسلاح .

٢ - حصلت القوات البحرية الايرانية على أكبر الاساطيل في العالم ، وطلبت تزويدها بأربع مدمرات بحرية من نوع « سبرونس » Spruance يتوقع ان تسلم في ١٩٨٠-١٩٨١ . ويمكن استخدام هذه السفن التي ستعمل في المحيط الهندي ، في العمليات المضادة للغواصات ولسفن النقل ، بالإضافة الى قصف الشواطئ . لقد ارتفعت تكاليف كل منها من ١٢٠ مليون دولار في العام ١٩٧٤ الى ٣٣٩ مليون في عام ١٩٧٦ . وطلبت القوات البحرية كذلك ثلاث غواصات من نوع «تانغ» Tang للعمل في أعماق المحيط الهندي .

٣ - يذهب القسم الأعظم من اتفاق ايران العسكري على الطائرات الحربية حيث بلغ مقداره ١٨٠٠ مليون دولار حتى عام ١٩٧٦ . لقد تقدمت ايران بطلب شراء طائرات فانتوم «ف - ٤» في العام ١٩٦٥ ، وحصلت عليها في العام ١٩٦٨ . ويبلغ حجم الطلبات الايرانية من الطائرات الان ما يلي :

٢٩٠ طائرة فانتوم قاذفة ، و ٣٢ طائرة من نوع «ف - ٥» معترضة خفيفة ، و ٨٠ طائرة «ف - ١٤» و ١٦٠ طائرة «ف - ١٦» ، ومن المقرر أن يجري تسليمها جميعا في أواخر عام ١٩٧٨ . وستحتل القوات الجوية الايرانية حينذاك المرتبة الرابعة في العالم من حيث الحجم ، والثالثة من حيث التسليح المعقد . لقد جرى هذا التسليح جنبا الى جنب مع توسيع الهياكل الاساسية للقوات الجوية . فلدى هذه القوات حاليا سبع قواعد رئيسية ، تعمل ثلاث منها في شرق البلاد . وتتم الان أعمال بناء خمسين من المطارات الصغيرة حيث سيتم تركيب صواريخ « الهوك »

٢ المضادة للطائرات . أما القوات البحرية فقد كان لها ست قواعد في العام ١٩٧٦ على امتداد شواطئ الخليج الإيرانية ، ويجري العمل الآن على إنشاء قاعدة سابعة في «شاه بيهار» على المحيط الهندي . وستقدم هذه القاعدة الخدمات اللازمة للممرات « سبرونس » وغواصات « تانغ » . وقد تم التوسع الأكبر في القواعد في المناطق الجنوبية من البلاد ، وهناك خطط الآن تقدر الأموال المخصصة لها بـ ٣٠ بليون دولار وذلك لإقامة قواعد بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ في المناطق الخليجية . وقد يكون من المبكر أن نحدد تأثيرات هذه التطورات ، إلا أنه من الواضح أن عددا من المشاكل والمخاطر قد برزت . ويمكن توزيع هذه المشاكل في فئتين الأولى ، فئة مشاكل داخلية متعلقة بتدفق السلاح ذاته ، والثانية هي فئة المشاكل السياسية التي ستنشأ في داخل وخارج إيران من جراء هذا البناء العسكري .

مشاكل تدفق السلاح

عقب اتفاق عام ١٩٧٢ ما بين الشاه ونيكسون ، وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط هبط جيش من باعة السلاح الأميركيين على إيران . وهكذا فعل أمثالهم من البريطانيين والفرنسيين وإن كان بعدد أقل . ولكن حالما ما برزت مشاكل حادة ، رغم ما كانت تحاول الحكومة الإيرانية ومصادر تزويدها بالسلاح أن يفعلوا ، أي تجاهل التأثيرات السياسية :

١ - لقد خرج تدفق السلاح من دائرة السيطرة : فلم يكن بمقدور الوكالات الأميركية ولا بمقدور الحكومة الإيرانية الاطلاع على طلبات إيران من السلاح . فقد كانت مسؤولية شراء السلاح بالكامل بيد الشاه وحده ، الذي لم يهتم بإجراء دراسات عما تحصل عليه إيران . ومع عام ١٩٧٦ ساءت العلاقات بين المسؤولين الأميركيين والإيرانيين : فقد اتهم الشاه من ناحيته الشركات الأميركية بأنها تلقي بمعدات لا قيمة لها في إيران وبأسعار عالية ، في حين أن محققين تابعين للكونغرس الأميركي ، كانوا من ناحيتهم ، يتساءلون حول قدرة إيران على استيعاب واستعمال

السلاح الذي تشتريه . حتى أنه قيل أن هيئة رئيس الأركان المشتركة الأميركي الجنرال جورج براون ، قد ذكر : « أن البرامج العسكرية التي يطمح الشاه في تطبيقها ، تجعل المرء يتساءل ما إذا كانت ستسيطر عليه يوما رؤى تحقيق امبراطورية فارسية » . وقد أعلن ريتشارد هيلمز ، سفير الولايات المتحدة في طهران ، أنه « لا دخل له » باجزاء من برامج مبيعات السلاح الأميركي (٢٧) .

(٢) من أكثر المشاكل حدة التي تعاني منها القوات الإيرانية هي النقص الحاصل في المهارة اللازمة لصيانة واستخدام المعدات الجديدة ووفقا لتقرير صادر عن الكونغرس الأميركي ، يتوقع أن يرتفع عدد الفنيين الذين يحتاجهم سلاح القوات الجوية الإيرانية من ٢٠٠٠٠ فني في العام ١٩٧٦ الى ٤٠٠٠٠ في عام ١٩٨١ . وبلغ النقص في عدد هؤلاء للعام ١٩٧٦ حوالي ٧٠٠٠ فني وسيصل الى ١٠٠٠٠ في العام ١٩٨١ . وواجهت القوات البحرية صعوبة في الحصول على المدربين للإشراف على تدريب طواقم الغواصات ، وخاصة بسبب الطلب العالي على المدربين اللزمين لبرنامج « سبرونس » . وأشار التقرير ذاته الى أن برامج التدريب والمعدات كانت متأخرة عن المواعيد المحددة (٢٨) . ان النقص الحاصل في الكوادر الفنية اللازمة لتسيير الاقتصاد الإيراني وحده (٧٠٠٠٠ خلال فترة خطة ١٩٧٣-١٩٧٨) سيزيد من ضغط النقص الذي يعاني منه الجيش .

٣ - لا تتوفر التقديرات الملائمة حول فعالية الآلية العسكرية في إيران ، وبسبب انعدام التجربة القتالية للجيش الإيراني ، لا يمكن مقارنته بالقوات المسلحة التابعة لبلدان آسيوية أخرى ، مثل

Guardian, 20 October 1976, 4 January 1977. (٢٧)

(٢٨) معلومات أوفى حول المشاكل الداخلية المتعلقة ببرامج التسليح الأميركي انظر :

US Military Sales to Iran, Staff Report to the sub committee on Foreign Assistance of the committee on Foreign Relations, United States Senate, July 1976.

الهند وباكستان والاردن واسرائيل . ويقدر بعض المسؤولين الاميركيين أن نسبة ٤٠٪ من التبيد في الاقتصاد يمكن أن تنطبق أيضا على القوات المسلحة الايرانية . ان الحملة العسكرية التي نفذها الشاه في ظفار بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ كانت ذات مستوى متدن ، ولا يمكن اعتبارها كمقياس تحسب على اساسه قدرة الجيش الايراني على التصرف اثناء مواجهته لصدام على نطاق واسع . الا أن الشاه استغل تلك المناسبة لتدريب عدد من الرجال على ظروف القتال : فقد كان يجري تغيير أفراد البعثة العسكرية التي أرسلها الى ظفار والبالغ قوامها ٣٠٠٠ رجل ، مرة واحدة في كل أربعة أشهر ، كي تحصل على أقصى درجات الخبرة . وذكر مراقبون غير ايرانيين ان أفراد القوة العسكرية في ظفار كانوا يتجنبون القتال مواجهة مع رجال المقاومة ، وكانوا يلجأون بدلا من ذلك الى الاعتماد على سلاح المدفعية . لقد كان الطيارون الاميركان يشعرون بالاستياء أيضا ، اذ أنهم أعلنوا اضرابا في عام ١٩٧٥ بسبب اجبار بعضهم من قبل السلطات على تخريج طيارين ليسوا مدربين بما فيه الكفاية . اما بالنسبة للقوات البحرية ، فان ما يمكن قوله في هذا الشأن هو أن هذه القوات حديثة العهد وتتمتع بخبرة قليلة بشأن التعامل مع المعدات الجديدة . فقد ذكر الملحق البحري البريطاني في طهران في عام ١٩٧٥ ان القوات البحرية « غير فعالة ، بالاضافة الى انها تعاني من نقص في الافراد » .

٤ - لقد رافق تدفق السلاح الاميركي على ايران بروز حاجة هذه الاخيرة المستمرة لاستيراد الخبراء العسكريين الاميركان . فقد بلغ عدد هؤلاء في العام ١٩٧٦ ، ٢٩٤١ خبيرا من الاعضاء السابقين في القوات الاميركية يعملون لدى المؤسسات الاميركية ، و ١٤٣٥ يعملون مباشرة لدى وزارة الدفاع الاميركية . ويقدر تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الاميركي أن عدد الخبراء العسكريين الاميركان سيتراوح بين ٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ خبير في عام ١٩٨٠ يعملون بشكل أو بآخر في المسائل الدفاعية . ولن تستطيع ايران أن تخوض أي حرب طويلة دون التعاون النشط

لهؤلاء الخبراء الاميركيين . ورغم تزايد عدد الايرانيين الذين يجري تدريبهم على استخدام مختلف الاسلحة ، فان ثمة جالية عسكرية اميركية ستبقى في ايران طوال الثمانينات - رهينة لسياسات الشاه ، ولغضب أعدائه . فقد لقي ستة من الاميركان ممن يعملون في حقل الامن في ايران مصرعهم فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ على يد المقاومة المسلحة الايرانية، ويقدر لمثل هذه الحوادث أن تزداد وتكرر . هناك مؤشر أكثر خطورة وهو حقيقة اشتراك خبراء اميركيين في العمليات العسكرية مع القوات الايرانية . فقد قام الطيارون الاميركيون بمهام قتالية خلال الحرب في كردستان العراق ، وبمهام استطلاعية في حرب ظفار . وقد شاركت مجموعة من الخبراء الاميركيين في الحرب في ظفار وقاموا بمهام استطلاعية في الخليج وشمال المحيط الهندي عن طريق استخدام طائرات ف - ١٤ الايرانية (٢٩) .

٥ - تعتمد ايران اعتمادا حاسما على الولايات المتحدة باستمرار لتزويدها بالسلح . وهي تنهك الان في محاولة بناء صناعة للانتاج العسكري خاصة بها . وتبني ايران مصنعا للمعدات العسكرية تبلغ تكاليفه ٨٠٠ مليون دولار في مدينة اصفهان بمساعدة بريطانية ، علما بأن مصنعا لتجميع الطائرات «بيل» Bell AH-1J. الهليكوبتر قد بدأ العمل في العام ١٩٧٦ في شيراز . الا أن برنامج التجميع هذا لم يخفف من درجة اعتماد ايران على وارداتها من العتاد والتكنولوجيا . فقد اشترت ايران أيضا أسطولا من طائرات نقل العتاد العسكري وعدلت من طائرات البوينغ ٧٠٧ وزودتها بخزانات وقود اضافية يمكن تعبئتها في اثناء الطيران بغية تمكينها الحصول على لوازمها من السلاح من الولايات المتحدة دون توقف في وقت الحروب . الا أن ايران لا تحصل على هذه الكمية من السلاح دون موافقة ولي نعمتها وحليفها ، أي الولايات المتحدة .

٦ - لقد رافق فترة الانفجار التسليحي في ايران ، وهذا أمر متوقع ، انتشار الفساد ، وخاصة دفع العمولات للوسطاء

الذين يمثلون شركات السلاح الاميركية وغيرها . وحاول الشاه أن يركز الانتباه على بعض ضباط القوات المسلحة الذين حصلوا على عمولات ، مثل رئيس القوات البحرية الذي صدر حكم بحقه في العام ١٩٧٦ ، ورئيس الجندرية الذي جرت محاكمته في عام ١٩٧٤ . الا أن تحقيقات أجراها الكونغرس الاميركي كشفت في عام ١٩٧٦ عن أن ثمة شخصيات أخرى أكثر أهمية كانوا يشتركون في عمليات الفساد هذه : بين هؤلاء ابن أخت الشاه الامير شارام ، ورئيس القوات الجوية الجنرال ختامي ، عمل كل منهما عميلاً لشركة نورثروب . وحصل ثلاثة أخوة إيرانيون « الاخوة لافي » ، يعيشون في الولايات المتحدة عمولة من شركة « غرامان » Grumman مقدارها ستة ملايين دولار لقاء خدماتهم (٣٠) . وقد أدرك الشاه أيضاً أن إيران لا تدفع قيمة الرشوات فقط (تضيف الشركات الاميركية عادة القيمة الى التكاليف) ، بل أن بعض المعدات التي يجري شراؤها لا تلبي حاجات إيران ، حتى وفق ما كان يتصوره الشاه بذاته .

النتائج السياسية

ان المصاعب التقنية التي تصاحب برنامج التسليح ، والمنازعات الحادة داخل دوائر الاعمال واللوائح العسكرية الاميركية حول برنامج التسليح الإيراني ، ليس لها في نهاية الامر سوى أهمية ثانوية . والواقع ان عدم الفهم وقصر النظر اللذين توضحهما التطورات ما بعد عام ١٩٧٢ بغضن الى أبعد الحدود لا بسبب

(٢٠) (الإطلاع على تفاصيل أوسع انظر :

Multinational Corporations and United. States Foreign Policy

أقوال أمام اللجنة المتفرعة عن لجنة العلاقات الخارجية حول الهيئات

متعلقة الجنسيات ، مجلس الشيوخ ، ١٩٧٥ . وللإطلاع على تلخيص للتهم

الموجهة الى كل من ختامي وشارام انظر :

Anthony Sampson, The Arms Bazaar, London, 1977, pp. 241FF

الاستعمال السنيء للسلاح ، ولكن لانهما يفضحان مرة أخرى كيف يتم تبذير الاموال التي تحتاجها ايران ايما حاجة لتطورها . ولكن، رغم المشاكل الداخلية ، فان التعزيزات العسكرية لنظام الشاه على امتداد العقد الماضي، تطور ستكون له مضامين ضخمة يمكننا الان أن نتقصاها باختصار .

في النطاق الداخلي ليس هناك من شك في أن مشتريات السلاح قد قوت من موقع الجهاز العسكري فهي من حيث أكثر المعاني مباشرة قد زادت من القدرات القمعية لهذا الجهاز ، ورغم أن طائرات سبرونس Spruance و ف - ١٤ لا نفع لها في مقاتلة رجال العصابات ، الا أنه كان هناك توسع شبيه في المعدات المضادة للانتفاضات . فطائرات الهليكوبتر والتي يبلغ عددها ٨٩٠ ونظام المعلومات القائم على العقول الالكترونية الذي اتبعته الشرطة وبدأت تستخدمه ، مصممة كلها لهذا الغرض ، كما ان الدبابات الجديدة استخدمت في شوارع طهران ، ثانياً، أن القوات المسلحة بحصولها على هذه الكميات الضخمة من الاسلحة قد قوت من موقعها الاقتصادي : اذ يتزايد باضطراد عدد السكان الذين يعتمدون عليها في معيشتهم أو في التزود بحاجاتهم . فاذا أخذنا بعين الاعتبار الاستثمار الضخم المستمر الذي يتطلبه الجهاز بفروعه الثلاثة فاننا نرى أن هذا الجهاز سيستمر في الحصول على جزء كبير من الميزانية . وليس هناك من شك في أنه اذا ما اغتيل الشاه أو ضعفت مكانته ، فان القوات المسلحة ستكون راقبة في التدخل وقادرة عليه .

كذلك فان للحشد العسكري مضامين مشؤومة بالنسبة للسياسة الخارجية الايرانية . فقد قامت ايران خلال العقد الماضي بعدد من الاعمال الخارجية العدوانية بعضها علني وبعضها الآخر مستتر . فقد أرسلت قوات مسلحة الى عمان والامارات العربية المتحدة ، وأعارت اسلحة الى حكومات أخرى أو زودتها بها مثل فيتنام الجنوبية والصومال والاردن والمغرب واليمن الشمالي . وكلما أصبحت ايران أقوى ازداد اغراء تدخلها في الخارج ، وفي

حين ان ذلك ليس أمرا محتوما ، فان هناك عددا من العوامل التي اذا ما أخذت مجتمعة تبين لنا أن الهجومات الايرانية على جيران ايران ستصبح محتملة أكثر .

وبالطبع فان ايران في كافة هذه التغيرات الاقتصادية والاستراتيجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالولايات المتحدة . وقد استفادت هذه الاخيرة من الازدهار التسليحي الراهن بعدد من الاشكال . فقد شهدت شركات السلاح والقوات المسلحة الاميركية نفقات البحث وانتاج أسلحة جديدة تنخفض انخفاضا هاما بفعل الطلبات الايرانية . كما ان الصناعات العسكرية وصناعة الطيران في الولايات المتحدة استفادت مباشرة من صادراتها الى ايران . وبالنسبة الى واشنطن فان نمو ايران كقوة اقليمية يعني ان المصالح الغربية يمكن الدفاع عنها دون أن يضطر الغرب دفع ثمن ذلك : والواقع ان مبدأ نيكسون لا يزال يعمل بطريقة تذهب معها عوائد النفط التي تدفع لايران للاتفاق على التعبئة العسكرية الايرانية . وفوق ذلك ، ورغم ازدياد استقلال ايران في كثير من النواحي ، إلا ان طابع تدفق السلاح الراهن قد خلق اشكالا جديدة من الاعتماد والتبعية اقتصاديا وعسكريا وفي مجال السياسة الخارجية .

وتلعب ايران كذلك ، كما فعلت في الاربعينات ، دور قاعدة اميركية أمامية للتجسس على الاتحاد السوفياتي : فالولايات المتحدة وايران تقومان معا بتطوير شبكة رقابة جديدة تبلغ كلفتها ٥٠٠ مليون دولار ، وتستخدم ١١ محطة أرضية و ٦ وحدات محمولة بالطائرات للتجسس على الاتحاد السوفياتي . وسيتضمن هذا المشروع المعروف باسم « مشروع آيبكس » تشغيل عدة مئات من خبراء المراقبة الالكترونية الاميركيين في ايران بشكل دائم مما يشهد بالتحالف الاستراتيجي الوثيق بين الدولتين ، لا في الخليج والمحيط الهندي فحسب ، بل وايضا ضد الجارة الشمالية لايران (٢٩) .

(٢٩) انظر : Guardian, 4 January 1977. Ibex. للحصول على تفاصيل

مشروع « آيبكس »

ان الجهاز العسكري مؤسسة قومية في عدد كبير من أقطار العالم الثالث اليوم ، وفي كثير من هذه الاقطار من الواضح ان هذه المؤسسة تتلقى الدعم من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة لسحق الحركات الشعبية والديمقراطية وبقدر ما تبتاع هذه القوات أسلحة ، فإنها تساهم في أرباح الاقتصاديات الرأسمالية الرئيسية . ولهذا السبب لا يمكن لدراسة للحكم العسكري في أقطار العالم الثالث أن تتجاهل العوامل الدولية التي شجعت منذ الحرب العالمية الثانية انشاء الحكم العسكري في المجتمعات الأفقر . وفي حالة ايران ، مثلما رأينا ، فان وضع الجهاز العسكري شاذ نوعا ما . فبسبب موقع الشاه كملك فعلي ليست ديكتاتورية عسكرية من النوع البرازيلي أو اليوناني أو التشيلي أو الاندونيسي . وفوق ذلك ، فان الجيش من وجهة نظر تاريخية كان مسيطرا قبل تدخل الولايات المتحدة ، أي ان الجيش ليس مدينا بموقعه لقوة خارجية . وأما أهم الفوارق الإقليمية فهي ان الجهاز العسكري الإيراني لأسباب اقتصادية وأخرى استراتيجية قد ذهب للتحالف مع الولايات المتحدة أبعد مما ذهب إليه أي جهاز عسكري آخر . فالجهاز العسكري لا يقوم فقط بقمع الشعب الإيراني بطريقة وحشية ، بل يعمل أيضا كحام للنظم المضادة للثورة في آسيا الغربية . وأكثر من ذلك ، يلعب هذا الجهاز دورا هاما في موازنة حسابات مؤسسة الدفاع والصناعة العسكرية الأميركية . وأخيرا ، وفوق كل شيء ، فان ايران تتطور نحو وضع يزيد فيه احتمال قيامها بشن هجمات عدوانية على جيرانها .

الفصل الخامس

التنمية الزراعية

بدأ برنامج الإصلاح الزراعي الإيراني في عام ١٩٦٢ وانتهى رسمياً عام ١٩٧١ ، وله أهمية عظيمة من وجهة نظر التحويل الحديث للمجتمع الإيراني . ففي المقام الأول ، لا يزال أكثر من نصف سكان إيران يعيش في الريف ، أي يعيشون في ظل تأثيرات هذا الإصلاح . وثانياً ، اختار الشاه نفسه الإصلاح الزراعي ليُجعل منه رمزا « لثورته » والدلالة الرئيسية على الاهتمام بشعبه . غير أن هناك أسباباً أخرى تجعل من الإصلاح الزراعي محط اهتمام مركزي لا يسهل دراسة لايران . فقد كان الوسيلة الرئيسية التي عمدت الدولة بها إلى تشجيع التحويل الرأسمالي للريف . وعلى الرغم من أنه تم تنفيذ الإصلاح تحت شعار « الأرض لمن يحرثها » فكان يفترض أن يكون له طابع مساواتي ، إلا أن تنفيذه أدى في الواقع إلى خلق تقسيمات اجتماعية جديدة في الريف وإلى خلق بنية طبقية رأسمالية مكان البنية ما قبل الرأسمالية الأقدم . أننا لا ندري مدى التناقض العدائي الطبقي القائم حالياً في المناطق الفلاحية ، إلا أنه يمكن على الأقل التنبؤ بأن التفاوتات الهائلة التي سببها برنامج الإصلاح الزراعي ستؤدي إلى صدام في المستقبل . على أي حال ، ثمة نتيجة مستقبلية لا يرقى إليها الشك : ربما كان الإصلاح الزراعي نصراً سياسياً للشاه ، إلا أن سياسة النظام

الزراعي كلها آلت الى فشل اقتصادي ذريع وستظل أزمات الريف الإيراني المريعة في السبعينات والثمانينات ، أي بعد الإصلاح ، تحد من قدرة إيران على تحقيق تنمية شاملة لاقتصادها . ولهذا السبب ، يشكل الإصلاح جزءا من عملية تغير أوسع في الريف منذ العام ١٩٦٠ .

تعرض معظم الدراسات حول الإصلاح الزراعي في إيران للظروف المحددة التي بدأ تنفيذ البرنامج في ظلها ، وأبرزها أزمة أوائل الستينات وضغط إدارة كينيدي . ورغم صلة ذلك الوثيقة بالامر ، إلا أن الاقتصار على معاينة الامر على هذا النحو يؤدي الى التشويه ، ذلك أن الإصلاح كان ناجحا نجاحا باهرا ، إذا ما نظر اليه فحسب من خلال الاهتمامات السياسية الضيقة لتلك الفترة . فقد سعد الأميركان به وخرج الشاه منه قويا ، وأسهم بالإضافة الى هزيمة المعارضة خلال فترة ١٩٦٠-١٩٦٣ ، في تعزيز الدولة ، ومن ناحية أخرى ، فإن دور هذه العوامل التاريخية في تحديد أهمية استيراد الإصلاح الزراعي محدود ، فقد كان الإصلاح حتمي إذا كان لايران أن تحقق التطور الرأسمالي . إذ لا تستطيع أية دولة أن تحقق هذا التطور ما لم تحول القطاع الفلاحي . وهذا هو المنظور الذي ينبغي أن يعاين الإصلاح الزراعي من خلاله .

جوهريا ، يمكن تحديد انتشار الرأسمالية كما يعرفه نص كلاسيكي للينين من خلال عمليات ثلاث : (١)

١ - انتشار العلاقات السلعية الذي يتم عبره انفصام المداخل الرئيسية للزراعة (الأرض والعمل) عن بعضها البعض ، فتصبح أشياء للتبادل يجري بيعها وشراؤها في السوق ، ويجري عبر هذه العملية أيضا صيرورة المنتجات الزراعية سلعا . وحيث كانت العادة والقانون والترتيبات غير النقدية سابقا سائدة ، تصبح النقود هي ما ينظم توزيع مداخل الزراعة ومنتجاتها .

٢ - نمو سوق محلية ، ويصاحب ذلك نمو ناتج القطاع

Lenin, The Development of capitalism in Russian, (١) Moscow, 1956.

الزراعي وكذلك المبادلات الصعبة بين قطاعات الاقتصاد الزراعية وغير الزراعية .

٣ - نمو بنية طبقية رأسمالية : فلا تعود كلمة «فلاح» تدل على الانتماء الى طبقة محددة حتى ولو كانت تدل على ذلك سابقا ، اذ أنها تصبح شاملة في وقت واحد لأولئك الذين يملكون ارضا (البرجوازية والبرجوازية الصغيرة الريفية) وأولئك الذين لا يملكون غير قوة عملهم التي يبيعونها : (البروليتاريون الريفيون). يمكن لتحويل الريف هذا الضروري للتنمية الرأسمالية أن يحفز الاستملاك الفردي وقوى السوق وحدها . وقد حصل هذا في انكلترا . ولكن في معظم الاقطار الرأسمالية تتدخل الدولة في مرحلة أو أخرى لتجعل القطاع الريفي متناغما مع باقي الاقتصاد ، ويحدث ذلك خاصة بتحويل نمط ملكية الارض في الريف . وهذا بالتحديد الدقيق هو الاصلاح الزراعي - انه تحويل الدولة لملكية الارض من أجل تشجيع نمو سوق محلية وبنية طبقية رأسمالية في الريف . أما الاصلاحات الزراعية في ظل الاشتراكية فانها تقوم بمهام مختلفة ، ولكنها أيضا وبقدر ما تستهدف جعل القطاع الريفي متساوقا مع متطلبات التنمية الشاملة .

وهناك أمران لا تمكن معاملتهما على أنهما عنصران أتوماتيكيان من عناصر الاصلاح الزراعي والتنمية الرأسمالية في الريف . أولا ، لا تتبع التنمية الرأسمالية شكلا مخصوصا من أشكال ملكية الارض : يمكن أن يكون هناك اطيان كثيرة ، أو ملكيات متوسطة الحجم أو تعاونيات أو ملكيات عائلية صغيرة . ولذا لا يكفي القول أن الرأسمالية قد ادخلت الى الريف الايراني : اذ ينبغي على المرء أن يحدد علاقات الملكية المخصوصة التي تم ادخالها في هذه الحالة . ثانيا ، ان مجرد وقوع الاصلاح الزراعي وتغلغل العلاقات الرأسمالية في الريف لا يكفي بحد ذاته الى ضمان أن يفي القطاع الزراعي بمتطلبات باقي الاقتصاد . فقد تكون البرجوازية الزراعية الجديدة لا مبالية تجاه متطلبات باقي الاقتصاد عن أحوال الاستثمار ، كما أنها قد تحجب جزءا من الناتج الزراعي الذي يحتاجه ذلك القطاع الآخر : وقد كان هذا هو الحال في الهند

منذ الإصلاح في الستينات . وفي ايران أيضا يشهد المرء وضعاً قامت الدولة فيه بفرض علاقات رأسمالية في وقت متأخر وعمداً على الريف ولكنها فشلت في تعبئة الامكانيات الريفية بشكل يتفق ولو من بعيد مع حاجات باقي الاقتصاد .

قبل الإصلاح

تواجه الزراعة في ايران بيئة معادية وصعبة ، اذ ان ٥٥٪ من الاراضي الايرانية (١٦٥ مليون هكتار) غير صالح للاستعمال ، فهو يتكون من الصحاري والجبال والمستنقعات ، كما يتكون ٣٠٪ أو أكثر من المراعي والغابات . وتجري زراعة ما يقدر بـ ١٢٪ فقط ، يكون جزء منها ، قد يبلغ حد النصف خاملاً في أي وقت من الاوقات بسبب استمرار الاساليب الزراعية التقليدية . وعلى هذا فان ٥٪ فقط من الاراضي يزرع بشكل دائم . وفي الوقت الذي يدعي فيه بعض المسؤولين ان هناك ٢٠ مليون هكتار صالحة للزراعة ، فان هناك صعوبات تعترض طريق استخدام هذه الاراضي وعلى رأسها النقص في المياه . وتقدر مساحة الاراضي المروية بالكامل بحوالي ٥٠٠٠٠٠ هكتار وهناك ٥٠٠ مليون هكتار يمكن ريها (٢) . لقد ذكر الشاه نفسه في وقت سابق ، وكان محقاً في ذلك ، ان ايران ستكون في وضع أفضل من دون النفط ولكن مع كمية ملائمة من الامطار السنوية .

لا تتوفر الاحصاءات الدقيقة حول ملكية الاراضي قبل الإصلاح ، بالإضافة الى أن الوحدة الأساسية المستخدمة لقياس الملكية ، وهي القرية وسدس القرية (دانغ) لا تدل على مساحة محددة . فعدد سكان القرية الواحدة ، التي يقدر عددها بـ ٥٠٠٠ قرية ، يتراوح بين ٢٠ و ٥٠٠ نسمة . ولكن ، على أي حال ، تتوفر بعض البيانات التي تزودنا بفكرة عن تهمط الملكية ، وتوضح الطابع المركب لطبقة ملاك الاراضي في ذلك الحين .

Employment and Income Policies for Iran, Ilo, (٢)
Geneva, 1973, p. 40.

(جدول رقم ٦) ملكية الارض قبل الاصلاح

شكل الملكية	النسبة المئوية من اجمالي الارض	عدد القرى	النسبة المئوية من اجمالي القرى
ممتلكات كبيرة	٥٦	١٣٥٦٩	٣٤ر٤٣
ممتلكات تزيد الواحدة عن ١٠٠ هكتار	٣٣ر٨	—	—
ممتلكات صغيرة	١٢-١٠	١٦ر٥٢٢	٤١ر٩٣
أراضي الملك	١٣-١٠	٨١٢	٢ر٠٦
أراضي الوقف	٢-١	٧١٣	١ر٨١
ممتلكات القبائل	١٣	—	—
القطاع العام	٤-٣	١٤٤٤	٣ر٦٧
ممتلكات أخرى	—	٦٣٤٦	١٦ر١٠

لقد تشكلت طبقة ملاك الاراضي من مكونات تجمعت خلال القرن الماضي ، وضمت هذه الطبقة أعضاء البلاط منحها الشاه الاطيان ، والملاك التقليديين ، وزعماء القبائل الذين استحوذوا على ملكية اراض كانت سابقا جماعية الملكية ، والتجار الذين اشتروا الارض بالارباح التي جنوها من التجارة . وقد أقام معظم الملاك في المدن وتمازجوا مع برجوازية الدولة والبرجوازية التجارية عن طريق التزاوج . وقد تألفت واحدة من هذه المجموعات القروية من حوالي ٢٠٠-٥٠٠ عائلة ، عرف عن بعضها انها كانت تملك عددا من القرى يصل الى ٣٠٠ قرية . ووفقا لبعض التقديرات ، امتلكت ٣٧ عائلة ١٩٠٠٠ قرية ، أي حوالي ٨٣ في المئة من اجمالي عدد القرى ، في حين أن مجموعة من ملاك الاراضي المتوسطين ، امتلكت حوالي ٧٠٠٠ قرية أو ١٤ في المئة من الاجمالي ، أي معدل ١-٥

المصدر :

The Cambridge History of Iran, Vol I, Cambridge,
1968, p. 687.

قرى للعائلة الواحدة . لقد استحوذ رضا خان وحده على ٢١٠٠ قرية في العشرينات والثلاثينات واحتلت العائلة البهلوية بذلك المركز الاول من بين ملاك الاراضي الكبار (٣) . اما رقع الاراضي الاصغر فقد كان يمتلكها ملاك متغيبون ، ويعتقد أن عدد الفلاحين الذين امتلكوا ارضا يزرعونها لا تزيد نسبتهم عن ٥ ٪ .

كانت أهم طريقتين للاستحواذ على الناتج هما الـ «بيجاري» أي العمل دون لقاء لصاحب الارض ، واشكال متعددة من المحاصصة . وفقا لهذا النظام الاخير ، كان الفلاحون يعملون في الارض لقاء حصة من المحصول ، وقد تباين نظام المحاصصة الى حد كبير ، الا ان الذي كان أكثر شيوعا هو تقسيم المحصول الى حصص خمس وفقا للمداخيل وهي : الارض وقوة العمل والماء والحيوانات والبذور . وهكذا ، كان يمكن للفلاح الذي يبذل قوة عمله فحسب الحصول على نسبة ٢٠ في المئة من المحصول ، في حين كان الاقطاعي يتلقى تلقائيا نسبة الـ ٢٠ في المئة العائدة اليه . الا ان القرية الايرانية لم تكن عبارة عن اتحاد بسيط بين المالك والعامل ، وخاصة ان نوعين آخرين من التقسيم كانا موجودين . فقد كان الفلاحون المؤهلين للحصول على حصة من المحصول هم أولئك الذين سمح لهم تقليديا بالعمل في قطعة الارض المعنية (النسخ) ، في الوقت الذي كان يتم فيه استخدام مجموعة أدنى من العمال العرضيون (يطلق على هؤلاء أحيانا اسم خوش نيشين (٤)) . كانت هذه الفئة الاخيرة تتلقى مكافآت

(٣) Nikki Keddie, The Iranian village Before and After Land Reform, in H. Barnstein, Development and Underdevelopment, Harmondsworth, 1973.

(٤) تعني « خوش نيشين » حرفيا « المجلس الجيد » ، وهي اصطلاح غامض ينطبق على كل من العمال الثمياومين والاقلية في القرى امثال اصحاب الدكاكين والحرفيين الذين لا يعملون في الارض . الا ان الاغلبية تنتمي عادة الى الفئة الاولى الفقيرة . انظر :

« The Khwushnishin population of Iran » by Eric Hoogland, Iranian, Studies, Vol. VI, no. 4. Autumn, 1973.

أقل من تلك التي يحصل عليها الآخرون . ثانياً ، كثيراً ما كان هناك بين فئة العاملين على الأرض (النسخ) وبين الملاك ، فئة أخرى كانت تسيطر على المداخل الثلاثة الأخرى - البذور ، والمياه ، والحيوانات (ثيران عادة) . ففي كثير من القرى كانت تملك الثيران مجموعة منفصلة تساهم بقوة عملها وربما كانت في الوقت ذاته تمتلك بعض الأرض . وكانت النتيجة أنه كان في القرية قبل الإصلاح الزراعي نظام تراتبي : إذا كان هناك من حالة نموذجية ، فإنها كانت ستتألف من ملاك الأرض الفعليين ، والوسطاء من ملاك الحيوانات ، وفئة العاملين على الأرض المستأجرة (النسخ) والأجراء . ورغم أن أصول هذا التقسيم تعود إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية فإنه شكل الإطار الذي تم فيه تطبيق الإصلاح الزراعي وحدد إلى حد بعيد طابع البنية الاجتماعية بعد الإصلاح الزراعي (٥) .

لقد تميز الريف الإيراني بعدة خصائص تاريخية محددة رغم أن مشاكله شابهت العديد من مشاكل بلدان العالم الثالث . فقبل أي شيء آخر ، لم يتعرض الريف الإيراني لتأثيرات الاستعمار لأنه في الأساس لم يخضع في أي وقت من الأوقات للسيطرة الاستعمارية : فلم يقم نظام ضرائبي كفؤ ، كما أن الرغبة لتحقيق نمو بهدف زيادة الثروة من أجل التصدير كانت معدومة . لقد كان القطن الانتاج الزراعي الوحيد الذي يجري تصديره ، حيث كان يصدر حوالي ٤٠ في المئة من إجمالي الانتاج . وكان يجري تصدير بعض الفواكه المجففة بالإضافة إلى اللوز والجوز . ولم تماثل إيران ، بأي شكل من الأشكال ، أيًا من دول كالهندي أو سيلان أو كينيا أو أميركا اللاتينية، إذ أن القطاع الزراعي في هذه البلدان تحول بفعل الاستعمار والتجارة الدولية . ولعل هذا كان أحد العناصر التي سهلت مهمة الإصلاح الزراعي أمام الشاه : فلم توجد طبقة قوية من الملاك تتمتع بروابط دولية وبوعي طبقي يمكنها من مقاومة الشاه . بالإضافة إلى ذلك لم يقدم التجار الذين استثمروا في الأرض على تحويل هذه الأراضي تجارياً . لقد

امتلكوا تلك الاراضي على أنها ثروة بحد ذاتها من جهة ، ووسيلة لتحقيق أرباح اضافية من الناحية الاخرى .

ويتسم الريف بسمة خاصة أخرى هي غياب أية حركة تمرد فلاحية في تاريخ ايران الحديث . وقد بينت الابحاث أنه نادرا ما قامت حركة فلاحية على نطاق قومي ، ان هذه غالبا ما اتخذت شكل انفجارات محلية وعفوية (٦) . ويمكن أيضا أن تحدث بعض التمردات الفلاحية المحلية دون ان يجري توثيقها كما يجب ، وفي هذه الحالة لا يكون «غياب» مثل هذه التمردات الا انعكاسا لحقيقة انها لم تسجل قط . ولكن ، وحتى لو أخذنا هذه العوامل بالاعتبار يبدو ان حركات المقاومة الفلاحية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين كانت نادرة الحدوث في ايران . وحيثما وقعت انتفاضات في الارياف ، فانها كانت تحدث في اطار اتني وقبلي (الاكراد ، والعرب ، والقاشقيين ، الخ . .) ، أو انها كانت مجرد حركات اقليمية تقع في زمن تكون الدولة فيه واهنة (مثل الحركة الفيلانية بعد العام ١٩١٧) . ولم تسجل أية حركة مقاومة فلاحية ذات أهمية تذكر ، رغم تدهور ظروف المعيشة في الارياف في النصف الاول من القرن الحالي ، ورغم الهجرة المنخفضة نسبيا باتجاه المدن .

يقدم البعض عددا من العوامل لتفسير هذا الامر : تشتت القرى جغرافيا ، والتهديد المتواصل الذي تشكله غارات القبائل ، وغياب الفلاحين المتوسطين (٧) . ويمكن أن تكون ثمة عوامل في

(٦) Eric Hobsbawn, peasants, and politics, Journal of Peasant Studies, Vol. 1, no. 1, October 1973.

(٧) See the paper by Farhad Kazemi and Ervand Abrahamian, The Non - Revolutionary peasantry of Modern Iran.

يذكران (P. 4, notes 3) : لقد نشرت الصحافة الايرانية ، في اثناء فترات الاضطراب بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٦٣ ، اخبارا حول ٢٢ حادثا من حوادث احتجاج الفلاحين . اتخذت ٨ من هذه الحوادث شكل المظاهرات السلمية في المساجد ، وشملت أربعة منها على تنافس بين عدد من القرى ، وكانت عشرة منها فقط في مواجهة الاقطاعيين .

داخل هيكل الحياة الاجتماعية في القرية قد أسهمت في سكوت الفلاحين : لقد كان التعاون بين القرى متينا بسبب النقص في المياه ، الامر الذي زاد من صعوبة قيام أية مجموعات انفصالية بأي تمرد . ولكن مهما كانت الاسباب ، فان النتيجة تبدت في ان النظام لم يواجه تهديدا مباشرا من قبل الفلاحين ، مماثلا لعدد آخر من الدول التي وجدت نفسها مضطرة لتطبيق الاصلاح الزراعي قبل قيام التمردات . ولربما كان خطر قيام حركة فلاحية على المدى البعيد أحد العوامل التي أخذها الشاه ومستشاروه بالاعتبار ، الا ان السبب المباشر الذي حدا بهم الى تطبيق الاصلاح الزراعي كان الحاجة الى تحويل الريف اقتصاديا والانعطاف الحاسم في العلاقات ما بين الشاه وبين معارضيه (٨) .

..الاصلاح ومراحله

لم يكن الشاه اول من دعا الى تطبيق الاصلاح الزراعي في ايران ، اذ ان ضرورة ذلك كانت واضحة للعيان منذ زمن بعيد . لم يدع مجلس النواب الاول السدي تشكل في عهد الثورة الدستورية الى تطبيق الاصلاح الزراعي لانه كان تحت سيطرة الاقطاع ، الا ان ثمة عقارات واسعة تم توزيعها على الفلاحين في عهد جمهورية غيلان في ما بين ١٩١٧ و ١٩٢١ . وقد تم اصلاح ممسائل في جمهورية اذربيجان الذاتية خلال عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . لقد جرى تطبيق الاصلاح الزراعي في كلا الحالتين وفقا لارادة القيادة الثورية التي كانت في السلطة ، وليس تلبية لمطالب حركة فلاحية . وقد برز مدافع آخر عن الاصلاح الزراعي وهو حسن ارزانجاني ، الليبرالي الراديكالي ، السدي شغل منصب اول وزير للاصلاح الزراعي فيما بعد . اما الشاه ، وفي محاولة منه للرد على النقاد ، فقد وزع حوالي ٥١٧ قرية من

The background to the reform is given in Anne (٨) Lambton, The Persian Land Reform, London, 1966.

أصل ٢١٠٠ قرية استولى عليها رضا خان ، على من كان يزرعها . ولكن ، استمر أصحاب الاراضي عموما في السيطرة على الريف الايراني حتى عهد الاصلاح الزراعي ، وتمكنوا ، حتى وقت متأخر يعود الى العام ١٩٥٩ ، من وقف اقتراح بالاصلاح الزراعي قدم الى المجلس .

لقد حدث التغيير أثناء أزمة العام ١٩٦١ ومع حلول حكومة اميني ، اذ أعلن عن قانون الاصلاح الزراعي في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٢ ، بعد تشجيع واستشارة المسؤولين الاميركان . وقد شمل هذا القانون الذي عرف فيما بعد باسم « المرحلة الاولى » ، على أربعة بنود :

١ - تحديد الملكية بقرية واحدة او بستان « دانغ » في قرى منفصلة . وقد استثنى من ذلك حقول الفاكهة ، ومزارع الشاي ، والمنازل التي تحيط بها الاراضي ، والبساتين ، والاراضي التي كانت تستخدم فيها الآلات وقوة العمل المأجور (اي الاراضي الممكنة) .

٢ - تعويض الاقطاعيين من قبل الدولة خلال مدة عشر سنوات (جرى تمديدها فيما بعد الى ١٥ سنة) على أساس الضرائب التي كانوا يدفعونها . أما الفلاحون الذين يحصلون على الارض فان عليهم أن يدفعوا ثمنها زائدا ١٠ ٪ خلال ١٥ سنة ، الا ان الدولة كانت تسترد الارض من الفلاح الذي لا يتمكن من تسديد القسط مدة ثلاث سنوات متتالية .

٣ - اعادة توزيع الاراضي على من كانوا يعملون في الارض ، مع اعطاء الاولوية لمن يقدم أكثر من قوة العمل : اي الاولوية كانت تذهب الى أصحاب الحيوانات . وعلى جميع من يحصلون على قطعة أرض أن ينتسبوا الى التعاونيات .

٤ - وحيث لا يجري توزيع للاراضي ، أي في القرى التي يحتفظ الاقطاعيون بملكياتهم فيها ، تم الغاء صرف الفلاحين الاعتباري . وقد تمت زيادة حصة المشاركة بنسبة ٥ في المئة . في الاراضي المروية وبنسبة ١٠ في المئة في الاراضي غير المروية .

يبدو ان هذا القانون قد اثار قدرا كبيرا من الحماسة في الريف : فقد حرم الاقطاعي من السيطرة الكاملة على القرية من ناحية ، وجعل سكان الارياف يأملون بالوفرة من الناحية الاخرى . ولكن اذا كانت الشعبية الاولى التي تمتع بها هذا القانون قائمة على ذلك الامل في أن يحصل الفلاحون ككل على الارض ، فقد كان ذلك خطأ . . ففي المقام الاول ، تبين الارقام الرسمية في تشرين الاول (اكتوبر) أي بعد مرور حقبة من الزمن على تطبيق القانون ، انه لم يشمل غير حوالي ٣٠ ٪ (١٤٦٤٦ قرية) من القرى في ايران ، تمت اعادة التوزيع بالكامل في اقل من ١٠ ٪ (٣٩٢٠ قرية) منها . اما في القرى المتبقية فقد تم بيع بعض الـ « دانغات » للفلاحين .

لقد بلغ عدد العائلات التي حصلت على أرض ٦٩٠٤٦٦ عائلة ، أي أن نسبة الفلاحين المستفيدين في المرحلة الاولى كانت أقل من ٥ في المئة ، اذا ما علمنا ان عدد عائلات ايران كانت ٣٤٥ مليون عائلة (١٧ مليون نسمة) .

على أي حال تمكن عدد من الاقطاعيين من تجنب اعادة توزيع الاراضي . فقد افسح القانون المجال أمام ملاك الاراضي الاغنياء لنقل ملكية الاراضي الى أقربائهم ، وهذا مخرج لجأ اليه العديدون . وعمد عدد من المزارعين الى الاستخدام الرمزي للآلات ، فادعى حوالي ٨٥٠ اقطاعيا بأنهم أدخلوا الآلة الى أراضيهم ، في حين أن آخرين طردوا الفلاحين من أجل أن يفعلوا ذلك . وقد نجا حوالي ١٥٠٠ اقطاعي من القانون وفقا لبند الحقول ، وقد يفسر هذا ارتفاع الانتاج من التفاح والفسق بمعدل ٦٠٠ في المئة في ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٨ . ولا يرقى الشك الى ان بعض الاقطاعيين قد تمكنوا من دفع رشوات للمسؤولين عن اصلاح الزراعي بغض النظر عن استمرار ملكيتهم لاراض لا تعود لهم وفقا للقانون . أخيرا ، هناك شكوك كثيرة حول عدد القرى التي كانت خاضعة للملكية الاقطاعيين : فوفقا لبيانات الدولة بلغ عدد القرى ٣٩٢٠ قرية ، في حين أن

وزير الاصلاح الزراعي اريزاجاني قد أعلن في العام ١٩٦٢ ان عدد القرى التي يملكها اقطاعيون ، يملك الواحد منهم خمس قرى ، بلغ ١٥٠٠٠ قرية .

وعلى هذا فان الانخفاض في عدد القرى التي كان يجب أن يعاد توزيعها أمر يدعو الى الريبة (٩) .

اما المرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي فقد بدأت في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٣ ، الا انها اعتبرت بالفرة الراديكالية ، وخفف من حدتها بعدد من الطرق في العام ١٩٦٤ . لقد وضعت هذه المرحلة خصيصا كي تشمل الاراضي التي لم تشملها المرحلة الاولى ، واعطى الاقطاعيون بموجبها خمسة خيارات بشأن الاراضي التي كانوا يحتفظوا بها . وفيما يلي نورد هذه الخيارات الخمسة ، مع ذكر نسبة الفلاحين المتأثرين بين قوسين :

١ - تأجير الارض للفلاحين وفق عقود مدتها ٣٠ عاما (٨٠،٠٨ في المئة) .

٢ - بيع الارض للفلاحين وفق أسعار يتفق بشأنها وديا (٣،٦٧ في المئة) .

٣ - تقسيم الارض وفق نسب توزيع حصص المحصول السائدة (١٠،٠٤ في المئة) .

٤ - تشكيل شركات مساهمة يحمل أسهمها الاقطاعيون والفلاحون (٥،٣٥ في المئة) .

٥ - شراء الارض من الفلاحين (٠،٨٦ في المئة) .

توضح هذه الارقام ان غالبية الاقطاعيين قرروا التمسك بأراضيهم ، والسعي للتوصل الى اتفاق بشأن تأجير الارض للفلاحين . وحصلت وفقا لذلك ١٢٤٦٦٥٢ عائلة من الفلاحين على عقود كهذه . وهكذا ، وفي حين ان عدد العائلات التي تأثرت بالمرحلة الثانية (١٦٠٠٠٠٠ عائلة) كان أكبر من عدد

العائلات التي تأثرت بالمرحلة الاولى (٧٠٠٠٠٠ عائلة) ، فان عدد الفلاحين الذين حصلوا على الارض فعلا كان اقل : لقد اشترت ٥٧١٦٤ عائلة اراضيها وحصلت ١٥٦٢٧٩ على الارض من خلال التقسيم . عموما ، بلغ عدد العائلات التي حصلت على الارض في المرحلة الثانية ٢١٠٠٠٠ عائلة ، بالمقارنة بـ ٧٠٠٠٠٠ عائلة في المرحلة الاولى . ولذلك فان الترتيبات التي تم التوصل اليها في ظل المرحلة الثانية لم تكن مواتية ، وخاصة ان الانتاجية الزراعية لم تحقق أية زيادة ، كما ان الفلاحين كانوا يقاومون بين الحين والآخر قانون الاستئجار ، الامر الذي حتم تطبيق المرحلة الثالثة من اصلاح الزراعي في العام ١٩٦٨ التي وضعت خصيصا من أجل تحويل قانون الاستئجار في المرحلة الثانية الى ملكية . ولذلك ، فقد جرى بيع الارض التي شملها البندان رقم (١) و (٤) الى الفلاحين . الا ان عدد العائلات المستفيدة من اعادة توزيع الارض في ظل المرحلة الثالثة لم يزد عن ٧٣٨١١٩ عائلة من اصل ١٣٠٠٠٠٠ عائلة مؤهلة لامتلاك الاراضي ، أي ان حوالي ٥٩٢٠٠٠ عائلة فقدت في ظل المرحلة الثالثة حقها في الملكية (١٠) . يبدو ان المراحل الثلاث منحت الملكية لـ ١٦٣٨٠٠٠ عائلة : ٦٩٠٠٠٠ في المرحلة الاولى ، و ٢١٠٠٠٠ في المرحلة الثانية ، و ٧٣٨٠٠٠ في المرحلة الثالثة . ان هذا الرقم ، ١٦٦ مليون عائلة ، يقل عن نصف اجمالي عدد العائلات الفلاحية في ايران كما سنبحث لاحقا في هذا الفصل .

على أي حال ، لم تكن المشكلة - من وجهة نظر الحكومة - في محاباة سياسة التوزيع ، ولكن في فشل اصلاح في زيادة الانتاج الزراعي بطريقة مرضية . فقد كانت قطع الاراضي التي استحصل عليها الفلاحون صغيرة الى درجة انها لم تعد تشكل مشروعات قابلة . اذ لم تزد ٦٨ ٪ من القطع الممنوحة عن خمسة هكتارات ، بينما لا تكون قطع الارض مجزية خارج شمال البلاد

Details from D.R. Denman, The King's Visit, London, ١٠ ١٩٧٣.

الا اذا كانت مساحتها تزيد عن ٧ هكتارات للعائلة الواحدة .
وقد أدى هذا ، بالتالي ، الى ظهور اتجاه آخر في سياسة
الحكومة ، هدفه تخطي الملكية الفردية بالزراعة واسعة النطاق .
وقد كانت المرحلة الثالثة ، جزئيا ، بمثابة اعداد لهذه العملية
هدف قبل أي شيء آخر الى تعزيز الممتلكات الريفية . وتهدف
السياسة الجديدة اما الى تشجيع المزارعين كي يشاركوا في
مؤسسات زراعية تديرها الدولة ، أو الى ازاحتهم من جانب
المؤسسات الزراعية الخاصة التي تتعاقد فيها مصالح إيرانية
وأجنبية من أجل تطبيق تقنية رأس المال - الكثيف في
الرياف . ويجري تنظيم المؤسسات الزراعية على نمط «موشانيم»
الإسرائيلية ، تعاونيات المنتجين الفرديين ، كما يجري تدريب
مدراء هذه الوحدات في إسرائيل (١١) ، أما مزارع رأس المال -
الكثيف الخاصة فتتظم على منوال مزارع « الأعمال - الزراعية »
الأميركية . وقد وقع على التشريع المتعلق بالمؤسسات الزراعية
في العام ١٩٦٧ ، وحتى عام ١٩٧٣ كان قد تم إقامة ٤٣ مؤسسة ،
وهي محصورة في مناطق مختارة من البلاد ، والهدف هو إقامة
١٤٠ هيئة مع نهاية العام ١٩٧٨ . والغرض من ذلك تطبيق تقنية
الزراعة الحديثة الممكنة ، وضم الأراضي غير الاقتصادية حتما
في وحدات زراعية تبلغ مساحة الواحدة منها ٢٠ هكتارا على
الأقل . وفقا لقانون العام ١٩٦٧ ، تتشكل المؤسسات شرط
موافقة ٥١ ٪ من الموهلين للانضمام اليها . ويحصل الأعضاء
على أسهم في المؤسسات التي تخول حق استخدام أراضيهم ،
ويعني هذا عمليا ان السلطة تصبح في أيدي المدراء الذين تعينهم
الدولة . ويخالف هذا الاجراء بوضوح أهداف اجراءات الإصلاح
السابقة ، اذ انه لا يلغي حق الملكية الفردية لأولئك الذين تشملهم
المؤسسات وحسب ، بل يؤثر أيضا في أغلبية الفلاحين الذين
لا تشملهم هذه المؤسسات ، فهؤلاء ينظرون الى الامر على ان ما

Middle East Report and Information Project no. 43, (١١)
"Land Reform and Agribusiness in Iran, by Helmut
Richards .

تمنحه الدولة باليد اليمنى يمكن أن تسترده باليد اليسرى .
ولذلك ، فإنه يحتمل أن تثبط المؤسسات ، التي شكلت أصلا
من أجل التشجيع على زيادة الانتاج ، هم الملاك الجدد ان كان
من ناحية زيادة الانتاج أو استثمار أرباحهم ، بسبب عدم الامان
المتولد عن انشاء المؤسسات . ولا شك في ان انشاء هذه
المؤسسات جوبه بمقاومة كما يشهد بذلك القانون الذي سنّ في
العام ١٩٧٥ والسذي يقضي بتشديد أحكام بنود قانون العام
١٩٦٧ . ويجيز قانون ١٩٧٥ مصادرة أراضي كل من يرفض من
المزارعين أو يتقاعس عن الالتحاق بالمؤسسات بالقوة ، ويجري
وضع الاراضي المصادرة تحت اشراف منظمة اقليمية للتنمية
الزراعية . وقد عبر أحدهم عن تفكير الحكومة بالكلمات
التالية : « ان المزارعين الصغار غير المنتجين نسبيا أصبحوا ترفا
لا تستطيع الدولة تحمله أكثر من ذلك » (١٢) . ويبدو جليا ان
الدولة الايرانية قد ابتعدت (أجبرت على الابتعاد خلال العقد
ونصف الماضيين) ، عن شعارات الارض لن يزرعها التي رفعت
في الستينات .

وهناك بعد آخر لهذا الاتجاه الاخير هو ظهور « الاعمال -
الزراعية » ، أي تدخل الرأسماليين الاجانب والاييرانيين في
الانتاج الزراعي (١٣) . لقد دخلت مصالح الاعمال الاجنبية الى
ايران للمرة الاولى في الخمسينات بعد زيارة قام بها دافيد
ليلنتال المدير السابق لمديرية وادي تينيسي ، لاستكشاف امكانية
القيام بعملية مماثلة في ايران . وأدى ذلك الى وضع خطة تطوير
واسعة النطاق لاقليم خوزستان حيث كان ينتظر ان يقوم سد ويز
الجديد بتزويد المياه اللازمة . الا ان الانتاج الذي كان متوقعا
لم يتحقق ، رغم النجاح الذي أحرزه مشروع انتاج السكر في
« حفت تيبه » ، مما حدا بمديرية الطاقة والماء في خوزستان
بنزع ملكية المزارعين الذين كانوا يعملون فوق ٢٥٠٠٠٠ أكر في

Financial Times, 28 July 1975.

(١٢)

Merip, op. cit, and Financial Times, 21 October 1976. (١٣)

منطقة مشروع ارواء ديز . وقامت مديرية خوزستان بشراء حصص المزارعين في ٥٨ قرية متضررة وسلمت الاراضي الى ست شركات خاصة . وعلى سبيل المثال ، أشرف هاشم نراغي ، وهو مغترب إيراني ورجل أعمال ناجح في كاليفورنيا ، على ادارة ٢٠٠٠٠ أكر ، وبلغت حصته ٥١ ٪ ، وحصصة بنك فيرست ناشيونال سيتي - نيويورك ٣٠ ٪ ، وتوزعت الحصص المتبقية على عدد من المصالح الاخرى . واسست كونسورتيا مماثلة في مناطق خوزستان المتبقية برؤوس أموال أميركية وإيرانية مشتركة ، وعمدت الحكومة الإيرانية طوال النصف الاول من عقد ١٩٧٠ الى تشجيع هذا النوع من الاستثمار في مناطق نمو مختارة . وينتظر أن تشرف هذه المصالح على حوالي ٨ ٪ من الاراضي المروية في أواخر العام ١٩٧٨ .

تؤدي هذه السياسة الى نتائج سلبية عدة . وقد لوحظ ابتعاد عنها منذ العام ١٩٧٥ . فقبل أي شيء آخر ، تزيد عملية ادخال المكننة الى المؤسسات الزراعية والى برامج عمل الشركات المشابهة لشركات خوزستان من حدة البطالة في الريف . ولا يتضرر من ذلك العمال الموسميون فقط ، بل كذلك يطرد المزارعون الذين يملكون قطعة أرض محددة . ويقدر عدد الذين تم نقلهم في أواخر عام ١٩٧٠ في خوزستان وحدها حوالي ١٧٠٠٠ نسمة ، أعيد اسكانهم في خمس مدن جديدة تعرف باسم « شاهاراك » ، حيث يعيشون في ظروف سيئة مضطرين للعمل كعمال موسمين في الاراضي التي كانوا يملكونها في السابق . فقد دمرت قراهم . وأكثر من ذلك ، ان مصالح الاعمال الخاصة تشترط تحقيق عوائد لقاء استثماراتها ، اذ يمكنها أن تنسحب من الشركات الزراعية اذا ما وجدت في ذلك منفعة لها . لقد باع هاشم نراغي ممتلكاته الى الدولة في العام ١٩٧٥ ، بعد اتهامه بسوء الادارة ، وحكم عليه بالسجن غيابيا بعد ذلك بعام واحد .

لقد باع عدد من أصحاب الاسهم الأميركية في شركة تدعى ايران - كاليفورنيا تملك ١٠٠٠٠ سهم حصصهم ، عندما حانت

فرص استثمار أفضل أمامهم . وهناك قدر كبير من الشكوك حول درجة النجاح التي يمكن أن يحققها هذا البرنامج ، حتى من خلال أكثر المعايير صرامة ، ألا وهو الانتاج الغذائي . فالمقارنة بين المحاصيل في كاليفورنيا وخوزستان تكشف عن ان مزارعي كاليفورنيا يحققون أعلى ذروة للانتاج في وحدات زراعية تقدر بـ ٣٠٠ هكتار ، بينما تبلغ مساحة الوحدات الإيرانية آلاف الهكتارات . ذلك ان اقتصاديات الحجم الكبير لا تنطبق على الزراعة بعد حد معين ، كما ان نفقات الزراعة واسعة النطاق عالية جدا ، وهذا أمر اتضح في مشاريع خوزستان . ولهذا السبب بدأت سياسة جديدة تقوم على تشجيع المزارع متوسطة الحجم تحل محل الحماسة القديمة لمشاريع « الأعمال - الزراعية » .

ليس هناك من شك ، مهما كانت التأثيرات البعيدة المدى على الانتاج ، في ان مرحلتي الاصلاح الاولى والثانية ، شجعتا عملية تحول رأسمالية أساسية في الريف الإيراني بالمفهوم اللينيني ، أي ان المرحلتين أسهمت في اقامة العلاقات السلعية وادخال بعض عناصر بنية طبقية رأسمالية . لقد تحولت الارض الى سلعة : اذ جرى تعويض الاقطاعيين نقدا أو بالتقسيط ، في حين ان الفلاحين كانوا يدفعون أقساطا سنوية ثمنا للأراضي التي حصلوا عليها . وقد أسهم قدوم المصالح الرأسمالية من خارج القطاع الزراعي أيضا في تأكيد الطابع السلعي للأرض بعد الاصلاح . وقد أصبح التعامل مع قوة العمل يتم بالعملة وان أمكن تبين اتجاه معاكس لذلك ، اذ انتهت المرحلة الثانية من الاصلاح الزراعي العلاقات غير المالية التي كانت تربط المالك بالعامل في وقت سابق ، وحولت المحاصصة الى علاقة بين مستأجر ومؤجر . لقد اختفت نهائيا حالة الـ « بيجاري » ، العمل القسري وتقديم الهدايا « روشفي » (رشوة) التي الاقطاعيين . ويعمل الآن أصحاب الـ « نسغ » والعمال السابقون لدى أصحاب الأراضي في المؤسسات الزراعية على أساس قاعدة الاجر . من ناحية أخرى ، لم ينفذ الاصلاح ، وضع حد للعمل

بغير أجر على صعيد العائلة ولا يستطيع ذلك ، ويبدو ان هذا النوع من العمل قد زاد منذ تطبيق برنامج الاصلاح بسبب سياسة توزيع الاراضي .

لقد ازداد الدور الذي يلعبه المال بسبب انتشار مؤسسات الاقراض الخاصة والتابعة للدولة . وبدأ الفلاحون الذين حصلوا على الارض يواجهون اعباء الديون ، وكثيرا ما كان البعض يضطر الى رهن محاصيل العام القادمة للحصول على الاموال اللازمة لتسديد الاقساط . أكثر من ذلك ، لقد أغرق البنك الزراعي ، بواسطة التعاونيات ، الريف بالاموال ، وخاصة بعد زيادة مخصصات خطة التنمية الخمسية للاعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٨ . وأصبح ، أخيرا ، الانتاج الزراعي سلعة . والواقع ان طلب القطاع غير الزراعي المتزايد بدأ يجهد القدرات الانتاجية للمزارع الإيراني .

يؤكد المعيار اللينيني الثاني ، أي التشكل الطبقي ، كلا من السمة العامة لعملية التطور الرأسمالي ، والشكل المحدد الذي اتخذته في إيران . ومن الواضح ان عائلات ما قبل الاصلاح الاقطاعية لم تعمل ، مثلما فعل الاقطاعيون الالمان ، على تحويل ذاتها تلقائيا الى طبقة رأسمالية . فاضطرت الدولة الى التدخل والى توزيع الارض والتشجيع على التنمية الرأسمالية للزراعة . ولكن ، في الوقت ذاته ، تمكن عدد كبير من ملاك الارض القدماء من الاحتفاظ بأراضيهم عن طريق اتباعهم لاساليب المراوغة ، أو الاذعان لشروط الاعفاء الموضوعة . ويكتسب التمييز بين هذين النوعين أهمية خاصة ، ذلك ان هناك اختلافا أساسيا بين مالك يحتفظ بأرضه عن طريق مراوغة الاصلاح ، وآخر يحتفظ بأرضه أيضا ولكن عن طريق استجابته للشروط مثل ادخال المكننة . فكلاهما يحد من درجة توزيع الاراضي ، الا ان الأخير يحقق أيضا تلك التطورات الزراعية التي هدف برنامج الاصلاح أساسا الى تشجيع قيامها . ويتعارض كلاهما مع المبدأ المساواتي القائل بأن الارض لمن يزرعها ، ولكنهما لا يتعارضان مع التطور الرأسمالي .

لقد انضم الملاك الجدد الذين حصلوا على أراض إلى الملاك الذين احتفظوا ببعض من الأراضي في ظل المراحل الثلاث . فالأرض لم توزع بالتساوي على الفلاحين ، إذ أن الـ ٧٥ ٪ من سكان الريف الذين كانوا أكثر حرمانا في ما قبل الإصلاح لم يستفيدوا منه (١٤) . ويعود هذا إلى أن الأرض قد جرى توزيعها وفقا لنظام العمل القروي الذي كان سائدا من قبل ، أي ذهبت الأرض لمن كان أكثر من عامل عرضي . فكان المستفيدون أصحاب الثيران ومالكي الـ « نسغ » . وعلى حد تعبير أحد أنصار برنامج الإصلاح الزراعي يبدو « أن الاهتمام ، وفقا للقانون ، كان ينصب على ذلك الذي لا يملك أرضا ولكن يفلحها بمساعدة أفراد عائلته ويملك ثيرانا ، وهو ذلك الذي يقدم لصاحب الأرض جزءا من المحصول علينا ، أو ما يعادله بالنقد لقاء استعماله للأرض وخدماته » (١٥) . وهكذا تتضح للعيان السمة المحددة لبرنامج الإصلاح الزراعي في إيران : ففي المقام الأول قصد الإصلاح عمدا توزيع الأرض بشكل غير متساو على المزارعين الأكثر ثراء واستثناء نصف السكان الريفيين على الأقل ، ومن ناحية أخرى ، لقد استخدم الإصلاح الزراعي البنية ما قبل الرأسمالية السائدة في القرية كقاعدة لهذه السياسة . وفي الوقت الذي كان يوجد فيه تمايز طبقي ذو طبيعة رأسمالية في الريف قبل الإصلاح ، إلا أن الإصلاح يعمد وبسرعة إلى خلق برجوازية وبروليتاريا ريفيتين ، عن طريق استخدام وتحويل نظام القرية القديم .

لقد رافق تطبيق الإصلاح انخفاض مستمر في عدد العائلات التي تملك أرضا ، وأجبر عدد لا بأس به إلى التحول إلى عمال زراعيين . فقبل أي شيء آخر ، لقد دفعت بنسود المكننة في المرحلتين الأولى والثانية الاقطاعيين إلى الاستغناء عن أصحاب الحيوانات ومن يعمل في القطع المفروزة « نسغ » ،

Keddie. op. cit, p. 162

(١٤)

Derman, op. cit., p. 165.

(١٥)

وبالتالي حرمانهم من الحصول على أية حصة في الاراضي التي أعيد توزيعها . بعدئذ ، « باعت » ٥٧٠٠٠ عائلة في ظل المرحلة الثانية أراضيتها الى الاقطاعيين وفقا لبنود تلك المرحلة . وقد كان أكثر من نصف هذه العائلات يعيش في مناطق خاضعة لسلطة عائلة علام القوية . ويبدو ان ٥٩٢٠٠٠ عائلة أخرى فشلت خلال الفترة الانتقالية ما بين المرحلتين الثانية والثالثة ، في أن تحول عقود الإيجار الى ملكية . ويعتقد ان معظم هؤلاء أجبروا على الانضمام الى البروليتاريا . وتجري الآن عملية نزع للملكية على نطاق واسع حيث ان المؤسسات الزراعية والزراعي - أعمال تطرد الفلاحين من الارض وتخفف من درجة الطلب حتى على العمال الموسمين . ويجب أن لا يغيب عن البال ان عددا من العائلات التي حصلت على الاراضي في أثناء المراحل الثلاث الأولى قد جردت من ملكيتها بسبب تأخرها في تسديد الاقساط . ولا بد أن يكون قد تم دفع هذه العائلات من طبقة الملاك الى طبقة أولئك الذين لم يعد لديهم الا قوة جهدهم كي يبيعونها .

لقد أدى الاصلاح الزراعي الى نمو بورجوازية وبروليتاريا ريفيتين . وتشمل البرجوازية عددا من ملاك الاراضي السابقين الذين احتفظوا بشكل أو بآخر بالارض ، ومن الفلاحين الميسورين الذين أصبحوا ملاكا فيما بعد . بالإضافة الى فئة شهدت توسعا كبيرا في القرية الايرانية بعد الاصلاح وهي فئة أصحاب الحوانيت والمقرضين الذين حققوا المكاسب من جراء تطور العلاقات السلعية والزيادة في الطلب والاقراض . ومما يذكر أن هاتين الفئتين - الفلاحون الميسورون وأصحاب الحوانيت والمقرضون - غالبا ما تتداخلان اذ ان ثمة فلاحا قد يفتح حانوتا أو ثمة صاحب حانوت قد يشتري أرضا . ومن الناحية الأخرى ، هناك طبقة البروليتاريا الريفية الجديدة التي تتكون غالبيتها من العمال الزراعيين لما قبل الاصلاح ، اضاف اليهم العائلات التي كانت قد حصلت على ارض ولكنها اما حرمت منها أو فقدت الارض بسبب الالفاء التدريجي الذي ألحقته سياسة التوزيع بأصحاب (النسخ) الذين لم يحصلوا على ارض . لكن ، عموما ، يستطيع المرء أن يقول ان الريف

الايرواني رأسمالي . الا أن خصائص ما قبل الرأسمالية تبقى حية بالضرورة مثل طرق الزراعة والمفاهيم وأنماط الملكية القديمة التي لم تخضع للإصلاح . على الرغم من ذلك ، أن العلاقات الرئيسية القائمة هي علاقات سلعية بالإضافة إلى أن الهيكل الاجتماعي في القرية يتحول الآن كي يتخذ شكلاً رأسمالياً . أن هذا في حد ذاته أول إنجاز رئيسي يحققه الإصلاح .

يبقى ، على أي حال ، عامل آخر في القرية الإيرانية لا بد من تحليله ، وهو الدولة . فالمعروف أن النتيجة الرئيسية الأخرى التي يحققها الإصلاح هي أن الدولة تتدخل في القرية وهي الآن بمثابة القوة الرئيسية فيها من خلال نواح ثلاث . فالدولة ، وهي في ذلك مثل كل الدول ، تحمي وتعتمد عند الضرورة إلى إقامة الملكية الخاصة في الأرض . فقد أقامت الملكية الخاصة في المناطق القبلية وهذا أمر لم يحدث في السابق وفق شكل متطور . ثانياً ، تدخلت الدولة وأعادت توزيع الأراضي من خلال برامج الإصلاح بسبب الخصوصية المتخلفة للريف عندما قاوم ملاك الأراضي في فارس في أواخر العام ١٩٦٣ هذه الإصلاحات ، الأمر الذي أدى إلى تدخل الجندرية والجيش لتطبيق إرادة الحكومة . وتدخلت الدولة في مرحلة ثالثة في منتصف وأواخر عقد ١٩٦٠ حيث أثبت توزيع الأراضي على الفلاحين الأغنياء وإقامة تعاونيات الإقراض عدم فعاليتها . وتم تدخل الدولة في هذه المرحلة عند مستوى الإنتاج من خلال التعاونيات أولاً ومؤسسات المزارع وشركات الأعمال - زراعية ثانياً - .

قد يغطي تشجيع مشاريع الأعمال - زراعية على حساب الملكية الفردية انطباعاً بأن سياسة الحكومة الإيرانية متذبذبة . إلا أن هذه السياسة ، أو بالأحرى السياسات التي تتبعها الحكومة منذ العام ١٩٦٢ أكثر تناسقاً إذا ما نظرنا إليها ضمن إطار المتطلبات الإجمالية اللازمة لتحقيق التطور الرأسمالي في إيران ومواجهة الإلزامات التي لا يمكن تفاديها التي تتواجد في أثناء عملية التطور هذه . أن ما يؤكد عليه برنامج الإصلاح الزراعي ، وبعده مشاريع

الاعمال - زراعية ، هو دور الدولة المتعظم في تحويل الريف الايراني . ولكن ، رغم تدخل الدولة لاحداث تغير منظم واع في علاقات الملكية الريفية ، فان الزيادة في الانتاج التي كانت تأمل الدولة أن تحدث ، لم تتحقق . ويفسر هذا ، السبب الذي يجعل الدولة الان تتعهد بالاشراف على الانتاج ، متعاضدة مع الفلاحين الاغنياء ورأس المال الخاص الذي يحظى بتشجيع الدولة على الاستثمار في القطاع الريفي .

لقد حلت الدولة كقوة رئيسية محل المالك في جميع القرى الايرانية ان كانت مندمجة في مؤسسات المزارع أو لم تكن . ان أداة الدولة في النهاية هي الجندرية والجيش ، الا أن استعمالها محدود حيث تتدخل الدولة عن طريق مؤسسات معينة اقيمت خلال الاصلاح . فقد تم تشكيل فيلقين في الستينات من أجل ادخال الافكار الجديدة الى القرية وهما : فيلق محو الامية الذي تأسس في العام ١٩٦٣ ، وفيلق شؤون الصحة الذي انشئ في عام ١٩٦٤ . لقد اتخذت المشاركة في هاتين المؤسستين شكل الخدمة الوطنية حيث كان يجري نقل الالاف من سكان المدن للعمل في الارياف . وقد عمل في فيلق محو الامية بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧١ حوالي ٦٢٧٣٠ شخص كانوا جميعهم من الرجال حتى العام ١٩٦٩ حين انشئ فيلق تعليمي من النساء . وقد تم خلال تلك الفترة افتتاح ١٣٧٨٢ مدرسة ابتدائية في القرى وارتفع عدد الطلاب المسجلين من ٦٧٥٠٠٠ الى ٨٣٠ ١ طالب . أما فيلق الشؤون الصحية فقد قام بدور أكثر تعقيدا الا أنه تمكن من اقامة ٥٠٠ وحدة طبية في الارياف خلال السنوات الثلاث الاولى، وتمكنت الوحدة الطبية منها من الاشراف على أكثر من قرية لانها وحدات متحركة .

لقد حقق الفيلقان ، على أي حال ، نجاحا قليلا اذ ان كلام الرسميين الكثير والمنمق لم يؤد الا الى نتائج هزيلة . فقد بلغ عدد الناجحين في مدارس محو الامية ١٠٠٠٠ شخص في العام الواحد، في حين أن حوالي ١٥٪ من سكان الارياف - اذا ما قبلنا الارقام

الرسمية - لم يحصلوا على أي تعليم في العام ١٩٧١ . لقد حافظت معدلات الامية في الارياف في عام ١٩٧٥ على ارتفاعها ، اذ كانت تبلغ ٦٠٪ بالنسبة للرجال و ٩٠٪ بالنسبة للنساء . ولقد كان عمل فيلق الشؤون الصحية محدودا أيضا ، اذ ان حوالي ٩٠٪ من القرى الايرانية محرومة من العناية الصحية اذا ما افترضنا ان الوحدة الطبية المتنقلة الواحدة ترعى شؤون عشر قرى . وتجدر الاشارة الى تقرير رسمي قدم للحكومة الايرانية في العام ١٩٧٤ جاء فيه ما يلي :

« على الرغم من الانفاق الذي انفقته الحكومة في السنوات القليلة الماضية ، فان مشاكل الصحة الرئيسية في ايران لا تزال دون حل . فهناك ٥٠٠٠ طبيب ، من اصل ١٠٠٠٠ الذي هو مجموع اطباء ايران ، يعملون في العاصمة طهران ويعمل أكثر من ٣٠٠٠ منهم في المدن الاخرى ، في حين أن عدد الاطباء العاملين في الارياف لا يزيد عن ١٥٠٠ طبيب . ويوجد في ايران ٤٠٠٠٠ سرير تتوزع على المستشفيات الموجودة فقط في طهران وفي المدن الكبيرة الاخرى . وتحصل الاغلبية من سكان ايران على الخدمات الطبية من ١٠٠٠٠ مستوصف تفتقد المعدات المناسبة . والنتيجة هي أنه يجري تركيز الموظفين والمعدات في طهران ، في حين ان ١٨ مليون إيراني يفتقدون الخدمات الصحية التي يقدمها الطب الحديث والمتقدم » (١٦) .

بالاضافة الى هذين الفريقين ، توجد هيئات أخرى ترتبط ببرنامج الاصلاح الزراعي ذاته . لقد اشرفت منظمة الاصلاح الزراعي على توزيع الاراضي بالتعاون مع وجهاء القرية والملاك ، وتحولت قضايا المتابعة للشؤون اليومية ، بعد تنفيذ برنامج الاصلاح ، في القوى التي لم تدخل في عداد مؤسسات المزارع الى البنك الزراعي والتعاونيات . فالبنك يسدد الاقساط للملاك الذين

(١٦) Imperial Organization of social Services, Report of.
The commission on the study of health and Medical
problems, Second edition, 1975, p. 1. Paul Vieille, 'Les

صودرت أراضيهم في حين ان الفلاحين يدفعون لهؤلاء اثمان الاراضي التي استحوذوها . الا ان البنك يقرض الفلاحين من خلال التعاونيات . وقد كانت العضوية في التعاونيات شرطا أساسيا يسبق الحصول على الارض ، وذلك في المرحلتين الاولى والثانية . ومما يذكر ان العديد من هذه التعاونيات كان موجودا على الورق فقط . والسبب الهام الذي حال دون تشجيع التعاونيات في منتصف حقبة ١٩٦٠ ، مثلما تنبأ وزير الزراعة ارسنجانى ، هو عدم رغبة الدولة في قيام منظمات تخضع لاشراف وادارة الفلاحين . وقد بلغ عدد التعاونيات في اوائل عقد ١٩٧٠ حوالي ٦٧٠٠ تعاونية شملت ثلثي اجمالي القرى الايرانية، الا ان محاولات الحكومة لتطبيق المركزية أدت الى تخفيض هذا العدد الى ٣٠٠٠ تعاونية . وتدير شؤون التعاونيات الان هيئة رسمية تعرف باسم المنظمة المركزية للتعاونيات الفلاحية ، وهي عبارة عن مؤسسة تمنح القروض من خلال البنك الزراعي لمساعدة الفلاحين الاثرياء . ويتمتع هؤلاء بأفضلية خاصة أثناء التعامل مع المنظمة المركزية للتعاونيات الفلاحية، لان حصة العضو في التعاونية تقاس بمساحة الارض التي يملكها من ناحية ، ولان مقدار القرض الذي يمكن الحصول عليه يقاس بعدد الحصص في التعاونية من الناحية الاخرى .

في دراسة لمنطقة غيلان أجريت في منتصف الستينات وشملت ١٨ تعاونية، تبين أن هناك، من أصل ١٠٤ من الرسميين، ٢٩ فلاحا ثريا ، و ٥٤ فلاحا متوسطا ، و ١١ فلاحا فقيرا (١٧) . وكشفت الدراسة ذاتها انه كان يتم تطبيق نظام اقراض ذي شقين : فقد كان عضو التعاونية يدفع فائدة بنسبة ٧٥٪ ، في حين ان الفلاح الفقير كان يدفع نسبة ٥٠٪ على ما يستدينه من المقرضين الخاصين . وقد كانت تصل الفائدة عمليا الى نسبة ١٠٠٪ اذ أن مدة معظم القروض تبدأ في الربيع وتنتهي عند نهاية الحصاد . ومما يذكر ان الفلاحين الاغنياء كانوا يجدون في

Paysans, La petite bourgeoisie et L'etat apres la reform (١٧)
agricole en Iran' ' Annals, no. 2. p. 27.

الاقتراض من البنوك والتعاونيات ومن ثم الاقتراض للعمال الفقراء بمعدلات عالية من الفوائد ، ممارسة عادية . هكذا ، ان الاثر الشامل للاصلاح الزراعي ووجود الرسميين العاملين في التعاونيات في القرى ، أدبا الى تعاون هؤلاء مع الفلاحين الاثرياء وأصحاب المتاجر ، وقد أسهمت الدولة من خلال سياسات التوزيع والاقتراض في تعزيز موقع البورجوازية الريفية الجديدة . وتتجلى الصورة أكثر وضوحا في المناطق التي تشملها مؤسسات المزارع ، حيث يتمكن المزارعون الاغنياء وحدهم من مشاركة الدولة والقيام بدور في ادارة المزارع التي تديرها الدولة . فيما لو أراد المرء أن يلخص خصوصيات الاصلاح الزراعي في ايران ، ويذهب الى ما وراء الحقيقة العامة بأن ثمة تحولا رأسماليا قد حدث ، هناك ثلاث خصائص بارزة . أولا ، لم تتم تصفية طبقة ملاك الاراضي القديمة ، حيث ان أفرادها التحقوا اما بصفوف بورجوازية المدن التي كانت تشدهم نحوها روابط ما في الاصل ، أو اندمجوا في برجوازية الريف الجديدة حيث جرى تعويض من فقد منهم أرضه والتحق في ما بعد بصفوف برجوازية المدن . ثانيا ، لقد كانت سياسة توزيع الاراضي انتقائية ، وكان الهيكل الاجتماعي ما قبل الرأسمالي في القرية الاساس الذي ارتكز عليه قيام نظام طبقة رأسمالية جديد .

ثالثا ، ان الدولة الان اكبر قوة اقتصادية وسياسية في الريف الايراني .

من المهم بمكان ان لا تغيب هذه الخصائص المعينة عن البال وخاصة في ضوء ما يشاع عن ان الاصلاح الزراعي في ايران قد نجح بسبب تصفية سلطة طبقة الملاك القديمة .

ان هذا ، من ناحية ، صحيح الا أنه ، من الناحية الاخرى ، مضلل . فقد أعلن ان الاصلاح الزراعي يعني نقل الملكية الى الفلاحين وحياسة هؤلاء على السلطة التي كان يتمتع بها الملاك السابقون . لكن ما حصل في التطبيق العملي جاء مخالفا لذلك ، اذ ان ملكية الارض انتقلت الى بعض الفلاحين ، في حين ان الدولة

هي التي استولت على السلطة في القرية . ان فلاحي ايران لا حول لهم ولا قوة تماما كما كان حالهم قبل العام ١٩٦٢ ، ولم يتغير شيء سوى السيد فقط . اما الادعاء بأن سلطة ملاك الاراضي قد تفتت فهو ادعاء باطل حيث ان العديد من هؤلاء احتفظوا بملكية بعض من الاراضي وتمتعوا بحرية كاملة للاحتفاظ بأفضلها . اكثر من ذلك ، لقد حصل هؤلاء على تعويضات لقاء الاراضي التي فقدوها مما مكنهم من البقاء أعضاء في الطبقة الايرانية الحاكمة ، وان لم يكن في قطاعها الزراعي . لقد أجبر هؤلاء على الانتقال من القطاع الزراعي وأجبروا ، مثلما حصل لجميع قطاعات الطبقة الحاكمة ، على تسليم السلطة التنفيذية للدولة المتعاضمة اتساعا . الا انهم ، كجزء من المجتمع الايراني ، لم يجبروا على التخلي عن املاكهم وامتيازاتهم الاقتصادية النسبية .

يعني هذا ان الدولة تمكنت من تطبيق سياسة مجحفة غالت في اجحافها في السنوات اللاحقة ، رغم الحماس الكبير الذي رافق مرحلة الاصلاح الاولى .

في الوقت ذاته ، كان الاصلاح متذبذبا من حيث الشكل . فقد حصل افتراق ملحوظ بين المرحلة الاولى التي اكدت على الملكية والمرحلة الثانية التي ادخلت سياسة الاستئجار ، وافتراق آخر بين الصيغة الاصلية للمرحلة الثانية التي وضعت حدودا عليا للملكية وبين الصيغة المعدلة لعام ١٩٦٤ التي ألغت الحدود أمام ملكية الارض الممكنة والمروية والتي لم تكن كذلك في السابق . وقد تزايد التناقض بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة التي جرت محاولة في ظلها لتحويل الاستئجار في المرحلة الثانية الى ملكية . الا ان الذي حدث ، وبسبب السرعة في التنفيذ ، هو أن حوالي ٤٠٪ من المخولين الحصول على الارض فقدوا هذا الحق . وفي الوقت الذي تشجع فيه المرحلة الثالثة الملكية الفردية تحل الان مؤسسات ومشاريع الاعمال - زراعية محل السيطرة الفردية عن طريق الدولة أو الكونسورثيا الخاصة وليست هذه التغيرات متذبذبة بالقدر الذي تبدو فيه للوهلة الاولى ، ذلك انه

يمكن تفسيرها الى حد ما بعامل ندر أن ظهر جليا ولكنه مع ذلك لعب دورا مؤثرا طوال مدة الاصلاح الزراعي ، ذلك العامل هو الصراع الطبقي .

لم تكن هناك في ايران في اوائل الستينات حركة فلاحية هامة ، لا على الصعيد القومي ولا على الصعيد المحلي . لم يلعب الفلاحون دورا الا من المنظور بعيد المدى بمعنى انه كان قد أصبح واضحا نتيجة ما حدث في مناطق آسيا الاخرى (مثل الصين وفيتنام) ان الفشل في انجاز الاصلاح قد يؤدي الى انفجار فلاحى . فقد كان الصدام الرئيسى في تلك الفترة بين الدولة وبين ملاك الاراضى ، اى انه كان صداما بين أطراف مختلفة من الطبقة الحاكمة ذاتها حول ما اذا كان التطور الرأسمالى يجب أن يحدث أم لا . وقد عارض بعض ملاك الاراضى ورجال الدين الاصلاح الزراعي ، وحدثت معارضة رجال الدين لان الاصلاح يمثل رمزا لمساعي الشاه كما انه يهدد مصير الملكية الدينية . لقد هزم هؤلاء في القرى ذاتها بعد تطبيق المرحلة الاولى ، وفي الساحة السياسية بعد فشل مظاهرات شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٣ . اضطر الشاه ، وهو يطبق هذه السياسة ، الى التحالف مع الجناح الليبرالى في الطبقة الحاكمة الذي كان حسن ارسنجاني وزير الزراعة واحدا من أعضائه . وناشد الشاه كجزء من حملته ضد معارضى الاصلاح الزراعي ، الفلاحين مباشرة وقام بنفسه بتسليم شهادات الملكية للفلاحين في ماراغيه في أذربيجان . الا أن هذا التحالف لم يدم طويلا ، وخاصة ان ارسنجاني الذي كان له طموحات سياسية خاصة به ، بدأ في تعبئة الفلاحين لدعمه ، ويعتقد بأنه كان يرغب في أن يحول التعاونيات الى مؤسسات فلاحية فاعلة برعايته ، اذ أنه نظم في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٣ مؤتمرا في طهران حضره ٧٠٠ من أعضاء التعاونيات . لقد اكتسب ذلك المؤتمر أهمية خاصة لاسباب عدة ، اذ رغم ان الوفود لم يجر انتخابها بل عينت ، فان المؤتمر هو الاول من نوعه في تاريخ ايران حيث يلتقي المزارعون الايرانيون على المستوى القومي ، حيث أقرت الوفود تحت الاشراف توصيات لم تعلن بها

ولاءها للشاه وحسب ، بل نادى بالحرية (وان يكن غير محددة) في ايران . وفي الوقت ذاته كان الفلاحون في بعض مناطق ايران يقومون بتشجيع من مرحلة الاصلاح الاولى ، بمصادرة الاراضي التي كانوا يعتقدون ان القانون يشملها دون العودة الى المسؤولين . مبدئيا ، لقد تمت تعبئة فلاحى ايران سياسيا كقوة وطنية للمرة الاولى ، ووجد هؤلاء ارسنجانى منظما يتمتع بموقع وطنى (١٨) .

أقال الشاه ارسنجانى بعد مرور بضعة أسابيع على مؤتمر الفلاحين ، وتم تنفيس الحركة الفلاحية الاصلية حالما بدأ تطبيق المرحلة الثانية . وبعد أن حقق الشاه الانتصار في الصراع الدائر في داخل الطبقة الحاكمة ، أصبح بإمكانه أن يحل ارتباطه بحلفائه الليبراليين من جهة ويتجاهل الحركة الفلاحية الناشئة من الجهة الاخرى . وتلا ذلك تطبيق بنود المرحلة الثانية المعتدلة التي أصبحت أكثر اعتدالا بعد تسلم الجنرال فاليان لوزارة الزراعة . فيما لو كان يرغب الشاه في أن تصبح الحركة الفلاحية قوة سياسية مستقلة فقد كان ذلك هو الوقت المناسب لتشجيع تلك العملية التي نتجت عن المرحلة الاولى ، الا أن ذلك لم يكن مقبولا سياسيا الامر الذي حدا بالشاه الى استخدام المرحلة الثانية لاحداث نقلة حاسمة في طبيعة الاصلاح الى اليمين . وتلت ذلك تغيرات لاحقة: لقد كانت المرحلة الثالثة ومؤسسات المزارع محاولة أخرى لتعزيز اوضاع الملاك الاغنى وتصفية الملاك الاصغر . الا أن ثمة أزمة أخرى برزت وهي ، بالتحديد ، نشبت بين الرغبة السياسية للنظام في تحقيق قاعدة ريفية آمنة وتطلبه الاقتصادي لنتائج أعلى . فالمسألة البارزة هي أن الفلاحين الذين استحوذوا على الارض من جراء توزيعها لم يكونوا ينتجون كفاية ذلك انهم ربما كانوا من أنصار النظام بشكل غامض بسبب الحصول على الارض ،

On Arsanjani see Lambton, op. cit., and Marvin (١٨) Zonis, The political Elite of Iran, op. cit., pp, 53-60.

يمكن دتمان من تأليف كتابه بشأن الاصلاح الزراعي دون أن يأتي على ذكر ارسنجانى حتى ولو مرة واحدة ، هذا التجاهل دليل على تناول المؤلف فيسر النقدي لسياسات الحكومة الايرانية . .

ألا أنهم لم يكونوا يزيدون من القدرة الانتاجية ، أو يستهلكون مقادير غذائية أكبر مما لا يسمح بوصول غير القليل من الاغذية الى الاسواق . وهذا هو السبب الذي دفع الدولة الى التدخل أكثر وتشجيع مؤسسات المزارع وكونسورتيا الاعمال - الزراعية . الا ان لهذه السياسة التي تتناقض مع الاهداف السياسية الاولى لبرنامج الاصلاح نتائج سلبية أيضا . اذ أن الفلاحين باتوا الان أكثر وتشجيع مؤسسات المزارع وكونسورتيا الاعمال - الزراعية ، فقدان الارض التي يحصلون عليها ، ويتبلور الان صراع شامل ، ولكنه صامت ، حيث تدفع الحكومة الى مواقع أكثر اصرارا على نزع ملكية الفلاحين الذين منحوا ارضا في السابق ، من اجل الوفاء بمتطلبات المرحلة الطويلة الاملد للتطور الرأسمالي .

ولذلك عند الحديث عن الصراع الطبقي في الريف الايراني فنحن نعني عددا من الصراعات المنفصلة التي انعكس الواحد منها في تغير في سياسة الحكومة . لقد كسبت الدولة الجولة الاولى ضد ملاك الاراضي . وبعض رجال الدين الذين عارضوا الاصلاح . وكسبت الجولة الثانية ضد الحركة الفلاحية التي كانت تتكون . وتخوض الدولة الان الجولة الثالثة ضد صغار الملاك من أجل رفع الانتاج ، وقد تضطر لمواجهة جولة رابعة ضد ملايين العمال الزراعيين المحرومين من الارض والذين لزموا جانب الصمت حتى الان . ان متطلبات الحكومة كبيرة الا انها تواجه فلاحين لا يزال بإمكانهم أن يجابهوها بمعارضة عنيدة وان كان من غير المتوقع ان تعلن التمرد في المدى القصير .

تجاذبات واخفاقات

تشهد تقلبات السياسة الحكومية الانظار نحو مسألة بالغة الاهمية تتعلق بالاصلاح ، الا وهي مقدار ما تحقق ، وما لم يتحقق ، من انجازات . لقد بينا كيف انه تم تطبيق الرأسمالية القسري في الريف الايراني ، وكيف أخذ توزيع الاراضي شكلا مجحفا في ظل سيطرة الدولة المتعاضمة . ويمكن الان أن نعين لا مجرد نوع

الاصلاح الذي تم ، بل أيضا الى أي مدى تمكن الاصلاح الزراعي من تلبية المتطلبات التي تجاوبها أية دولة نامية عموما ، رأسمالية كانت أم لا . ويستلعي هذا تحليلا أوفى للزراعة من خلال أطر أوسع من أطر الاصلاح بحد ذاته وأصوله في فترة ١٩٦١-١٩٦٢ ذلك أن مسألة النجاح السياسي في المدى البعيد ، مسألة ثانوية، إلا أن الأهم هو اسهام الاصلاح في تحقيق التنمية الاقتصادية في ايران . ونقدم فيما يلي ستة معايير ، أربعة منها اقتصادية واثنان اجتماعيان - سياسيان لتوضيح الطرق الرئيسية التي يستطيع التحول الزراعي من خلالها أن يسهم في عملية التنمية الشاملة :

١ - الوفاء بالطلب على الانتاج الزراعي : يتطلب اقتصاد دولة نامية تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي كي تتمكن الدولة من توفير الغذاء لسكانها وتزويد الصناعة بالمواد الخام وأن تصدر بفيه الاتفاقات على ما تستورده من السلع الرأسمالية . وتبذل في العادة المحاولات من أجل معادلة الزيادة في الطلب وانتقال السكان بعيدا عن الزراعة ، عن طريق رفع مقدار الانتاجية بواسطة تغيير أنماط الزرع وادخال المخصبات والبذور الجديدة . وأكثر أجزاء هذا الطلب الحاحا هو الحاجة الى اطعام السكان . هناك عنصران أساسيان يلعبان دورا في ارتفاع معدلات الطلب على المواد الغذائية في معظم دول العالم الثالث والبالغ ٢٥-٣٠٪ في العام الواحد ، وهما زيادة عدد السكان بنسب أعلى من نسب الزيادة في الدول التي مرت في تجربة التحول الصناعي، وبزيادة الدخل الفردي . ففي الاقطار الأفقر قد تبلغ مرونة الطلب على الغذاء الناتجة عن تغيرات الدخل نسبة ٦ر. - ٨ر.٠٪ ، أي أن الطلب على الغذاء سيحافظ على معدلات ارتفاعه حتى لو لم تحصل زيادة في عدد السكان لتحقيق التوازن (١٩) .

أن أداء ايران في هذا المضمار كان سيئا . فايران لم تكن على الاطلاق دولة مصدرة لانتاج زراعي رئيسي ، بالإضافة الى أن

Peter Dorner, Land Reform and Economic Development (١٩)
ment, Harmondsworth, 1972, pp. 16-17.

عوائد النفط التي تحصل عليها تستخدم لتمويل الانفاق على السلع الرأسمالية . ويضاف الى ذلك ان عوائد النفط تمويل الانفاق على الواردات الغذائية ما دام برنامج اصلاح الزراعي قد فشل في زيادة الانتاج . لقد حقق الانتاج الزراعي منذ أوائل الستينات زيادة معنوية تعادل ٢٥ - ٣ ٪ ، علما بأن معدلات الزيادة في بعض السنوات انخفضت حتى نسبة ١ ٪ . هذه النسب أقل من معدل الزيادة في عدد السكان (٣ ٪) وأقل بكثير من معدلي الزيادة في عدد السكان والدخل مجتمعين . وحقق الطلب على الانتاج الزراعي في اواسط السبعينات زيادة بلغت نسبة ١٢٥ ٪ في العام الواحد وينتظر ان ترتفع هذه النسبة الى ١٤ ٪ خلال الثمانينات بسبب زيادة أكبر في الدخل (٢٠) . وقد تأثر الطلب على اللحوم الحمراء ذو مرونة الدخل العالية بشكل خاص ، بالزيادة الحاصلة في الدخل : اذ ارتفع مقدار استهلاك الفرد الواحد من ٨ كيلوغرام الى ١٨ كيلوغراما في العام الواحد في منتصف السبعينات وينتظر ان يصل الى ٤٧ كيلو غراما في العام ١٩٩٢ . وقد ارتفع معدل استهلاك اللحوم خلال ١٩٧٤ و ١٩٧٥ في العاصمة طهران حيث يعيش معظم الاجانب واثرياء ايران بنسبة ١٠٠ ٪ . ويقدر ان ترتفع قيمة اجمالي الاستهلاك في ضوء هذه الزيادة في الطلب على المواد الغذائية من ٢٤٥ بليون ريال في العام ١٩٧١ الى ١٣٠٠ بليون في عام ١٩٨٧ .

ليس غريبا ان تنخفض معدلات الانتاج الزراعي اذ ان هذا امر معتاد في أعقاب اصلاح الزراعي مباشرة ، وعلى سبيل المثال ، لقد انخفض مقدار المخزون من المواد الغذائية في الصين بمعدل ٣٣ ٪ في العام التالي لتطبيق المزارع الجماعية .

جول رقم (٧) :

مؤشرات الانتاج الزراعي في ايران

السنة	الاجمالي	بالنسبة للفرد
		(١٠٠ = ٩٦١ - ٩٦٥)
١٩٦٥ - ١٩٦١	١٠٠	١٠٠
١٩٦٤	٩٧	٩٤
١٩٦٥	١٠٥	٩٩
١٩٦٦	١١٠	١٠١
١٩٦٧	١٢٢	١٠٩
١٩٦٨	١٣٣	١١٥
١٩٦٩	١٢٨	١٠٨
١٩٧٠	١٣١	١٠٧
١٩٧١	١٢٧	١٠٠
١٩٧٢	١٣٣	١٠٢
١٩٧٣ (تمهيدي)	١٣٥	١٠١

الا ان هذا الضعف استمر في ايران لفترة طويلة بعد عدم الاستقرار الذي سببه الاصلاح ، وكانت الدولة تواجه بالتالي واحدا من خيارين : اما لجم العرض مما يؤدي الى انتشار الاستياء بين صفوف الطبقة الوسطى ، او استيراد الغذاء لمقابلة الطلب الجديد وهو ما اقدمت عليه الحكومة : فقد ارتفعت الواردات الغذائية بدرجة كبيرة منذ الاصلاح الزراعي ، ووضعت الحكومة ، بسبب حرصها على تجنب مواجهة الاستياء ، برنامجا لاعانة السلع الغذائية الذي بلغت تكاليفه في العام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ حوالي ٣٠٠٠ مليون دولار . ومما يذكر ان قيمة الواردات

المصدر :

US Department of Agriculture, Iran; Agriculture production and Trade, 1974, p. II.

الغذائية للعام ١٩٧٧ بلغت ٢٦٠٠ مليون دولار ، وينتظر أن تصل الى ٤٠٠٠ مليون في أوائل الثمانينات ، حيث يمكن أن تضطر ايران لاستيراد ثلث حاجاتها من المواد الغذائية (٢١) .

جدول رقم (٨) :

الواردات والانتاج الزراعي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (طن متري)

الواردات	الانتاج الايراني	السلعة
٢٤ ٠٠٠	٥١٠ ٠٠٠	لحوم حمراء
٢٠٠	١١٢٠٠٠	دجاج
٨ ٠٠٠	١٤٣ ٠٠٠	بيض
١ ٤٨٥ ٠٠٠	٤ ٧٠٠ ٠٠٠	قمح
١٧٨ ٠٠٠	٩٠٠ ٠٠٠	شعير
١٧٦٠٠٠	٩٥٠ ٠٠٠	رز
١٠ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	ألياف
٨ ٧٠٠	٣ ٢٠٠	حرير

من ناحية ، قام النفط بتغطية تكاليف هذه الواردات ويمكن ، من ناحية أخرى ، الزراعة في ايران أن تبقى غير فعالة لمدة طويلة من الزمن ، وهو أمر لا يمكن أن يحدث في بلد لا موارد نفطية له دون أن يؤدي ذلك الى نتائج سياسية خطيرة (٢٢) .

Economist, ' a Survey of Iran' , 27 August 1976, (٢١) pp. 40, 43.

Iran Economic Service, Echo, Tehran.

المصدر :

(٢٢) سيشكل اعتماد ايران على الواردات الغذائية قسري المستقبل جزءا هاما من علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وقد يفسر هذا الامر تدخل ايران في شؤون الدول المجاورة (باكستان و افغانستان وربما عمان) ، من اجل توجيه اقتصاد هذه الدول نحو خدمة متطلبات الاقتصاد الايراني .

وهناك أسباب عدة أخرى لهذا الهبوط في الانتاج ، وعلى رأسها الحدود المطلقة أمام تحقيق أية زيادة في الانتاج . فالمعروف ان معظم الاراضي الايرانية غير قابلة طبيعيا للزراعة ، بالإضافة الى انه لم يطرأ تحسن على أنماط الزراعة رغم التغير الذي حدث في أنماط الملكية ، وقد ترتب على انهيار نظام « النساغ » القديم تلاشي شكل العمل الزراعي التقليدي وفق فرق العمل (بونيه) ، بالإضافة الى انخفاض مقدار قوة الجهد التي يستخدمها أصحاب الحيوانات . أهم من كل ذلك هو فشل الحكومة في حقن الريف الايراني بالراسمال طوال الستينات . فقد ذهبت ، على سبيل المثال ، نسبة ٦ ٪ فقط من اجمالي الاستثمارات لعام ١٩٦٩ نحو الزراعة . ورغم الزيادة الحاصلة في تمويل الزراعة في الخطة الخامسة فان هذه الزيادة لا تعتبر كافية ، اذ ان معظم الاموال المخصصة تذهب الى الفلاحين الميسورين وتخدم اهدافا قصيرة الاجل نسبيا ، أي تمكين المزارع من الوقوف على قدميه حتى يحين وقت الحصاد . ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٨ ، على سبيل المثال ، بلغت مدة ٦٥ ٪ من القروض ٦ - ١٢ شهرا فقط ، في حين ان أقل من ١٥ ٪ من هذه القروض كانت تغطي مددا تزيد عن الخمس سنوات (٢٢) . هناك بالطبع ، وخلف جميع هذه العوامل التكنيكية البارزة ، سلبية الفلاحين النسبية ، أو ببساطة أخرى ، غياب حركة فلاحية والفشل في تحويل قبول الفلاح للدولة الى التزام معاً ونشيط من أجل رفع معدلات الانتاج . يبرز الفشل في انتاج الغذاء الكافي مرة أخرى الطبيعة البيروقراطية للإصلاح الزراعي . لقد أسهم الإصلاح الزراعي والزيادة في دخول المزارعين الاغنياء في رفع معدلات الاستهلاك ، ورغم عدم توفر البيانات الدقيقة فان ثمة تقارير تفيد ان بعض المزارعين يستخدمون دخولهم الجديدة للحج الى مكة أو الزواج ثانية بدل استخدامها لزيادة الانتاج . ويخشى العديد منهم أن يستثمروا أموالا جديدة في الانتاج بسبب عدم معرفتهم الاكيدة بنوايا الحكومة .

(٢٢) Vieille, op. cit. يتضمن مناقشة بالتفصيل بشأن القروض .

٢ - بناء سوق العمل : يوجد في حيز الاستخدام افتساق جوهري بين الدول التي طبقت التصنيع في وقت مبكر وتلك التي طبقت في وقت لاحق . في حالة النوع الاول ، كان النمو السكاني اقل ، في حين ان الصناعة كانت تعتمد بدرجات اكبر على العمالة الكثيفة : ان السماح للعمل بأن يلبي طلبات القطاع المديني هو أحد متطلبات التنمية الزراعية وتحقيق درجة أعلى من الانتاجية الزراعية . والذي يحدث في معظم دول العالم الثالث هو العكس تماما : فالصناعة في هذه البلدان تعتمد أكثر على رأس المال الكثيف ، على الأقل في القطاع « الحديث » منها ، في حين ان زيادة النمو السكاني تتم بمعدلات أكبر من التوسع في العمالة في المدن . ولذلك فانه يتحتم على الاصلاح الزراعي ، الذي لم يوضع أصلا من أجل اطلاق عمل فائض بالخروج من الريف ، أن يقدم أو ، على الأقل ، يثبت الفرص في سوق العمل الزراعي . وقد يكون هناك ثمة قلة نسبية في العمل من قطاع الزراعة الى قطاعات غير زراعية ترافق التطور الاقتصادي ، الا ان النمو السكاني والزيادة المحدودة في الاستخدام الآخر تحولان دون خفض عدد العاملين المطلق في الزراعة حتى مرحلة لاحقة أبعد بكثير . لقد فشلت عدة بلدان نامية في حل هذه المسألة : والنتيجة هي هجرة واسعة من الريف الى المدن دون أن تكون هناك عمالة كافية لهؤلاء ، بالاضافة الى انخفاض حجم استخدام قوة العمل الريفية . وتتجلى هذه المشكلة ، على سبيل المثال ، في أميركا اللاتينية : « توضح البيانات المتعلقة بالخمسينات في سبع دول أميركية لاتينية ان حوالي ١١ مليون من أصل ١٩ مليون يقطنون المناطق الريفية قد هاجروا الى المدن » (٢٣) . لقد امتدت تأثيرات هذا الفشل الى ما وراء مدن الاكواخ ذاتها : انه يمثل إهدارا مخيفا للموارد البشرية ، وعائقا واضحا للطلب الداخلي ، بالاضافة الى النتائج السياسية طويلة الامد التي قد تنتج عن

(٢٣) Dorner, op.cit, pp. 92-3. لقد قدرت هيئة الامم المتحدة ان

سكان المدن في البلدان الأقل نموا سيزداد بمعدل ٢٤٢ ٪ للفترة

الامتدة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ .

انخراط المستائين من المهاجرين في منظمات معينة للتعبير عن استيائهم .

لقد انخفضت معدلات العاملين في قطاع الزراعة في ايران من ٥٦ ٪ في العام ١٩٥٦ الى ٣٦ ٪ في العام ١٩٧٦ . الا ان هذا الانخفاض يترافق بثبات ، وكما ذكرنا أعلاه ، بزيادة مطلقة طوال العشرين عاما ، اذ ان عدد هؤلاء قد زاد من ٣٣٢٦٠٠٠ في العام ١٩٥٦ الى ٣٤٤٥٠٠٠ في العام ١٩٧٦ . ويبرز هذا حقيقة الزيادة المتسارعة في عدد السكان في ايران وضرورة ان تحافظ الزراعة على مستوى مطلق في الاستخدام بغية تجنب اضافة أعداد اخرى الى عدد الموجودين في سوق العمل . وتذكر منظمة العمل الدولية انه يجدر بايران ان توفر حوالي ١٦٥ مليون عمل جديد في اقتصاد البلاد في ظل الخطة الخامسة لمجرد اجتناب زيادة البطالة ، وبشرط ان لا يتم هبوط في عدد العاملين في الزراعة . الا ان الدلائل تشير الى ان السياسة الزراعية الحالية تقلل من معدل الطلب على اليد العاملة : لقد انخفض عدد العاملين في الزراعة بسبب ادخال المكننة وانتشار البساتين التي لقيت تشجيع المرحلتين الاولى والثانية من برنامج الاصلاح ، وبسبب التركيز الجزئي الذي أدت اليه المرحلة الثالثة . ويضاف الى ذلك ان سياسات مشاريع الاعمال الزراعية ومؤسسات المزارع في ايران هي بمثابة محاولات قصد منها تقليل الاعتماد على اليد العاملة في الزراعة . وقد أعلن في العام ١٩٧٣ ان مشاريع الاعمال الزراعية وشركات المزارع قد استزرعت حوالي ١٥ ٪ من الاراضي الصالحة للزراعة ، ولكنها استخدمت ٣ ٪ فقط من اجمالي القوة العاملة في الزراعة ، أي أقل ٥ مرات من المستوى القومي . ففي هذه الاثناء تبلغ نسبة انخفاض العمالة في الريف ٤٠ ٪ ، والنتيجة المحتملة انه بقدر ما ان الاصلاح الزراعي لم يعدل وسائل الانتاج فان انخفاض العمالة التقليدي على حاله ، وبقدر ما بقي هذا الاخير على حاله انخفض استخدام العمل .

٣ - توسيع السوق المحلية : في حين انه لا يمكن ان يشك

بأن ثمة سوق محلية قد أنشئت في إيران وذلك بمعنى انتشار العلاقات السلعية في الارياف ، وفي أنه يجري تسويق الفائض الزراعي ، إلا أنه لا يمكن التأكد من مدى التوسع الذي حققه الإصلاح الزراعي في هذه السوق ، وخاصة في ما يتعلق بزيادة طلب القطاع الريفي على باقي منتجات الاقتصاد الأخرى . والمعروف أن إحدى الوظائف البارزة لعملية تحول القطاع الزراعي هي خلق طلب متزايد لدى الفلاحين على منتجات يمكن استخدامها في حقن الجهود المبذولة في الزراعة (آلات ومواد كيماوية) وعلى السلع الاستهلاكية التي سيقتنيها الفلاحون بسبب زيادة دخولهم ، إلا أن هناك عدة عقبات تحول دون حدوث ذلك وتظهر للعيان في حالة إيران . أولا ، قد يزيد الفلاحون إنتاجهم ، ولكن ، مثلما بينا ، قد يستهلكون أكثر أو ينفقون أموالهم على سلع ليست بالضرورة من إنتاج القطاع الصناعي .

جدول رقم (٩) :

دخل وانفاق الفرد في الريف الإيراني لعام ١٩٧٢

(دولار أميركي للفرد الواحد)

الدخل - الفئة	متوسط الدخل	النسبة المئوية من سكان الريف
أكثر من ٤٠٠	١٠٠٠	١٢ر١
٢٠٠ - ٤٠٠	٣٠٢	١٩ر٢
١٠٠ - ٢٠٠	١٣١	٣٢ر٩
أقل من ١٠٠	٧٠	٤٦ر٧
		١٠٠ر٠

المصدر :

World Bank, The Economic Development of Iran,
vol. 2, Part I, 1974, p. 20

النسبة المئوية من سكان الريف

الفئة - الانفاق :

٢٠٢	أكثر من ٣٩٥
٢٠٢	٢٩٦ - ٣٩٥
٣٠٠٣	١٢٣ - ٢٤٧
٦٠٩	٢١١ - ٣١٦
٣٣٠٦	٨٩ - ١٤٨
٢٤٠٨	أقل من ١٣٣
١٠٠٠	

ثانياً ، ان عدم المساواة في توزيع الارض تؤدي بالضرورة الى فروقات في الدخل ، اذ ان هناك حوالي ٥٠ ٪ من سكان الريف الذين لم يحصلوا على ارض لم تشهد دخولهم أية زيادة ملحوظة (٢٤) . قبل ارتفاع اسعار النفط ، مثلما تظهر الارقام في الجدول رقم (٨) ، كانت نسبة ٨٠ ٪ من سكان الريف تحصل على ٢٠٠ دولار لكل فرد منها سنوياً ، علماً بأن متوسط الدخل كان بمستوى ٩٦ دولاراً . في الوقت ذاته قدر معدل انفاق الفرد الواحد من مجموع ٦٠ ٪ من سكان الريف بأقل من ١٥٠ دولاراً سنوياً . ولذلك ، وبعد مراعاة الفجوة التي تزداد اتساعاً بين الدخل في الريف ومثيله في المدن (انظر الفصل السادس) ، يشك ان تكون مضاعفة اسعار النفط قد تركت أي اثر يذكر على غالبية سكان الريف .

Nico Kielstra, Ecology and community in Iran, ٢٤٦ Amsterdam, 1975, p. 250.

يقدم كاييلسترا معلومات وافية حول الفروقات في الدخل في قرية محددة بعد الاصلاح الزراعي . ويذكر ان ٢ من كبار عائلات القرية كانت تكسب قبل الاصلاح الزراعي ٢٥ ٪ من اجمالي الدخل ، ونسبة دخل ٤٢ مزارعاً صغيراً ٤٨ ٪ بينما كانت تكسب ٥٦ عائلة محرومة من الملكية ٢٧ ٪ . بعد الاصلاح الزراعي وانتشار زراعة المصغرات وبيعها نقداً ، اصبحت النسبة ٤٢ ٪ و ٤٧ ٪ و ١١ بالمئة على التوالي .

ويشترط التوسع في السوق المحلية حدوث نمو في العلاقة بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى ، وهذا أمر لم يحقق أي تقدم في إيران . وتذكر تقارير منظمة العمل الدولية أن التعاونيات الإيرانية لم تفشل فقط في تسويق ما ينتجه الأعضاء فيها ، بل أنها لم تستطع توفير الامكانيات اللازمة للإنتاج وتحولت إلى مجرد منظمات تمنح القروض . وتظهر دراسة أخرى جرت في العام ١٩٦٥ ألوهن الكبير الذي يحيط بالعلاقة في ما بين الصناعة والزراعة في إيران : « يبلغ مجموع ما يشتريه القطاع الزراعي من القطاع الصناعي ١٥ ٪ ، في حين أن هذا الأخير يشتري ٣٠ ٪ فقط من إجمالي حاجاته من الزراعة المحلية . أن العلاقة بين هذين القطاعين ضعيفة للغاية ، إذ أن قطاع الصناعة لا يزود قطاع الزراعة بالامكانيات الأساسية للنمو » (٢٥) . وفي المدى البعيد ، لا بد وأن يلعب الفشل في توسيع هذه السوق الريفية التي تهم نصف سكان البلاد ، دوراً بارزاً في كبح جماح نمو الاقتصاد الإيراني .

٤ - **توليد الفائض** : تتبع الدولة النامية ، عادة ، الطريقة التقليدية من أجل تحقيق التصنيع ، وهي استخراج الفائض اللازم من الزراعة عن طريق الضرائب ومصادرة المواد الغذائية أو بواسطة وسائل أخرى . فحكومة اليابان ، على سبيل المثال ، استحصلت على ٨٠ ٪ من الموائد للفترة الممتدة بين ثمانينات وتسعينات القرن الماضي عندما بلغ التصنيع المبدئي ذروته ، من جراء فرض الضرائب الزراعية . وهناك تجربة مماثلة في كل من الاتحاد السوفياتي والصين حيث يبرز خلاف سياسي حاد بين حزبي البلدين حول المدى الذي يمكن اتباعه في فرض القيود على القطاع الريفي من أجل استخلاص الفائض الضروري . وبديهي أن نقول أن النفط قد أعفى إيران من مسؤولية توليد الفائض من الزراعة ، إلا أن هذا لا يعني أنه ليس للزراعة دور

Robert Looney, *The Economic Development of Iran*, (٢٥)
London, 1973, p. 9.

تلعبه في خلق الفائض اللازم للتصنيع . فقد أسهمت الزراعة في توفير ٢٠ ٪ من عوائد حكومة رضا خان التي مكنته من تنفيذ برنامج التصنيع المحدود في حقبة ١٩٣٠ . ومنذ أن بدأ النفط يلعب الدور الرئيسي قلّ الاهتمام بدور الزراعة بالإضافة الى تخفيض الضريبة الزراعية منذ الاصلاح الزراعي . الا ان النفط رصيد مستنفذ ، وأصبحت عوائده تستخدم من أجل توفير الفائض الذي كان يمكن تأمينه من الزراعة لو كانت كفؤة ، ومن أجل الاتفاق على الواردات من السلع الغذائية . ويتوجب قبل أي شيء آخر أن يولد القطاع الزراعي فائضا من أجل استخدامه في تنمية القطاع ذاته ، الا ان الذي حدث في ايران هو ان الزراعة عانت من نقص في التمويل في حقبة ١٩٦٠ ، ولم تتوفر الاموال اللازمة الا في السبعينات وفي ظل الخطة الخامسة . ويتخذ الآن تدفق التمويل الجديد مسارا له يبدأ من الحكومة ويصب في الزراعة ، وليس من الريف كي يصب في القطاعات الصناعية . لا يعتبر هذا أمرا غير مستحب بسبب وفرة عوائد النفط ، الا ان وضع القطاع الزراعي الراهن ينقص من مدى ودرجة حسن استخدام هذه العوائد في هذا القطاع .

هذه الوظائف الأربع هي اقتصادية عموما ، أما الوظائف الاخيرتان فهما وظيفتان سياسيتان واجتماعيتان .

٥ - تحول طبقة الملاك القديمة : كان لا بد من تصفية طبقة الملاك ما قبل الرأسمالية بسبب ما كانت تشكله هذه من عراقيل سياسية واقتصادية أمام تحقيق التطور الرأسمالي وسيطرة الدولة على الريف الإيراني . وقد بينا كيف ان هذه الطبقة احتفظت ببعض من الارض ، في حين ان بعض الملاك أصبحوا جزءا من برجوازية المدن بينما اندمج البعض الآخر ممن يملكون أطيانا كبيرة في برجوازية الريف المركبة . ودخل قسم من هؤلاء الملاك في عداد العاملين في دوائر الدولة في حين تحول القسم الآخر الى قطاع الاعمال الحرة . وقد شجعت الدولة في الواقع عملية تحول ملاك الاراضي الى رأسماليين مدن عن طريق منحهم

تعويضات لقاء الاراضي المصادرة على شكل أسهم في الصناعات الخاضعة لاشراف الحكومة . ان هذا جزء أساسي من الاصلاحات التي طبقت في الدول الرأسمالية في فترة ما بعد الحرب ، وقد حدث ذلك في كل من تاوان وبيرو . وتذكر بعض التقديرات ان حوالي ٢٠ ٪ من قيمة التعويضات الاجمالية من جراء المرحلة الاولى للاصلاح الزراعي في ايران قد استخدمت في شراء أسهم في مشاريع صناعية خاضعة لاشراف الحكومة ، رغم ما يحيط هذا التقدير من مبالغة بسبب ارتفاع أسعار الاسهم آنذاك (٢٦) . وقد شجعت الحكومة الملاك على قبول الاسهم بدلا من دفع تعويضاتهم على أقساط لم تزد فائدة القسط الواحد منها عن ٦ ٪ ، في حين ان العائد من الاستثمار في الصناعة كان اكبر . الا انه يصعب تحديد المدى الذي وصلت اليه هذه العملية لان الاسهم الممنوحة كانت قابلة للبيع حيث جرى بيع معظمها لسماسرة وتجار بأسعار مخفضة لقاء مبالغ نقدية مباشرة . ولكن مهما كانت الاغراض المعنية لطبقة الملاك القديمة ، فان افراد هذه الطبقة ، بعد القضاء على سلطتها في القرية بسبب تدخل الدولة ، أعيد دمجهم في الطبقة الحاكمة الجديدة كمزارعين رأسماليين ، أو موظفين لدى الدولة ، أو تجار ، أو أصحاب أسهم في الصناعة . لم يكن لدى النظام أية نية ، في الاصل ، لمصادرة ممتلكات هذه الطبقة بالكامل . لقد شرح واحد من أنصار سياسات الاصلاح هذه المسألة بالتالي : « لقد كان جلاله الامبراطور شاهنشاه يأمل دائما ان لا يخلط ملاك الاراضي سياسات الاصلاح بفلسفات نظرية حول مصادرة غير عادلة للاراضي وربطها بمسألة صراع طبقي من صنع الخيال » (٢٧) . ان هؤلاء ، أي الملاك ، راضون اذا ما نظرنا الى تاريخ برنامج الاصلاح الزراعي في ايران .

٦ - ترسيخ الاستقرار في المناطق الريفية : ان الحكومات

Denman, op. cit., p. 171.

(٢٦)

Ibid., p. 159.

(٢٧)

التي أشرفت على الإصلاح الزراعي في إيران هي حكومات محافظة لم تهدف من وراء الإصلاح تحقيق الاهداف الاقتصادية المذكورة. آنفا ، بل هدفت الى فرض حل سياسي لمشكلة الريف . ان وظيفة مثل هذه السياسة مزدوجة الهدف : تصفية تهديد ثوري حقيقي وممكن من جهة مصدره حركة فلاحية مستاءة ، وخلق تجمع اجتماعي جديد في منساق الارياض يؤيد ويدعم سياسات الحكومة من الجهة الاخرى . ان هذا الهدف السياسي كان الدافع المباشر لتطبيق الإصلاح الزراعي ، وهو في الوقت ذاته يفسر الاسباب التي جعلت حكومات رأسمالية مضادة للثورة تفضل احداث تغيرات تبدو راديكالية . وتفسر هذه السياسة المزدوجة الغاية الاسباب التي تدفع حكومة الولايات المتحدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية الى تشجيع الدول الخاضعة لنفوذها على تطبيق برامج الإصلاح . وقد طبق هذا المفهوم للمرة الاولى على اليابان ، حيث وجد عدد من السوسيولوجيين ، من بينهم تالكوت بارسونز ، انه كي يتم الاستقرار للدولة لا بد من ارضاء طبقة الفلاحين اولاً . وقد أشرف مستشارون أميركان ، بعد الإصلاحات في اليابان ، على برامج اصلاح في كل من الصين (قبل العام ١٩٤٩) وكوريا وتايوان والفلبين ومصر وبوليفيا وإيران . ولم يكن خافياً على احد الهدف المحافظ لهذه البرامج، ورأى المستشارون الاميركيون ضرورة اعادة تنظيم الريف من أجل تحقيق الاستقرار على المدى البعيد حتى في حال غياب أي تهديد مباشر من الحركة الفلاحية، مثلما كان عليه الحال في كل من اليابان وإيران . ويذكر أحد الكتاب في شؤون التنمية ما يلي : « لا توجد حكومة تستطيع أن تلبى مطالب ترفعها انتفاضة طلابية . الا ان أية حكومة تستطيع ، اذا ما عقدت العزم ، أن تحدث تأثيرات بالغة في ظروف الريف المعيشية من أجل أن تلغي نزعة الفلاحين نحو الانتفاضة » (٢٨) .

Samci ed p. Huntington quoted in AL McLoy, 'Land (٢٨)
Reform as Counter- revolution, Bulletin of concerned
Asian scholars, vol. 3, no. 1, Winter-Spring 1971, p. 115.

وقد ذكر علي أميني ، رئيس الوزراء الإيراني السابق ، في
اضراب عام ١٩٦١ ، كلمات مماثلة ورد فيها ما يلي : « يجب أن
لا نسمح لغضب الشعب أن يثور ، لأن ذلك سيقضي علينا
جميعا » .

ان احدى خصائص الاصلاح بمراحله الثلاثة في ايران هي
انه لم يكن اصلاحا عادلا ، لانه ركز على تشجيع طبقة المزارعين
الفنية . في يابان - ما بعد الحرب ، على سبيل المثال ، زادت
برامج الاصلاح من نسبة الارض التي يزرعها أصحابها اذ ارتفعت
من ٥٤٪ من اجمالي الارض المزروعة في عام ١٩٤٧ الى ٩٠٪ في
العام ١٩٥٠ . الا ان حوالي ٤٣٪ من العائلات لم تمتلك الواحدة
منها اكثر من نصف هكتار الامر الذي كان يجعلهم يستأجرون
الارض من الاخرين أو يعملون لديهم كعمال زراعيين . أما في مصر،
فقد وفرت سلسلة من اجراءات تصفية الملكيات الكبيرة منذ العام
١٩٥٢ الارض لحوالي ٤٠٠٠٠ عائلة ، ربما لا يزيد عن خمسة
أفدنة للعائلة الواحدة . الا ان الاغلبية ظلت محرومة ومشردة لان
عدد العائلات في الريف المصري يبلغ ٣٢ ملايين عائلة (٢٩) . أما
في الهند ، فقد ولدت التغيرات المختلفة منذ العام ١٩٤٧ بالإضافة
الى الثورة الخضراء قطاعا قويا من الفلاحين الاثرياء . لقد وصف
أحد الخبراء الوضع بالتالي : « ان الكولاك يسرون قدما كي
يصبحوا سادة الريف الهندي . فقد انتقلت السلطة السياسية
والاجتماعية من طبقة الملاك الارستقراطية القديمة الى المزارعين
الاغنياء الذين برهنوا عن مقدرتهم في ممارسة السلطة السياسية
... أما مكاسب المزارعين الفقراء والمتوسطين والعمال الزراعيين
المحرومين من الارض من الاصلاح الزراعي تكاد تكون معدومة » (٣٠) .

On Japan, Mecoy, ibid; on Egypt, Robert Mabro, (٢٩)
The Egyptian Economy 1952-1972, oxford, 1974, Chapter
4, ' Land Reform'. Terry Byers, ' land reform, linust-
rialisation and the muketed surplus in India,' in David
Lehman (ed), Agravian Reform and Agravian Reformism,
London, 1974, p. 248.

بكمين الفرق الجوهري بين الهند وايران في حقيقة ان الدولة الايرانية مؤثرة أكثر من الدولة الهندية ، فضلا عن أنها استحوذت على السلطة والمبادرة بنفسها ولذاتها . الا أن نتائج الاصلاح الاجتماعية عند مستوى القرية متطابقة في كل من البلدين .

عندما تدافع الحكومة الايرانية عن قرارها بتوزيع الارض فانها تفعل ذلك على أساس أن توزيعا عادلا للارض لا يمكن تحقيقه . وفي معرض دفاعها هذا تذكر الحكومة مايلي : ان مساحة الارض في ايران صغيرة ، وعلى ذلك فان الطريقة الافضل لازدهار الاقتصاد الريفي هي في أن تمنح الارض الى الفلاحين ذوي الخبرة بوسائل الزراعة التقنية ، والى أصحاب الحيوانات ، بدلا من توزيعها على الفلاحين « الجاهلين » و « الاميين » . قد يكون هناك بعض الحقيقة في هذه المداخلة - وخاصة في ضوء غياب تعبئة فلاحية ، على عكس ما حدث في الصين وفيتنام ، وما دامت سياسة الحكومة الايرانية تركز على تقسيم الارض الى قطع فردية مفرزة . الا أن توفر أي من هذين الشرطين لم يكن ضروريا ، اذ أن ما حدث في ايران هو اختيار بحث من قبل النظام ، ويدل على نوع القاعدة الاجتماعية الريفية التي سعت الدولة الى قيامها . بالاضافة الى ذلك ، فان سياسة التوزيع هذه غير مجدية : ويظهر تخلي الحكومة عن نمط الزراعة الفردية في السبعينات تضاربا بين الهدفين الاقتصادي والسياسي لبرنامج الاصلاح الزراعي في ايران . لقد كان الافضل لو طبقت سياسة توزيع تتضمن نظاما حقيقيا من التعاونيات ليس من النوع المبسط الذي جرى تطبيقه في ايران ، بل نظام تعاونيات تصل فيه المشاركة الى مستوى الانتاج ذاته . « ان نظام الارض المفتوحة Open - field System من الزراعة الكوميونية ، وهو السائد في ايران ، هو طبيعيا أكثر قربا من نظام تعاوني للانتاج وليس من نظام انتاج يستند على مشاريع فردية . في ظل نظام التعاونيات ، يمكن ، التغلب على تفتت الارض ومشاكل الرعي عن طريق وضع خطط للانتاج للقرية برمتها » (٣١) . ولذلك ، كان يمكن تجنب نوع الاصلاح الزراعي

Hossein Mahdavy quoted in Keddie, op. cit., pp.162-3.(٣١)

الذي طبق في ايران ، الا أن الحكومة عمدت الى تطبيقه لانه من نتاج الخصوصية الرأسمالية للدولة الايرانية وبسبب الخيارات التي انتقتها .

ان أهم وأصعب مسألة تتعلق بالاصلاح الزراعي هي الاثر السياسي الذي يحدثه الاصلاح بين صفوف سكان الريف . ويشك أن تكون الاطاحة بسلطة الملاك في القرى قد حظيت بتأييد شعبي في الريف الايراني ، مثلما يشك أن يكون حصول الفلاحين على الارض قد أسعد هؤلاء . في الوقت ذاته ، لقد أصيب كل من كان ينتظر الحصول على أرض بخيبة ، ولذلك ان الاستياء المنتشر بين صفوف الـ ٥٠٪ من الفلاحين المحرومين من الارض لا يمكن ان يكون أكثر وضوحا . وقد يؤدي ادخال المكثنة مؤخرا وتطبيق البرامج الأكثر تركيزا الى زيادة الاستياء بين صفوف سكان الريف الايراني . لقد قطعت الحكومة الايرانية اشواطاً كبيرة في استخدام سلطتها في القرى من أجل أن تطبع في أذهان سكانها الاخلاص للدولة وذلك الذي يترأسها . وعادة ، ترفع الاحتجاجات ، كبيرها وصغيرها ، الى الشاه ، بالاضافة الى أنه لم تعلن حركة فلاحية عن عدائها للدولة الايرانية . « ان أية مبادرة فلاحية تبدأ بالإعلان عن الولاء بسبب الخوف العام والشكوك والعلاقات مع الدولة . ان كل ما يتخذ قرارا بشأنه عند مستوى قمة السلطة ، هو بالتعريف عادل وجيد ، وهو أمر لا تمكن مناقشته » (٣٢) . ولكن مما لا شك فيه، أن ثمة درجة كبيرة من الاستياء تكمن في النفوس، الامر الذي يذكرنا بـ « ولاء » مماثل كان يؤديه جميع الروس للقيصر . اننا ، ببساطة ، لا نعرف مدى التسييس والوعي الذي نتج عن الاصلاح الزراعي ولا مقدار التغيرات الثقافية . ولكن يمكن أن يكون هناك نوع من الوعي المنفصم ، حيث يبغض الفلاحون الملاك الاثرياء والمسؤولين الرسميين في أنهم يوقرون الشاه في الوقت ذاته . الا أن هذا الوضع خطير في حد ذاته ، اذ يمكن أن لا يكون بمقدور حتى الديكتاتورية البهلوية منع حدوث الانفجار .

الفصل السادس

النفط والتصنيع

تعرض الاقتصاد الإيراني لعملية تحول رئيسية منذ أوائل الستينات ، عندما بدأت الدولة في تشجيع التطور الرأسمالي بطريقة متناسقة، مثلما تثبت ذلك جميع مؤشرات النمو التقليدية. فقد ارتفع بمعايير الاسعار الجارية ، الناتج القومي الاجمالي بمعدل ٨٪ سنويا في الستينات ، وبمعدل ١٤ر٢٪ خلال فترة ١٩٧٢-١٩٧٣ ، وارتفع بمعدل ٣٠ر٣٪ في فترة ١٩٧٣-١٩٧٤ وبمعدل ٤٢٪ بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . وقد ارتفع الناتج القومي الاجمالي بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٨ من ١٧ر٣ بليون دولار أميركي الى ما يقارب ٥٤ر٦ بليون دولار . وارتفع الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد من ٤٥٠ دولار في العام ١٩٧١ الى ٢٤٠٠ دولار في العام ١٩٧٨ . وقد رافقت ذلك زيادة ضخمة في انتاج القطاع الصناعي الذي زاد بمعدل ١٤٪ سنويا منذ العام ١٩٦٨ لترتفع هذه النسبة الى ١٧٪ في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ . وأصبح القطاع الصناعي يحتل مركزا متعاظما في الاقتصاد الإيراني مستخدما حوالي ربع اجمالي القوة العاملة في البلاد ومنتجا حوالي ١٦٪ من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٧٧-١٩٧٨ . الا ان معاينة أكثر دقة تبين ان السجل الاقتصادي الإيراني لا يمكن أن يقوم بهذه الطريقة ، وان العديد من الاحصائيات مبالغ فيه ، بالإضافة الى أنه من غير المتوقع ان تستمر معدلات أوائل السبعينات . ولكن مهما كانت التحفظات ، فان السجل الاقتصادي الإيراني يبقى حافلا

واستثنائيا اذا ما قورن بغيره . فايران هي في يومنا هذا من كثر دول العالم الثالث تقدما ، وتميز عن غيرها من هذه الدول ، رأسمالية كانت أم شيوعية ، بأنها حافظت على أعلى معدلات للنمو .

كان النفط بالطبع أساس هذا التوسع ، والخصائص المميزة لهذا المورد هي التي أتاحت الفرص وقولبت في الوقت ذاته حدود التنمية الاقتصادية في ايران . وأحد تأثيرات الازدهار هو ان اعتماد الاقتصاد على النفط قد ازداد ، اذ ارتفع ما يمثله النفط من اجمالي الناتج القومي من ١٧ ٪ في ١٩٦٧ - ١٩٦٨ الى ٣٨ ٪ في ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . وقد مثلت عوائد النفط في العام ١٩٧٧ ، ٧٧ ٪ من اجمالي عوائد الحكومة الايرانية و ٨٧ ٪ من اجمالي تحصيلات النقد الاجنبي . ان النمو في ايران لم يتحقق في الماضي ولا يمكن أن يتحقق في المستقبل من دون النفط . وينعكس هذا بوضوح تام في زيادة عوائد الحكومة من النفط التي ارتفعت من ٨١٧ مليون دولار في العام ١٩٦٨ الى ٢،٢٥ بليون دولار في عام ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، والى ١٩،١٦ بليون دولار في عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ . ورافق ذلك ارتفاع مماثل في حجم الاموال المخصصة لخطط التنمية الرسمية ، حيث خصص مبلغ ٣٥٠ مليون دولار لخطة التنمية الاولى (١٩٤٨ - ١٩٥٦) ارتفعت الى ٨٢٨٤ مليون دولار في الخطة الرابعة (١٩٦٨ - ١٩٧٢) ، حتى وصلت بعد زيادة أسعار النفط ٦٩ بليون دولار للخطة الخامسة (١٩٧٢ - ١٩٧٨) . ومع ذلك ، اذا كان النفط قد أتاح الفرص لتحقيق النمو ، فانه كذلك وضع امام الاقتصاد قيودا أخرى ليس التغلب عليها مستحيلا ، لكنه غير ممكن بعوائد النفط وحدها . لقد أتاح تدفق عوائد النفط على البوالة الايرانية فرصة تاريخية محدودة امام ايران لتحقيق التنمية ، ولا بد من التريث قبل أن نرى ما اذا كانت هذه الفرصة ستستخدم والى اي مدى .

ولعل أبسط طريقة لعرض المسألة هي التعرض لمشاكل ثلاث : أولا ، ليس للنفط بحد ذاته تأثيرات تنموية ، أي انه

لا يقيم روابط هامة بينه وبين بقية فروع الاقتصاد . فليس له أي « ارتباط عكسي » من حيث انسه يستخدم فحسب جزءا صغيرا من اليد العاملة ويحوز على رأس المال والتكنولوجيا من خارج ايران . فقد كانت المواد الغذائية تستورد لشركة النفط من خارج ايران في العقود الاولى من صناعة النفط الايرانية . كما انه ليس للنفط أي « ارتباط أمامي » من حيث ان معظم الانتاج يصدر الى الخارج : انه يقيم هذه الارتباطات فحسب لكونه مصدرا للطاقة مما يوفر على البلاد انفاق عملة صعبة كانت تنفقها في الحصول عليه . ان للنفط اثرا جوهريا وحيدا : انه يزود الدولة بدخل يمكن ان يعتبر ، من كل الزوايا ، شكلا من أشكال الربح (١) . أما التأثيرات الاخرى التي يمكن أن يحدثها النفط ، فمرهن بكيفية استخدام الربح - أي على الطابع الطبقي للدولة وعلى برامج التنمية التي تتبناها . ولا بد أن تنعكس أولويات الدولة السياسية والاجتماعية على هذه البرامج . فالسؤال المطروح اذن سؤال يقرن مسائل اجتماعية واقتصادية وسياسية هي مسائل كيف تحول الدولة دون العقبات والفرص التي يواجهها هذا التمويل .

الا ان هناك جوانب أخرى لهذه المسألة ، اذ ان ادخال حجوم ضخمة من رأس المال يبرز مشكلتين اضافيتين . فمن ناحية ، لا يتضمن التحول فقط ضرورة التغلب على الاختناقات الراهنة في الاقتصاد (أي الامية أو النقص في وسائل المواصلات ، بل يحتم ، من الناحية الاخرى ، ازالة العراقيل التي برزت من جراء تدفق أموال النفط ذاتها ، مثل التضخم ، والصناعة غير

(١) See patterns and problems of Economic Development on Rentier States : the 'Case of Iran' by Hossein Mehdevy, in studies in the Economic History of the Middle East, M. A. Cook, ed. London, 1970, and ' the Impact of the Oil Industry on the Economy of Iran, by William H. Bartsch in Foreign Investment in the petroleum and mineral Industries, Raymond Mikessel, ed., London, 1971.

التنافسية ، وتوسيع النشاطات الاقتصادية غير المنتجة ، بالإضافة الى سوء توزيع الدخل . وفي بلد نام منتج للنفط ، مثل إيران ، تزيد هاتان المجموعتان من المشاكل الواحدة منهما من حدة الاخرى ، وتتخالفان لتوجها دخل الدولة نحو الاستهلاك وليس الاستثمار ، مما يؤدي الى التقليل من حجم اسهام النفط في تنمية الاقتصاد في المدى البعيد . أخيرا ، هناك حقيقة ان النفط قابل للتبديد : اذ ان سوء انفاق العوائد في عام واحد فقط يشكل خسارة صافية في عملية التراكم في البلاد . ان تحويل العائد الى انتاج متزايد هو في حد ذاته سباق مع الزمن ، وذلك من خلال استخدام النفط كي يصبح اقتصاد البلاد مستقلا عن النفط ذاته ويكون ناميا بما فيه الكفاية كي يتمكن من الوقوف على قدميه عندما يجف النفط .

سيقوم التحليل التالي للنفط ولساهمته في تنمية الاقتصاد الإيراني بتفحص ثلاث مسائل عامة : تطور صناعة النفط ذاتها وعلاقتها مع الدولة ، والى أي مدى يجري استخدام عوائد النفط من أجل مصلحة التنمية ككل ، وما مدى سرعة نمو إيران وما اذا كان يتم ذلك في الاتجاه الصحيح كي يصبح بمقدورها الحفاظ على مستويات الانتاج غير النفطي ومستويات الاستهلاك وتحسينها عندما يجف النفط . ان مناقشة هذه المسائل الثلاث ستضع أرقام النمو في إيران التي تبدو محبذة في مكانها الصحيح ، وكيف انها ، وان لم تكن بالضرورة كارثية ، ليست مدعاة للتفاؤل .

الصناعة النفطية

لقد كانت إيران أول من بدأ انتاج النفط من بلدان الخليج، اذ بدأ الانتاج في العام ١٩٠٨ (٢) . وقد تزايد انتاج النفط في

(٢) تجنينا الخوض في عرض تاريخ الصناعة النفطية الطويل والمثير للجدل

في إيران . من أجل الاطلاع على دراسة تفصيلية في هذا الشأن ،

انظر : Fereidun Fesharaki, the

Development of the Oil Industry, New York, 1976.

ايران منذ ذلك الحين ووصل الى معدل ٥٤٤ ملايين برميل يوميا في العام ١٩٧٥ ، مما جعل ايران تحتل المرتبة الثانية ، بعد السعودية ، بين دول الشرق الاوسط المنتجة للنفط . وتقع منطقة الانتاج الرئيسية في منطقة خوزستان الجنوبية حيث كان فيها ، في العام ١٩٧٦ ، ٣٠ بئرا رئيسية ، ١٩ منها في اليابسة و ١١ بئرا اخرى في عرض الماء . ويقدر الاحتياطي من النفط الايراني بحوالي ٦٠ بليون برميل ، أي امام النفط ، وفقا لمعدلات الانتاج عام ١٩٧٥ ، فترة انتاج تبلغ ٣٠ عاما ، حتى عام ٢٠٠٦ .

وقد تتوقف ايران عن كونها مصدرا رئيسيا للنفط في العام ١٩٩٠ ، أو حتى قبل ذلك ، بسبب الطلب المتزايد عليه في الداخل والارتفاع المتصاعد لتكاليف استخراج بعضه ، ومع هذا فان احتياطي النفط في ايران أقل من مثيله في بعض الدول الاخرى مثل العراق والكويت والسعودية التي يتوقع أن تستمر في تصدير النفط لمدة عقود بعد توقف ايران عن ذلك . ويضاف الى ذلك أن ايران تختلف عن دول النفط الاخرى مثل السعودية وليبيا ودويلات الخليج الاصغر ، بكبر عدد سكانها (٣٤ مليون نسمة) وبحاجتها الى رفع العوائد الى الحد الاقصى الان لتنفيذ برامج التنمية في البلاد . وهذه مشكلة تشارك ايران المعاناة منها دول اخرى منتجة للنفط مثل العراق والجزائر ونيجيريا وفنزويلا واندونيسيا وأنغولا ، وتشكل عاملا ضاغطا على الدولة يدفع بها الى الحصول على الحد الاقصى من العوائد في الوقت المتاح .

حتى عام ١٩٥١ كان استغلال النفط الايراني يخضع لشركة بريطانية الملكية ، أطلق عليها اسم شركة النفط الانكلو - فارسية Anglo-Persian ، وسميت من ثم شركة النفط الانكلو - ايرانية ، وتعرف الان باسم بريتش بترولיום BP . وكانت الشركة تدفع عائدا منخفضا لقاء النفط الايراني ، وبقي هذا العائد صغيرا حتى بعد الاتفاقية التي توصل اليها رضا خان معها في العام ١٩٣٣ . فقد بلغت أرباح شركة بريتش بترولיום بين عامي ١٩١٥ و ١٩٥٠ ، ٦١٣ مليون دولار بدفعت منها الى الحكومة الايرانية مبلغ ٣١٦

مليوناً فقط . ولذا عانت ايران من ناحيتين : فقد كانت تحصل على عوائد منخفضة ، وكان الاجل الذي تحصل عليه لا تحدده حاجات وسياسات الحكومة بل حاجات الشركة المختلفة تماماً . وكرد فعل على ذلك ، برزت حركة قوية بعد الحرب العالمية الثانية، مثلها محمد مصدق ، تطالب بتأميم النفط . وقد تم تأميم النفط في العام ١٩٥١ ، الا أن شركة بريتش بتروليوم . BP والحكومة الايرانية لم يتوصلا الى تسوية ، وتمكنت الشركة من فرض حظر ناجح على النفط الايراني . وقد وقعت الحكومة الايرانية في العام ١٩٥٤ ، وبعد مرور عام واحد على الاطاحة بحكومة مصدق ، على اتفاقية جديدة ظلت صناعة النفط ، وفقا لها مؤمنة ولكن شكليا ، اذ أن أهم جانبيين من جوانب الصناعة النفطية ، وهما الاسعار وحجم الانتاج ، بقيا خاضعين للكونسورتيوم الدولي الذي حل محل شركة بريتش بتروليوم (٣) .

تكمّن التغيرات الحقيقية في ثلاثة جوانب . الاول ، منحت الشركة الايرانية الرسمية ، شركة النفط الايرانية الوطنية . National Iranian Oil Company حصة صغيرة في الانتاج عن طريق اكتسابها حق الاشراف على ما كان يدعى بـ « العمليات غير الاساسية » (أي الخدمات) وأصبحت الموزع الوحيد للنفط في داخل ايران . ثانيا ، ظلت عمليات الشركة الجديدة محصورة بالمساحة التي كان يجري فيها الانتاج حينئذ ، ودعت شركة النفط الايرانية الوطنية شركات مستقلة أخرى للتنقيب عن النفط وفق شروط أفضل بالنسبة لايران . الا أن هذه الشركات التي كانت تعمل وفق ترتيبات جديدة ومختلفة لم تكتشف النفط بكميات يمكن أن تشكل تحدياً للكونسورتيوم ، ولم تزد مساحتها في اجمالي الانتاج في منتصف السبعينات عن ٤٪ . الا أن أهم التغيرات تمثل في فقدان شركة بريتش بتروليوم لمركزها

(٢) الاطلاع على تاريخ هذه المشكلة انظر :

L.P. Elwell-sutton, Persian oil : a study in Power
Politics, London, 1955.

الاحتكاري ، حيث تم انشاء كونسورتيوم جديد شارك فيه رأسمال أميركي . وتوزعت الحصص في الكونسورتيوم الجديد كالتالي :
٤٠٪ بريتش بتروليوم ، و ١٤٪ شل و ٦٪ للشركة الفرنسية للبتروول ، وتقاسمت الـ ٤٠٪ المتبقية شركات أميركية ، منها خمس رئيسية (٧٪ لكل منها) ، وأخرى تقاسمت نسبة الـ ٥٪ المتبقية .

ان تدويل الصناعة النفطية هذا هو الحدث الذي ميز أوضاع هذه الصناعة بعد العام ١٩٥٣ عن أوضاعها قبل عام ١٩٥١ .

وحدثت تغيرات أكثر أساسية بكثير بعد مرور عقدين من الزمن ، أي في أوائل السبعينات . فقد انضمت إيران الى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) منذ تأسيسها في العام ١٩٦٠ ، إلا أن الاسعار بقيت ثابتة طوال الستينات . وتمكنت دول الاوبك في أوائل العام ١٩٧٠ من تخفيض الانتاج الزائد ورفع أسعار النفط عدة مرات ، الى أن ارتفع سعر البرميل الواحد من ١٧٩ دولار في العام ١٩٧١ الى ١١٦٥ دولار في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ . ولما كانت إيران من أكثر الدول المنتجة حاجة لعوائد النفط ، فقد أيدت التحركات التي كانت تهدف رفع الاسعار ، وكان الاتفاق على كسر سيطرة شركات النفط على الاسعار قد تم في اللقاء الذي عقده أوبك في شهر شباط (فبراير) ١٩٧١ في طهران والذي ترأسه الشاه بنفسه . وبقيت إيران منذ الزيادة الكبيرة في أسعار النفط التي تمت في العام ١٩٧٣ وخلال السنوات اللاحقة ، واحدة من أبرز الصقور بين دول منظمة أوبك . وعلى حد تعبير أحد المفاوضين الجزائريين في المنظمة ، هناك دولتان هامتان في أوبك - السعودية من ناحية ، وإيران في الناحية الأخرى . فقد كانت السعودية لقلة عدد سكانها وضخامة احتياطياتها حذرة في رفع الاسعار على العكس من إيران فحصل انقسام داخل أوبك في عام ١٩٧٦ بين مجموعتين زادت الأولى منهما سعر النفط ١٠٪ بزعامة إيران ، ورفعت الثانية سعره .

بنسبة ٥٪ وكانت بزعامة السعودية (٤) . ورغم أن هذا الانقسام لم يستمر أكثر من ستة أشهر ، إلا أنه أبرز المصالح الاقتصادية المتباينة داخل أوبك .

جول رقم ١٠

النفط الإيراني

السنة	الانتاج (برميل/يوم)	الدخل (بملايين الدولارات)
١٩٣٨	٢٠٣ ٩٠٠	١٧
١٩٤٥	٣٣٦ ٨٠٠	٢٣
١٩٥٠	٦٣٥ ٠٠٠	٤٥
١٩٦٠	١ ٠٢٠ ٠٠٠	٢٨٥
١٩٦٥	١ ٧٧٠ ٠٠٠	٥١٣
١٩٦٩	٣ ٠٤٤ ٠٠٠	٩٠٨
١٩٧٠	٣ ٨٤٥ ٠٠٠	١ ٠٠٣
١٩٧١	٤ ٥٦٦ ٠٠٠	١ ٨٧٠
١٩٧٢	٥ ٠٦٧ ٠٠٠	٢ ٣٠٨
١٩٧٣	٥ ٨٩٦ ٠٠٠	٥ ٦٠٠
١٩٧٤	٦ ٠٢١ ٠٠٠	١٨ ٥٢٣
١٩٧٥	٥ ٣٥٠ ٠٠٠	١٨ ٨٧١
١٩٧٦	٥ ٨٩٩ ٠٠٠	٢٠ ٤٨٨
١٩٧٧	٥ ٦٦٢ ٠٠٠	٢٠ ٧٣٥
١٩٧٨	٤ ٩٠٠ ٠٠٠ (٧)	١٧ ٠٠٠ (٧٧)

(٤) يمكن الاطلاع على دور إيران في أوبك حتى العام ١٩٧٤ في :
Joe Stork Middle East Oil and the Energy Crisis,
NewYork, 1975.

(٧) رقم تقديري .
(٧٧) تشير تقديرات شهر تموز (يوليو) ١٩٧٨ إلى أن الدخل يبلغ
٢١ بليون دولار .

ان المحصلة النهائية لهذه التغيرات جميعا هي ان عوائد ايران النفطية قد زادت بشكل ملحوظ منذ اوائل السبعينات . الا أن هذا الارتفاع في سعر النفط قد رافق تغيرا آخر منح الدولة الايرانية سلطة مؤثرة في حجم انتاج الصناعة النفطية ، وذلك من خلال اعادة التفاوض بشأن اتفاقية العام ١٩٥٤ . وهناك خلاف شكلي بين هذين التغيرين : فمن ناحية تم رفع الاسعار من خلال مفاوضات متعددة الجوانب قامت بها الدول المنتجة للنفط الاعضاء في اوبك جميعا ، بينما تم التغير في الملكية من خلال اتفاقيات ثنائية حسب كل حالة على حدة . الا أن هذا التمييز مضلل ، لان الظروف التي تمكنت ايران في ظلها من تحقيق سيطرة الامر الواقع على صناعة النفط في العام ١٩٧٣ كانت هي الاخرى ظروف دولية كتلك التي جعلت رفع اسعار النفط ممكنا . ولم يكن بإمكان ايران اعادة التفاوض بشأن اتفاقيتها مع الكونسورتيوم لو لم تكن الدول الاخرى المنتجة للنفط بصدد ذلك هي الاخرى . السبب الذي أدى في نهاية الامر الى هزيمة مصدق هو أنه كان في فترة ١٩٥١-١٩٥٣ معزولا . لقد منحت الاتفاقية الجديدة شركة النفط الايرانية الوطنية حق السيطرة على الانتاج في منطقة كانت تخضع في السابق لسلطة الكونسورتيوم ، وتمكنت من تحديد دور شركات النفط بشراء النفط الإيراني بالإضافة الى قيامها ببعض الخدمات .

تطرح هذه التطورات سؤاليين عامين وهما : العلاقة بين الدولة وبين شركات النفط ما قبل العام ١٩٧٣ ، وقدرة ايران في المستقبل على الاعتماد على النفط وعلى النشاطات المرتبطة به من أجل تحقيق التنمية . من وجهة النظر الرسمية ، تنفذ ايران الان سياسة نفطية « مستقلة » ، الا أن المعارضة تعتبر ان التغيرات التي حدثت في العام ١٩٧٣ خادعة وان شركات النفط لا تزال تسيطر على النفط الإيراني . لا يتمتع أي من هذين الموقفين بالدقة فسلطة الدولة الايرانية على الصناعة النفطية قد ازادت ، الا أن هذه السلطة ، من ناحية أخرى ، مقيدة بالعوامل الدولية التي كانت تعمل في ظلها صناعة النفط . لقد أتينا على ذكر التأثير الذي أحدثته السياسات النفطية للدول المنتجة الاخرى ، رفع الاسعار

في الفترة ١٩٧١-١٩٧٤ وتثبيتها في فترة ١٩٧٦-١٩٧٧ . ولا شك في أن الشركات لا تزال تلعب دورا هاما وان لم يكن الدور ذاته الذي كانت تلعبه قبل العام ١٩٧٣ . لقد حافظت ايران ، مثلها في ذلك مثل الدول المنتجة الاخرى ، على الكونسورتيوم كمصدر للخبرة التقنية في عملية الانتاج . ومن ناحية ، ضمن الكونسورتيوم الحصول على النفط مدة عشرين عاما . ولكن هذا في حد ذاته امر ثانوي بالمقارنة مع القوة التي لا تزال الشركات تتمتع بها . فهي تجني حصة لها من الارباح الناجمة من رفع الاسعار . لكن قوتها الحقيقية ، وكذلك استمرار تبعية ايران ، تكمنان في سيطرة الشركات على التوزيع في الاسواق التي تصدر ايران نفطها اليها . ان انتاج ايران ومقدار ما تكسبه مثلها في ذلك أية دولة منتجة لاية سلعة أخرى ، محدود بالكمية التي تستطيع بيعها ، وهي لا تملك في السبعينات سيطرة على هذا الامر بالذات أكثر مما كانت تملك في الخمسينات . ورغم سيطرة ايران الان على الاسعار في آن معا ، فانها لم تتمكن ، ولم تتمكن أية دولة أخرى منتجة للنفط ، من اختراق اطار التوزيع في أي من الدول الصناعية الرئيسية . من هنا ، وفي الوقت الذي تعتمد فيه الشركات على الدول المنتجة ، فان قوتها هي بالمقابل تظل قائمة ، وهنا تتضح حدود التبعية الايرانية . وقد اتضح ذلك اثر تطورات أوائل عام ١٩٧٧ ، اذ انخفض الطلب على النفط الإيراني نتيجة الانشقاق الذي حدث في أوبك حول الاسعار ، اذ فضل المشترون الحصول على النفط الرخيص من السعودية ودولة الامارات بسعر يقل بنسبة ٥٪ من سعر النفط الإيراني . وقد أدى ذلك الى خفض صادرات ايران النفطية بمعدل ٣٠٪ ، الامر الذي عكس ذاته على عوائد الحكومة وعلى برامج التنمية . ومن هنا فانه من المضلل القول أنه لم تحصل أي تغيرات ، ولكن الطريقة التي يعمل بها السوق تبقي ايران في موقع غير حصين وهي لا تستطيع ان تنهي اعتمادها على الشركات الا اذا قامت بالتضامن مع المنتجين الرئيسيين الاخرين بالسيطرة على توزيع النفط . وهذا امر لا يتوقع أن تسمح به شركات النفط أو الدول الصناعية .

المسألة الرئيسية الأخرى تعني بالمستقبل ، وخاصة بحجم المساهمة التي سيستمر النفط في تقديمها لدفع عجلة النمو في إيران لدى إيران ، بالضرورة ، ثلاثة مصادر مرتبطة بعضها بالآخر من الدخل من صادراتها من الطاقة وهي : النفط والبتروكيماويات والغاز . ويقدر لايران أن تبقى مصدرا رئيسيا للنفط حتى أواخر الثمانينات ، رغم أن ارتفاعا غير متوقع في الاستهلاك المحلي قد يقرب أمد النضوب ، وأن اكتشافات جديدة قد تمد من عمر النفط حتى القرن القادم . إلا أن المعلومات المتوفرة تشير إلى أنه لدى إيران ١٥ عاما فقط كي تعد نفسها لتصبح دولة لا تعتمد على النفط . لقد حاولت إيران أن تزيد أرباحها من صادراتها النفطية عن طريق تصدير النفط المصفى وليس الخام ، إلا أن أرباح هذه العملية محدودة ، لأن القيمة المضافة إلى قيمة النفط بعد تنقيته منخفضة بالإضافة إلى انتشار المصافي الواسع في أنحاء العالم . أما البتروكيماويات فهي حقل من الواضح أنه يمكن أن يستخدم لزيادة الصادرات ، ويشكل الاستثمار في المصانع البتروكيماوية جزءا رئيسيا من خطة التنمية الخمسية (١٩٧٣-١٩٧٨) ، إذ لم تخصص في الأموال المرصودة للتنمية الصناعية نسبة أعلى إلا للمعادن والصلب . وكان لدى شركة البتروكيماويات الوطنية في إيران عام ١٩٧٦ أربعة مجمعات تعمل الآن على إنتاج الأسمدة والمواد البلاستيكية ومنتجات أخرى . ولكن هنا أيضا توجد قيود خطيرة ، إذ أن كلفة إنشاء المجمع الواحد تزيد بنسبة ٥٠-٨٠٪ في إيران عما هي عليه في بلدان الطلب على المنتجات البتروكيماوية كاليابان مثلاً . ويضاف إلى ذلك الزيادة الملحوظة في حجم الاستثمار في صناعة البتروكيماويات في العالم مما يزيد من حدة التنافس لبيع منتجات هذه الصناعة في السوق العالمية . وأكثر من ذلك، أن دخل إيران من العملة الأجنبية يقل كلما ازدادت معدلات الطلب المحلية . وبالتالي ، وفي أكثر الحالات تفاؤلا ، فإن إنتاج إيران من البتروكيماويات لن يخفض كثيرا من درجة اعتماد البلاد على صادراتها النفطية .

تتمتع صادرات إيران من الغاز بمستقبل أفضل ، إذ يقدر

احتياطياتها منه بحوالي ١٠٦٠٠ متر مكعب . وهذا ما يعادل ١٦٪ من الاحتياطي العالمي ويزيد عن احتياطي أية دولة على حدة ما عدا الاتحاد السوفياتي (٥) . ووفقا لمعدلات العام ١٩٧٥ تستطيع ايران أن تواصل انتاج الغاز لمدة ٢٣٤ سنة ، وبعد هذا بحد ذاته مصدرا رئيسيا للدخل . والمعروف أن ايران تصدر الغاز بواسطة الانابيب الى الاتحاد السوفياتي منذ العام ١٩٧٠ . ويقدر ان دخل ايران من الغاز سيصل الى ما بين ٣٤٠٠ مليون دولار و ٥٦٠٠ مليون في أواخر الثمانينات (٦) . الا أن هذا يعتمد على مدى أهمية الغاز في تلبية متطلبات الدول الرأسمالية المتقدمة من الطاقة في العقود القادمة ويعتقد أنه حتى لو تسنى للغاز أن يصبح هاما جدا فإنه لن يكون بمقدوره أن يسد الثغرة التي سيتركها النفط . إذ أن أفضل التقديرات للدخل من الغاز لا تصل الى أكثر من ٢٥٪ من الدخل الذي تحققه ايران من النفط .

ويضاف الى ذلك أن الغاز الإيراني سيلقى في سوق أوروبا الغربية منافسة هولندا والجزائر اللتين تتمتعان بموقع جغرافي أفضل . وهذا عامل رئيسي إذ أن تكاليف نقل الغاز تعادل عشرة أضعاف تكاليف نقل النفط . وينتظر ، وفقا لبعض التقديرات ، أن تستورد الدول الأوروبية في العام ١٩٨٥ بين ٦٥ و ٧٤ تريليون قدم مكعب من الغاز ، تقدم هولندا منها ٢١ تريليون قدم مكعب والجزائر ١٥ - ١٦ تريليون وايران ٤ - ٨ تريليون . وفي الحقيقة ، بدأت ايران تشعر بضغط التنافس في السوق ، إذ أنها ألغت في شهر تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٧٦ عقودا كانت قد وقعت عليها في العام ١٩٧٤ مع شركتين بلجيكيتين ومع شركة الغاز الطبيعي الأميركية « الباسو » Elpaso بسبب عدم ملائمة ظروف السوق . والنتيجة المحتملة إذن ، هي أنه في الوقت الذي ستحقق فيه ايران مكاسب معينة من صادرات الغاز

Petroleum Economist, July 1976.

(٥)

Iran : past present of Future, published by the Aspen Institute, NewYork , 1976, P. 100.

(٦)

في المستقبل ، فان هذه الصادرات ليست ثابتة من حيث الحجم ، كما انها لن تعوض الخسارة الناتجة عن انحدار صادراتها من النفط .

التنمية الصناعية

لذلك يتحتم على ايران أن تبحث عن نشاط اقتصادي اخر تستطيع من خلاله تلبية الطلب المحلي وجني العملة الاجنبية اللازمة لشراء السلع المستوردة . ولو كان لايران أية افضلية مقارنة في أي نشاط اقتصادي آخر غير الصناعة لما كان يتعين على التنمية أن تعتمد حتما على الصناعة . الا أن ايران لا تملك مثل هذه الافضلية . فالنفط والصناعات المتفرعة منه لن تكون كافية لما بعد أوائل التسعينات فضلا عن أن الزراعة تعاني ، وستعاني من عجز حتى زمن طويل . ولذلك يتحتم على ايران أن تلجأ الى التصنيع .

تتمتع ايران في محاولاتها للتصنيع بميزات ضخمة ، بالمقارنة مع معظم بلدان العالم الثالث الاخرى ، فليدها الاموال اللازمة للاستثمار وليست مضطرة الى الاقتراض من العالم الخارجي ولا الى اعتصار القطاع الريفي من أجل توليد رأس المال . ويضاف الى ذلك وجود سوق واسعة اذ يبلغ عدد سكان البلاد ٣٤ مليون نسمة ، بالاضافة الى وجود عدة أنواع من المواد الخام والصادر المعدنية والزراعية . وهناك ، قبل أي شيء آخر ، جهة قوية هي الدولة تعلن عن رغبتها في تطبيق برنامج التصنيع . لقد تحقق نمو الصناعة الايرانية بصورة رئيسية عبر تدخل الدولة منذ الخمسينات . فلم تكن البرجوازية الايرانية المحلية راغبة في الماضي في المشاركة في التصنيع ، ولا كان رأس المال الاجنبي ، الا أن هذين القطاعين الخاصين وافقا على الاسهام في برنامج التصنيع بعد أن تم اتخاذ اجراءات سياسية ومالية مواتية منذ العام ١٩٥٣ .

في أي حال ، لقد اعترضت طريق التصنيع في ايران عقبات حادة رغم الميزات الهامة وخاصة وفرة رأس المال . فايران تعاني

من نقص في الكوادر الماهرة والادارية اللازمة للصناعة ، وقد بقيت الصناعة فيها غير فعالة رغم التدريب المتسارع لليد العاملة الايرانية واستيراد عشرات الالاف من العمال الاجانب ، وقد أسهم العون المالي الذي تقدمه الحكومة في مد عمر الشركات الضعيفة التي كان يمكن أن تتلاشى قبل ذلك وبسبب التوزيع المتفاوت بإطراد للدخل فان نسبة صغيرة فقط من السكان تشكل سوقا نامية . ويقوم الفشل الحاد في الزراعة بدور يكبح جماح التصنيع ، اذ أن قطاع الزراعة يحتاج عون الحكومة من ناحية ويفشل من ناحية أخرى في تلبية متطلبات المادة الخام والطلب الذي تحتاجه الصناعة . ان الارتباط بين الصناعة والزراعة في ايران منخفض للغاية (٧) . يجب على ايران قبل أي شيء آخر ، ان تصدر السلع المصنعة بسبب تناقص النفط ، لكن اخفاقها في هذا المجال كبير ومتزايد . ولذا ، اذا كان صحيحا أن ايران تتمتع ، بالمقارنة مع معظم بلدان العالم الثالث الاخرى ، بموقع أفضل يتيح لها التصنيع فان هذا التصنيع ، رغم التوسع في الانتاج في أوائل الخمسينات ، لم يفلح في تحقيق الاهداف التي لا بد من تحقيقها اذا ما أريد لاستمرار ايران أن يكون ممكنا بعد النفط .

لقد سبب تدفق المنتجات الصناعية في القرن العشرين على ايران (وكذلك الهند وسوريا ودول آسيوية أخرى) كساد انتاج الحرفيين المحليين . ولم تستطع أي صناعة النمو الا بعد أن حقق رضا شاه درجة من سيطرة الدولة على الانتاج والتجارة . فقد تمكنت حملة التصنيع المتواضعة التي قامت بها الحكومة بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٤٠ من اقامة ٢٠٠ مصنع عمل فيها حوالي ٥٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠ عامل . وكانت معظم مصانع القطاع الخاص تنتج الانسجة ، في حين كانت الدولة تملك مستودعا للأسلحة ومصانع كانت تنتج السكر والاسمنت والتبغ والانسجة . وقامت موجة تصنيع في عهد حكومة مصدق التي استمرت عامين ، حين أدى النقص في

Robert E. Looney, The Economic Development of (٧)
Iran, London, 1973, P. 9.

العملة الاجنبية الى قيام مقاولين خاصين باحلال الواردات (١٨) .
الا أن النمو الرئيسي في الصناعة بدأ منذ منتصف الستينات ،
وارتفع بمعدل ١٥ ٪ سنوياً خلال عقد ١٩٦٥ - ١٩٧٥ . وقد قدر
عدد العاملين في الصناعة في العام ١٩٧٧ بحوالي ٢٥ مليون
شخص وبلغ عدد المؤسسات الصناعية في العام ذاته ربع مليون
مؤسسة استخدمت ٦٠٠٠ منها عشرة ، أو ما يزيد عن عشرة
أشخاص مما يضع هذه المؤسسات في فئة المؤسسات الصناعية
الحديثة . وقد أنشئت عدة وحدات صناعية الى جانب قطاع
البتروكيماويات ، مثل معمل الصلب في اصفهان ، بالإضافة الى
صناعة متنامية لانتاج الباصات والعربات الشاحنة ومصنع المعدات
ومجمعات التجميع الالكترونية . وقد زاد انتاج المحركات بين عام
١٩٦٤ وعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ من ٢٣٠٠ الى ٧٣٠٠٠ سيارة
و ١٩١١ باص و ٢٩٣٦٥ شاحنة وعربة متوسطة الحجم وتهدف
الخطة السادسة الى انتاج مليونين من المحركات من مختلف الانواع
في نهايتها عام ١٩٨٣ . لقد رافق هذا النمو بعض التغيرات
الملحوظة : فقد كان الهدف الرئيسي في الستينات هو التخلص
من الاستيراد الامر الذي أدى الى قيام ونمو صناعة خفيفة في
العاصمة طهران وحولها . وركزت الخطة الخامسة (١٩٧٣ -
١٩٧٨) على الصلب والمعادن والبتروكيماويات . وسترکز الخطة
السادسة على الاشياء ذاتها في الوقت الذي ستسعى فيه الى ازالة
العراقيل التي برزت خلال الـ ١٥ سنة الماضية .

(٨) Bharier, op. cit., p. 184 هناك تناظر واضح مع نمو الصناعة في
أميركا اللاتينية خلال فترة الكساد والحرب العالمية الثانية ، حيث انفذت
الروابط في ما بين التجارة والاستثمار الاجنبيين ، وانتشبت بالتالي الصناعة
المحلية .

جدول رقم (١١) :

الانتاج الصناعي

١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧١	١٩٦٩	الوحدة	
٥٩٠٥	٨٦٠٩	٣٠٠٦	١٧٠٧	طن	لواشح زجاجية
٦٨٠٠	٤٩٠٨	٣٨٠٩	٢٨٠٣	١٠٠٠ وحدة	مرباط الرقاب
٣٣٥٨٠	٢٣٢٥٨	١٢٣١٣	٥٠٨٩	وحدات	شاحنات - عربات متوسطة ، قاطرات
٣٤٨٢	٥٠٠٧	٣٠٠٨	٣١٦١	وحدات	باصات ، ميني - باص
٩٧٨	١١٣٣	٥٨٦	٩٦١	وحدات	قاطرات
٦٥٠٠	٧١٢٤	٣٨٣٣	٣٩٩	وحدات	تراكتورات
٣٣٢٠٨	٣٢٤٠٠	١٩٢٠٥	١٧٦٠٨	١٠٠٠ وحدة	برادات
٢٥٣٣٦	٢٥٢٣٧	٦٣٧٤	٥٨٣٢	١٠٠٠ وحدة	أدوات كهربائية ، ازرار الخ . .
٢٣٠	٢١٨٠٨	١٥٠	٨٧٠٣	١٠٠٠ وحدة	أجهزة تلفزيون
١٢٦٠٣	١٣٩٠٤	١١٢٠٧	٦٤٠٩	١٠٠٠ وحدة	معدات
٩٨٠٠	٨٣٠٧	٥٥٠٦	٤٢٠٩	١٠٠٠ وحدة	مدافئ مائية
٣٠٨	٣٠٣	٢٠٨	٢٠٣	بملايين الاطنان	اسمنت
٢٤٠٠	٢٢٠٤	١٦٠٩	٤١٠١	طن	دهانات
١٠٠٥	١٢٠٩	١٣٠١	١٠	١٠٠٠ طن	كروتون
٤١٠٢	٣٩	٢٩٠٧	٢٥٠٨	بملايين اللترات	بيره

المصدر : البنك المركزي - طهران .

لقد كانت الدولة بمثابة المرض الرئيسي على النمو الصناعي باعتبارها الجهة التي تجني عوائد النفط ، وقد نفذت سياستها بطرق عدة .

١- استثمرت الدولة في ايران مباشرة في الصناعة ، وبلغت نسبة استثماراتها ٥٣٪ من اجمالي حجم الاستثمار في الخطة الثالثة ، و ٣٨٫٨٪ في الخطة الرابعة و ٤٠٪ في الخامسة . وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٦٠٪ في العام ١٩٧٥ بعد زيادة أسعار النفط في العام ١٩٧٣ . وسيطرة الدولة ملحوظة على وجه الخصوص خارج قطاع الصناعات الخفيفة - أي في البتروكيماويات والصلب وتجميع السيارات والصناعات المماثلة الأخرى .

٢ - لقد قدمت الدولة للقطاع الخاص عوناً مالياً من أجل التنمية ، إذ أن قطاع المصارف الخاص لم يكن قوياً ولم يشكل بالتالي مصدراً للتمويل الصناعي ، كذلك لم تكن البورصة في طهران ، التي تأسست عام ١٩٦٧ ، أكثر من مجرد ظل للبورصات الأخرى (٩) . والمعروف أن الاتفاق بشأن القروض ومنحها لتجار ايران كان يتم في البازار ، في مرحلة الانحدار منذ الخمسينات الى أن قوض مركزه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بسبب بروز سلطة الدولة . وحلت الدولة محل البازار في تقديم العون للصناعة من خلال عدد من المؤسسات الخاصة تم انشاؤها خصيصاً لهذا الغرض ، ومن أبرزها مؤسسات أربع هي : بنك القروض الصناعية وبنك التنمية الصناعية والتعدينية وصندوق الضمان الصناعي ، وبنك ايران للتنمية والاستثمار . وقد أسهم بنك ميللي Melli ، البنك الرئيسي في ايران ، في منح قروض أخرى

(٩) تسيطر أسهم البنوك والمصارف على سوق الصرف في طهران ، وكان يوجد ١٩ من أصل ٢٤ سمساراً في العام ١٩٧٦ كانوا مسؤولين عن حركة ٤٦١.٨١ من الأسهم المصرفية ، في حين أن ٢٧٧٤٥٩ سهماً فقط كانت سهماً صناعية . (Kayhan International weekly, 16 October 1976)

(١٠) كان للبازار في طهران سمعة وسلطة تماثلان سمعة وسلطة أسواق التجار في لندن الرئيسية والعواصم ذات المراقبة التاريخية مثل دمشق وبيروت (المترجم) .

للتنمية الصناعية . ان الدولة بذلك تعمل على انماء برجوازية صناعية ، وان تكن برجوازية تستند على الدولة بالكامل ، ومع نمو هذا القطاع أصبحت تبيع حصصا لافراد في الصناعات الحكومية .

٣ - لعبت الاجراءات المالية هي الاخرى دورا هاما . فقد رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على الواردات بهدف تشجيع الانتاج المحلي ، وقد وصلت هذه الرسوم في بعض الحالات ٢٠٠٪ و ٣٠٠٪ ، اما معدلها فيبلغ حوالي ٨٠٪ . وطبق نظام صارم وضع حدا للتنافس بين قطاعات الانتاج الوطنية ، وتعفي الدولة اصحاب الشركات الذين يستوردون سلعا رأسمالية من الضرائب من أجل تسهيل عملية بناء المصانع . وفي محاولة منها تشجيع الاتجاه لبناء المصانع خارج منطقة طهران، منحت الحكومة الشركات تخفيضات اضافية اذا ما أقامت هذه الشركات مصانعها في مناطق تبعد ١٢٠ كيلومترا على الاقل . وينتظر ان تحتل هذه المسألة المكان الاول في الخطة السادسة .

٤ - تعهدت الدولة بتحمل مسؤولية بناء الهياكل الاساسية التي يتطلبها التوسع الصناعي ، مثل الطرقات والمرافئ والسدود وانظمة الطاقة التي تمتنع المصالح الخاصة عن بنائها . وقد نجم هذا على الخصوص عن محاولة الدولة ازالة اختناقات المواصلات والطاقة التي أصبحت واضحة في منتصف السبعينات .

تلعب الدولة اليوم دورا رئيسيا في جميع الاقتصاديات الرأسمالية حتى في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة (الصفقة الجديدة) وبريطانيا . أما في الدول النامية ، فان تدخل الدولة أخذ أبعادا أخرى ووصل الى درجة فرض القيود على الواردات وتشجيع الانتاج المحلي مباشرة اما من خلال سيطرة الدولة سيطرة كاملة أو عن طريق تشجيع الرأسماليين الافراد . ووصل تدخل الدولة في ايران حدا أبعد لان الدولة هي التي تجني دخل البلاد الرئيسي فن عوائد النفط ، مما يترتب عليه أن توزع الدولة هذه العوائد من خلال سياساتها التنموية .

الوكيل الثاني للتصنيع هو البرجوازية الإيرانية ، علما بأنه ، تاريخيا ، لم تكن توجد برجوازية ملتزمة بالتصنيع في إيران ، إذ أن نشاط رأس المال الخاص كان مرتكزا على التجارة ومحصورا في البازار (١٠) . لقد كان تشجيع الدولة للصناعة وبرنامج الإصلاح الزراعي هما اللذان خلقا جزءا هاما من البرجوازية يرغب في الاشتراك في برامج التصنيع الجارية . وما دام وجود البرجوازية الإيرانية معتمدا على اعانات الدولة وسياساتها ، فمن الخطأ الاعتقاد أن هذه البرجوازية تماثل نظيرتها في كل من الهند والبرازيل لأن هاتين الأخيرتين اتبعتا ونهجتا سياسات تصنيعية ديناميكية . بالإضافة الى ذلك لقد وجهت البرجوازية الإيرانية استثماراتها نحو قطاعات اقتصادية أقل تطلبا ، مثل الاسكان والصناعة الخفيفة وتركزت المشاريع الأخرى للدولة . ورغم انعدام البيانات لدينا بشأن هذه البرجوازية فإنه من الواضح أن ثمة فئة اجتماعية مميزة قد تطورت منذ أواخر الخمسينات .

لقد سيطرت ٤٥ عائلة في العام ١٩٧٤ على ٨٥٪ من المؤسسات الإيرانية التي بلغ دخلها الإجمالي أكثر من عشرة ملايين ريال إيراني . وتنحدر هذه المجموعة من أصول ثلاثة : - الأول، منهم من كانوا ملاكا في السابق وحصلوا على تعويضات لقاء الأراضي التي فقدوها كليا أو جزئيا في الستينات . وتجدر الإشارة الى أنه يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن قطاع ملاك الأراضي والقطاع التجاري في إيران كانا يتمتعان دائما بعلاقات متينة . فقد كان التجار ، حتى الستينات يميلون الى شراء الأرض في الريف (بدل استثمار الأموال في الصناعة) في الوقت الذي يقتني فيه ملاك الأراضي مصالح في المدن . وقد خير أصحاب الأراضي الزراعية بعد تطبيق الإصلاح الزراعي بين الاحتفاظ بأسهم في الصناعات الخاضعة لإشراف الحكومة أو بيع تلك الأسهم . وقد احتفظت نسبة صغيرة من هؤلاء بالأسهم الصناعية مما جعل التحول جزئيا،

Ahmad Ashraf, Historical Obstacles to the Development of a Bourgeoisie in Iran, in Cook, op. cit.

ولكن مع ذلك يصح القول ان جزءا من قسم من البرجوازية الصناعية قد جرى تكوينه أو توجيهه من خلال الاصلاح الزراعي نحو اطر اقتصادية جديدة عبر تزويده برأس مال اضافي .

هناك جزء آخر من البرجوازية الصناعية يتكون من موظفي الدولة الذين جنوا أموالا طائلة اما من خلال التوفير أو الفساد الذي أصبح يشكل سمة أساسية من سمات جهاز موظفي الدولة الإيرانية حيث لا يمكن تسيير أمور البلاد دون فساد . ورغم عدم توفر المعلومات الوافية بشأن موظفي الحكومة ، من عسكريين ومدنيين ، الذين جنوا الاموال بهذه الطريقة ، فان الفساد ، دون شك ، أصبح ظاهرة منتشرة في البلاد . وقد ساق لي أحد المستشارين الاجانب للحكومة الإيرانية حجة ان الفساد هو الطريقة المثلى عمليا للتغلب على الممانعة التقليدية لاستثمار الاموال في مشاريع صناعية غير مضمونة النتائج ، اذ ان ذلك يضمن للمستثمرين دخلا منتظما على أي حال مما يشجعهم على المخاطرة بفائض أموالهم في الصناعة . أما الجزء الثالث من البرجوازية الصناعية فيتألف من تجار البازار السابقين . والمعروف أن عددا من التجار البارزين قد انطلقوا من خلفية معدمة من خلال البازار ، في حين أن عددا آخر تمكن من صنع الثروة في فترة النقص والفوضى خلال الحرب العالمية الثانية ليتوجه بعدها نحو الصناعة، وتمكن بعض هؤلاء من الاستفادة من الاعفاءات الجمركية على الواردات خلال الستينات واستوردوا أثناءها السلع التي استثمر بعضها فقط في الاستثمار الصناعي وتم بيع البعض الآخر في السوق دون أن تخضع لاية مراقبة أو قيود (٢٠) .

(٢٠) من المنظمات التي انطلقت من البازار المجموعة المعروفة باسم بهشاهر Behshahr . لقد بدأت هذه المجموعة كشركة تجارية في العام ١٩٤٤ وأصبحت تتألف في العام ١٩٧٦ من ٢٢ شركة مختلفة يملكها تسعة شركاء وتمتلك مصالح في صناعة النسيج والمنتجات الاستهلاكية والتجارة والمصارف . وعلى أي حال ، ركزت هذه المجموعة التي تعد من أبرز المجموعات الصناعية في إيران ، على الصناعات الخفيفة والخدمات المالية واستخدمت ٩٠٠٠ موظف فقط .

ان في التمييز بين هذه الاجزاء الثلاثة التي تكون البرجوازية الصناعية تبسيطا لا مفر منه من حيث ان هيكل الروابط الاقتصادية والعائلية في ايران يجعل العديد من اصحاب المصالح في الريف تجارا ولديهم اقارب يعملون في دوائر الدولة . ولكن هذه هي المصادر التي يتكون منها بأية نسبة كانت الايرانيون الذين يديرون الصناعة ويستثمرون فيها . غير ان اهم تحفظ يتعلق بأمر آخر ، هو بالتحديد مدى استقلال هؤلاء . فسياسة الدولة هي سياسة رأسمالية تماما - تهدف الى تشجيع نمو برجوازية صناعية ايرانية ، في حين ان سياسة هذه البرجوازية تنزع نحو استغلال الحماية والامتيازات التي تقدمها الدولة من أجل تحقيق الحد الأقصى من الارباح والاقتصار على أكثر النشاطات الاقتصادية امانا . ولذا فان هذه البرجوازية تعتمد من عدة نواح على الدولة ، ولا نية أو مصلحة لديها في أن تصبح مستقلة عنها . ستبرز المشاكل ، إذن ، حينما لا تعود الدولة في مركز مالي قوي يوفر الحماية التي تتطلبها هذه البرجوازية .

العامل الثالث ، والاخير ، في عملية التصنيع هو رأس المال الاجنبي . فقد كان الاستثمار الاجنبي الهام الوحيد قبل الخمسينات في صناعة النفط . وقد قضت الدولة هذا الموقع الاجنبي بالتدريج حتى لم يعد بمقدور شركات النفط بعد العام ١٩٧٣ أن تلعب أي دور هام في الاقتصاد الايراني ، رغم أن تأثير سياساتها عليه لم يتوقف . وقد اتخذت الخطوات الاولى لتشجيع الرأسمال الاجنبي على الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الاخرى بعد العام ١٩٥٣ ، وفي العام ١٩٥٥ تم تأسيس مركز جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي (١)، الذي قدم ضمانات للشركات الاجنبية . وقد أعفيت الشركات من الضرائب لمدة خمس سنوات ومنحت حق اخراج الارباح بالعملة التي استثمر بها ، بالإضافة الى اعفائها من الرسوم الجمركية على السلع الضرورية .

(١) أطلق على مركز جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي في العام ١٩٧٤ اسم منظمة ايران للاستثمار والمعون الفني والاقتصادي والحقت بوزارة الشؤون الاقتصادية والمالية .

جدول رقم (١٢) : الاستثمارات الاجنبية في ايران (بملايين الريالات)

بلد المنشأ	١٩٦٨-٦٩	١٩٦٩-٧٠	١٩٧٠-٧١	١٩٧١-٧٢	١٩٧٢-٧٣	١٩٧٣-٧٤	١٩٧٤-٧٥	١٩٧٦
الولايات المتحدة	٨٥٥	٢٦٩٦	٥٦٠	٥٠٢	٣٤٩	١٠٩٠	٧٩٧	٥٨٩
المانيا الغربية	١٧٨	١٢٥	٧٢٠	٢٩٥	١٣١	٦٦٢	١٣٠	٢٣٨
بريطانيا	٢٤٢	١١٨	٣٣١	٢٦٨	٢٩	٢٥	٥٢	١٣٥
فرنسا	٦٧	٩٩	١١٧	١٢٧	١٠٢	٢٣	٦١	٦٢٩
اليابان	-	١٠	١٢٩	٥٥	٢٢١	١٦٥٩	٢٨٦٧	١٧٠٧
بلجيكا	٦٠	٤	٣٢	١١	٥٩			
ايطاليا	٦	٣	١٢٢	٢	٥			
السويد	٢٥	٢٥	٢٣	٢٤	٣٢			
هولندا	٣٣	٢٩	٤١	١٨	٥	٥٨٥	٥٩٣	٦٧٨
باكستان	-	١٦	٢٨	-	-			
الدانمارك	٢٤	٢	١	٨	٣			
الفلبين	-	٦	٦	٩	-			
دول أخرى	٩٣	١٣١	٢٠٨	١٥٣	٤٠٠			
المجموع :	١٥٨٣	٣٢٦٤	٢٣١٨	١٤٧٢	١٣٣٦	٤٠٤٤	٤٥٠٠	٢٩٧٨

المصدر : وزارة المال والتشؤون الاقتصادية .

كانت الشركات الاجنبية مترددة في البداية في شأن مسألة الاستثمار وبلغ عدد الشركات التي اقدمت على ذلك ٣٢ شركة حتى العام ١٩٦٤ . الا أن عدد هذه الشركات ارتفع ، في العام ١٩٧٤ وبعد ٢٠ عاما على تأسيس مركز جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي ، الى ١٨٣ شركة أجنبية تأسست ٣٢ شركة منها في العام ١٩٧٤ .

لقد قام مركز جذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي بدور القناة التي تنقل الاستثمارات الاجنبية باتجاه جوانب الاقتصاد الإيراني التي تعاني من نقص في الخبرات . ولذلك تركزت هذه الاستثمارات في الستينات في قطاعات المطاط والكيماويات ومواد البناء والمناجم وتوسعت في السبعينات كي تشمل أيضا صناعة السيارات ونتاج الصلب وصناعة الاسلحة (وكذلك مشاريع الاعمال - زراعية) . ولم تتوقع ايران ، مثلما انها لم تعتمد على الاستثمارات الاجنبية بسبب وفرة رأس المال الكبير لديها أصلا ، اذ لم يبلغ ، في الواقع ، حجم هذه الاستثمارات الا جزءا صغيرا من اجمالي الاستثمارات في البلاد . ولم يزد حجم الاموال الاجنبية المستثمرة في خطة التنمية الإيرانية (١٩٧٣-١٩٧٨) عن ٢٨٨ مليون دولار ، في حين ان الدولة قد استثمرت في الخطة ٦٢٢ مليون دولار والقطاع الخاص ٢٣٤ مليون دولار ، بالإضافة الى ٢٧٧ مليون دولار اقترضتها الدولة الى القطاع الخاص . ورغم ضمانات الحماية التي منحت للشركات من ناحية ، فان الدولة فرضت عليها بعض القيود من الناحية الاخرى ، وهي مسألة ما كان يمكن لها أن تحدث لولا غوائد النفط التي تحصل عليها الدولة . ومن هذه القيود أنه لا يمكن للشركات أن تبدأ المشاريع في ايران دون شريك إيراني ، من القطاع العام أو الخاص ، بالإضافة الى أن حصصها يجب أن تشكل الاقلية . وقد أصبح معدل ملكية الشركات الاجنبية ٢٥٪ بعد وضع برنامج حصص العمال موضع التنفيذ في العام ١٩٧٥ ، الا أن من الواضح ان احتكار هذه الشركات للخبرات الادارية والفنية يعطيها سلطة تزيد في الاهمية عن حجم ملكيتها القانونية . ومن ناحيتها ، تعتمد الدولة الإيرانية الى درجة كبيرة

على هذه الشركات لتطبيق برامجها التصنيفية لان هذه هي الطريقة الوحيدة المتاحة لتطوير الصناعتين المتوسطة والثقيلة في ظل العلاقات الرأسمالية . وأفضل مثال على ذلك هو التعاون بين ايران وشركة « كراب » Krup للحديد والصلب . اذا ما أرادت ايران أن تحقق أهدافها الصناعية فان مفتاح هذا التوسع يكمن في اقامة المشاريع المشتركة .

لا تتوفر أرقام دقيقة حول أرباح المستثمرين الإيرانيين والاجانب في الصناعة الإيرانية الا أنه يبدو أن كلا من الطرفين جنى أرباحا كبيرة من النمو الصناعي . فقد استفاد الإيرانيون من تسهيلات الحكومة الى الحد الأقصى ، أما المستثمرون الاجانب فقد أقر بعضهم انه حقق معدل عوائد على مشاريعه الإيرانية يبلغ ٤٠٪ - ٥٠٪ . ومما يذكر أن العلاقة بين الدولة والمستثمرين الاجانب قلقة وغير مستقرة مما يعيق من عملية النمو الصناعية (١١) . ويضطر أصحاب رؤوس الاموال الخاصة أن يقضوا وقتا طويلا لانجاز معاملاتهم مع جهاز الدولة - مثل الحصول على تراخيص ، والرشاوى ، ومواجهة قوانين جديدة ومتناقضة . والجدير بالذكر أن جهاز الدولة لم يتحول بعد الى جهاز يلبي متطلبات عملية التطور الرأسمالي ، مما يؤدي الى تدهور مستوى التعاون وتبادل المعلومات بين القطاعات الخاصة . وكانت الشركات الأجنبية تتدمر حتى في أوائل السبعينات بشأن هذه المسألة ، وقد ازداد الامر سوءا عندما دخلت الدولة في مرحلة النقص في النقد في عام ١٩٧٦-١٩٧٧ حيث أخفقت في تسديد الديون . وقد أدى هذا بيع بعض الشركات الى أن توقف عملياتها بالكامل في ايران (١٢) .

State a Barrier to Investment, Financial Times, 25 (١١) July 1977.

(١٢) على سبيل المثال : شركة المعجلات المعروفة بـ. ت. غودريش ، أوقفت أعمالها في ايران في العام ١٩٧٦ وبعد خسارة استمرت عامين متتاليين ، علما بأن الشركة تعمل في ايران منذ العام ١٩٥٩ . ومن الامور التي كانت مدعاة لتدمير الشركة ارتفاع الاجور بنسبة ٧٣ بالمئة والمواد الخام بنسبة ٣٠ بالمئة

←

يواجه النظام أزمة من نوع آخر وهي التوفيق بين حاجته لضمان تعاون أصحاب رؤوس الاموال الخاصة وحاجته السياسية في أن يظهر بمظهر الحكومة الوطنية الشعبية . والمثال الواضح على ذلك ما وقع في صيف وخريف عام ١٩٧٥ حين بدأت تظهر أولى مشاكل مرحلة ما بعد العام ١٩٧٣ ، اذ اضطر الشاه أن يبدأ بثلاث حملات مميزة ضد الارباح الفاحشة ، ضد الاسعار ، وضد الفساد ، وادخال نظام حصص العمال الى الصناعة (انظر الفصل السابع : الطبقة العاملة) . لقد هدف برنامج حصص العمال في جزء منه الى تثبيط حركية القوة العاملة ، وذلك عن طريق توفير حوافز للعمال للبقاء في اعمالهم . ومن ناحيتها ، فقد أدت حملة الاسعار الى القاء القبض على أكثر من ٨٠٠٠ رجل أعمال إيراني ، في حين أن الحملة ضد الفساد عرضت عددا من الشركات الأجنبية للهجوم ، من بينها مؤسسات «غرانمان» الأميركية لصنع السلاح ، وشركة السكر « تيت أند لايل » البريطانية ، وشركة « سيمنس » الألمانية . وقد مثل برنامج حصص العمال تهديدا مباشرا لرجال الأعمال الإيرانيين والاجانب في آن معا ، لما يؤدي اليه من تخفيض لخصصتهم . وكانت النتيجة ان انخفض حجم الاموال الخاصة المستثمر ، وجرى تهريب حوالي بليونين من الدولارات (١٠ ٪ من عوائد النفط لذلك العام) الى خارج ايران خلال عدة أسابيع . وتصر الشركات الأجنبية في ايران عادة ، على أن تستعيد ما تستثمره من أموال بالسرعة القصوى . هذا هو المعيار الذي تتبناه الشركات وليس مصالح التنمية الإيرانية طويلة الامد . فقد ذكر لي أحد المسؤولين عن شؤون ايران في وزارة الخارجية الأميركية أجريت مقابلة معه في شهر تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٦ ، ان الشركات الأميركية تعمل في ايران وفق قاعدة « اقتنص الشيء ما دام باستطاعتك ذلك » .

وكانت هذه الشركات تعتبر الاستثمار مجديا اذا قدرت أن باستطاعتها استعادة أموالها خلال ٤-٥ سنوات .

ومراقبة الحكومة على الاسعار ، ومشكلة الفصل بالاضافة الى الخلاف الناشب حول برنامج حصص العمال .

والمفارقة هي أن رجال الأعمال الإيرانيين يعملون وفق معدلات أعلى ويطالبون بنسبة ٣٠٪ من العائد لقاء أي استثمار .

ان عمل الشركات ، إيرانية كانت أم أجنبية ، وفق هذه القاعدة ليس غريبا أو غير مألوف ، فهذا هو منطق الرأسمالية ، ولو قامت الشركات بممارسة مغايرة لكان ذلك هو الغريب ، ففي حين أن الشركات لا تعارض ، من حيث المبدأ ، التنمية الصناعية في إيران ، فهي في الوقت ذاته ليست ملتزمة بها - إذ أن ثمة عوامل أخرى هي التي تقرر وتحدد مسلك الشركات ، وعندما تكون هذه العوامل مواتية فإن الشركات لن تتردد في الاسهام في عملية التصنيع الإيرانية . ان الضعف الذي يعتري جهاز الدولة مسؤول هو الآخر عن بعض الصعوبات التي تعترض التصنيع في إيران ، إذ يندر أن يتم اتخاذ قرارات وتنفيذها بطريقة مخططة وكفؤة . ففي بعض الحالات لا يجري انفاق الاموال المخصصة للمشاريع ، مثلما حصل لخطة التنمية الرابعة (١٩٦٩-١٩٧٣) حيث بلغ مجموع ما أنفق من اجمالي الاموال المخصصة نسبة ٦٠٪ فقط . ويضاف الى ذلك غياب أداة فعالة للتخطيط ، إذ يقول أحد الخبراء « أن التخطيط الوحيد القائم في إيران هو ما يرغب الشاه به » . ويذكر هذا الخبير أن معظم الاحصاءات الخاصة بالتنمية مبالغ بها ، والمبالغة في أرقام الانتاج الصناعي أقل من غيرها ، لكن الأرقام الخاصة بالتغير في الاسعار أقل بكثير مما هي عليه في الحقيقة . واما أرقام الانتاج الزراعي فتتضخم بمقدار ١٠٠٪ . أكثر من ذلك ، فإن القروض التي يدعى أنها صرفت على التنمية كثيرا ما تحول الى الاستهلاك أو الى قطاعات الاقتصاد والاخرى مثل مشاريع الاسكان التجارية . ان أرقام النمو في اجمالي الناتج القومي لفترة السبعينات مضللة من حيث أن النفط يشكل نسبة مثوية عالية من اجمالي الدخل المحلي فيفسر الارتفاع في سعره على أنه ارتفاع في الانتاج المادي ، ولكن ذلك في الواقع لا يحدث .

ليست جميع التغيرات المدعاة في الاقتصاد الإيراني وهمية، ولكن هناك درجة لا بأس بها من الخيال والخداع حتى في

الجوانب الاقتصادية تحاول الحكومة الإيرانية لفت الانظار اليها .
والذي يحدث هو أن النظام يعلن عن أهداف لم تجر دراستها
وتقديرها جيدا سلفا ، وكثيرا ما يفتقر النظام الى القدرة على
تحقيقها . والمعروف أن جهاز الاعلام الإيراني ممتلئ بادعاءات
تفخيمية مصدرها الشاه أو وزراؤه بشأن هذا الانجاز أو ذاك ،
وفي الوقت الذي تم فيه تشكيل عدد هائل من الهيئات والمنظمات
من أجل الاشراف على النمو الاقتصادي . إلا أن معظم هذه
الادعاءات بقي حبرا على ورق - مثل انعاش ، الصادرات
الصناعية ، وتحسين الانتاجية الزراعية ، وحملات محو الامية .
وكي تصبح الصورة أكثر وضوحا لا بد من معاينة أدق للصناعة
الإيرانية . وسيتضح من هذه المعاينة ان الصناعة الإيرانية لا تزال
متخلفة من عدة جوانب كما أنها معتمدة الى حد كبير على عوائد
النفط للحفاظ على ذاتها ، رغم أن هذه العوائد قد أسهمت في
تحقيق درجة لا بأس بها من التوسع في الانتاج والاستخدام
الصناعيين .

ويبدو أنه لن يكون بمقدور الصناعة الإيرانية على الإطلاق
أن تواجه التحديات التي ستنتج عن انخفاض العوائد النفطية في
المستقبل . لقد لعب النفط من ناحية ، دورا في دفع عجلة التنمية
الإيرانية ، ولكنه من الناحية الأخرى شوه مسار هذه التنمية
بشكل أدى الى فقدان فرص عديدة وقيام درجة خطيرة من الاعتماد
على عوائد النفط .

الوهن الاقتصادي

أ - في حين أن الانتاج الصناعي قد حقق توسعا في
السنوات القليلة الماضية ، فإن نسبة متزايدة من عوائد النفط تم
انفاقها بطرق لم تسهم في تنمية قدرات إيران الانتاجية ، ومن
أكثر الأمثلة وضوحا على ذلك هو الانفاق على التسليح والخدمات
(أنظر الجدول رقم (٤) : الفصل الرابع : القوات المسلحة
والسافاك) . وتمثل مخصصات الانفاق على التسليح باستمرار

نسباً من الأموال المتوفرة أعلى من نسب الأموال المخصصة للصناعة ولا يمكن اعتبارها استنزافاً مباشراً للتنمية الاقتصادية في إيران ، رغم الفوائد الاقتصادية البنيوية غير المباشرة في الوقت ذاته ، ورغم التوسع الحاصل في الإنتاج الصناعي ، نما قطاع الخدمات بدرجة كبيرة حيث مثل في العام ١٩٥٩-١٩٦٠ ما بلغ ٣١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٣٩٤٪ في العام ١٩٧٤-١٩٧٥ ، في حين أن الصناعة لم تشكل أكثر من ١٦٪ . أن جميع القطاعات القائمة على الربح بلا استثناء تشجع نمو قطاع الخدمات على حساب القطاع الإنتاجي ، فالتوسع في هذا الحقل أسهل وأكبر بالإضافة إلى أنه يسهم في نمو الاستخدام بشكل أسرع ، ما لم تتخذ إجراءات مضادة . لا يمثل هذا النوع من النمو كسباً صافياً لتعزيز اقتصاد البلاد في المدى البعيد ، وفي حالة إيران ، فإن التوسع في قطاع الخدمات عكس نفسه قبل أي شيء آخر في تضخم العمالة لدى الدولة وتوسع الخدمات الساعية إلى توفير المتطلبات الاستهلاكية لمن هم أكثر ثراءً ، ومن الطبيعي أن يكون المحتوى الاستيرادي لهذا النوع الأخير من الطلب مرتفعاً جداً . وأخيراً ، فإن أكثر حالات سوء توزيع المخصصات المالية أهمية على الإطلاق يتمثل في حرمان الزراعة في الستينات من الأموال اللازمة لجعل الإصلاح الزراعي إنجازاً اقتصادياً ، وليس إنجازاً سياسياً .

٢ - اتخذ الشكل الرئيسي للتوسع الصناعي شكل إحلال الواردات ، وقد اتخذ هذا بدوره شكل نمو في وحدات صغيرة . كثيفة العمالة . ففي عام ١٩٧٦ ، لم تزد نسبة العاملين في ٦٠٠ وحدة صناعية - عدد عمال كل منها عشرة عمال أو أكثر - عن ١٧٪ من إجمالي القوة العاملة في إيران (انظر الفصل السابع : الطبقة العاملة) . وفي حين أن التحول من وحدات حرفية كثيفة العمالة إلى وحدات كثيفة رأس المال يرافق أية تنمية للصناعة الحديثة ، فإن ما حصل في إيران أن القطاع الحرفي توسع إلى حد كبير وبغير تناسب مع القطاعات الأخرى . وفي الوقت الذي قد يستخدم فيه العديد من العمال قوة جهدهم بكفاءة ، فإن

الانتاجية ستكون بالضرورة منخفضة نظرا لكبر حجم العمل الداخل في الناتج النهائي . غير أن المعلومات المتوافرة تفيد ، على العكس ، أن ثمة درجة عالية من التبديد تصيب الصناعة الإيرانية . وعلى سبيل المثال ، يذكر تقرير رسمي صادر عن الحكومة الأميركية في العام ١٩٧٦ أن نسبة التبديد في الصناعة الإيرانية تعادل ٤٠٪ ويعاني حتى القطاع الصناعي الحديث من نقاط ضعف خطيرة ، إذ أن معظم المعامل تقوم بتجميع القطع بدل تصنيعها . والمعروف أنه ليس لدى إيران تكنولوجيا خاصة بها وهي تعتمد على الشركات الأجنبية في هذا المضمار . أن وحدات الصناعة الإيرانية أقل كفاءة من مثيلاتها في أنحاء العالم ، إذ أن تجميع سيارة من « جي . م - شيفروليه » في العام ١٩٧٦ استغرق ٥ ساعة في إيران ، في حين أن العملية ذاتها لا تستغرق أكثر من ٢٥ ساعة في ألمانيا الغربية . وليس من الممكن قبول الحجة التقليدية التي تستخدم لتبرير هذا النقص في الفاعلية ، تلك الحجة التي تبرر ذلك بانخفاض الأجور في إيران عن نظيراتها في الدول الأخرى . فقد ارتفعت أجور العمال المهرة في إيران بمعدل ٥٠٪ في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وتجعل هذه المعدلات ، مضافا إليها الضعف الانتاجي أسعار السلع الصناعية الإيرانية مرتفعة بالمقارنة مع الأسعار المقابلة في الدول الأخرى .

أن التعريفات الجمركية العالية هي التي حمت القطاع الصناعي في إيران . إلا أن الغرض من هذه الرسوم ، مثلما حدث في فترة الاستعاضة عن الواردات ، منح الصناعة المحلية فرصة لاستجماع قواها كي تصبح تنافسية على نطاق عالمي . أما إذا استخدمت التعرفة بدلا من ذلك ، لتوفير الحماية الدائمة للصناعة الإيرانية أمام تأثيرات المزاخمة الأجنبية ، فإن هذا التبرير الأول لا معنى له . لقد أحدثت إجراءات الحماية في إيران الأثر التالي : لقد كشفت تقديرات عام ١٩٧٢ أن أسعار السلع المصنعة في إيران كانت أعلى بمعدل ٢٥-٣٣٪ من الأسعار العالمية للسلع المماثلة ، ويمكن القول أن الهوة ازدادت اتساعا بسبب التضخم بعد العام

١٩٧٣ (١٣) . وقد أورد تقرير المائي غربي وسنهي صدر في العام ١٩٧٤ التقدير المتزن التالي : كما لفت الانظار الى مشكلة أخرى تتمثل في الدور الكبير الذي تلعبه الواردات في الصناعة الإيرانية . « ان اسعار منتوجات الصناعة الإيرانية بالغة الارتفاع وهي ليست تنافسية في السوق العالمية . وتكمن اسباب ذلك في الاعتماد الكبير على الواردات ، وانخفاض مستوى القيمة المضافة ، وحجم المصانع غير الملائم ، وتخطيط المشاريع السيء . وفي حين أن التصنيع في إيران كان يهدف الى الاستعاضة عن الواردات وتوفير العملة الأجنبية ، فان تأسيس شركات يقتصر دورها على التكنولوجيا البسيطة نسبيا والمستخدم في مراحل الانتاج النهائية ، مثل تجميع السيارات وأجهزة الراديو وأدوات الكهرباء المنزلية ، قد أدى الى زيادة كبيرة غير متناسبة في الحاجة الى استيراد الاجزاء الضرورية » (١٤) .

٣ - في الوقت الذي يشكل فيه انعدام الفعالية هذا خسارة حادة ودائمة لموارد الشعب الإيراني ، فانه يمثل خطرا مباشرا لانه يضعف الامل في أن تستطيع إيران زيادة صادراتها الصناعية كي تتمكن من مواجهة متطلباتها من القطع الأجنبية حينما تنخفض عوائد النفط . ان هذا أسطع دليل على وهن الصناعة الإيرانية ويمكن قياسه لا بالمقارنة مع حاجات إيران في التسعينات فحسب، بل بالمقارنة أيضا مع ما أصبحت دول العالم الثالث قادرة على انجازه الان . وتكمن المشكلة أصلا في أن واردات إيران قد ارتفعت بشكل لم يسبق له مثيل بعد الازدهار النفطي : من ٤٠٠ مليون دولار في ١٩٥٨-١٩٥٩ الى ٣٥٦ بليون دولار في ١٩٧٢-١٩٧٣ الى ١٨٤٥ بليون دولار في ١٩٧٥-١٩٧٦ . وقد تبلغ قيمة

Looney, op. cit., p. 88.

(١٣)

Investitionen in Iran, Bundesstelle für Ausenhandelsinformation. Cologne, 1974, p. 3, quoted in Rustun, und Unterentwicklung, by U. Albrecht, D. Ernest, P. Lock and H. wulf, Hamburg 1976, p. 97.

الواردات في العام ١٩٨٣ حوالي ٢٩ بليون دولار . ويمكن تبرير جزء من هذا الارتفاع في قيمة الواردات على أنه إجراء مؤقت للوفاء بمتطلبات التنمية الإيرانية من السلع الرأسمالية ، إلا أن هذا الجزء لا يشكل أكثر من ثلث الإجمالي ، كما أن أي تخفيض في حجم الواردات ستكون له لا محالة نتائج سياسية إذ أنه سيؤدي إلى حجب تدفق السلع الاستهلاكية . ولذلك يترتب على إيران أن تنعش صادراتها من السلع المصنعة . إلا أن إيران تعاني في الواقع ، من عجز متزايد في حسابها الجاري من المواد غير النفطية . فقد انخفض حجم الصادرات غير النفطية من حوالي ٢٢٪ من الواردات في العام ١٩٥٩ إلى ١٩٪ في عام ١٩٧٣ ثم إلى ٥٪ في العام ١٩٧٥ . ولذلك فقد رافق التوسع في الإنتاج الصناعي اتساع الهوة ما بين ما تستورده إيران وما تصدره من السلع غير النفطية .

ورغم ما أعلنت عنه الحكومة الإيرانية من أنها حاولت أن تعكس هذه الوجهة ، فإن الوضع ازداد تدهورا . ففي العام ١٩٧٥ بلغت قيمة الصادرات الإيرانية غير النفطية ٧٠٠ مليون دولار في حين أن قيمة الواردات بلغت ١٩ بليون دولار . وارتفعت نسبة الواردات في العام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ بمعدل ٤٢٪ في حين أن الصادرات غير النفطية لم تزد بأكثر من ٦٪ ، وقد انخفضت الصادرات غير النفطية من حيث الحجم بنسبة ١٠٪ ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ . ولدى معاينة هبكل الصادرات غير النفطية تتضح أكثر خطورة الوضع حيث أن القسم الأعظم من هذه الصادرات يأتي من القطاع التقليدي الذي شكلت الصادرات منه في عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ نسبة ٧٢٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية . ولم تزد نسبة الصادرات غير النفطية من القطاع « الصناعي الجديد » في الفترة ذاتها عن ٢٨٪ ، علما بأن التوسع في المستقبل سيحصن في هذا القطاع بالذات .

جدول رقم (١٣) :

ميزان المدفوعات الإيراني (بـلایین الیورایات)

	٧٦ - ١٩٧٥	٧٥ - ١٩٧٤	٧٤ - ١٩٧٣	٧٣ - ١٩٧٢	
الحسابات الخارجية :					
الدخل من النفط	١٩٠١	١٨٢٠	٤٤٧٠	٢٢٥	
الدخل من صادرات أخرى	٢٢٦	٢٢٩٥	١٨١	١٠٩	
المجموع	٢١٥٧	٢١١٥	٦٢٨	٣٣٤	
الإنفاق :					
على السلع	١٥٣	١٠٣٨	٤١٥	٢١٩١	
على الخدمات	٣١	٢٢٦	٩٥	٥١	
المجموع	١٨٥٤	١٢٦٤	٥١٥	٣٥٠	
الفاصل	٣٢٣	٨٥١	٣٨٠	١٦	
حساب رأس المال (صافي)	٤٢٧	٣٢٦	٦٨	٦٦	
مجموع الفائض	٥٩٧	٩٢٥	١٠٦	٥٠	

The Economist, 28 August 1976,

المصدر :

جدول رقم (١٤)

صادرات ايران غير النفطية (١٩٧٥-١٩٧٤) (نسبة مئوية)

٧٢.٠	١ - سلع زراعية وتقليدية
٢.٥	السجاد
١٤.٧	القطن
١٢.٣	فواكه طازجة ومجففة
٤.٨	جلود
٥.٦	خامات المعادن
١٤.١	سلع أخرى
٢٨.٠	٢ - منتجات صناعية جديدة
٢.١	صابون ومواد مطهرة
٣.٨	غليسيرين وكينماويات
١.٢	أحذية
٧.٦	البسة جاهزة وأصواف
٣.٦	أنسجة
٩.٧	سيارات وعربات
-	سلع أخرى
١٠٠.٠	المجموع

من خلال هذا الاطار ، يمكن تمييز النمو الصناعي في ايران عن نظيره في عدد من دول العالم الثالث الاخرى التي يمكن مقارنة معدلات نموها الصناعية بمعدل نمو ايران الصناعي . وقد تكون معدلات النمو الصناعي في هذه البلدان أقل من معدل النمو الصناعي في ايران ، الا أنها تستند على قواعد أصلب لان الصادرات الصناعية منها تشكل نسبة مئوية أعلى من الاجمالي . ان هذا يجعل دول العالم الثالث الاخرى تدعي بأنها تستطيع تنمية مواردها الانتاجية بشكل أفضل مما تستطيعه ايران . وعلى سبيل المثال ، شكلت السلع المصنعة في العام ١٩٧٥ نسبة ٥٠٪ من صادرات الهند ، و ٣٣٪ من صادرات المكسيك ، و ٦٠٪ من صادرات سنجاپور .

هناك سببان رئيسيان وراء اداء ايران الضعيف في هذا الصدد . يتمثل الاول في أن اجراءات الحماية والاعانة التي اتخذتها الدولة الايرانية منذ الستينات أسهمت في خلق قطاع صناعي غير فعال لا يستطيع المنافسة عالميا . وقد كانت الاسواق الوحيدة المتاحة أمام ايران لبيع انتاجها من السلع الصناعية هي اسواق الدول الشيوعية حيث تخضع العلاقات التجارية على أساس اتفاقيات للمبادلة بين دولة ودولة تستمر عدة سنوات . وفي الوقت الذي تسعى فيه ايران الى تشجيع هذه الاتفاقيات ، فإن ثمة حدودا لقدرة هذه الاسواق على استيعاب الصادرات التي ترغب ايران في بيعها وهو امر لن يوفر لايران العملة الصعبة التي تتطلبها الواردات .

أما السبب الثاني لضعف اداء ايران فهو ان معدل الطلب المحلي قد فاق معدل الانتاج بأشواط بعيدة . ويعني هذا أن كمية الانتاج الصناعي الجاهز للتصدير أصبح أقل في مرحلة ما بعد ارتفاع اسعار النفط . فقد انتجت ايران في العام ١٩٧٥-١٩٧٦ ، على سبيل المثال ، ٨٧٠٠٠ سيارة خاصة ، بزيادة ١٢٠٠٠ سيارة عن العام الذي سبقه ، الا أن معدل الطلب المحلي كان مرتفعا الى درجة استوردت ايران معها في ذلك العام ٦٥٠٠٠ سيارة اضافية

تم بيعها جميعا رغم الرسوم الجمركية المرتفعة . وتتضح حدة الطلب المحلي أكثر ما تتضح في قطاع الحديد والصلب ، فقد أنتجت إيران في العام ١٩٧٦-١٩٧٧ مليون طن من الصلب ، إلا أن الطلب ارتفع خلال عامين من ٢٢ مليون طن الى ٥٥ مليون . ورغم أنه كان يتوقع أن يصل الانتاج الى ١٩ مليون طن في أواخر العام ١٩٧٧ ، فإن أي انتاج إضافي لن يحدث قبل أوائل الثمانينات ولذلك اضطرت إيران الى استيراد الحديد والصلب لتلبية الطلب المحلي وطلب صناعة السيارات المتزايد .

يمكن الحل الوحيد للتغلب على هذه المشكلة في أن تفرض الدولة قيودا على الطلب المحلي ، ولكن يصعب سياسيا على النظام أن يقوم بذلك لأنه سيؤدي الى اضعاف حس الازدهار الذي يشعر به الإيرانيون أكثر ثراء والذي يجعلهم يستمرون في دعم النظام . أن فرض قيود على الواردات غير الضرورية أو على الاستهلاك المحلي لسلع يحتاجها التصدير أمر لا بد منه لتنشيط الصادرات في المدى البعيد . إلا أن طبيعة النظام الطبقية تفرض عليه تأجيل مثل هذه السياسات أطول مدة ممكنة . وهناك صدام حول هذه المسألة داخل الدولة ذاتها .

٤ - واجه الاندفاع نحو التصنيع أيضا عددا من العقبات الداخلية التي حالت دون تنفيذ الخطط واهدرت موارد شتى . فالهيكل الأساسية لم تكن ملائمة لاستيراد البضائع . فقد كانت السفن الناقلة تنتظر في العام ١٩٧٥ حوالي ١٠٠ يوما كي يجري تفريغها في كل من مرفأي بندر عباس وخورامشهر . وكانت هذه البضائع تلقى الاهمال بعد التفريغ حيث كانت تترك فوق الارصفة عدة أسابيع وتتعرض للتلف أو التآكل . لقد دفعت إيران في العام ١٩٧٥ وحده مبلغ ٥١ بليون دولار غرامة لتقاعسها في تفريغ السفن الراسية في مرافئها (أي أكثر من ٧٪ من عوائدها لذلك العام) . وشكل نشوب الحرائق مشكلة أخرى ، حيث أن حريقا واحدا وقع في شهر آب (أغسطس) ١٩٧٦ في مركز جولفا الواقع على الحدود السوفيتية - الإيرانية ، كلف إيران مبلغ ١٥٠

مليون دولار دفعته لشركات التأمين (١٥) . ورغم أنه تم التخفيف من حدة هذه الاختناقات مع مرور الزمن وعلى الرغم من أن تسهيلات نسبية أكثر كفاءة وجودة ستتوفر في المستقبل ، فإن وسائل الاتصال الداخلية ستبقى عقبة في طريق سباق إيران مع الزمن .

ثمة مشكلة رئيسية ثانية تعترض طريق التصنيع في إيران وهي تكمن في قطاعي الإدارة واليد العاملة . والمعروف ان حاجة إيران للعمال المهرة في ظل خطة التنمية لاعوام ١٩٧٣-١٩٧٨ كانت قد قدرت بين ٢١ مليون عامل ، ١٤ منهم إيرانيون . ومهما يكن الوضع فإن المعروف هو أن مستوى المهارة والإدارة بالغ التدني . وهناك خلاف بين خبراء الاقتصاد حول حجم الاختناق الذي تشكله العمالة وحول مدته ، وذلك في ضوء التدريب المهني والحرفي المتزايد . ولكن حيثما كانت تتوفر اليد العاملة فإن أجورها كانت مرتفعة الأمر الذي يزيد من تكاليف الانتاج النهائي . بالإضافة الى ذلك ، ان نظام التعليم في إيران لا يلائم على الإطلاق حاجات البلاد التصنيعية ، اذ كان عدد المتخرجين من جامعات إيران أواخر حقبة ١٩٥٠ يعادل عدد المتخرجين من جامعات اليابان قبل قرن مضى علما بأن المستوى التعليمي قد شهد انحدارا مع زيادة عدد المتخرجين . والجدير بالذكر أن إيران تعاني من انتشار الأمية بمعدل ٦٠٪ - أكثر من معدل الأمية في الهند وهذا أمر يعكس ذاته الى حد بعيد على فعالية القوة العاملة .

تعكس هذه المشاكل وغيرها ، ذاتها في عدم تهيو اقتصاد إيران النسبي لاستقبال مبالغ كبيرة من الاموال . لقد حجب التفاؤل الرسمي الذي تعاظم اثر ارتفاع اسعار النفط في العام ١٩٧٣ هذه الحقيقة وضلل عددا من المراقبين في إيران وفي خارجها . وقد تفاقم الوضع الى درجة اضطر الشاه معها الى الاعلان في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٦ عن حاجة البلاد الى محاربة تبديد الاموال ، وذكر أنه « آن الأوان كي نتخلى عن

الاحلام ونخوض غمار العمل » ، الا أنه لم يحدد في كلمته ما يجب التخلي عنه عمليا . الا أن الذي عبر عن تفكير النظام حينئذ هو تشكيل لجنة امبراطورية للتحقيق في مسألة التبديد والهدر في الاقتصاد . وقد شمل التحقيق النواحي التالية : تخريب الانتاج الزراعي بسبب سياسة التغليف والتوزيع غير الفعالة ، والتحقيق في حالة السلع الصناعية المنتجة في القطاعين العام والخاص ، والتأخير في المرافئ ، والفشل في التعاونيات الريفية والاستهلاكية . وانقطاع الكهرباء (الذي انتشر في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧) ، ونقاط الضعف في التعليم . ولم يكن من المحتمل أن تؤدي هذه التحركات ، مثلها في ذلك مثل امتدادات الامبراطورية السابقة ، الى معالجة المشاكل بفعالية ، ولكنها بينت بعد انخفاض الدخل من النفط بسبب قرار منظمة أوبك بشأن التسعير في العام ١٩٧٧ .

هـ - هذه المشاكل هي من النوع الموروث ، ولا مفر من أن يكون التغلب عليها أبطأ من الزيادة في العوائد وارتفاع الواردات . الا أن هناك مشاكل أخرى نجمت الى هذا الحد أو ذاك عن الطريقة التي أنفقت بها اموال النفط . لقد كشفت الطبيعة التطبيقية للنظام عن نفسها في فشله في مواجهة الاتجاهات التي تولد عندما تتدفق كميات ضخمة من الاموال في ظل غياب نظام صارم من الاجراءات الرادعة . احدى هذه المشاكل هي التضخم الذي ارتفع أكثر بكثير مما كانت توحى به البيانات الحكومية . فقد رافق ارتفاع أسعار النفط ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بلغ معدله ٣٠٪ في العام الواحد ، وارتفعت معدلات الإيجار في العام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ بنسبة ٢٠٠٪ ، وبنسبة ١٠٠٪ في العام التالي ١٩٧٥ - ١٩٧٦ (١٦) . أما المشكلة الأخرى فهي استيراد

Eric Rouleau in Le Monde 3-4 October 1976.

(١٦)

بلغت قيمة استئجار شقة بربع غرف نوم في طهران في العام ١٩٧٧ بين ٤٠٠ - ٥٠٠ جنيه استرليني في الشهر الواحد .
(The Times, 6 May 1977)

السلع غير الاساسية ، اذ لم تزد نسبة ما أنفقته ايران على السلع الاستثمارية عن ٢٩٪ في ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥ . وقد كان بالامكان تخفيض الواردات المتصاعدة من المواد الغذائية عن طريق سيطرة الدولة والتقنين ، الا أن الدولة عمدت بدلا من ذلك الى انفاق ٥١ مليون دولار سنويا لاعانة السلع الغذائية .

الا ان الذي تجدر الاشارة اليه هو أن فرض الدولة لمثل هذه الاجراءات سيخلق مشاكل سياسية ويخفف من حجم التفاؤل الذي يعلن عنه الشاه بين حين وآخر من أن ايران في طريقها الى أن تصبح « يابان جديدة » ، أو تقيم « الحضارة العظمى » !

القطاع الضريبي مؤثر آخر لتكاليف سياسة النظام غير المرئية . تلعب الضريبة المباشرة دورا ثانويا في اجمالي عوائد الخزينة لان الدولة تعتمد أساسا على عوائدها النفطية ، وبلغ اسهام هذه الضريبة بنسبة ٢٣٪ فقط في العام ١٩٦٩ ، وانخفضت هذه النسبة بعد ارتفاع اسعار النفط وزيادة عوائد الدولة منه . وبالإضافة الى انخفاض ضريبة الدخل الشخصية وامكانية تجنب تسديدها ، فان وضع الشركات أكثر سوءا . ففي العام ١٩٦٩ شكل اجمالي الضرائب نسبة ٥٪ فقط من عوائد الحكومة الايرانية ، وأعلن وزير المالية الإيراني في العام ١٩٧٥ أن ٩٣٦٢ شركة فقط من أصل ٢٠٠٠٠ شركة بعثت بسجلاتها الضريبية الى الوزارة وأن ٤٣٪ منها (أي من الـ ٩٣٦٢ شركة) أعلنت أنها تتكبد خسائر مالية . وقد أدى ذلك عمليا الى أن ربع الشركات العاملة في ايران كانت تسدد الضرائب التي بلغت نسبة ٣٥٪ فقط من اجمالي الناتج المحلي مقابل ٢٠-٢٥٪ كانت تطمح الحكومة الايرانية الى تحقيقها (١٧) . مما لا شك فيه ان التهرب من تسديد الضرائب هو من نتاج المراحل الاولى من التطور الرأسمالي في ايران وتخلف جهاز الدولة . قد تتمكن الدولة مستقبلا من جني الضرائب ، الا أن قابلية النظام في ايران على تجاهل هذا القطاع ، مثلما أهمل القطاع الزراعي ، بسبب الحجم الكبير من عوائد النفط ، ورغبته

السياسية في كسب ود قاعدته الطبقية ، قد تحولان دون تحقيق ذلك . ثمة رغبة مماثلة تحافظ على العلاقات السائدة في سوق التبادل الاجنبي ، حيث يسمح لاثرياء ايران بالسفر الى الخارج وقت ما يشاؤون . وتجري العادة ان يغادر الالاف من هؤلاء ايران في عيد السنة الايرانية الجديدة (٢١ آذار - مارس) ، اذ بلغ عدد الايرانيين الذين اشترؤا منازل في لندن وضواحيها ٢٠٠٠٠ ايراني في العام ١٩٧٦ . فالقيود على تصدير رأس المال كانت معدومة حيث كان المواطن الايراني يستطيع تحويل مبلغ ٢٥٠٠٠٠ دولار الى شيكات سياحية من أي بنك ايراني . وبسبب هذه الظروف تم اخراج بليونين من الدولارات في العام ١٩٧٥ ، ومبلغ ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٧ بعد ان انتشرت شائعة تعويم العملة الايرانية .

يظهر توزيع الدخل أكثر تأثيرات هذه السياسة ضررا . يقول أصحاب الطرح التقليدي لاقتصاديات التنمية ان الزيادة الأولية في عدم المساواة بين الدخل تفيد أو قد تفيد نمو اقتصاد ما في المدى البعيد ، ويجب أن يتضاءل الفرق بين الدخل بعدما يتجاوز معدل دخل الفرد مستوى الـ ٥٠٠ دولار . الا أن هذا الطرح ، وأن ثبتت فعاليته ، لا يمكن تطبيقه على الاقتصاديات القائمة على الاستئجار والتي تنعدم فيها قوى الترشيح الفاعلة في الاقتصاديات الأخرى . بل على العكس من ذلك ، فإن الهوة بين الغني والفقير تزداد اتساعا في ايران وتجاوزت الـ ٥٠٠ دولار منذ زمن بعيد بسبب الطبيعة الاجتماعية للدولة ذاتها التي تعكسها سياسة توزيع الدخل . ويضاف الى ذلك أن الفوائد التي يتوقع أن يحققها الاقتصاد من جراء زيادة دخول البعض - في التوفير والاستثمار - لا تحدث لان الدولة ذاتها تقوم بهذا الدور فضلا عن أن الزيادة في دخول هؤلاء تتجه نحو الاستهلاك . فقد ظهرت دراسة أجريت في العام ١٩٦٩ أن نسبة ١٠٪ من اجمالي عدد السكان كانت تستهلك معدل ٢٢٥٪ من اجمالي الاستهلاك ، وأن نسبة الـ ١٠٪ التي تليها كانت تستهلك معدل ١٥٥٪ ، أي ان زيادة ٢٠٪ فقط من السكان كانوا يستهلكون ٤٨٪ ، حوالي

نصف اجمالي الاستهلاك . ومما لا شك فيه أن ارتفاع أسعار النفط قد زاد من اتساع هذه الهوة وازداد الاثرياء غنى رغم ازدياد القدرة الاستهلاكية لدى الفقراء بسبب ارتفاع أسعار النفط . وقد ذكر أحد التقارير أن نسبة ١٠٪ من كبار الاغنياء كانوا يستهلكون معدل ٤٠٪ من اجمالي الاستهلاك في العام ١٩٧٦ ، أي بزيادة ٧٥٪ عن معدلات العام ١٩٦٩ . ولذلك يبدو أن نسبة الـ ١٠٪ من الاثرياء ، الذي قد يبلغ عددهم ٣٥ مليون نسمة أو أقل من مليون عائلة ، هم الذين يستفيدون مباشرة من الازدهار النفطي (١٨) .

يمثل الفرق بين الدخل في الريف ومثيله في المدن وجهها آخر من أوجه سياسة توزيع الدخل . فالمعروف أن حوالي نصف السكان في إيران يعيشون في الارياف (٥٣٪ وفق احصاء العام ١٩٧٦) ، وتزداد الهوة بين دخل هؤلاء ودخل سكان المدن والحضر . لقد انخفضت النسبة بين الدخلين من ٢١٣ في العام ١٩٥٩ الى ١٩١ في عام ١٩٦٥ (عاكسة بذلك مكاسب الاصلاح الزراعي) ، الا أنها ارتفعت الى ٣٢١ في العام ١٩٧٢ ، ويقدر أن تصل الى ٨٠٠ أو حتى ١٢٠٠ في الثمانينات ، وذلك قبل أن تنخفض ثانية (١٩) . يلقي هذا النوع من أنماط توزيع الدخل التشجيع بسبب الكيفية التي دخلت عوائد النفط بموجبها الى الاقتصاد الإيراني ، وبسبب غياب نظام ضريبي فعال ، وتشجيع الحكومة الإيرانية لقيام بوجوازية ميسورة . ورغم الفوائد السياسية التي يحققها النظام الإيراني من جراء ذلك ، فإن هذه البرجوازية تتعرض لمخاطر غير مضمونة النتائج في المدى البعيد لان نمو السوق المحلية ، من وجهة نظر اقتصادية بحتة ، يخضع لقيود شتى . ومن جهة أخرى ، ستترتب على هذه السياسة مشاكل سياسية حادة لان الهوة السائدة بين الفقير والغني ستزداد اتساعا ، حتى لو ارتفع دخل القطاع الأكبر من السكان .

Looney, op. cit., p. 30, and Rouleau, ibid.

(١٨)

Iran: past, present and future, op. cit., pp. 90-91

(١٩)

عراقيل أمام التنمية : داخلية أم خارجية ؟

تعتمد توقعات التنمية في إيران في السنوات القادمة خلال وبعد تصدير النفط على قدرة وعزم النظام على أن يعكس عجلة الاتجاهات التي ورثها اقتصاد البلاد في منتصف السبعينات . فقد زادت الحكومة الإيرانية مخصصات خطة التنمية بمعدل ٩٠٪ بعد ارتفاع أسعار النفط مباشرة ، أي بمبلغ ٦٩ بليون دولار ، وأعلنت عن تصورها المتفائل بأن إيران ستصبح قوة صناعية كبرى خلال عقدين من الزمن وتلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة . وقد حصلت إيران لمدة عامين على فائض من العملة الأجنبية وبدأت تستثمر وتفرض الدول الأخرى ، إلا أن الوضع تبدل كلياً بعد عامين اثنين ، إذ لم يعد بإمكان إيران أن تنفذ بعض مشاريع التنمية التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق بسبب انخفاض معدلات الطلب العالمية على النفط الإيراني . لقد كان دور إيران كمستثمر أجنبي عابراً ، وواجهت البلاد احتمال أن تصبح ثانية مقترضا في الأسواق العالمية . وتوضحت أكثر القيود التي حالت دون تحقيق التنمية رغم وفرة المبالغ الضخمة . فقد أشار تقرير صادر عن معهد هدرسون في العام ١٩٧٥ إلى أن اقتصاد إيران ، حتى لو تحققت أهداف النمو غير المتوقع حدوثها في العام ١٩٨٥ ، لن يكون أكثر تقدماً من اقتصاد الهند وقد يعادل ، أو يقل ، نمو اقتصاد إيران عن نمو اقتصاد المكسيك . فيما لو لم تتحقق هذه الأهداف فإن « إيران لن تكون في الحقبة الأخيرة من القرن الحالي أكثر من صرح استكمل تصنيع نصفه عديم الجوهر ومرصعا بزينة بصمات النفوذ العالمي » (٢٠) .

إن الصعوبات التي تواجهها إيران لا تقتصر عليها وحدها بل تواجه جميع بلدان العالم الثالث ، إلا أن المثال الإيراني يبرهن على استمرار جميع المشاكل رغم التغلب على أصعبها وأهمها وهي مشكلة النقص في رأس المال . أما الدول الأخرى المنتجة للنفط

Iran. Oil Money and the Ambitions of a Nation, (٢٠)
Hudson Institute, Paris, 1974.

والاكثر تشابها مع ايران والتي تحظى بعدد كبير من السكان والاراضي الزراعية فهي مرشحة على الاقل أن تحقق تنمية اقتصادية في الاجل البعيد . والمعروف ان العراق والجزائر ، مثلهما في ذلك مثل ايران ، تعانيان من أزمة طويلة الامد في مقدار الانتاجية الزراعية . يضاف الى ذلك فنزويلا التي أصبحت تستورد بالكامل المواد الغذائية وتعاني من الفرق الحاصل من جراء توزيع الدخل ومن النقص المماثل في ايران . وتعاني فنزويلا، مثلها في ذلك مثل دول منطقة الشرق الاوسط ، من نقص في الايدي الماهرة وفي كوادرات الادارة (٢١). ويمكن اجراء مقارنة أخرى أيضا من حيث الفساد . فقد شهدت كل من نيجيريا واندونيسيا حالات عدة من الفساد ظهرت بعد ارتفاع اسعار النفط وانتشرت في صناعة الاسمنت في نيجيريا في حين أنها انتشرت في داخل شركة النفط الاندونيسية الرسمية بيرتamina . لقد ذكر معهد هدرسون في تقريره المشار اليه سابقا ان «اقتصاديات دول النفط ، بما في ذلك اقتصاد ايران ، تبقى اقتصاديات هشة في مراحل التنمية القومية المبكرة . وتتاح لهذه الدول ، بسبب ارتفاع عوائدها النفطية ، الفرصة كي تخطو خطوات عظيمة على طريق تطوير صناعاتها وتنفيذ برامج اصلاح الاجتماعية . الا ان هذه الدول ستبقى ، حتى وان استغلت هذه الفرصة ، علما ان معظمها لن يفعل ذلك ، في عداد الدول التي يطلق عليها في الامم المتحدة اسم « الدول الاقل نموا » لعدة سنوات قادمة (٢٢).

تنحصر المسألة الان في ما اذا كانت ايران عازمة على استغلال الفرصة المتاحة أم لا . واذا ما لم تفعل ذلك ، لم لا . يبدو ، من

(٢١) The Times, 24 March 1976. تعاني فنزويلا ما تعانيه ايران من الغائص في اليد العاملة غير الماهرة والنقص في اليد الماهرة ، بالإضافة الى تركيز مبالغ به وخصائص التنمية المستندة على النفط المتشابهة في كل من البلدين .

(٢٢) Iran, Oil Money and the Ambitions of a Nation, op. cit., p. 7.

التحليل السابق ، ان ايران ستستغل الفرصة المتاحة جزئيا الامر الذي يحتم تقييم أهمية القوى المختلفة . فقبل أي شيء آخر ، هناك دور الامبريالية ، ودور الدول الصناعية المتقدمة وعناصرها المعينة مثل : الدول الامبريالية ، والشركات الدولية ، والوكالات المتعددة الاطراف التي تخضع للسيطرة الامبريالية . ورغم ان هذه الجهات لا تعمل سنوية وفق تخطيط مسبق ، الا أنها تلتقي فيما بينها عند كثير من النقاط .

غالبا ما يكتفي الطرح القومي ، بتأييد من بعض اليسار ، في ايران وغيرها من البلدان ، ان السيطرة الامبريالية اعاقت عجلة التنمية في بلدان العالم الثالث وان هذه الظاهرة مستمرة .

لقد كان هذا صحيحا في نصف القرن الحالي ، الا أن هناك العديد من المؤشرات الناتجة عن التغير الحاصل في اقتصاديات العالم الرأسمالي المتقدم منذ العام ١٩٤٥ وخاصة في الستينات والسبعينات ، والتغير في العلاقات بين الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية ، التي تؤكد ان نظرية الاعاقة التقليدية لم تعد سارية المفعول . لقد شجعت الرأسمالية المتقدمة ، في الواقع ، وبطريقة او بأخرى التنمية الصناعية في عدد من بلدان العالم الثالث (٢٣) . ان ايران هي احدى هذه الحالات ، حيث أبدت ، مثل ما رأينا ، الشركات الاجنبية رغبة في الاستثمار في ايران ، وفعلت ذلك وفقا لنفس الشروط التي يتعرض لها الاستثمار في أي مكان - الضمانات ومعدل من العائدات . والمعروف أن رأس المال يعمل دوليا ويستثمر وفق معايير دولية ، وتشير بعض التحليلات « المعادية للامبريالية » بالتحديد الى الاستثمارات الاجنبية على أنها مؤشر للتأثير المعيق الذي تحدثه الرأسمالية المتقدمة . ان هذا في حد ذاته ، تناول مضلل لانه يتجاهل أساس المسألة وهو كيف يمكن استخدام هذا الاستثمار والى أي مدى تستطيع الدولة تنظيمه . ان اندفاع المصدرين الاجانب لبيع السلع في ايران منذ

Bill Warren, 'Imperialism and Capitalist Industrializa- (٢٣)
tion, New Left Review, No. 81, September-October 1973.

لعام ١٩٧٣ يظهر ادراك هؤلاء لاحتمالات توسع السوق الايرانية .
عجب النظر الى ذلك قبل أي شيء آخر انه نتيجة للازدهار النفطي ،
ي زيادة في الاجرة المدفوعة للدولة الايرانية ، وليست توسعا في
القدرة الانتاجية ذاتها . لا يمكن ان يرقى الشك ، لاي سبب من
لاسباب ، الى تقديم الدول والشركات والوكالات الامبريالية بعض
الدعم لنمو القوى الانتاجية في ايران . وتدل الاهمية المركزية
للنفط على أحد جوانب التغير الاخرى منذ العام ١٩٤٥ ، والمتمثل
في قدرة الدولة الايرانية المتعاظمة على ان تفرض شروطها في
العلاقات الاقتصادية مع الامبريالية . ومما يذكر ان الدول
الامبريالية لم تقدم التنازلات طوعا لايران وحلفائها اعضاء في اوبك .
بل تحتم على هذه البلدان القتال من أجل ذلك . ومما لا شك فيه
هو أن الدولة الايرانية قد احرزت بعض التقدم رغم وجود أزمة
حقيقية لا بد ان تستمر طالما بقي النظام الرأسمالي الدولي . فقد
تمكنت ايران من ان تفرض قواعد متشددة على الشركات الاجنبية
التي تستثمر في البلاد ، وتمكنت من مضاعفة عوائدها النفطية
بسنوات قليلة من خلال عضويتها في منظمة الاوبك .

لا بد من تحديد هادئ للطريقة التي تخضع ايران بموجبها
للامبريالية والدول الرأسمالية المتقدمة والتي تتم التنمية
الرأسمالية غير النصفية في ظلها حيث تبقى ايران عضوا ضعيفا
في هذا النظام ، آخذين بعين الاعتبار التحولات الحاصلة في
الرأسمالية الدولية التي من أبرزها قيام اوبك . فايران ، مثلها
في ذلك مثل الدول الاخرى المصدرة للنفط ، تبقى دولة ضعيفة
لان ازدهار اقتصادها لا يزال يرتبط بتصدير انتاج رئيسي وحيد
الى أسواق لا تخضع لسيطرة ايران . لذلك ، تبقى الدولة عرضة
للتأثر بالتغيرات في الطلب وبسيطرة كارتل شركات النفط على
التوزيع . ثانيا ، لا تتمتع ايران بمقدرة تكنولوجية مستقلة حيث
أنها لا تزال تستورد السلع شبه النهائية لتلبية متطلبات الانتاج
الصناعي النهائي . ومما يذكر أن التكنولوجيا ، مثلها في ذلك مثل
السلع الاخرى ، يمكن شراؤها الا أن درجة الاستقلالية التي يمكن
تحقيقها من خلال التكنولوجيا المكتسبة تتوقف على السياسة التي

تتبعها الدولة . ثالثا ، ان واردات ايران ، تماما مثلما هو وضع صادراتها ، عرضة للتأثير بتضخم أسعار السلع التي تشتريها من الخارج . فايران لا تشكل ، وحدها ، ذلك المشتري الكبير الذي يمكن أن يؤثر على أسعار السوق بمفرده . الا أن أهم تطور حدث ، هو أن ايران والدول الاعضاء في أوبك تمكنت من إجبار الدول الرأسمالية المتقدمة على تقديم التنازلات . بعد هذا التقديم يمكننا القول أن ايران أصبحت ممثلا أكثر استقلالية من السابق على مسرح النظام الرأسمالي العالمي ، رغم أن الممثلين الأقوى في هذا النظام ، أي الدول الامبريالية ستشجع التنمية في ايران طالما ينسجم ذلك مع مصالح هذه الدول . ويمكن للمرء أن يتوقع ازدياد حدة الازمة بين ايران وبين الدول الاخرى كلما وهن موقع الدولة الايرانية خلال الثمانينات .

لذلك لا بد من القول أن هذه المشاكل قد نمت من داخل ايران . وعلى حد تعبير بيل وورن Bill Warren أن « التصنيع الرأسمالي يواجه مشاكل حادة » في العالم الثالث ، الا أن « هذه المشاكل تتجذر الان بين حنايا التناقضات في العالم النامي » (٢٤) . لذلك أصبح من المؤكد الان أن العقبات التي تعترض التنمية الايرانية هي وليدة التخلف التاريخي لايران الذي هو في حد ذاته ناتج من فشل الامبريالية في تحويل الاقتصاد الايراني وعن النمو البطيء للقوى الانتاجية حتى السبعينات . ان الامية ، والتخلف الزراعي ، ووسائل الاتصال غير الفعالة ، والنقص في الجهد الماهر ، وضعف القطاع الصناعي ، وعدم ملائمة جهاز الدولة ، جميعها مشاكل داخلية الى حد ما تكونت بسبب عدم تطور ايران في الماضي ، لقد عززت الشركات المتعددة الجنسية ، بطريق غير مباشر ، تخلف ايران .

ان العقبات الداخلية التي تعترض طريق النمو هي في حد ذاتها جزءا من نتاج تاريخ ايران الحديث . فقد قضى ، في ثلاث

(٢٤) مرجع سابق : ص ٤٢ .

مناسبات ، الهجوم العسكري من الخارج على محاولات القوى السياسية في إيران البدء بتنفيذ خطة مستقلة للتنمية الوطنية ، وذلك في أعوام ١٩٠٨ بعد الثورة الدستورية و ١٩٤١ و ١٩٥٣ . لقد هاجمت الدول الرأسمالية إيران في عامي ١٩٠٨ و ١٩٥٣ وقد أدى ذلك الى تعطيل عملية التنمية الداخلية ، الا أن نفوذ الدول الرأسمالية المتقدمة على إيران أكثر أهمية ، علما بأن احدث العراقيل التي تعترض عملية تطوير الاقتصاد الإيراني واقامة نظام طبيعي لفترة ما بعد النفط لا تشمل فقط استغلال الدول الرأسمالية المتقدمة لإيران وضعف المجتمع الإيراني التاريخي ، بل تدخل الدولة ذاتها في عداد هذه العراقيل ، وهو أمر يحظى باجماع المراقبين الغربيين دون استثناء . فيما لو لم تستفد إيران من ثروتها الناضبة ، وفيما لو لم يتطور الاقتصاد الإيراني قبل أن يجف النفط ، فإن هذا يعني أن النظام سيء انفاق الاموال التي يحصل عليها رغم الاعلان المستمر عن « الخطط » ورغم الدعاية المستمرة التي يطلقها النظام . ويكمن سبب سوء الانفاق في طبيعة النظام السياسية ، أي التوسع في الانفاق على الاسلحة وعلى قطاع الخدمات وفقدان القدرة على التطبيق المبكر للاجراءات الاقتصادية الكفيلة بوضع حد للاستيراد والاستهلاك وتهريب الاموال الى خارج إيران .

ان الذي يملئ على النظام اتباع مثل هذه السياسة ، هو طبيعته الطبقية والحدود السياسية التي يمكنه أن يتحرك في ظلها . الا أن هذا في حد ذاته لا يمثل عنصرا داخليا بالكامل ، لان الدولة الإيرانية من صنع الامبريالية الاميركية الى حد ما في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي نتاج تدخلات الامبريالية في عام ١٩٥٣ التي عززت من وضع هذه الدولة في السنوات التالية . قد تنشأ خلافات في ما بين إيران والدول الرأسمالية الرئيسية ، وخاصة بشأن أسعار واردات إيران وصادراتها من النفط ، الا أنها في الوقت ذاته ترتبط بالنظام الرأسمالي العالمي حيث استفادت في الماضي من دعم الدول الرأسمالية الرئيسية المباشر عسكريا وسياسيا . وتكمن المفارقة

في السياسة التي تتبعها هذه الدول حيث انها في الوقت الذي تبدي فيه رغبتها في تشجيع النمو الاقتصادي في بلدان العالم الثالث ، فانها تبذل الجهود لاغراض سياسية وعسكرية للمحافظة على أنظمة لا تلائم هذه المهمة الاقتصادية حتى ولو كانت هذه الأنظمة تحاول تطبيق سياسة تصنيعية .

الفصل السابع

الطبقة العاملة

يشكل انتقال السكان من النشاطات الزراعية الى النشاطات غير الزراعية احد المكونات الرئيسية لكل تنمية اقتصادية معاصرة تقريبا ، وايران ليست استثناء في هذا الصدد . اذ كان عدد العاملين في الزراعة يقدر في بداية هذا القرن بـ ٩٠٪ من قوة العمل ، وفي وقت متأخر يعود الى عام ١٩٤٦ كان ٧٥٪ من العاملين لا يزالوا في هذا القطاع . لكن هذه النسبة المتوية هبطت بسرعة متزايدة منذ ذلك الحين : فما أن حل عام ١٩٦٦ حتى كان أقل من نصف السكان الناشطين اقتصاديا يعملون في الزراعة (٤٧٪) ، وفي أواخر السبعينات هبط الرقم الى ما يقارب الـ ٣٣٪ (١) . فمن بين قوة العمل الكلية البالغة ١٠.٦ مليون في عام ١٩٧٧ ، كان ما يقدر بين ٦.٨ مليون يعملون خارج القطاع الزراعي ، ومن هؤلاء ٢.٥ مليون أو ما يقرب من ربع المجموع كانوا

(١) Bharier, op. cit., chapter 2, Human Resources ;
International labour office, Employment and Income
policies for Iran, Geneva 1973, chapter 2, 'Employment
Situation.

يعملون في نشاط صناعي من نوع أو آخر (٢) .

ولما كان انتشار العلاقات الرأسمالية قد صاحب هذا التحول في التوزيع القطاعي بدت غالبية السكان الناشطين اقتصاديا تعمل اليوم بشكل أو بآخر ككسبة أجور ، فخلقت بالتالي قوة اجتماعية جديدة هامة . ومع ذلك ، ورغم تنامي قوتها العددية ، منعت الطبقة العاملة منذ انقلاب ١٩٥٣ من لعب أي دور سياسي مستقل أو العثور لنفسها عن تعبير مستقل . وهذا وضع من غير المحتمل أن يستمر على المدى الطويل وهناك الآن بالفعل اشارات الى أن الطبقة العاملة الإيرانية ، التي نما حجمها بالمقارنة مع جيل مضى نموا واسعا ، قد بدأت بالفعل تلعب دورا وان يكن ضمن حدود ضيقة . اما الحرص الذي أبداه النظام على تهدئة الطبقة العاملة في الوقت الذي يجمع فيه النشاطات السياسية المستقلة فيشهد على وعي النظام لكون الطبقة العاملة قوة في الحياة الإيرانية ، في حين أن تزايد عدد الاضرابات في الصناعة الإيرانية بعد عام ١٩٧٣ يشير الى احتمال زيادة مقاومة العمال للمستخدمين والدولة . وسيحاول التحليل اللاحق تحديد الملامح الأساسية للطبقة العاملة الإيرانية اليوم ، ثم وصف دورها السياسي في مرحلتي النشاط السياسي العلني السابقتين ، وكذلك في فترة ما بعد عام ١٩٧٣ .

سأعمد في هذا الفصل الى تحليل ثلاثة أنواع من كسبة الاجور غير الزراعية - العاملين في النفط ، وفي الصناعة ، وفي البناء . ولكن في الوقت الذي سنطرح فيه جانبا المشكلة النظرية، مشكلة الحدود ، أي مشكلة من هو العضو في الطبقة العاملة ، يجدر بنا ملاحظة عدم وضوح التضاريس الاجتماعية وبالتالي السياسية للطبقة العاملة في كافة المجتمعات الرأسمالية ، وخاصة

(٢) الاطلاع على مناقشة عامة تربط بالوضع في إيران ، انظر :

David Turnham, The Employment problem in less Developed Countries, OECD, Paris, 1974.

الحواف المهلهلة للطبقة العاملة في الاقطار الرأسمالية النامية (٣) ، في ايران وفي ما عداها بسبب تنوع أشكال التوظيف . اذ لا يعمل في المصانع الحديثة سوى اقلية صغيرة من العمال الايرانيين ، ومع ذلك فان غالبية السكان الناشطين اقتصاديا هم من كسبة الاجور الزراعية وغير الزراعية . لا يطرح هذا فقط أسئلة تحليلية تتعلق بما اذا كان كل كسبة الاجور هؤلاء أعضاء في الطبقة العاملة ، بل يطرح أيضا مسائل سياسية تتعلق بالكيفية التي سيعمل بها هذا الجسم المتفاير سياسيا في المستقبل ، وما اذا كان سيستطيع العمل في المستقبل ضمن اطار سياسي موحد .

وتنشأ عند تحليل الطبقة العاملة الايرانية مشكلة أخرى منبثقة عن هذه الاولى : مشكلة تعريف الاقسام ضمن الطبقة العاملة من النوع الافقي (بين العمال في قطاعات الصناعات المختلفة) وأيضا من نوع عمودي (بين العمال المهرة وغير المهرة ، بين الرجال وبين النساء ، بين العمال الذين يتلقون اجرا عاليا وأولئك الذين لا يتلقون مثل هذا اجر) . وبالإضافة الى هذه الاختلافات الناجمة عن تنوع بنية الصناعة ذاتها ، هناك أيضا اختلافات تصدرها الى الطبقة العاملة الاختلافات الموجودة سابقا في المجتمع : وتتضمن هذه الاختلافات الاقليمية واللغوية والاثنية التي يمكن لها أن تستمر جميعا في العمل ضمن النطاق المديني . ولا يعني وجود مثل هذه الاختلافات انه ليس هناك طبقة عاملة يمكن تحديدها ، حيث يتم تحديد مثل هذه الطبقة بعلاقتها برأس المال . فطبقة كهذه توجد بالفعل ولكن الانقسامات داخلها الناجمة عن البنى الصناعية وأيضا البنى ما قبل الرأسمالية تجعل من المضلل

(٣) استكشف نيكوس بولتزر في كتابه « الطبقات في الرأسمالية المتقدمة » مضامين هذه المشكلة بالنسبة لتحليل الاقطار الرأسمالية المتقدمة والاستراتيجية الاشتراكية فيها : وتأكيد على الحاجة الى تحالفات طبقية لا تتضمن في الوقت ذاته تشويشا للتميزات ما بين الثيوريين وحلفائها ينطبق بقدر مساو على الاقطار الرأسمالية النامية . ومن جهة أخرى فان الموضوعات التي تراقبك باسم قانون والقاتلة بأن الطبقة العاملة الصناعية في العالم الثالث ليست ثورية ، موضوع لا أساس لها .

التحدث عن الطبقة العاملة وكأنها جسم موحد متناسق ان من وجهة اقتصادية أو من حيث الوعي السياسي المحتمل (أنظر الفصل الاول والجدول رقم ٢) (٢٠) . ولا شك أنه ينبغي على أولئك الذين يعنيههم بناء حركة عمالية موحدة وقوية في ايران أن يأخذوا بالاعتبار هذه الانقسامات ، تماما كما يتوجب عليهم أن يعوا المصالح الموضوعية المختلفة لأولئك الذين يعيشون على حواف الطبقة العاملة في مجتمع رأسمالي نام كالمجتمع الإيراني .

نمو الطبقة العاملة

ان توسع الطبقة العاملة ناجم ، أولا وقبل كل شيء ، عن طابع التنمية الاقتصادية وعن سرعتها . ويمكن للاعتبارات السياسية أن تلعب دورا الى هذا الحد أو ذاك ، من حيث أن الحكومات عندما تواجه طبقة عاملة صلبة وحازمة يمكن أن تشجع الصناعات كثيفة الرأس مال أكثر مما كانت ستفعل في غياب مثل هذا العامل في محاولة منها للابقاء على القوة العددية للبروليتاريا ضمن حدود ضيقة . غير أن اعتبارات مثل هذه لا يمكن لها أن تلعب سوى دور مساعد ضمن النمط العام للتنمية الرأسمالية : ان نمو القوة العاملة وتوزيعها القطاعي يعكس النمط الكلي للتوسع الاقتصادي الوطني والدولي الذي تلعب ضمنه المواقف السياسية من الطبقة العاملة دورا ثانويا .

لقد وصفنا في فصول سابقة نمط النمو الاقتصادي في ايران . كان النفط هو النشاط الاقتصادي الوحيد قبل الحرب العالمية الثانية ولم يبدأ التصنيع على نطاق هام الا في الخمسينات . ومنذ ذلك الحين وبينما ظلت العمالة في النفط على حالها (ولم تكن هذه العمالة في يوم ما ضخمة) ، ازدادت العمالة في الصناعة

(٢٠) يضيف الوضع الاتني المفتت في ايران بعدا جديدا الى مسألة الانقسامات الداخلية لدى البروليتاريا . وأحد الأمثلة الكلاسيكية على ذلك هو ما وقع في حقول النفط في الفترة ١٩٤٥-١٩٤٦ عندما حاولت شركة النفط الإنكليزي-ايرانية تعبئة المستخدمين العرب ضد العمال الآخرين .

وفي البناء زيادة هامة . فبينما لم تتخط العمالة في النفط أكثر من ١٪ من مجموع السكان النشطين اقتصاديا ، تضاعفت العمالة في هذين القطاعين الآخرين ثلاث مرات خلال عشرين سنة منذ عام ١٩٥٦ . وبما أن مجموع الطبقة العاملة لم ينم إلا بمقدار الثلثين ، فقد ازداد الوزن النسبي لهذين القطاعين ضمن الطبقة العاملة (٢).

يبرز التحليل خاصيتين لهذه الصورة : أولهما التفاوت الهائل والمتعظم بين مساهمة النفط في الاقتصاد بشكل عام وبين تأثيره على القوة العاملة ؛ ثانيا انعدام التوازن داخل القطاع الصناعي بين أولئك العاملين في مصانع حديثة وبين العاملين في وحدات حرفية صغيرة . ولكن مع أخذ هاتين الخاصيتين بالاعتبار تجدر أيضا ملاحظة أن إيران تتميز بارتفاع النسبة المئوية للعاملين في الصناعة في العالم الثالث . غير أن هذه القوى متمركزة في مراكز صناعية محددة . اننا لا نملك معلومات حول التوزيع الجغرافي للعاملين في الصناعة التصنيعية ولغيرهم من العاملين في النشاطات غير الزراعية الأخرى ، ولكننا نملك أرقاما حول تركيز الوحدات الصناعية : في عام ١٩٧٣-١٩٧٤ تركز ٤٨٧٪ من هذه الوحدات في منطقة طهران ، أي ما يقرب من النصف . أما المراكز الرئيسية الأخرى فكانت أسفهان (٧٨٪) وتبريز وما حولها (٦٩٪) وخوزستان منطقة إنتاج النفط (٦٦٪) . وبما أن عدد الموظفين في القطاع الواحد أكبر في طهران ، يمكن القول بثقة شبه تامة أن غالبية القوى العاملة الصناعية توجد هناك . وسنقوم في ما يلي بمبحث الحقول الرئيسية الثلاثة للنشاطات الانتاجية وهي النفط والصناعة والبناء .

(٢) الأرقام المقدمة هنا تمثل العدد الإجمالي للعاملين في مجمل فروع هذا النشاط الاقتصادي . وبالتالي لن نكون هؤلاء جميعا من العمال . لا تتوفر لدينا المعلومات الكافية كي نفصل بين كسبة الاجور ولوي الرواتب والعاملين لحسابهم ، إلا أنه من الواضح أن الأغلبية ستقع في الفئة الأولى ، أي كسبة الاجور .

الجدول رقم ١٥

القوة العاملة الإيرانية ١٩٥٦-١٩٧٧

توزيع العمالة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وإجمالي القوة العاملة (بالآلاف)

القطاعات	الإجمالي السنوي		الزيادات	
	١٩٥٦	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٧٧-١٩٧٢
الزراعة	٢٥	٢٦	٥٥	١٥
النفط	٨١٦	١٣٢٤	٢٥٠٠	٦٨٠
المناجم والتصنيع (بما في ذلك الحرف)	٣٣٦	٥٢٠	٩٨٠	٢٧٠
البناء	١٢	٥٣	٦٥	٥
المنافع	٣٣٥	٥١٧	٧٢٥	٧٥
التجارة	٢٠٨	٢٢٤	٢٨٠	٢٥
النقل والمواصلات	٢٤٨	٤٧٤	٧٨٠	١٤٠
الخدمات الرسمية	٥٨٢	٦٥٠	١٠٤٠	١٤٠
المصارف والخدمات الأخرى	٥٩٠٨	٧٥٥٨	١٠٢٢٥	١٣٥٠
إجمالي المستخدمين موسميًا أو كليًا	١٥٨	٢٨٤	٣٧٥	٥٥
العاطلون	٦٠٦٦	٧٨٤٢	١٠٦٠٠	١٤٠٥
إجمالي القوة العاملة				

Employment and Income Policies for Iran, ILO, 1973, p. 31.

المصدر :

١ - النفط

خلق انتاج النفط اول قطاع هام من قطاعات البروليتاريا الايرانية ، في البداية من العمال الايرانيين المهاجرين في حقول النفط ومدنه في القفقاس في جنوب روسيا ، ثم في حقول النفط في جنوب ايران حيث بدأ التنقيب في عام ١٩٠١ والانتاج في العام ١٩٠٨ ، وفي الفترة الممتدة ما بين أوائل العقد العاشر من القرن التاسع عشر وبين عام ١٩١٧ عندما توقف العمال الايرانيون المهاجرون عن الذهاب الى روسيا ، ذهب عدة مئات الاف من العمال الايرانيين من مقاطعة ايران الشمالية للعمل في حقول القوقاز وفي النشاطات الاخرى التي نمت حول ذلك الازدهار النفطي المبكر . وفي عام ١٩٠٥ وحده قدر عدد الايرانيين الذين اجتازوا الحدود للبحث عن العمل بحدود ٣٠٠.٠٠٠ شخص ، وربما كان عدد كبير من هؤلاء من العمال المهاجرين الموسمين ، وعدد صغير منهم ممن كانوا يعملون في حقول النفط ذاتها . ونحن نعلم انه كان هناك في عام ١٩١٥ حوالي ١٣٥٠٠ ايراني في القوى العاملة في النفط في اذربيجان السوفياتية ، ومع أن هذا العدد لم يكن يمثل الا جزءا بسيطا من الايرانيين العاملين في الاتحاد السوفياتي ، الا أنه كان يشكل ٢٩٪ من القوى العاملة النفطية (٤) .

وفي النمو المنفصل تماما لحقول النفط في خوزستان نمت العمالة أيضا بسرعة حتى بلغ عدد الايرانيين العاملين فيها عام ١٩٢٠ ما مقداره عشرين ألف شخص وارتفع هذا العدد ليصل الى ٥٥ ألف عام ١٩٥١ بالإضافة الى ١٥٠٠٠ كانوا يعملون لدى مستخدمين يتلقون مقاولات من شركة النفط . وكانت خوزستان حتى ذلك الحين احدى أقل مناطق ايران تمدينا ، ولكن نتيجة للنفط ظهر الى الوجود ما لا يقل عن ثماني مدن منفصلة : كانت عبدان حيث موقع مصفاة النفط أكبرها . فقد نمت من قرية صيد

Charles Issawi. The Economic History of Iran 1800- (٤)
1914, London, 1971, pp. 48-9.

صغيرة يقطنها بضعة مئات في العام ١٩٠٠ الى مدينة بلغ عدد سكانها ١٧٠٠٠٠ في أواخر الاربعينات حيث كان السكان جميعهم تقريباً يعتمدون مباشرة أو غير مباشرة على شركة النفط في عمالتهم (٥) . وأصبحت المدينة تعرف في الشعر الشعبي الإيراني بأنها « لندن الثانية » (عبادان ، لانداني دوفوم) .

انقسمت القوة العاملة في صناعة النفط الى ثلاثة أقسام . فكانت الغالبية من العمال المهرة وغير المهرة الذين جندوا محلياً من قبائل خوزستان العربية ومن البدو البختياريين الذين كانوا يقطنون الجبال المحيطة ، أو في حالة العمال المهرة من أصفهان وطهران . وفي نهاية عام ١٩٤٩ قدر أن ٣٣٠٠٠ من ٣٨٠٠٠ موظف في عبادان كانوا كسبة أجور من هذا النوع ، بينما كان ١٥٠٠٠ من ١٧٠٠ يعملون في حقول النفط ذاتها ينتمون الى هذه الفئة . كان هؤلاء العمال يشتغلون في البناء والصيانة والنقل والتحميل والعمل على الانابيب . ومن المهم ملاحظة أنه رغم أن الطابع كثيف الراسمال لهذه الصناعة كانت نسبة كبيرة من العمال غير ماهرة، ويعود تفسير ذلك جزئياً الى أن عمليات الانتاج والتكرير كانت أوتوماتيكية حتى في الحين الى درجة لم يكن معها هناك حاجة الا الى عدد قليل من العمال المهرة . وفي الوسط كانت هناك شريحة من العمال التقنيين والكتبة : في البداية استقدم كثيرون من هؤلاء من الهند ولكن عندما تزايدت الاحتجاجات الوطنية الإيرانية بدأت الشركة في تدريب عدد أكبر من العمال المحليين وتجنيد إيرانيين لهذه الوظائف (٦) . وفي القمة كان هناك شريحة من

(٥) Iranpour Djazani, Wirtschaft und Bevölkerung in khuzistan und ihr wandel unter dem Einfluss des Erdöls, Tübingen 1963, pp. 94ff.

(٦) راجع تقديم سياسات شركة النفط والحياة الداخلية فيها في I.P. Elwell-Sutton, Persian حيث يناقش الفصل الثامن ظروف العمل الذي يشتمل على نقد تقرير منظمة العمل الدولية المتسامح .

Oil: a study in power politics, op. cit. Labour Conditions in the Oil Industry in Iran, Geneva, 1950.

الموظفين الإداريين وموظفي الهندسة : كان هؤلاء في الغالب موظفين بريطانيين . ولكن ما أن حل عام ١٩٤٩ حتى كانت غالبية هؤلاء من الإيرانيين حتى وإن كانت السلطة الفعلية لا تزال في أيدي البريطانيين ، وبعد تأمين النفط هبط عدد الموظفين الأجانب في صناعة النفط هبوطا كبيرا . ففي حين أن عدد الموظفين المستوردين من الخارج قدر في العشرينات بسبعة آلاف مقابل ٢٠٠٠٠ إيراني ، كان لا يزال هناك في عام ١٩٤٩ نحو ٢٤٤٠ موظف أجنبي بالإضافة إلى ٩٨٩ حرفي ، ولكن ما أن حل عام ١٩٥٦ حتى هبط عدد الموظفين الأجانب إلى ٤٨٠ فقط .

استمر العدد المطلق للعاملين في صناعة النفط بالهبوط منذ الخمسينات . وبدأ الكونسورتيوم ذاته بخفض من عدد العمال عام ١٩٥٧ . ولكن رغم الاعتقاد القائل بأنه كانت هناك زيادة طفيفة بلغت ١٥ ٪ في الفترة ١٩٧٢-١٩٧٧ إلا أن التغييرات الحقيقية لم تحدث في مجال العدد الفعلي للعاملين قدر ما حدثت في مجال زيادة إنتاجية القوى العاملة .

فبينما تذبذبت القوى العاملة النفطية ما بين ٤٠٠٠٠ و ٤٥٠٠٠ تضاعف إنتاج الصناعة وضاعفت أكثر من ذلك عائداتها . ولذا فقد زادت القيمة المضافة للعامل الواحد زيادة هائلة في العقدَيْن ونصف العقد اللذين أعقبا التأمين . ففي الفترة ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٦ هبط عدد العاملين اللّازمين لإنتاج ١١١ برميلا من ٨٥ إلى ٣٥ . وفي عام ١٩٧٥ كان إنتاج العامل الواحد أعلى بعشرين مرة عما كان عليه في الخمسينات .

جدول رقم (١٦)

التوظيف والانتاجية في صناعة النفط الإيرانية

الانتاجية بالآلاف	الانتاج بالآلاف	المجموع	المقاولون (١)	العمال اليدويون	أجانب	الموظفون إيرانيون	المعام
موظف /							
٠.٧٧	٤٧٧٦٧	٦٢.٣٣	٤٧٢٤	٤٨٤٧٧	٦٩٣	٨١٣٩	١٩٥٨
١٣٠	٦٨٥٨١	٥٢٢٩٢	١٦١٩	٣٩٦٣٨	٨٤٧	١٠.١٨٨	١٩٦١
٢٣٠	٩٨٣٤٣	٤٢٦٥٣	٧٢٧	٣١٥٦٤	٤٧٤	٩٨٨٨	١٩٦٤
٣٥٠	١٥٠.٦٨١	٤٢٤٧٠	١٣٨٥	٢٩٤٢٦	—	١١٦٥٩ (٢)	١٩٦٧
٥٤٠	٢٢٢٢١٨٠	٤١٤١٦	١٩١٧	٢٦٩٥٢	—	١٢٥٤٧ (٢)	١٩٧٠
٧٣٠.٣	٢٩٤١٠٠	٤١٨١٢	٢٧٦٦	٢٤٩٣١	٤٩٧	١٢٨٣١	١٩٧٢

مصدر:

(٢) بما في ذلك الموظفين الأجانب .

(١) باستثناء الموظفين والمقاولين الأجانب .

المصادر : الأرقام المتعلقة بالتوظيف حتى العام ١٩٦٧ مأخوذة من :

M. Nezam-Mafi, Role of Oil in the Iranian Economy', booklet published by NIOC public Relations office, 1967

NIOC's Statistical and Information office of the

أما بالنسبة للمعلومات الأخرى فهي مأخوذة من : the Development of the Iranian Oil Industry, Affiliated Companies, As published in Fereidun Fesharaki, London, 1976, p. 145.

ورغم أن النفط سيطر على الاقتصاد الإيراني إلا أنه كان من حيث العمالة عاملاً قليل الأهمية على الدوام . ولا يعود هذا فحسب إلى الطابع الحصري للنفط ، إذ أن النفط يختلف عن غيره من المنتجات الأولية ذات الطابع الحصري أيضاً والتي يمكن مقارنتها بالنقط في مجالات أخرى . فالنشاطات الزراعية مثل زراعة الشاي أو القطن تستخدم عدداً كبيراً من الناس مهما كانت أجورهم منخفضة ومهما كان استخدامهم موسمياً . كذلك فإن أشكال التصريف الأخرى تستخدم قوى عاملة ضخمة : في منتصف السبعينات كانت المناجم في جنوب أفريقيا تستخدم أكثر من ٦٠٠٠٠٠ عامل أفريقي ، ٤٠٠٠٠٠ منهم في مناجم الذهب . كذلك تملك التشيلي وبوليفيا قوى عاملة ضخمة في قطاع تصدير المواد الأولية الذي يسيطر عليه التصريف . أما النفط فإن إحدى ميزاته كمنتج أولي هي أنه لا يخلق عدداً كبيراً من الوظائف لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة . فهو لا يستخدم سوى عدد قليل من الناس في عمليات إنتاج النفط المباشرة - التنقيب والإنتاج والتكرير والتحميل . وفوق ذلك فإنه في الاقطار المتخلفة لا يقيم سوى عدد قليل من الارتباطات بالاقتصاد المحلي ، ذلك أنه يستورد التكنولوجيا والسلع الرأسمالية من الخارج : ولذا فإنه يفشل في خلق وظائف في قطاعات الاقتصاد الأخرى ، ومن العدد القليل الذي تدربه صناعة النفط يستحوذ البعض على مهارات ، ولكن في بلد مثل إيران لا تستطيع صناعة النفط أن تتقدم بمساهمة رئيسية في تدريب القوى العاملة الصناعية الماهرة التي تحتاجها البلاد . وليس ضيق أثر العمالة والتدريب اللذين يخلقهما النفط عائداً بصورة أساسية إلى سياسات شركات النفط : إنه ناجم عن طبيعة النفط ذاتها ، وهذا هو السبب في أن الاختلال الموجود في إيران موجود أيضاً في غيرها من الاقطار المنتجة للنفط . فهو يتجلى بوضوح في الاقطار المنتجة الأخرى مثل فنزويلا والجزائر : ففي الأولى كان النفط في عام ١٩٧٥ مسؤولاً عن ٩٣٪ من التبادل بالعملات الأجنبية في الوقت الذي لم يكن فيه مسؤولاً سوى عن ١٦٪ من العمالة (٥٠٠٠) ، وفي الثانية لم يكن يعمل

في النفط سوى ١٦٦٠٠ شخص من قوة عاملة كلية يبلغ تعدادها ٢٥ مليون . وحتى في الدول الاقل سكانا لا يستخدم النفط سوى نسبة مئوية ضئيلة من القوة العاملة : ٢٠٠٠٠ فقط من بين ٥٥ مليون في السعودية ، و ٧٠٠٠ فقط من بين ٥٥٠٠٠٠ في ليبيا . واذا كان النفط يخلق عمالة ويؤثر تأثيرا هاما على تشكيل الطبقة العاملة فانه يفعل ذلك بطريقة غير مباشرة ، او عبر الوظائف التي تخلقها الدولة في اتفاقها للعائدات التي تتلقاها (٢) .

٢ - التصنيع

يبين الجدول رقم ١٦ كيف ان العمالة في قطاع التصنيع ارتفعت عدة مرات في العقدين الماضيين . وتتوقع تقديرات منظمة العمل الدولية التي بني عليها هذا الجدول أن تكون العمالة في قطاع التصنيع قد ارتفعت خلال فترة ١٩٧٢-١٩٧٧ وحدها بمقدار ٦٨٠٠٠٠ ، ٥٨٠٠٠ منها كعمالة في المؤسسات الصناعية والـ ١٠٠٠٠ المتبقية في الاستخدام الذاتي في المناطق الريفية والريفية معا . وفي الفترة التي أعقبت ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ تنبأت التوقعات الرسمية بعدد أكبر مع نهاية الخطة الخامسة (٣٧٧ مليون) ، ولكن وبالنظر الى الهبوط الذي أعقب ذلك مباشرة من غير المحتمل أن يصح هذا التقدير المبالغ بالتفاؤل . غير أن الارقام الرسمية للعمالة في الصناعة تبين زيادة مضطردة في العمالة على امتداد السبعينات تتوافق في خطوطها العريضة مع توقعات منظمة العمل الدولية :

(٢) أجريت مناقشة موسعة لهذه المشكلة في

'Labour Migration and the Formation of the Working class in the Oil producing states of the Middle East',
Published in MERIP Report no. 59, August 1977.

جدول رقم (١٧)

مؤشرات الاجور والاستخدام في صناعات مختارة

(١٩٦٩-١٩٧٠ / ١٩٧٤-١٩٧٥)

(١٩٧٠-١٩٦٩ = ١٠٠)

الاجور ١٩٧٥-١٩٧٤	الاستخدام ١٩٧٥-١٩٧٤	
٢٩٢ر٢	١٤٠ر٤	اجمالي الصناعات المختارة
٢٢١ر٨	١١١ر٥	والتي منها التبغ
٢٧٤ر٣	١٢١ر٤	الغزل والنسيج
٢١٩ر٤	٩٨ر٠	الجلود
٢٩٧ر٤	١٦٨ر٥	الاحذية المصنوعة بالالات
٤٠٢ر٨	٢٤٢ر٣	البتروكيماويات
٢٨٢ر١	١٧٣ر٢	الصناعات الصيدلية
٢٨٣ر٦	١٤٨ر٠	الاسمنت
٣٤٩ر٨	١٩٥ر٨	المعادن الاساسية
٢٧٢ر٩	١٣٦ر٨	الادوات المنزلية (كهربائية وغيرها)
٣٧٧ر١	٢٢٦ر٨	أجهزة الراديو والتلفزيون والهاتف
٣٥٢ر٩	٢١٧ر٠	الادوات الكهربائية
٣٦٨ر٨	١٧٠ر١	العربات
٥٦٢ر٥	٣٢٥ر٩	الالواح الزجاجية

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي ، ١٩٧٥-١٩٧٦ ، ص ٨٤-٨٥

في أي حال هذه الصورة العامة مضللة من حيث أنها لا تكشف عن الاختلافات الهائلة ضمن القوة العاملة الصناعية . ففي المقام الأول يبلغ عدد المستخدمين ذاتيا ما بين ١٠-٢٠٪ : وهؤلاء ليسوا كسبة أجور أو عمال بالمعنى الدقيق لهذه المصطلحات . وثانيا ، وكما بين نقاشنا السابق للصناعة ، غالبية الوحدات الصناعية صغيرة الحجم تستخدم أقل من ١٠ أشخاص : في عام ١٩٧٢ كان ٢١٩٠٠٠ من هذه المؤسسات البالغ عددها ٢٢٥٠٠٠ من هذا النوع . لقد صحت توسع الصناعة واسعة النطاق تعدد المشاريع الصغيرة ، وبالتالي لم يتغير توزيع القوى العاملة بين هذين القطاعين الا قليلا . وتشير أرقام عام ١٩٦٨ الى أن الوحدات التي تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا كانت مسؤولة عن ١١٪ من العمالة ، بينما كانت الوحدات التي تستخدم ما بين ١٠ و ٥٠ عاملا مسؤولة عن ٦٪ أخرى . ومن هنا كان ٨٣٪ من العمال يعملون في وحدات تستخدم أقل من ١٠ أشخاص . وتشير تقديرات عام ١٩٧٧ الى أن ١٨٧٨ مليون من بين عدد العاملين البالغ ٢٥ مليون ، أي ٧٢٪ سيظلون يعملون في وحدات تستخدم أقل من ١٠ أشخاص . وفي الواقع ، وبالنظر الى النمو الكلي للقوى العاملة التصنيعية في هذه الفترة يمكن القول أن الاعداد المطلقة في الوحدات الاصغر سترتفع ويستمر في الارتفاع . وعلى هذا فان القوى العاملة التصنيعية « المركزية » في ايران ، أي أولئك العاملين في وحدات صناعية تستخدم أكثر من ١٠ أشخاص ، يبلغ حوالي ٧٠٠٠٠٠ أو نحو ٧٪ من عدد السكان الناشطين اقتصاديا . أما عدد أولئك العاملين في مشاريع كبيرة فعلا فلا بد أن يكون أصغر (٧) .

على هذا ، هناك نوعان من القوى العاملة التصنيعية في ايران ، بل ربما كانت الهوة بين هذين النوعين تتزايد وتتسع من

ILO, Employment and Income policies for Iran, op. cit., and William Bartsch, 'The Industrial labour Force of Iran : Problems of Recruitment, Training and productivity, 'Middle East Journal, Winter 1971.

واح عدة نتيجة لنوع استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تقتضيها الحكومة ونتيجة للسياسات التربوية المهمة التي يتميز بها النظام البهلوي . ان غالبية سكان ايران لا تزال أمية ، فقد كان التقدير الرسمي لعدد الاميين عام ١٩٧٦ يبلغ ٦٢٪ في حين ان العدد الحقيقي أكبر بالتأكيد . وربما كان هناك علاقة قوية بين معرفة القراءة والكتابة وبين عضوية القطاع الاعلى من القوى العاملة . ثانيا ، كان مستوى التدريب الصناعي ولا يزال منخفضا جدا . فقد اكتشف في أوائل السبعينات أن ١-٢٪ فقط من العمال المهرة تلقوا أي تدريب عدا التدريب من خلال العمل . ورغم برنامج التدريب السريع الا أن عرض العمال المهرة لا يزال يتخلف كثيرا عن الطلب عليهم (٨) . ثالثا ، هناك كما سنرى تفاوتات كبيرة متعاضمة في الاجور ما بين قطاعات التصنيع المختلفة ، اذ يتلقى أولئك العاملين في القطاعات « المتقدمة » المتعلقة بصناعة سلع البناء والسيارات والنفط أجورا أعلى بمقدار الضعف أو يزيد من الاجور التي يتلقاها أولئك العاملون في القطاعات « التقليدية » مثل النسيج وصناعة الاحذية . وسيتضح لنا أن برامج الحكومة للمشاركة في الارباح ولاسهم العمال تستهدف بالتحديد هذه الشريحة الاعلى من الطبقة العاملة التصنيعية . من هنا فان أقلية من كسبة الاجور العاملين في قطاع التصنيع تستفيد من سياسة الحكومة التنموية بينما يدفع سوق العمل بالغالبية الى القطاع الاقل تطورا والاقل ميزات .

(٨) تامل الحكومة في أن تخرج ٢٠٠٠٠٠ فني جديد و ٦٠٠٠٠٠ عامل ماهر وشبه ماهر في نهاية الخطة الخامسة ، أي في عام ١٩٧٧ . ان هذا هدف غير ممكن التحقيق ، الا أن هناك خلاف كبير بين خبراء العمل بشأن مدى حاجة ايران للقوة العاملة ويقدم Bartsch (مرجع سابق) وجهة نظر « متشائمة » يتناولها walter Elkan بالتفصيل في :

'Employment, Education, Training and skilled labour in Iran', Middle East Journal, Spring 1977.

٣ - البناء

البناء هو الحقل الاقل حظا من العمالة اليدوية : في اقطار أوروبا الغربية الرأسمالية المتقدمة يتركز المهاجرون في هذا القطاع (مثل الايرلنديين في انكلترا والجزائريين في فرنسا) ، وكثيرا ما تكون العمالة ذات طبيعة عرضية وموسمية . ولذا فان الطبقة العاملة في هذا القطاع كثيرا ما تكون من نوع اقل ثباتا ، اقتصاديا وسياسيا ، مما اقل في القطاع الصناعي ، وفي حالات الهجرة كثير ما تحتفظ بعلاقات قوية مع القرى التي يأتي العمال منها . والعمل في البناء هو في العادة أول عمل يحصل عليه الفلاح عند نزوله الى المدينة . كذلك فان البناء يحد ذاته احد أكثر قطاعات الاقتصاد قلبا : فهو في دول النفط القطاع الذي ازدهر بسرعة كبيرة نتيجة للتغيرات التي أعقبت عام ١٩٧٣ ، ويعود ذلك في آن معا الى أن البناء (المصانع ووسائل الاتصالات والسكن) شرط مسبق لتوسيع القطاعات الأخرى وكذلك لأنه من الأسهل بكثير البدء ببرنامج بناء من تطوير الصناعة أو الزراعة . وفي الدول التي تعاني من نقص في اليد العاملة مثل السعودية وليبيا آتي بمئات الآلاف من البلدان الفلاحية المجاورة للعمل في البناء : في عام ١٩٧٦ قدر عدد اليمنيين الذين يعملون في قطاع البناء في السعودية بـ ١٢ مليون عامل ، في حين أن عدد العاملين في القطاع نفسه في الجماهيرية الليبية قدر بـ ٢٠٠.٠٠٠ من المصريين و ٤٠.٠٠٠ من التونسيين . أما عمال قطاع البناء في إيران فقد استقدموا من الريف الإيراني ذاته . وقد ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع في إيران من ٣٣٦.٠٠٠ في العام ١٩٥٦ الى ٩٠.٠٠٠ عامل في العام ١٩٧٧ وأصبحوا يمثلون الآن ما يقارب ١٠٪ من إجمالي القوة العاملة في البلاد . ومما يذكر أن العمالة في قطاع البناء الإيراني قد حققوا ارتفاعا بمعدل ٦٫٧٪ في العام الواحد خلال فترة ١٩٧٢-١٩٧٧ ، أي بزيادة تفوق مثيلتها في أي قطاع آخر .

يمكن تحديد شريحة عليا من العمال المهرة في داخل القوة

لعاملة في قطاع البناء الإيراني - مثل عمال تمديدات المواسير (السنكريين) وعمال الكهرباء والنجارين الذين ارتفعت أجورهم ارتفاعا كبيرا خلال فترة الازدهار في منتصف السبعينات . ويعتقد أن أجور بعض عمال البناء قد ارتفعت بمعدل ٤٨٪ في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦ (٩) . ولكن ، في أي حال ، أغلبية عمال هذا القطاع لا ينتمون الى هذه الشريحة ، حيث أن العاملين فيه من العمال غير المهرة ربما كانوا يتعرضون الى درجة كبيرة من الاضطهاد المزدوج مصدره: الاجور المنخفضة والعمل غير المضمون . فحتى العام ١٩٦٩ كان العمال المهرة يحصلون على أجور تزيد بمعدل ١٥ مرة عن أجور العمال غير المهرة في هذا القطاع . ويعيش بعض العمال القادمين من مناطق إيران الفقيرة - بلوخرستان وسيستان لابسح ظروف العمل . ويعتقد أن معظم العاملين في قطاع البناء في مدينة أصفهان هم من فلاحي القرى المجاورة الذين يقدمون الى العمل في المدينة لعدة أشهر في السنة . ومعدل أجور هؤلاء على مدار السنة بأكملها قد يكون أقل بعشرات المرات من أدنى أجر يتلقاه العامل في القطاع الصناعي ، بالإضافة الى أن ظروف العمل أكثر سوءا ، بسبب طبيعة عمل هؤلاء الموسمية في المدن .

خصائص القوة العاملة

(١) - الهجرة

تتمتع معظم بلدان العالم الثالث التي تمر في طور التصنيع بخصائص مماثلة لخصائص سوق العمل في إيران . إذ أن معظم العاملين في الصناعة كما هو متوقع ينحدرون من أصول فلاحية . فقد بين احصاء أجري في العام ١٩٦٣ أن نسبة ٦٨,٣٪ من عمال مصانع طهران هم من مواليد القرى (١٠) ومما لا شك فيه أن

La Monde, 6 October 1976.

(٩)

Bartsch, op. cit., p. 27, n. 48.

(١٠)

معظم أفراد الطبقة العاملة المدنية يتمتعون بخلفية فلاحية ، اذا أخذنا في الاعتبار الاتساع المستمر في اعداد المستخدمين فان من غير المحتمل أن تصبح غالبية الطبقة مكونة من أناس ولدوا في المناطق المدنية قبل الثمانينات . أما ماذا يحدث للفلاحين القادمين الى المدن ، فهذه مسألة تتعرض لكثير من المناقشة والمعاينة ، بالإضافة الى أنه لا يوجد ما يكفي من الأدلة في إيران للإسهام في هذه المناقشة . إلا أن وجود عدد من خصائص الهجرة الإيرانية المحددة يسهل من عملية تحليل الأرقام العامة المتاحة .

أولا ، قد يكون أفراد الطبقة العاملة الذين يعملون في قطاع واحد ، وهو صناعة النفط ، من أبناء الجيل الثاني في غالبهم . فالمعروف أنه حتى الخمسينات كان العمال غير المهرة في هذا القطاع من الفلاحين والبدو ، أما العمال المهرة فكانوا يقدمون من المدن أو من مشاريع التدريب المهنية التي كانت تقيمها الشركة . إلا أن عدد العاملين في قطاع النفط لم يزد ، بل ، في الواقع ، لقد شهدت الستينات هجرة واسعة من أبناء عمال النفط من بلدان الى أنحاء أخرى من إيران . ولذلك يمكن للمرء أن يتوقع أن أغلبية العاملين الآن في صناعة النفط هم أنفسهم أبناء أفراد الطبقة العاملة التي تشكلت في خوزستان في الثلاثينات والأربعينات .

من ناحية أخرى ، من الخطأ الاعتقاد ان العمالة في قطاع التصنيع عمالة مدنية كلها : إذ أن جزءا كبيرا من عمال النسيج ، وهذه إحدى خصائص الصناعة الإيرانية ، يعملون في مناطق ريفية (المنطقة « الريفية » تعني هنا المنطقة التي لا يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة) . وتستوعب المناطق الريفية حوالي ٧٠٪ من العمالة في نسيج السجاد والاقمشة ، وفي العام ١٩٦٦ بلغ عدد العاملين في قطاعات ريفية غير زراعية ٢١ مليون نسمة أي ١٧٪ من إجمالي القوة العاملة (١١) . ومهما بلغ مستوى الحرفية

في هذا القطاع ، فانه يبقى عاملا هاما في وضع العمالة كله .

في أي حال ، ورغم هذه التحفظات ، ان أهم خصائص تشكل الطبقة العاملة الايرانية هو أنها تستند على حركة واسعة وحديثة من الهجرة ، وخاصة الهجرة نحو طهران . ففي عام ١٩٥٦ لم تزد نسبة سكان المدن عن ٣١٪ من اجمالي السكان في البلاد ، في حين أن هذه النسبة ارتفعت الى ٤٧٪ في العام ١٩٧٦ . وقد كان نصيب طهران الجزء الأكبر من حركة الهجرة هذه ، مثلما هو عليه الحال عموما في أقطار الشرق الأوسط حيث تعرضت بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ٧٠ مدينة يزيد سكان احداها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة لعملية نمو سريعة تزيد بمعدل مرتين عن نمو المدن الأخرى التي يقل عدد سكان احداها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة (١٢) . في حالة إيران حيث زاد عدد السكان بمعدل ٣٪ سنويا ، فان الزيادة في طهران وحدها بلغت بين الخمسينات والستينات حوالي ٥٥٪ سنويا ، في حين أن الزيادة في عدد سكان الريف الايراني لم ترتفع عن ١٧٪ خلال الفترة ذاتها . وقد ارتفعت وتيرة نمو طهران في ما بعد فترة الازدهار في عام ١٩٧٣ الى معدل ٨٪ . فبعد أن كان عدد السكان في طهران أقل من مليون نسمة في أواخر الأربعينات ، ارتفع الى ٥ ملايين في منتصف السبعينات ويتوقع ان يصل الى ٩ مليون نسمة في العام ١٩٩٠ . لقد وصلت الضغوط على حركة السير والاسكان والمياه حدودا لم تعد تحتل، ومع أن شكاوى الاغنياء هي التي يسمع بها العالم ، الا أن فقراء الجزء الجنوبي من طهران هم الذين يعانون أكثر من أي آخر .

أشارت دراسة للتمدين في طهران أجريت في أوائل السبعينات الى « الهوة السحيقة التي تفصل بين نمطي المعيشة لكل من أهالي شمال المدينة وسكان جنوبها » . وأضافت : « رغم النقص الحاصل في البيانات المتعلقة بالدخول ، فان الملاحظة العابرة توحى بأنه لا يمكن أن توجد هوة مماثلة في أية مدينة أوروبية . وتشير

Mohammed Hemmasi, Migration in Iran, Shiraz, (١٢)
1974, p. 63.

الدلائل ، بالإضافة الى ذلك : الى أن هذه الهوة تزداد اتساعا كلما توسع نمو الاقتصاد الإيراني وكلما نمت طهران معه « (١٣) .
ان جنوب طهران هو الدليل الإيراني الحي على النتائج التي تؤدي إليها الهجرة غير المخططة الى المدن ، حيث تنعدم ظروف الاسكان والخدمات الاجتماعية الفادرة على مجابهة التدفق البشري ، بالإضافة الى عدم وجود شبكة مجاري حديثة فضلا عن ان طهران محاطة جزئيا بالجبال : الامر الذي يؤدي الى تركيز النفايات والهواء الملوث في الجزء المنخفض الجنوبي من العاصمة .

ثمة تمايزات أخرى يمكن الإشارة إليها بشأن الهجرة . حتى الستينيات لم تكن طهران تستقبل المهاجرين القادمين من الأرياف بل المهاجرين من المدن الإيرانية الأخرى الأصغر التي تضرر اقتصادها بسبب السياسة المركزية التي اتبعتها الحكومة وبسبب الركود النسبي الذي انتشر في الأربعينات والخمسينات . لقد شهدت مدنا مثل أصفهان وتبريز منذ الخمسينات بعض الهجرة نحوهما ، إلا ان الهجرة المنتظمة والثابتة نحو بعض المناطق كانت أقوى وأكبر من الهجرة نحو البعض الآخر . وفي الوقت الذي شهدت فيه ضواحي طهران وأصفهان وشيراز وتبريز حركة واسعة من انتقال السكان على نطاق واسع ، فإن المناطق النائية ، مثل كردستان وبلوختان ، لم تفقد إلا النذر اليسير من سكانها .

٢ - البطالة

لم يعد خافيا ان البطالة تشكل إحدى سمات التخلّف الرئيسية . فقد قدر مؤتمر العمل الدولي الذي انعقد في جنيف في العام ١٩٧٦ ان عدد العاطلين عن العمل في العالم بلغ ٣٠٠ مليون نسمة في العام ١٩٧٠ ، وتوقع أن يرتفع هذا العدد الى

(١٢) John Connell, ' Tehran : Urbanisation and Development, Institute of Development studies Discussion paper, no. 32, September 1973, p. 17.

٧٠٠ مليون خلال جيل واحد . وتظهر ايران بالطبع العديد من مشاكل العمالة التي تتسم بها دول العالم الثالث عموما : معدل ولادة مرتفع وزيادة في معدلات الاستخدام في المدن ، وهي معدلات أكبر من مثيلتها من البلدان المتخلفة الاخرى الا أنها ليست كبيرة بما يكفي كي تستوعب جميع الوافدين الى سوق العمل ، بسبب الهجرة الكثيفة نحو المدن . ويعكس هذا بعض التأثيرات السلبية للاصلاح الزراعي في المضمار المديني . اذ أن معدلات العمالة الكلية في الريف الايراني ، رغم التفاؤل الرسمي ستحافظ على مستواها في احسن الاحوال . الا أن الدلائل تشير ان مستوى العمالة في المناطق الريفية بدأ ينحدر بالفعل .

تبدي ايران وضع بطالة يبدو محيرا لاول وهلة ، الا انه يمكن تفسير ذلك في الواقع من خلال نمط التنمية في البلاد . فهناك فائض في اليد العاملة ونقص فيها في الوقت ذاته . ويتمثل النقص الذي تعاني منه البلاد في الكوادر الماهرة والادارية ، الامر الذي يفسر وجود ٥٠٠٠٠ اجنبي كانوا يشغلون مناصب في الشرائح العليا من العمالة في ايران في العام ١٩٧٦ ، ويحتمل أن يتضاعف هذا الرقم عدة مرات حتى العام ١٩٨٠ . وتجدر الاشارة هنا الى أن الايرانيين المهرة ، في الطب أو البناء أو في الحقول الاخرى ، لا يواجهون خطر البطالة ، بل على العكس من ذلك حيث يعود معظم هؤلاء من الخارج للعمل في ايران . الا أن أغلبية الشعب الايراني ، من ناحية أخرى ، يواجهون هذا الخطر بسبب انعدام المهارة لديهم وانتشار الامية بين صفوفهم .

ان التقدير الوحيد المتوفر للبطالة منخفض : فقد قدرت البطالة رسميا بـ ١٥٨٠٠٠ نسمة في العام ١٩٥٦ ، وبـ ٣٢٠٠٠٠ في العام ١٩٧٢ وتشير التقديرات الى أنها سترتفع الى ٣٧٥٠٠٠ في العام ١٩٧٧ أو حوالي ٣٥٪ من اجمالي اليد العاملة . الا أن معاينة دقيقة لهذه الارقام تكشف عيوبها . أولا ، الارقام الرسمية ناقصة : اذ أن انعدام مكاسب البطالة ينتزع الحافز لدى العاطل

عن العمل الذي يدفعه للتسجيل في مكاتب البطالة (x) ، بالإضافة الى أن المرأة التي تتوقف عن العمل لا تذهب عادة للتسجيل في مكاتب البطالة مثلما يحدث في العديد من المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وتستند الأرقام الرسمية على ما حصلت عليه من معلومات بشأن عدد العمال الذين كانوا يبحثون عن عمل خلال الأسبوع السابق . يوجد في المدن نوعان من البطالة : البطالة بين صفوف المتعلمين نسبيا الذين قد يطلعون مكاتب البطالة على ظروفهم ، والبطالة بين صفوف الفقراء في مناطق مثل جنوب طهران ومدن الكواخ حول أصفهان الذين لا يعتقد بأنهم سيهتمون باطلاع مكاتب البطالة على ظروفهم . ويمكن تأكيد ذلك من أن نسبة البطالة في العام ١٩٧٢ لفئة الأعمار (١٥ - ٢٤) سنة في إيران بلغت ٩٪ من الإجمالي ، أي ما يزيد بمعدل الضعف تقريبا عن المتوسط للبطالة لمن هم فوق الـ ١٥ سنة من العمر والذي يبلغ ٤٦٪ . وتجدر الإشارة الى أن معظم هؤلاء من الطلاب الذين أنهوا دراستهم الثانوية . أما الوضع في الأرياف فهو أكثر حدة . حيث أنه قد لا توجد بطالة مطلقة ، ما دام يستبعد أن يهاجر الى المدن جميع الذين لا يجدون عملا في القرى . والذي يوجد في الريف هو عمالة متدنية دائمة ، إذ أن ١٤٪ فقط من إجمالي سكان الأرياف كانوا يعملون أقل من ٢٨ ساعة في الأسبوع الواحد ، وفقا لدراسة أجريت في العام ١٩٧٣ ، وأن ٤٠٪ كانوا يعملون أقل من ٢٤ ساعة أسبوعيا خلال المواسم الزراعية . والواقع لم يزد عدد أيام العمل في المتوسط سنويا عن ١٠٨ أيام عمل في الريف الإيراني في السبعينات . وقد تحدثت أساءة في توزيع اليد العاملة في المدن وفائض في عدد العاملين في مشاريع الدولة ، إلا أن المشكلة في الأرياف تتحدد في مستوى ودرجة العمالة وليس في البطالة المطلقة . وإيران في هذا الصدد لا تختلف عن كثير من

(x) في بريطانيا ، على سبيل المثال ، يكثر الحديث عن تزايد عدد عاطلين عن العمل الذين يقفون في طوابير طويلة أمام صناديق الضمان الاجتماعي ومكاتب البطالة للحصول على تعويضات البطالة المستحقة لهم . وقد أصبحت متابعة وزارة الاستخدام البريطانية لمجلات البطالة الشهرية أمرا عاديا ومألوفاً . (المترجم) .

البلدان الاسيوية غيرها باستثناء ان مستوى ايران الاقتصادي العام أعلى مما هو متوفر في الدول الاخرى (١٤) . ان بالامكان ان ينشأ وضع مختلف في الريف الايراني اذا ما قرر أن يزرع الفلاحون محصولين في العام الواحد بدلا من زرع محصول واحد من أجل تحقيق زيادة في معدلات العمالة الريفية ، الا أن هذا يستلزم بذل الحكومة لجهود اضافة وتخصيص أموال أخرى ووسائل أفضل على نطاق أوسع مما يتوفر حتى الان .

(٣) - الاجور

تشير الارقام الرسمية بشأن مستويات الاجور في ايران الى أن ارتفاعا في دخول بعض العمال قد رافق فترة الازدهار النفطي (راجع جدول ١٧) .

اجور العمال في صناعات مختارة (١٩٧٢)

الصناعة	عدد العمال	متوسط الاجور
النسيج	٦٢١٨٣	٦٦٥٢٩
الاحذية بالمكائن	٥٨٨٠	٥٢٧٢١
البتروكيماويات	٢٠٧٣	١٤٥٦٨٣
الجلود	١٥٩١	٥٧٨٢٥
التبغ	٤٩١٠	١٦٩٤٥٠
اطارات السيارات	٩٣٨	١٠٦٦١٠
المعادن الاساسية	٣٠٨٩	١٠١٩٧٥
العربات	٨٢٨٦	٨٩٦٦٩

ILO, Employment and Income policies for Iran, op. (١٤) cit., and Mission Working paper No. ١, 'The problem of Employment and Unemployment in Iran', by p. sen Gupta.

الدراسة الاخيرة لم تنشر ، الا أنها استخدمت كمرجع استندت عليه دراسة منظمة العمل الدولية المشار اليها اعلاه .

المصدر : Central Bank Bulletin, vol. ١٢, No. ٦٩ quoted in Fereidun Firoozi, 'Labour and Trades Unions in Iran' .

وقد يقبل المرء أو يرفض هذه الأرقام ، ولكن مع افتراض صواب الرأي الرسمي ، فإن هناك سؤالين لم تجر الإجابة عليهما ، وهما : أولا ، ما هو عدد العمال الذين يتلقون مثل هذه الأجور ووتأثر الزيادة هذه ، وثانيا ، ما هي القدرة الشرائية الحقيقية لهذه الأجور وما هو مدى تناسبها مع معدلات التضخم .

تنطبق البيانات الرسمية فقط على العمال ذوي الأجور الأعلى والعمال في الصناعة التصنيعية ، ونحن ندرك أن الأجور قد ارتفعت بمعدل ٣٠-٥٠٪ سنويا في فترة الازدهار النفطي في منتصف السبعينات . وقد زادت الأجور في التعدين والتصنيع بمعدل ٢٨٪ في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ . إلا أننا لا نعرف ما هو متوسط أجر العمال ولا كيف تغير . هناك أيضا حد أدنى رسمي للأجور : بلغ ٥٠ ريالاً في اليوم في أوائل السبعينات وارتفع إلى ٩٠ ريالاً في العام ١٩٧٦ . إلا أنه لا توجد أية دلالة تشير إلى تطبيق هذا القانون ، ولا إلى ما إذا كان يعادل فعلاً الحد الأدنى ، أو المتوسط ، من وجهة نظر العمال . إن ثمة بيانات نشرت في العام ١٩٧٢ تشير إلى تفاوتات ضخمة في متوسط الأجور في مختلف الصناعات ، ولا يستطيع المرء هنا إلا أن يعرب عن شكوكه في دقة هذه الأرقام التي تخفي حقيقة الأوضاع .

يقدم لنا مسح في هذا الشأن نشر في شهر شباط (فبراير) عام ١٩٧٤ ويشمل ٢٢٤٠٠٠ عامل في ٢٧٧٩ مشروعا مختلفا ما يلي : « هناك تسع من أصل عشر عائلات تعتمد على مصدر واحد للدخل . أجره العامل غير الماهر (يمثلون ١٣٥٪ من العينة التي تمت دراستها) في الساعة الواحدة ١٦ ريالاً ، وأجره العامل الماهر (يمثلون ٧٨٤٪ من العينة) ٢١ ريالاً ، ويتلقى (الناظر) مسؤول الورشة (٩٥٪) ٤٣ ريالاً ، أما الفني (١٠٪) فيحصل على ٦٩ ريالاً . وتكشف هذه الأرقام عن وجود « أرستقراطية عمالية » ، إذ أنه في الوقت الذي يكون فيه نصيب الفرد الأسبوعي في أكثر من نصف العائلات ١٠٠ ريال ، فإن الفرد في ٣٤٪ منهم يحصل على أكثر من ٥٠١ ريال أسبوعياً . ويختم التقرير

بقوله ان حوالي ٧٣٪ من اجمالي القوة العاملة يحصلون على أجور تقل عن الحد الأدنى القانوني « (١٥). والذي يزيد من فروقات مشاريع معينة هو الفروقات الاقليمية في البلاد . وعلى العموم ان الهوة بين الدخول في المدن ومثيلها في الريف قد تعاظمت في السنوات القليلة الماضية ، ووصلت الى معدل ٣ر٢ في العام ١٩٧٣ وازدادت اتساعا بعد فترة الازدهار النفطي . ولذلك ان معدلات الاجور العالية ومعدلات النمو الكبيرة في الاحصاءات الرسمية لا تنطبق الا على الشريحة العليا لمدي عريض جدا بالفعل.

اما من ناحية القدرة الشرائية الحقيقية، فتبرز مشكلة تحليلية مرة أخرى . وفقا للتحليل الرسمي أن الاسعار الاستهلاكية قد ارتفعت ببطء خلال فترة الازدهار : أي بمعدل ١٣٪ في الفترة ١٩٦٩-١٩٧٠ وبمعدل ٢٠٪ في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ . الا ان هذه المعدلات ليست دقيقة على الاطلاق في احد القطاعات على الاقل ، وهو قطاع الاسكان ، حيث أن ايجار الاماكن السكنية يمتص حوالي ٦٠٪ من أجور بعض العمال . لقد ارتفعت ايجارات المنازل والشقق في طهران ، على سبيل المثال ، بمعدل ١٥ مرة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥ ، وارتفعت بمعدل ٢٠٠٪ في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ وحدها وبمعدل ١٠٠٪ في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦ . وبما ان القطاع الخاص هو المسؤول عن تنفيذ برامج الاسكان في طهران، فان هذا القطاع لم يعن اطلاقا بالظروف السكنية للفقراء : ان هذا يؤكد مقدار الضغوط التي تمت اضافتها على ذوي الدخول الأدنى حيث بات العديد من العائلات المدينية تنفق نسبة ٦٠-٧٠٪ من دخولها على ايجار المنازل والشقق .

مما لا شك فيه ان مستوى المعيشة لجزء من الطبقة العاملة الايرانية قد تحسن في السنوات القليلة الماضية . وبالإضافة الى

(١٥) Le Monde Diplomatique, May 1975, p. 22 استندت في

روايتها على دراسة لم تنشر بعد أجريت من قبل

The Plan and Budget Organisation university.

بمساعدة Maclin Institute and Stanford.

ذلك ، تمكن النظام من منع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب سياسات العون التي يتبعها مهما كانت ضيقة الافق من المنظور الاقتصادي الشامل . الا أن غالبية كسبة الاجور يواجهون نفقات تزداد باستمرار في الايجارات والخدمات الاخرى ، وتزداد الهوة اتساعا بين أجور العمال المهرة والعمال غير المهرة . ان التضخم يعكس ذاته على الزيادة في أجور أولئك العمال الذين يتلقون أجورا أفضل . ان هذه العناصر بمجملها تؤكد ، ولو جزئيا ، أسباب موجة الاضرابات التي عمت البلاد في منتصف السبعينات والانتفاضات الاوسع التي بدأت في العام ١٩٧٨ .

المرأة في الاقتصاد

لقد تغير وضع المرأة في نظام ايران الاقتصادي الى حد كبير بسبب النمو الحديث ، الا أن هذه التغيرات هدفت الى ادخال المرأة في الحياة الاقتصادية كي تلعب دورا ثانويا وتابعا ، ما عدا المرأة المهنية بالطبع ، الامر الذي يؤدي الى تلقيها أجرة أقل من أجر الرجل وتعمل لمدة أطول بالإضافة الى أنها تبقى أقل مهارة من الرجل . وتقول الاحصاءات الرسمية ان نسبة ١٣٪ من اجمالي النساء في ايران ممن فوق الـ ١٢ من العمر ، أي ١٤ مليون نسمة ، دخلن غمار العمل في العام ١٩٧٢ ، بالمقارنة مع ٦٨٪ من الذكور . وقد توزع ٦٤٪ منهم في قطاع الصناعة و ١١٪ في الزراعة و ٢٢٪ في قطاع الخدمات . الا أن هذه الصورة مضللة لأنها تتجاهل دور المرأة في الاقتصاد الريفي ، اذ أن أغلبية الاناث في القرى يعملن في الارض دون أجر وعلى اعتبار أنهن أعضاء في العائلة . ولذلك يفضل أن نتناول كل من قطاعي الريف والمدن على حدة (١٦) .

(١٦) البيانات التي نتعرض لها في هذا القسم مأخوذة من

'The Role of Women in Iranian Development' by
M. Sedghi and Ahmad Ashraf, in Iran : past, present,
Future, NewYork, 1976.

ILO, Employment and Income Policies for Iran, op. cit. وعن

لقد أسهمت معظم النساء ، تقليديا ، بشكل أو بآخر في الاقتصاد الإيراني . بالإضافة الى دور المرأة كعاملة منزلية حيث تعمل بمفردها ، فانها كانت تلعب دورا هاما أيضا في النشاطات الزراعية والبدوية الى جانب الرجل . وقد استمر هذا النمط خلال مراحل الإصلاح الزراعي ، رغم أنه أصبح بإمكان المزارع الذي زاد دخله بأن يخرج زوجته من العمل في الحقل ويستأجر بدلا منها عاملا بالأجر للقيام بأعمالها السابقة . ولذلك يمكن القول ان اسهام المرأة في هذا القطاع قد تناقص بسبب انتشار العلاقات الرأسمالية في الريف . ولكن في أي حال ، لم يقتصر دور المرأة على العمل في المنزل وفي الزراعة فقط : بل ان أغلبية نساء الريف يعملن في صناعة النسيج والسجاد التي لا يزال القسم الأكبر منها يتم في الارياف (راجع القسم السابق : الهجرة) . في العام ١٩٧٢ قدر ان ٧٠٪ من صناعة النسيج و ٧٢٪ من صناعة السجاد قد أنجزت في الريف حيث كانت أغلبية القوة العاملة من النساء . هذه النساء من أكثر شرائح القوة العاملة تعرضا للاضطهاد في ايران ، اذ أن احداهن تتلق أجورا متدنية وتعمل في ظروف مثيرة للفرع وتعيش تحت رحمة الوسطاء الذين يستخدمونها ويزودونها بالعمل . يضاف الى ذلك النسبة العالية من الأمية بين صفوف نساء الريف - بلغت ٩٠٪ في العام ١٩٧٥ وفقا للبيانات الرسمية - ويعني هذا أن المرأة تشكل احتياطا ضخما من اليد العاملة غير الماهرة التي يستند عليها الطرف الأدنى لهيكل الصناعة الإيرانية . ولكن في الوقت ذاته ، يشكل عمل النساء الصناعي جزءا هاما من اقتصاد الريف اذ أن حياكة المرأة للبسط والسجاد في المجتمعات القبلية توفر السلع التي تحصل القبيلة على النقد من جراء بيعها ، وربما تكون التجمعات الزراعية النائية تعتمد على مصدر مماثل للدخل .

يختلف وضع المرأة في المدن عن وضعها في الريف نسبيا . فمن ناحية ، ان نسبة المتعلقات من نساء المدن أعلى من نسبة المتعلقات في القرى ، وتبلغ هذه النسبة وفقا للبيانات الرسمية ٥٠٪ ، بالإضافة الى أن نمط استخدام المرأة في المدن قد تغير

جوهريا في منتصف السبعينات ، اذ أن النقص في اليد العاملة دفع المرأة كي تخوض غمار العمل . تقل عموما ، معدلات استخدام المرأة في مدن دول الشرق الاوسط الاسلامية عن معدلات بلدان العالم الثالث . والمعروف ان متوسط عمل المرأة في البلدان النامية يبلغ ٢٥٪ في حين انه لا يزيد عن ٥٪ في منطقة الشرق الاوسط وينخفض الى ٣٪ في مصر والى ٢٪ في الجزائر ويقل عن ١٪ في السعودية . أما في ايران ، فان معدلات استخدام المرأة في طهران (التي تشهد أعلى المعدلات من بين المدن الايرانية) قد انخفضت بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٦ ويعود ذلك ، ربما ، الى ارتفاع الدخل . الا أن هذه المعدلات ارتفعت في ما بعد من ٩٪ في أوائل الستينات الى ١١٪ في العام ١٩٧١ ، ويتوقع ان يصل معدل استخدام المرأة في المدن الايرانية الى ٢٥٪ في أوائل التسعينات .

توجد شريحة من النساء المهنيات بين النساء العاملات في المدن . فمن أصل ٢٠٠٠٠ امرأة كانت تعمل في العام ١٩٧١ ، عملت نسبة ٤٥٪ منهن في التعليم و ٤٤٪ في مراكز وظيفية وإدارية ، و ١١٪ المتبقية في مراكز طبية وشبه طبية . الا أن معظم النساء المدينيات العاملات كانت تعمل في قطاع الخدمات - بلغت نسبتهن ٥٣٪ في العام ١٩٧١ . ولذا ، فان ايران تتميز بنموذج متناقض من قوة عاملة صناعية رئيسية من النساء في الريف ، في حين أن المرأة في المدن تشكل حيزا صغيرا في الصناعة المدينية .

سياسات الحكومة : المشاركة بالأرباح وأسهم العمال

تواجه الحكومة الايرانية مشكلة ذات شقين أثناء محاولتها تنفيذ برنامجها للتنمية . فالبرنامج ، من ناحية ، يتطلب استمرار القمع السياسي من أجل حرمان الطبقة العاملة ، ضمن أمور شتى منها ، التعبير عن رأيهم المستقل . ومن ناحية أخرى ، يدرك النظام ان قوة عاملة حيوية وغاضبة ومعادية يمكن ان تعترض

سبيل تنفيذ برنامج التصنيع ، الامر الذي يدفع النظام كي يعمل من أجل كسب تعاون جزء على الاقل من الطبقة العاملة ليتسنى له تنفيذ أهدافه . ولذلك يتوجب على النظام أن يسيطر على البروليتاريا ويجبرها على تأييده في الوقت ذاته . وإذا ما لم يتم ذلك فالبديل هو ، في المدى القصير ، الاستنقاع ، وفشل النظام ذاته في المدى البعيد . لقد واجهت أنظمة رأسمالية تسلطية في السابق مشاكل مشابهة أثناء محاولاتها تنفيذ برامج التصنيع . وعلى سبيل المثال ، توسل القيصر في العقد الاخير من القرن التاسع عشر الطبقة العاملة الالمانية من أجل دعمه ، وطرح نفسه على أنه المدافع عن مصالحها . ولقد حطمت الحكومة في ظل النظامين الفاشيين في كل من المانيا وايطاليا الاتحادات النقابية القائمة واستبدلتها بنقابات من صنع النظامين ، وكانت حكومة كل من النظامين تعتمد الى نشر مواد مؤيدة لحقوق العمال في برامجها الدعائية . ولذلك يمكن القول ان المشكلة التي يواجهها النظام البهلوي ، أو الحل الذي يتقدم به ليسا فريدين من نوعهما .

تعاني الصناعة في ايران من انخفاض مزمن في الانتاجية ، وهذا هو السبب ، وليس المخاوف من تهديد الطبقة العاملة للنظام البهلوي ، الذي دفع الشاه الى اتباع سياسة تقديم بعض المنافع للطبقة العاملة . ففي العام ١٩٦٠ أقر برنامج ضمان عمالي وتم منذ ذلك الحين اتخاذ عدد من الاجراءات بشأن الاسكان والتعاونيات . الا أن مثل هذه الخطط ، كغيرها من البرامج ، تفيد الاقلية من الطبقة العاملة . ففي العام ١٩٧٥ أنشأت ٣١٪ من المؤسسات الصناعية الكبرى فقط تعاونيات سكنية ، في حين أن ٨٪ منها أنشأت تعاونيات استهلاكية . ومن ناحيتها ، يمكن أن تكون برامج الضمان قد شملت طيفا اكبر من العمال ، الا أن كونها أداة قسرية تجبر العامل على التوفير يعني أن ما يذهب الى التوفير يقتطع من أجر العامل الامر الذي يثير الامتناع لدى هؤلاء . ان الخطتين الرئيسيتين اللتين تم اتخاذهما هما خطة المشاركة في الارباح (عام ١٩٦٣) وبرنامج اسهم العمال (عام ١٩٧٥) ، وهما

يمثلان المبدأين السادس والثالث عشر من مبادئ « الثورة البيضاء » . اذا ما تجاوز المرء الدعاية الرسمية الواسعة التي رافقت الاعلان عن هذه المبادئ والكلام المنمق حول كيف يفدق الشاه كرمه على الرعية ، يبدو تواضع هاتين الخطتين وفشلهما في تشجيع العمال الايرانيين على زيادة الانتاج .

تشمل خطة المشاركة بالارباح العمال الذين يعملون في مؤسسات تستخدم احداها عشرة عمال وما فوق ، وتستثني العاملين في صناعات النفط وسكك الحديد والتبغ . ووفقا للخطة يتقاضى العمال ٢٠٪ من الارباح التي يجري توزيعها بحسب المرتبة والاجور : ودعا القانون على أن تحدث اتفاقيات بين العمال والادارة بشأن تحديد الارباح مقابل الزيادة في الانتاجية . الا أن هذا القانون لم يحقق أهدافه وذلك على عكس ما ادعته الحكومة . فقد اعتبر بعض رجال الاعمال هذا القانون بمثابة تهديد لهم وبدلوا قصارى جهودهم في عدم اطلاق أية جهة ، بما في ذلك الدولة ، على ارباح شركاتهم المحققة ، اما عن طريق حجب المعلومات أو تزوير البيانات التي تظهر شركاتهم وكأنها خاسرة . وقد اوضحنا في مكان سابق كيف أن الربع فقط من أصل ٢٠٠٠٠ شركة سددت الضرائب المستحقة في العام ١٩٧٤ وكيف أن ٥٣٪ فقط منها اقرت بأنها حققت أي ارباح . وبما أن العمال محرومون من اللجوء الى أية منظمة مستقلة وغير قادرين على وضع يدهم على ملفات الشركة ، فانه كان يستحيل عليهم معرفة مقدار ارباح هذه الشركة أو تلك . وقد أوضح القانون ذاته (البند ١٧) انه « لا يحق لأي عامل أن يفسر هذا القانون على هواه ويعتبر نفسه مخولا بالمشاركة في الادارة » . ولذلك لا يستطيع أحد أن يطلع على ملفات الشركات التي تلجأ في بعض الاحيان الى دفع راتب شهر اضافي للعامل بدلا من الاعلان عن ارباحها .

السمة الرئيسية الاخرى لخطة المشاركة بالارباح هي أن عددا قليلا من العمال يحققون فوائد ضخمة منها ، في حين أن الاغلبية يحصلون على نذر يسير . ففي عام ١٩٧٢ ، أي بعد مرور تسع

سنوات على المشروع ، بلغ عدد المستفيدين من العمال الإيرانيين ١٧٥٠٠٠ عامل في ٣١٣٥ مؤسسة ، وارتفع هذا الرقم الى ٢٩٥٠٠٠ في العام ١٩٧٦ حيث يشكل هذا العدد نسبة ١٥٪ فقط من العاملين في التصنيع . وقد أفادت المعلومات الرسمية بشأن المبالغ الموزعة خلال العقد الاول انها ارتفعت في المتوسط من ١٥.٩ ريالات إيرانية الى ٦٦٦٤ ريالاً ، الا أن المعلومات مبالغ بها على وجه التأكيد في ما يتعلق بالصناعة ككل . فقد ذكر أحد التقارير الصادرة في العام ١٩٧٥ ان ثلث العمال الذين تشملهم الخطة حصلوا على ما بين ٣٠٠٠ و ٦٠٠٠ ريال في العام الواحد ، في حين أن نصف العمال كانوا يحصلون على ٣٠٠ ريال أو أقل (١٧) . وبما أن المتوسط السنوي للأجور بلغ حوالي ١٠٠٠٠٠ ريال ، فإن معدل المشاركة لم يزد عن ما يعادل ٦٪ من الدخل .

بدأ في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٥ بتطبيق برنامج الاسهم العمالية الذي كان يهدف أيضاً الى رفع القدرة الانتاجية . وفي حين أن خطة المشاركة بالأرباح كانت تستهدف زيادة مداخيل العمال (بزيادة أجورهم في الواقع) ، فإن الخطة الثانية وضعت خصيصاً من أجل زيادة ادخارات العمال ، إذ أن الخطة كانت تتضمن بيع الموظفين ٤٩٪ من أسهم الشركات التي يعملون لديها . وقد حدد وزير الاقتصاد الإيراني أنصاري غرض هذه القوانين بوضوح كما يلي : « اننا نشعر ان هذه القوانين ستعزز العلاقات بين جميع العناصر المشاركة في الصناعة ، كما أنها ستعمل على تحقيق زيادة في الانتاج ، وتزيد من الاحساس بالانتماء ، ومن الاحساس بالرضا الاجتماعي » (١٨) . لقد كانت شروط الاستفادة من هذا البرنامج أكثر صراحة من شروط خطة المشاركة بالأرباح . فالخطة ، أولاً ، وفي محاولة منها الحد من تفاقم مشكلة تنقل

(١٧) Le Monde Diplomatique, op. cit. يجب ان أتوجه بالشكر الى الدكتور فريدن فيروزي الذي أتاح لي فرصة الاطلاع على مقالته التي لم تنشر
Profit-sharing in Iran'

Financial Times, 28 July 1975.

(١٨)

العمال من عمل الى آخر ، قد حددت ان العامل المستفيد من الخطة هو الذي يكون قد مضى على عمله لدى الشركة ذاتها مدة ٣ سنوات متواصلة . وحددت الخطة ، ثانيا ، الشركات التي يشملها القانون الجديد بأنها يجب أن تكون منتجة للارباح الصافية والتي كانت في الانتاج لمدة خمس سنوات ، والتي يتوفر فيها أحد المعايير الثلاثة : رأس المال المسجل أكثر من ١٠٠ مليون ريال ، أو قيمة أصولها الثابتة تبلغ ٢٠٠ مليون ريال ، أو أن رقم مبيعاتها يزيد عن ٢٥٠ مليون ريال .

في شهر اذار (مارس) ١٩٧٨ كان قد حدد ٣٢٠ شركة في ايران مؤهلة لنقل أسهمها . ويستطيع العمال اما شراء الاسهم مباشرة ، أو اقتناءها عن طريق الحصول على قروض بفائدة ٤٪ مدتها ١٠ سنوات من هيئة خاصة تعرف باسم منظمة تمويل الاسهم *Financing Organisation for Share Participation* . الا أن العمال لم يتمكنوا من اقتراض أكثر من ٢٠٪ من قيمة الاسهم المشتراة . وعمدت الحكومة في محاولة منها التغلب على مشكلة الهبوط الحتمي للطلب الى انشاء شركة الاستثمار الوطنية لايران *National Investment Company of Iran* برأس مال مقداره ١١٠ بلايين ريال كي تشتري الاسهم وتبيعها ، من ثم ، خلال مدة من الزمن الى من يشاء من أفراد الشعب في حال التأكد من عجز طلب العمال على الاسهم . وتجدر الاشارة الى أن ٤٥٠٠٠ عامل تمكنوا من شراء اسهم في ٩٠ شركة من شهر آب (أغسطس) عام ١٩٧٦ . وكان المقدّر أن تتسع الخطة في العام ١٩٧٨ كي تشمل الشركات الاخرى التي تنطبق عليها هذه السياسة .

ان هذه الخطة ، مثلها في ذلك مثل خطة المشاركة بالارباح، أقل جذرية مما بدت عليه حين الاعلان عنها . صحيح أن بعض رجال الاعمال الاجانب والايرانيين قد أصيبوا بهلع عندما جرى تطبيق القوانين الجديدة ، الا أن الحكومة سارعت الى طمأننتهم وأكدت لهم أن هذه القوانين محدودة الفعالية بحيث تحول دون سيطرة العمال على الشركات . ومما يذكر ان انشاء الحكومة لشركة

استثمار الوطنية هو في حد ذاته تأكيد من جانبها لازالة هلع
جال الاعمال ، على أن معظم ، أو ربما أغلبية الاسهم سيشتريها
جمهور العام وليس العمال . وتجدر الاشارة الى أن البيانات
رسمية الايرانية تحاول ان تربط ما بين هاتين الخطتين
برنامج الاصلاح الزراعي ، الا أن الواقع يؤكد انتفاء التماثل بينها
١ عدا ، ربما ، أن جميع هذه القوانين تتماثل من حيث الاطناب
لمبالغ به الصادر عن النظام في هذا الشأن . فالذي حصل في ظل
لاصلاح الزراعي هو أنه أصبح بإمكان الفلاح الذي حصل على
نطقة أرض أن يقول بأنه يملك أرضا . أما في حال الصناعة فإنه
ستحيل أن يتم توزيع مماثل للملكية، أي أنه لا يمكن تقسيم مصنع
٢ وتوزيع أجزائه على أفراد القوة العاملة فيه . وهكذا بقيت
لفروقات الطبقة بين العمال وأرباب العمل قائمة ، وازدادت حدة
لصدام ، في الواقع ، بين الطرفين في بعض نواحيها . فقد
صبح العمال أكثر ادراكا بضعفهم وعدم مقدرتهم على أن يفرضوا
بالقوة تنفيذ الخطتين . ومن ناحيتهم، شعر المديرون وأرباب العمل
بأن خطتي المشاركة بالارباح وأسهم العمال تضعفان مصالحهم .

لا توجد أية دلائل تفيد ، من وجهة نظر اقتصادية محضة ،
أن أية من الخطتين قد توصلت الى وضع حلول للمشاكل التي
تم وضع الخطتين من أجل حلها . فالمعروف أن كلا من الخطتين
حاولت أن تزيد من مقدار الانتاجية وان تعبىء رأيا عاما مؤيدا
للنظام بين صفوف العمال ، ولكن في حين أن الانتاجية في الصناعة
الايرانية أو في أجزاء منها ، ربما كانت قد ارتفعت إلا أن المصاعب
الكامنة ظلت كما هي ، ولن تزول بفعل اجراءات رمزية كتلك التي
اتخذت .

ومن ناحية أخرى ، أن المحاولة لزيادة رأس المال المتاح
للشركات عن طريق برنامج الاسهم العمالية ليس هو الآخر سوى
مسكن : إذ أن الذي يؤثر في فعالية الصناعة الايرانية ليس مقدار
وحجم رأس المال بل كيفية استخدامه ، وحل تلك المشكلة احداث
تغيرات أكبر وقفا من تلك التي يفكر بها النظام حتى الان . أن

تضافر أجور العمال بمخاوف أصحاب الأعمال قد يحول برنامج الاسهم العمالية الى اصدار عام بالاسهم أمام عامة الشعب . إلا أن هذا الامر ينقل المشكلة من اطار الى آخر . ذلك ان يكون سوق البورصة الايراني واهيا ، فان هذا ليس مصادفة : ان هذا الضعف يعكس حقيقة ان المستثمرين يستطيعون في الغالب ان يستثمروا أموالهم في نواح أخرى غير الصناعة تحقق الربح السريع ، خاصة في ظل الظروف القلقة التي تلت تخفيض نفقات خطة التنمية في العام ١٩٧٥ . ولذلك ان حل المشاكل التي تعترض طريق الصناعة الايرانية يتطلب أكثر من مجرد مبدأي الثورة البيضاء السادس والثالث عشر .

تواجه ايران أيضا مشكلة النقص الحاد في اليد العاملة الماهرة . لقد حاولت الحكومة الايرانية معالجة الامر عن طريق برامج التدريب التي تهدف الى تدريب ٢٠٥٠٠٠ فني و ٦٠٤٠٠٠ من العمال المهرة وشبه الماهرين في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٧ . ولكن تجدر الإشارة الى أن الحكومة الايرانية نفذت خطة ثالثة لزيادة الانتاج والانتاجية وهي : استيراد اليد العاملة الاجنبية . فقد أفادت تقديرات الخطة الخامسة (١٩٧٤-١٩٧٨) ان هناك « نقصا في اليد العاملة » تعادل ٧٢١٠٠٠ فردا ، وقدر أن عدد الاجانب العاملين في الادارة والشؤون الفنية بلغ ٥٠٠٠٠ في العام ١٩٧٦ (١٩) . ورغم ان القسم الأكبر من العمال الاجانب في ايران هم من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، فان الحكومة الايرانية تنوي أن تستورد في نهاية حقبة ١٩٧٠ رجالا ونساء غير متزوجين من بلدان اسيوية فقيرة على أساس عقود يتم توقيعها بين حكومة ايران من جهة وحكومات الدول الاسيوية المعنية من جهة أخرى .

ويتوقع أن تحصل على الكوادر الطبية من الهند وباكستان وبنغلادش والفلبين ، وعلى العمال المهرة في قطاعي النقل والبناء

U.S. Military Sales to Iran, US Senate subcommittee (١٩)
on Foreign Assistance of the Committee on Foreign
Relations, July 1976, p. 33.

من كوريا الجنوبية (٥) . وليس من المحتمل على الإطلاق ان يدخل
ايران في ما تبقى من السبعينات العدد الذي تحتاجه الخطة
(٧٢١٠٠٠) ، ولكن اذ يتوقع ان يبدأ تدفق حوالي ١٠٠-٢٠٠
ألف من العمال الاسيويين الى البلاد باشراف محكم من قبل
حكومات هؤلاء العمال وحكومة ايران . الا انه لا يتوقع ان يقيم
هؤلاء العمال روابط ذات فعالية مع رفاقهم العمال الايرانيين
بسبب شروط العمالة قصيرة الامد التي تحتم عزلهم وبسبب
اختلاف اللغة والتراث . ان حاجة ايران لمثل هؤلاء العمال برهان
ساطع على تخلف الثقافة والتدريب الصناعي بعد ٥٠ عاما من
حكم النظام البهلوي لايران ، كما ان هذا الاجراء يعد بمثابة تفرغ
اكيد لموارد الدول الاسيوية الاكثر فقرا بسبب خسارة جزء من
بعض كوادرها الماهرة والنادرة التي تشد باتجاه الاجور الاعلى في
ايران .

نمو نقابات العمال

تعرضت الطبقة العاملة الايرانية خلال معظم تاريخها الى
حرمانها من حقها القيام بدور سياسي مستقل ، الا انه يمكن تبين
فترات ثلاث تمكنت الطبقة العمالية خلالها من القيام بهذا الدور
مع درجة ما من الفعل الطبقي المستقل . أولا ، فترة ما بين
العقدين اللذين سبقا قيام نظام رضا خان في اواخر حقبة ١٩٢٠ .
ثانيا ، وهي الاهم ، حدثت في فترة عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٣ . ثالثا ،
فترة السنوات التي تلت ارتفاع أسعار النفط في العام ١٩٧٣ .
ورغم عدم التواصل في ما بين هذه الفترات الثلاث بسبب مقدرة
النظام على قطع اوصال تاريخ الطبقة العاملة الايرانية ، فان كلا

(٥) تذكر بعض التقديرات ان عدد الكوريين الجنوبيين الذين كانوا يعملون
في منطقة الخليج في العام ١٩٧٤ . يبلغ ٤٠٠ عامل ، وسيرتفع هذا العدد الى
٢٤٠٠٠٠ في عام ١٩٨٠ . ان العديد من الشركات اليابانية ، او الشركات التي
يملكها يابانيون تنص في العقود التي توقعها مع حكومات المنطقة على انها - اي
الشركات - هي المسؤولة عن تدريب اليد العاملة .

منها يكشف عن الامكانية الصدامية والتركيب السياسي لهذه الطبقة خلال المنعطقات المختلفة من نموها .

كانت الطبقة العاملة مكتسبي الاجور في المدن الايرانية صغيرة في العقدين الاولين من هذا القرن ، اذ ان الصناعة الحديثة كانت معدومة تماما . وتمثل العمال حينئذ في نوعين مختلفين من المنظمات . النوع الاول هو روابط التجار والصناع Guilds التي ظهرت في مرحلة ما قبل - الصناعية وكانت توحد في داخلها ما بين العمال وأرباب العمل ، وقد سيطر هذا النوع من المنظمات في بعض المراحل على الحياة السياسية في طهران وتبريز . وقد كانت هذه النقابات في مقدمة المظاهرات والحملات التي قامت ضد البضائع الروسية واستيراد السلع الاجنبية خلال الثورة الدستورية . ولعبت دورا اساسيا على امتداد عقود لاحقة من موقعها كمنظم للبازار . وقد وحدت هذه المؤسسات ما بين أرباب العمل والعمال في داخل منظمة تجسد مشاكل مشتركة في موقع العمل ، ويمكن ان تكون قد مثلت توافقا حقيقيا بين مصالح المستخدمين والمستخدمين في مواجهة حكومة تخضع تحت سيطرة ملاك الارض والمصالح الاجنبية . الا أن هذه الروابط لم تتمكن من المحافظة على كياناتها المستقلة في ظل النظام البهلوي ، فضلا عن أنها لم تشكل الاساس الذي يمكن ان تبزغ منه حركة عمالية . كما ان المؤسسات النقابية التجارية - الصناعية لم تتمكن من خلق اطار تبلور في داخله المطالب بسبب تصادم مصالح العمال وأرباب العمل . ثانيا ، ومع انحدار أهمية البازار ، انحدرت أهمية هذه الروابط أيضا بسبب انتقال النشاط الصناعي المتزايد الى المصانع والورش الحرفية الاخرى . وقد عكس هذا الانحدار ذاته على مسائل سياسية : حيث تشير دراسة اجريت في العام ١٩٤٩ الى أن عددا قليلا فقط من عمال مدينة طهران كانوا يدلون بأصواتهم لأصحاب العمل في الانتخابات (٢٠) .

وفي تطور مستقل بدأت تظهر منظمات الطبقة العاملة في

Ervand Abrahamian, 'The Crowd in Iranian Politics', (٢٠)
past and present, December 1968.

أوائل القرن الحالي بين صفوف مئات الآلاف من العمال الإيرانيين في روسيا أولا ، وبين صفوف الطبقة العاملة الصناعية الصغيرة في إيران ذاتها ثانيا . وقدّر عدد العاملين في الصناعات الصغيرة في إيران في العام ١٩١٤ بن ١٢٦٣٠٠ عامل ، كان يعمل نصفهم في صناعة السجاد . وإن أول نقابة عمالية تأسست في إيران كانت تلك التي أنشأها عمال الطباعة في إيران في العام ١٩٠٦ ، وأصدرت تلك النقابة عدة أعداد من مجلة اشتراكية اسمها « اتفاق - ي كارجاران » Ittifaq-i Karagaran وقد ذكر أنه في العام ١٩٢٢ كان يوجد ٢٠٠٠٠ عامل في ١٢ نقابة في مدينة طهران ، أي ٢٠٪ من إجمالي عدد العمال في العاصمة الإيرانية ، بالإضافة إلى ١٠٠٠٠ عامل دخلوا في تنظيمات شتى في أنحاء أخرى من البلاد (٢١) .

الغالب أن تنظيمات العمال هذه كانت تقع تحت تأثير الحزب الشيوعي الإيراني ، وفي العام ١٩٢١ انتسبت بعض النقابات في طهران إلى منظمة البروفنترن (أممية النقابات) في موسكو . وتشير الدلائل المتوفرة أن برامج هذه النقابات كانت تخص المطالب الوطنية والسياسية (ضد التدخل الأجنبي وتدخل الأوليفاركية في انتخابات المجلس) بأهمية مماثلة لأهمية القضايا الاقتصادية . ولكن ، رغم ذلك ، كانت هذه النقابات بالغة الضعف ، إذ أن الطبقة العاملة كانت هي الأخرى ضعيفة إلى درجة أنها لم تتمكن من منع قيام السلالة البهلوية والوقوف أمام الغاء الاتحادات النقابية في العام ١٩٢٨ . وتجدر الإشارة إلى أن أول قانون عمالي شامل صدر في إيران في العام ١٩٣٦ ، لم يتناول حق العمال بالاضراب أو تشكيل النقابات ، بل حصر ذاته في الحديث عن ظروف العمل في المؤسسات الصناعية . ولم تستطع هذه النقابات بأن تنشط إلا أثناء غزو إيران في العام ١٩٤١ وفي ظل أوضاع اقتصادية متفاقمة (وصلت معدلات التضخم إلى نسبة ٦٠٠٪ خلال الحرب)

(٢١) schaptur Ravasani, Sowjetrepublik Gilan, Berlin, n. d. pp. 221 ff.

أثارت غضب الشعب . في ظل هذه الظروف ، انبثقت أكثر الاتحادات النقابية عنفوانا في تاريخ إيران (٢٢) .

استطاع الشيوعيون في أوائل عام ١٩٤٢ تشكيل مجلس مركزي لاتحاد النقابات في إيران ، وعرف في العام ١٩٤٤ باسم « المجلس المركزي المتحد لنقابات العمال الإيرانية المتحدة United Central Council of the Unified Trades Unions of Iranian workers » وكان يعرف المجلس بالفارسية باسم « شوراي متحدي مركزي » Shoraye Motahhedi Markazi أو المجلس المركزي المتحد .

لقد وصل عدد أعضاء كوكتو في العام ١٩٤٥ الى ٢٠٠٠٠٠ عامل ، ارتفع في العام ١٩٤٦ الى ٤٠٠٠٠٠ عامل و ١٨٦ نقابة منتسبة الى عضويته ، وانضم المجلس في العام ذاته الى الاتحاد العالمي لنقابات العمال . والجدير بالذكر انه كان يصدر جريدة يومية كانت تعرف باسم « ظفار » ، انتشرت واكتسبت شهرة واسعة من وراء الافتتاحية الديناميكية والحازمة التي كان يكتبها رضا روستا ، وهو تركي ، آزاري ومواليد غيلان وكان يعمل حدادا في السابق (٢٣) . لم تكن الحركة على نطاق البلاد باي

(٢٢) للاطلاع على مناقشة موسعة لحركة الاتحادات النقابية في إيران في تلك الفترة راجع :

Ervand Abrahamian in 'The Social Bases of Iranian politics.

The Tudeh party, 1941-1953, ph. D. Columbia, 1969.

المعلومات الواردة في هذا القسم اخذت بشكل رئيسي من مؤلف Abrahamian الفصل الثامن ، وقد استندت أيضا على مؤلف الدكتور Fereidun Firoozi, Labour and Trades Unions in Iran. الذي لم ينشر بعد .

(٢٣) ولد رضا روستا لأبوين فلاحين في قرية ينطق سكانها اللغة التركية - الآزارية في غيلان . انتسب الى المدرسة في مدينة راشت ، وشارك في تنظيم نقابات محلية لصانعي الاحذية والحدادين وعمال البناء . بعد أن أنهى دراسته في الاتحاد السوفياتي بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٥ عاد الى بلاده وبدأ عمله السياسي سرا الى أن ألقي القبض عليه وسجن في العام ١٩٢١ . وفي العام ١٩٤١ ، وبعد أن أصبح العمل النقابي ممكنا ، تبوأ منصبا قياديا في الحركة الجديدة . Abrahamian, op. cit. . لقد قضى رضا روستا نفيه وهو في المنفى .

معنى من المعاني ، في ضوء حجم الطبقة العاملة حينئذ ، ورغم انتشار أعضائه في الصناعات الرئيسية . وفي شهر آب (أغسطس) ١٩٤٦ ، بلغت سلطة المجلس ذروتها وكان عدد أعضائه كالتالي : ٩٠٠٠ في حقول النفط في خوزستان ، و ٥٠٠٠ في المراكز الصناعية في كل من طهران وتبريز ، و ٥٠٠٠ في معامل النسيج ومناجم الفحم والسكك الحديدية في غيلان ومازانديران . وتجدر الإشارة الى أن عدم تمثيل المجلس للحركة على نطاق البلاد يعود الى حجم الطبقة العاملة ذاتها بالإضافة الى عدم وجود أعضاء من الفلاحين في حزب تودة ، إلا أن المجلس ، رغم مبالغة الأرقام الرسمية ، تمكن من التحرك الى درجة أن الحركة النقابية باتت تشكل تهديدا رئيسيا للنظام .

شهدت السنوات الأولى من العمل النقابي في إيران مقدارا محدودا من الاضرابات كي لا يؤثر ذلك بقدرات الاتحاد السوفياتي اثناء الحرب ، إلا أن الاضرابات سرعان ما انتشرت بعد انتهاء الحرب : وقعت سبعة اضرابات عمالية في العام ١٩٤٢ ، و ١٤ في عام ١٩٤٤ ، وتوقف العمل بالكامل في ٢٥ مصنعا في العام ١٩٤٦ بالإضافة الى خمسة اضرابات شاملة ومنفصلة في خمسة أقاليم . كانت هذه الاضرابات تحدث في مركزين رئيسيين : طهران وحقول النفط . وقد أثبتت الطبقة العاملة ومؤيدوها عن مقدرة خارقة في تعبئة الحشود الجماهيرية في طهران . وعلى سبيل المثال ، تظاهر ٥٠٠٠ عامل في مدينة طهران في عيد الأول من أيار (مايو) في العام ١٩٤٦ ، واحتشد حوالي ١٠٠٠٠٠ عامل في شهر تشرين الأول (أكتوبر) . أما في حقول النفط فقد كان الشكل الرئيسي للنشاط هو الاضراب ، حيث شهدت الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ عدة اضرابات رئيسية في مصفاة عبادان وفي حوالي ٦ مراكز أساسية للإنتاج ، وكان أهم هذه الاضرابات هو ذلك الذي استمر لمدة ٣ أيام في شهر تموز (يوليو) ١٩٤٦ احتجاجا على الأجور وظروف العمل . لقد أكد هذا الأسلوب على فعاليته ، إذ تمكن عمال صناعة النفط الهامة من تحقيق معظم مطالبهم باتباعهم هذا الأسلوب الذي برهن كيف أن طبقة عاملة صغيرة ، تحقق مركزا استراتيجيا

هاما ، تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا في اقتصاد بلد مثل
ايران (٢٤) .

لقد تعاظم حجم تهديد الحركة النقابية الايرانية للحكومة الى
درجة دفعت هذه الاخيرة الى سحقها . ففي العام ١٩٤٦ أسست
حكومة قافام اتحاد نقابات منافس عرف باسم اتحاد عمال ايران
(ايسكي) Esky . وقد كان هذا الاتحاد من صنع الحكومة ،
وانقسم على ذاته مرتين في السنوات اللاحقة ، ولم يزد عدد
أعضائه من العمال عن ٣٠٠٠ عامل في العام ١٩٥٢ علما بأنه قبل
في العام ١٩٥١ في عضوية الكونفدرالية الدولية للاتحادات النقابية
الحرّة التي تديرها الولايات المتحدة . والجدير بالذكر ان موقف
النظام هذا لم يكن يهدف الى كسب ود العمال للانخراط في
النقابات المنافسة ، بل هدف الى سحق منظمات العمال المستقلة
دون استثناء : فقد مثل العام ١٩٤٦ ذروة النضال النقابي المنظم
في المجلس المركزي ، الا أن الدعم الذي كان يحظى به الشيوعيون
قد أخذ يضعف بعد هزيمة جمهورية أذربيجان ، بالإضافة الى أن
الوضع الاقتصادي قد بدأ يشهد بعض التحسن الامر الذي أدى
الى تخفيض عدد الاضرابات العمالية . فلم يحدث أكثر من ٥
اضرابات عمالية فقط في الفترة ١٩٤٧-١٩٤٨ . وتجدر الإشارة
الى أن الحركة وحزب تودة كانا على وشك أن يستعيدا نشاطهما
ودورهما في العام ١٩٤٩. عندما حظر النظام نشاطهما بعد محاولة
اغتيال الشاه في شهر شباط (فبراير) من ذلك العام . وقد
عارضت حركة العمال الشيوعية ، بالاتفاق مع حزب تودة ، حكومة
مصدق في المراحل الاولى من استلامها للحكم في العام ١٩٥١ .
وحصلت في الواقع ، مواجهة بين عمال النفط من جهة وحكومة
مصدق من جهة أخرى في شهري آذار (مارس) - نيسان (ابريل)
١٩٥١ ، وذلك عندما هاجم الحاكم الايراني المحلي العمال المضربين
والقى القبض على زعمائهم بحجة ان العمل الجماهيري ضد شركة

(٢٤) Elwell-Sutton, op. cit., ، يصف حركة العمال في حقول
النفط حتى العام ١٩٥٢ .

النفط قد يؤدي الى تدخل عسكري بريطاني الامر الذي يضعف من حملة تأميم النفط . الا أن الاتحادات النقابية عادت ، لاحقا ، والتفت حول زعامة مصدق في العام ١٩٥٢ . وبالرغم من أن مصدق لم يرفع الحظر عن المجلس ، فقد تمكن هذا الأخير من أن يستأنف نشاطاته بأسلوب شبه قانوني . وتجدر الإشارة الى أن الفترة بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٣ شهدت أكثر من ٢٠٠ اضراب حول مسائل اقتصادية . الا أن النقابات سحقت بالكامل بعد وقوع انقلاب شهر آب (أغسطس) عام ١٩٥٣ ، وانتهى ، على وجه التقريب ، عمل تنظيمي استمر طوال ١٢ عاما .

إن تلك المرحلة من تاريخ الطبقة العاملة الإيرانية رائعة من نواح عدة . إذ مما لا شك فيه ، هو أن هذه الطبقة العاملة شكلت حينئذ تهديدا شعبيا عارما للسلالة البهلوية وذلك في ضوء الدعر الذي أصيب به النظام والولايات المتحدة ، مهما بلغت درجة تحفظ الاحصاءات الرسمية . إن نضالية ومدى منظمات المجلس تحتل مركزا ملحوظا في الحركة النقابية لبلدان العالم الثالث في آسيا وأفريقيا (أما في أميركا اللاتينية فإن النقابات هناك تتمتع بتقليد مختلف وأكثر تطورا) . وفي الوقت ذاته ، يجب أن لا تحجب الانظار التي لا تزال حركة الطبقة العاملة الإيرانية قادرة على لفتها نحوها الضعف الذي يعترى هذه الحركة . فهي اعتمدت على شروط المشروعية التي تولدت من جراء غزو الحلفاء وتضاءلت مقدراتها على المناورة اثر هزيمة الثورة الأذربيجانية . وأكثر من ذلك ، عانت هذه الحركة من اختلال استراتيجي ، حيث أن مركز السلطة السياسية في طهران كان يبعد . . ٥٠ ميلا عن مركز النشاط الاضرابي في حقول النفط في جنوب البلاد . فقد كان بمقدور العمال أن يهددوا الرأسمال الاجنبي ، الا أنهم كانوا أقل مقدرة على توجيه ضغط مباشر على شركة النفط الاتكلو - إيرانية وعلى الحكومة في آن معا . ولذلك فإن الاحساس بوجود طبقة عاملة مناضلة كان أقل مما يجب أن يكون عليه في حالات أخرى . ويضاف الى ذلك ان المنظمات النقابية الإيرانية كانت حديثة العهد بالاضافة الى ان القاعدة الاجتماعية ذاتها كانت محصورة ، في ضوء التطور الذي

كان يحصل حينئذ في إيران، كي يتمكن المجلس من مقاومة الهجوم العاتي الذي تلا انقلاب عام ١٩٥٣ . ومنذ ذلك العام حل فوق الطبقة العاملة الإيرانية ليل طويل لم تستطع أن تخرج من ظلامه الدامس الا ببطء بعد مرور عشرين عاما من الظلام .

النقابات الرسمية والاضرابات غير الشرعية

لقد تحولت سياسة النظام الإيراني ازاء الطبقة العاملة مع مرور الزمن من سياسة قمعية مباشرة الى سياسة يتمازج القمع فيها مع الارضاء . فقد قمع النظام جميع اشكال المعارضة وألغى النقابات بما في ذلك النقابات الهامشية الرسمية ، بعد مرحلة حكومة مصدق في العام ١٩٥٧ . وقد أفسح ذلك المجال أمام النظام كي يشرف بذاته على برنامج موجه خصيصا نحو الطبقة العاملة : لقد حدد قانون العمل للعام ١٩٥٩ انه يمكن تأسيس النقابات بشرط أن تحصل هذه على اعتراف وزارة العمل بها ، كما ان قانوني الضمان الخاص لعام ١٩٦٠ والمشاركة بالارباح للعام ١٩٦٣ وضعوا الاسس لقيام نظام يحقق الارباح لمجموعة مختارة من العمال . ان تفسير هذه السياسة بسيط: فالنظام لا يستطيع ببساطة سحق العمال . اذ عليه ان يحظى بتعاونهم معه من أجل التصنيع ، وعليه أن يتمتع بالسبل التي تصله بأراء العمال كي يتمكن من معرفة ماهية الاجراءات التعويضية التي يجب أن يتخذها ، وعليه أيضا أن يزيد من دخول بعض العمال على الاقل كي يسهم في قيام سوق محلية .

يفسر هذه الاسباب التي دفعت النظام الى اقامة شبكة نقابية خاصة به . ففي حين انه من السذاجة ان تقبل الادعاءات الرسمية بأن هذه التنظيمات تمثل مصالح العمال ، من الخطأ بالمقابل أن نفعل الوظائف الحقيقية التي تؤديها هذه التنظيمات في ضمان مركز النظام السياسي والايدولوجي . ويجب التأكيد هنا ان هذا النوع من التنظيم النقابي ليس خاصا بإيران وحدها على الرغم من تميز الدور المباشر الذي يلعبه البوليس السري . فقد وجدت

المنظمات العمالية التي تديرها الدولة في ظل الفاشيات الالمانية والاطالية والاسبانية ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الانظمة ، التي كانت موضوعيا حامية حمى المصالح الرأسمالية ، تستخدم لغة عمالية وتنغمس في حملات نقد لاذعة تشنها ضد الرأسمالية بغية كسب ود ودعم الطبقة العاملة (٢٥) . ومن ناحيتها لقد كانت ظاهرة « الاتحادات النقابية المسيطر عليها » أمرا مألوفا في أميركا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب . فالتطور الرأسمالي في دول هذه القارة يشتى مظاهره ، مثله في ذلك مثل التطور في ايران ، لا يتطلب فقط حدوث السلام السياسي ، بل تعاون الطبقة العاملة الفعال في عملية التصنيع . فقد تم تأسيس نقابات رسمية تحت ظل الحزب الدستوري الثوري في المكسيك برعاية بيرون في الارجنتين ، وعلى أيدي الحكم العسكري بعد عام ١٩٦٨ في البيرو ، كجزء من البرنامج الاقتصادي والسياسي لكل من هذه الانظمة .

ان الاساس الذي تستند عليه ايران في ادارة النقابات التابعة لها هو قانون العام ١٩٥٩ الذي يشبه في كثير من نواحيه الانظمة في الدول الفاشية . وينص هذا القانون على ضرورة حصول جميع النقابات على اعتراف وزارة العمل بها ، وتعدد مهام النقابات كالتالي : التوصل الى اتفاقيات جماعية ، وشراء وبيع والحصول على الاملاك المنقولة وغير المنقولة شرط أن لا تخدم هذه

(٢٥) يتناول Nicos Poulanzas بتحليل سياسة كل من المانيا وايطاليا الفاشيتين ازاء الطبقة العاملة . ويعرض ، على وجه الخصوص ، لسياسة تعزيز الخلافات بين العمال الماهرين وغير الماهرين ، واستخدام البيانات المعادية للرأسمالية الزائفة ، وتعبئة العمال في منظمات مثل « أربيتيرفرونت » Arbliterfront في المانيا والاتحادات المندمجة في ايطاليا . ويبرز أيضا الدور المحدد الذي لعبته القوات الخاصة الالمانية SS في داخل الاتحادات النقابية كي تدعم النظام ، وكذلك على نمط مماثل لدور جهاز السافاك في ايران .

Fascism and Dictatorship, London, 1974, Part Four
p. 195.

العمليات أغراضا تجارية بهدف الربح ، والدفاع عن الحقوق والمصالح المهنية لأعضائها ، وإقامة جمعيات تعاونية لتلبية متطلبات الأعضاء ، وتأسيس صناديق البطالة لفرض إعانة العاطلين عن العمل (٢٦) . ولم يأت القانون على ذكر حق العمال بالاضراب ، بالإضافة إلى أنه لم يتم التوصل إلا إلى اتفاقيات جماعية قليلة بين العمال والإدارة ما عدا اتفاقية المشاركة بالأرباح . وفي الوقت ذاته فقد تم تأسيس عدد كبير من هذه النقابات ، حيث أن ثمة لائحة تشير إلى وجود ٣٩٧ نقابة في العام ١٩٧١ . وذكر أن هذا العدد ارتفع إلى ١٠٢٣ نقابة رسمية في العام ١٩٧٨ . وتجدر الإشارة إلى أن عددا كبيرا من كسبة الأجور من العمال غير الزراعيين هم أعضاء في هذا النوع من المنظمات . ويتضح من هذه اللائحة غياب نقابات الصناعة الكبيرة ، إلا أن النقابات يمكن أن تكون محصورة في المصانع كل على حدة بسبب تفتتها الرسمي الواسع . وعلى سبيل المثال ، يستدل من وجود ٢٦ نقابة في صناعة النفط وحدها ، حتى باستثناء حقل التوزيع ، ووجود سبع نقابات منفصلة لعمال صناعة السيارات ، على أنه محاولة متعمدة تهدف إلى قيام المنظمات العمالية على الصعيد الوطني حتى وإن كانت تحت السيطرة الرسمية .

جدول رقم (١٩)

الاتحادات النقابية التابعة للدولة - ١٩٧١

عدد المنظمات		حقول العمل
أرباب العمل	عمالية	
—	٧	السيارات
٥	١٣	الاعمال المعدنية
٧	٤٣	النسيج
٦٤	٤٢	النقل
٣	١٨	الماء والطاقة
٢	٩	الجلود و Intestine
—	٢٦	النفط
١	٥	الصناعة والصيدلة
٣	٤	الطباعة
٣٠	٥٦	الخدمات
٢٢	٦٨	الغذاء
—	٢٠	Abattoirs
١٠	٢٤	البناء
—	٦	الفن والسينما والمسرح
٣	١٣	الملبوسات
—	٢	الاتصالات
١	٢	الزجاج والبلور
—	٧	البنوك
—	٢	صناعة الورق
٩	٤	الخدمات الصحية
٦	١٠	حياكة السجاد
٦	١٦	متفرقات
١٦٨	٣٩٧	المجموع

المصدر :

Labour Legislation, Practice and Policy, ILO Mission
Working paper IX, Geneva, 1973, p. 21.

يحرم قانون العمل النقابات العمالية ممارسة أي نشاط سياسي ، إلا أنه يسمح بأن « تعرب عن رغبتها ازاء الاحزاب السياسية أو تتعاون معها » . ولكن لا يمكن أن يعتبر هذا تنازلا من قبل النظام الذي يسيطر على الحزب الوحيد اراستاخيز ، المسموح به في البلاد . ان النقابات في الواقع بالغة التسييس كما أنها تشكل جزءا من حملة النظام التعبوية . فالسافاك يشرف مباشرة على الهيكل النقابي ، اذ أن مسؤولين من هذا الجهاز يحتلون مكاتب خاصة بهم في بعض المعامل ، وقد أعرب رجال الاعمال الاجانب من الذين يعملون في ايران عن تدميرهم بصدد سلطة وتدخل عملاء الدولة الايرانية . فقد كان رجال الاعمال هؤلاء يدفعون رواتب لمسؤولي السافاك العاملين في المصانع بالاضافة الى أنهم كانوا يضطرون بين حين وآخر لتلقي التعليمات منهم . وبما ان وظيفة عملاء السافاك لا تقتصر على ممارسة القمع فقط بل الحث على التعاون أيضا ، فانهم قادرون على وضع العراقيل امام الادارة . ورغم عدم توفر المعلومات فانه لا يوجد أي تناقض عند القول بأن ممثلي السافاك في داخل الاتحادات النقابية هم الذين حثوا ارباب العمل على زيادة الاجور في منتصف السبعينات بعد ان أدركوا استياء عمال المصانع التي عين هؤلاء العملاء للعمل فيها (٢٧) .

ما هي وظائف هذه النقابات ؟ أولا ، تقوم النقابات بتنسيب العمال الى عدد من مشاريع الرفاه المتعلقة بالضمان ، والاسكان ، والتقاعد وغيرها . ان هذه الامور تزيد مقدار الاطمئنان لدى العمال (وخاصة في سوق سكانية صعبة) فضلا عن انها تشجع العمال على الادخار . وتجدر الاشارة الى أن صحيفة العمال الرسمية ، **راستاخيز - ي كارجاران** ، تنشر العديد من التقارير بشأن مشاريع رفاه من هذا النوع . ثانيا ، تشرف النقابات على

(٢٧) يظهر دور السافاك على حقيقته في تقرير وزارة العمل الاميركية :

Labour Law and Practice in Iran, BLS Report no. 276, 1974, p. 28.

برنامجي المشاركة بالأرباح والأسهم العمالية ويمكن في الواقع ، أن تتخذ النقابات مواقف بالغة الصلابة بشأن هاتين المسألتين مثلما تسمح به القوانين ، إذ أنه ، على حد تعبير كاتب إيراني ، من مصلحة النظام أن يحدث نقلة في توجه مطالب العمال وحرفها بعيدا عن المطالبة بزيادة الأجور ودفعها باتجاه أشكال مشاريع الانعاش التي تضعها الدولة (٢٨) . ان هذا لا يدفع بالضغوط بعيدا عن المطالبة بزيادة الأجور وحسب ، بل انه أيضا يمنح هذه الخطط بعض الشرعية . وحيث كانت تجري المطالبة المباشرة بزيادة الأجور فان النظام كان يعتمد القيام بمحاولة تنفيذ ذلك : وعلى سبيل المثال ، فان العمال يبررون مطالبهم بالإشارة الى قوانين الأجور ، أو يرفعون شعارات مؤيدة للشاه عندما يعلنون الاضراب ، هذا في حد ذاته يلعب دورا تعبويا . ومما يذكر ان السافاك يرتب للعمال أن يسيروا في استعراضات مؤيدة للنظام خلال العطل والاجتماعات السياسية . لقد قام بعض زعماء العمال بأدوار لحساب النظام أثناء الاضطرابات السياسية التي وقعت في إيران في أوائل الستينات . فقد نظم ، على سبيل المثال ، شيا الدين موليري ٢٠٠٠ من سائقي الباصات في طهران التابعين للنقابة التي كان يتزعمها « في قوة منظمة ومتنقلة بين صفوف المتظاهرين الذكور صحاح الجسم » ، على حد تعبير أحد المراقبين (٢٩) . ولم يعد هناك ما يدعو الى استخدام موليري أو أي من نوعه بعد شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٦٣ عندما فرض النظام . وتجدر الإشارة الى أن عمليات تعبئة عمالية مؤيدة للشاه مماثلة جرى تنظيمها خلال تظاهرات العام ١٩٧٨ .

T. Jafar, *Workers of Iran: Repression and the Fight* (٢٨) for Democratic Trades Unions, London, 1976, p. 39.

تشكل الفوائد النقدية والعلاوات غير النقدية حوالي ٤٠٪ وحتى ٥٠٪ من إجمالي التعويضات . وتجدر الإشارة الى أنه أصبح معلوما أن العلاوات والأرباح النقدية باتت تصل الى ٢٠٪ من إجمالي دخول بعض العمال الذين يمثلون نسبة ضئيلة من إجمالي عدد العمال في إيران . (٢٩) Zonis, op. cit., pp. 93-4. الذي يقدم أيضا وقائع تفصيلية عن دور نقابة المعلمين خلال اضطرابات أوائل حقبة ١٩٦٠ .

يكن أضخم موقع لتعبئة العمال ، على أي حال ، في داخل المصنع ذاته ، إذ أن هذا هو الموقع الذي يجب أن تجري فيه الحملة لدفع الانتاجية المنخفضة . والمعروف أن المسؤولين يرددون مسألة ضرورة زيادة الانتاج ، في محاولة فهم تبرير برامج الرفاه في مؤتمرات العمال الدورية التي تنظمها الدولة . وتؤكد بيانات الحكومة الداعية للاندماج على ضرورة أن يكافح العمال والمديرين سوية من أجل تحقيق أهداف الانتاج . فقد دعا وزير العمل الإيراني مويني ، على سبيل المثال ، في المؤتمر الثالث للعمال الإيرانيين الذي حضره ٢٣٥٠ ممثلاً عن عمال إيران في شهر أيار (مايو) ١٩٧٦ ، دعا العمال أن « يبذلوا جهوداً أكبر ويرفعوا من مستوى مهاراتهم ويزيدوا الانتاجية في محاولة منهم الوفاء بديونهم للشاهنشاه » . ومما يذكر أنه يجري تنظيم الانتاج في المعامل التابعة للمنظمة الصناعية العسكرية وفق قواعد عسكرية ، حيث يرتدي العمال الزي العسكري ويشتركون في الاستعراضات الخاصة . وفي بعض الحالات يحمل المسؤولون النقابيون السلاح ، بالإضافة إلى أن المديرين قد يكونون جنرالات أو جنرالات سابقين ألحقوا بهذا القطاع . أن هذه السياسات تمثل ، عموماً ، محاولة للسيطرة على الطبقة العاملة وتعبئتها في الوقت ذاته . أن ذلك بالضرورة ، حالة متناقضة ، تؤكد أكثر وأكثر الأزمة القائمة بين القوة الموضوعية للبروليتاريا الإيرانية والحقوق السياسية التي يسمح لها بممارستها على صعيد الأفراد وصعيد الطبقة .

لقد وجدت هذه القوة لنفسها تعبيراً مستقلاً متجدداً في حوادث الإضرابات المتزايدة ، خاصة بعد فترة الازدهار النفطي في العام ١٩٧٣ . ورغم عدم توفر المعلومات حول الإضرابات ، فإنه يمكن بالاستناد على مصادر عدة أن نعيد بناء صورة التطورات الأخيرة في هذا الشأن (٣٠) .

(٢٠) تشهد التقارير العدة التي نشرت في الصحافة الغربية على الحقيقة العامة لتزايد الإضرابات ، وعلى سبيل المثال Le Monde, 5, October 1976 . المعلومات المنشورة هنا مأخوذة من عدد من مطبوعات المعارضة ، بما في ذلك مؤلف Jalil op. cit. ، بالإضافة إلى مطبوعات حزب تودة .

لقد تزايد عدد الاضرابات المعلن عنها من مجرد حفنة في الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ الى ٢٠-٣٠ اضرابا في العام ١٩٧٥ .
٢ - تحدث معظم هذه الاضرابات في مصانع مفردة . ٣ - معظم المسائل الاقتصادية موضوع النزاع هي: الاجور والعلاوات وساعات العمل . ويبدو أن أوقات العمل الإضافية Overtime هي مصدر الشكوى حيث يتعرض العاملون للضغط بغية تحقيق انتاج اضافي وما أمكن من ساعات عمل اضافية يقدمها العمال ، في الوقت الذي يكون فيه هؤلاء يطالبون بمعدلات أجور أعلى بالمقابل . ٤ - معظم الاضرابات المعلن عنها قصيرة الزمن حوالي بضع ساعات أو لمدة يوم أو يومين في أفضل الاحوال . وتتدخل الادارة والسلطات بسرعة بالغة لانهاء الاضراب بشكل أو بآخر .

من أكثر خصائص هذه الاضرابات مدعاة للدهشة هو أن معظمها من الاضرابات الناجحة . ويؤكد هذا الازمة التي يواجهها النظام في ايران . فقد أعلن عن اضرابات وقعت في صناعة النفط وحقول استخراجة بشأن الاجور (أشهر آب - أغسطس ، وتشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٣ ، و آذار - مارس ١٩٧٥) تمكن بعدها العمال من الحصول على تنازل من قبل الحكومة . وبالتماثل مع ذلك وقع اضراب في العام ١٩٧٤ في مصنع ماشين شازي في تبريز حيث أعلن ٨٠٠ عامل الاضراب احتجاجا على أجور الساعات الإضافية في واحد من أكبر مصانع البلاد . وقد تدخل البوليس وفرق المتظاهرين وتم ارسال ٢٥ من المتظاهرين الشبان الى الخدمة العسكرية ، وجرى فصل حوالي ١٠٠ عامل آخر . وفي حين أن الـ ٢٥ عاملا اضطروا للبقاء في الخدمة العسكرية ، فإن الـ ١٠٠ عامل الآخرين استدعتهم الشركة لاستئناف أعمالهم لديها لان معظمهم من العمال المهرة الذي تعاني الشركة نقصا منهم .

أما الاضرابات الاخرى ، ويمكن أن تكون غالبيتها ، جرت مقاومتها في العام ١٩٧١ ، على سبيل المثال ، أضرب عمال النسيج في معمل شاه جاهيتا في مدينة كراج الواقعة في شمال طهران، وساروا باتجاه العاصمة رافعين صور الشاه . وبدأت قوات الامن اطلاق النار على المتظاهرين وقتلت ٣ من العمال ، وربما

سقط ١٣ ضحية . وفي شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٧٤ قتلت السلطات ماجد صالح جهاني زعيم نقابة عمال النقل ، وهو في السجن . وفي شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ أعلن عمال أحد مصانع النسيج في شاهي ، الواقعة في شمال طهران ، العصيان بعد أن رفضت الإدارة مطالبهم في المساهمة في خطة المشاركة بالأرباح . وتصادم العمال مع قوات الأمن التي أرسلت في ما بعد أفرادا منها لمهاجمة المصنع ليلا بعد أن شارك العمال الآخرون والطلاب المحليون في الصدام . وسقط في ذلك الصدام ٣ عمال وجرح ٧٠ - ٨٠ شخصا وألقي القبض على ٥٠ آخرين قبل أن يتم التخلص من المتظاهرين في المصنع . فالوضع الاقتصادي والسياسي في إيران يصل إلى حد لا يسمح لأي إضراب أن يستمر لأي فترة من الزمن : فاما أن تجري تلبية المطالب بسرعة فائقة بواسطة تدخل الدولة لدى الإدارة ، أو عن طريق قمع المعارضة والاحتجاج .

يبدو أن تضافر ضغط العمال الاقتصادي ، والنقص في العمال المهرة ، وبرامج الفوائد الرسمية ، قد أسهمت متعاضدة في فترة ما بعد العام ١٩٧٣ بتآكل الثقة في مشاريع الأعمال الإيرانية والاجنبية على حد سواء . ويضاف إلى ذلك أن الضغط الاقتصادي المتأتي عن العمال الأحسن حالا قد شكل مشكلة حادة . ونعرض في ما يلي تدمرات رجال الأعمال في طهران كما عبرت عنها المجلة الناطقة باسمهم :

« تجري زيادة الأجور والرواتب باستمرار في حين أن الانتاجية لا تزال تحظى بالتجاهل . لقد وصلت الزيادة في الأجور والرواتب حدا غير معقول إذ بات الأب يخجل من نفسه أمام ابنه لأن الأب يحصل ، رغم سنوات الخبرة الطويلة ، على أجر أقل من أجر الابن الذي يبدأ العمل على التو . والاهم من ذلك هو أن العمال الذين يجري فصلهم بسبب تكرار الأخطاء أو الانتاجية المنخفضة سرعان ما يجدون عملا آخر افضل ، وبأجر أعلى ، الأمر الذي يؤدي إلى السخرية من رب العمل السابق . . . لقد دلح الجمهور . وهكذا أصبح الفرد الذي كان يعيش على الخبز والجبن لا يرضى

بأقل من لحم الكباب المشوي ، وأصبح عمال البناء الماهرين يتوقعون أن يعملوا الآن في قصر بيكان . . . وسنتوجه الى الله شاكرين بالطبع عندما سيتمكن العمال غير الماهرين من اقتناء السيارات ، ونعتقد أنهم سيتمكنون من ذلك في المستقبل القريب بالنظر لاجور هذه الايام . ولكن يجب أن لا يغيب عن بال أحد أنه يستحيل على الجميع أن يقتنوا السيارات في آن واحد دون أن تحدث زيادة في الكفاءة والانتاجية (١١) .

يعكس الفرع جانبا واحدا من الصورة : للطبقة العاملة الايرانية سلطة اقتصادية ملحوظة ستستمر في ممارستها لان برنامج النظام الاقتصادي في المدى البعيد لا يزال يعتمد الى حد كبير على دعم الطبقة العاملة رغم انخفاض معدلات الزيادة في الاجور المتوقع بسبب تباطؤ الحركة الاقتصادية بعد العام ١٩٧٥ . وعلاوة على ذلك يمكن ان يصبح كسب ، أو الحفاظ على تعاون العمال مع الحكومة أمرا أكثر صعوبة بسبب تزايد القيود الاقتصادية ، ويمكن أن تكون تجارب الاضراب في منتصف السبعينات ، ان هي استمرت أم توقفت ، قد خلقت وعيا لدى البروليتاريا المعنية مباشرة .

من ناحية أخرى ، تشير الدلائل المتوفرة الى عدة أسباب تدعو الى الحذر بشأن مستقبل الحركة العمالية في ايران . فأولا ، ان الطبقة العاملة حرمت من أي تقليد سياسي ، حيث ان اضرابات الاربعينات وحتى العام ١٩٥٣ لا تعدو أكثر من كونها ذكرى بالنسبة لجزء قليل من عمال اليوم ، بالإضافة الى أن معظم مناضلي تلك الفترة البارزين قد تمت ازاحتهم . لقد كانت تجربة المجلس المركزي قصيرة حيث أنها لم تخلف تأثيرات دائمة ، فضلا عن الحاجز الثقافي الحتمي الذي قام بين جيلي الكبار والصغار من العمال . ولم تكن توجد تقاليد سياسية طبيعية في داخل الطبقة العاملة الايرانية أسهمت في السابق ، ويمكنها أن تسهم ثانية في قيام حركة للطبقة العاملة . وتخلو سياسات الطبقة العاملة الايرانية ، على سبيل المثال ، من ما يمكن مقارنته بالفوضوية . ويضاف الى ذلك ان الظروف التي يجبر العمال الايرانيون على

العيش في ظلها تجعل نمو أية حركة عمالية أمرا بالغ الصعوبة .
ان فعالية ووحشية النظام البهلوي أكبر عدة مرات من ، على
سبيل المثال ، فعالية ووحشية الدولة القيصريّة في العقد الاخير
من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، فضلا عن أن تشتت
العمال المتعمد من قبل الدولة يحول دون قيام المناضلين من العمال
انشاء أو الإبقاء على أي اتصال في ما بينهم . ومهما كان عدد
المنظمات العمالية التي تنشأ فانها لا تستطيع العمل الا بكتمان
وسرية بالفتين ، والجدير بالذكر هو أنه لم يأت أي مصدر تابع
لاي مؤسسة سياسية ، في أي من مراحل السنوات القليلة
الماضية ، على ذكر وجود منظمات أو حركات عمالية سرية في
ايران . ويبدو أن جميع مظاهر الاحتجاج تحدث في المستويات
المحلية .

يعرض الاشتراكيون الإيرانيون رأيان متعارضان حول الطابع
السياسي الذي ستتبناه الطبقة العاملة الإيرانية في المستقبل .
فمن ناحية ، هناك من يتوقع أن تقوم حركة بروليتارية تتمتع بنفوذ
وثقة متعاضمتين لتواجه الديكتاتورية . وهناك اخرون يركزون على
سياسات النظام التفتيتية ، ويقولون ان الشريحة العليا من
الطبقة العمالية قد تم شراؤها من خلال المكاسب التي حققها
أفرادها . ومن السذاجة ان يقلل المراقب من قيمة وأهمية حركة
الاضراب التي تتمتع بطبيعة اقتصادية . ولكن لن تستطيع أية
حركة عمالية أن تبرز في ظل أوضاع من القمع الشديد مماثلة
لتلك التي تقوم في ايران . ومن ناحية أخرى ، ان مقدرة النظام
المادية على تلبية مطالب الجماهير ستتقلص بالضرورة خلال السنوات
القادمة . وقد تجد القوة الموضوعية المتعاضمة للطبقة العاملة في
ايران نفسها تندفع شيئا فشيئا باتجاه الصدام مع النظام ، وقد
تزيد معارضة الطبقة العاملة ، مهما كانت مشتتة لفترة من الزمن ،
من حجم الصعوبات التي تضطر الدولة لمواجهتها . ويمكن عندئذ
قيام تآزر بين الأهمية الاجتماعية والحالة السياسية التي ستتمكن
الطبقة العاملة أن تلعب في ظلها دورا أكثر شمولية واستقلالية ،
بعد حرمانها لسنوات طويلة من مكانها العادل في المجتمع الإيراني .

الفصل الثامن.

المعارضة

كان من الصعب جدا قبل عودة المعارضة الجماهيرية الى الظهور في عام ١٩٧٨ تكوين صورة دقيقة عن المعارضة الايرانية. فبالنظر الى قمع كل نشاط سياسي مستقل لم يكن المراقبون الخارجيون هم وحدهم الذين لا يعرفون تماما ماذا يحصل بل كانت اغلبية الايرانيين كذلك . ويزيد في تعقيد الوضع ان السافاك ينتهج سياسة تبني افراد ومجلات ذات طابع معارض في الظاهر، في الوقت الذي تحاول فيه من جهة اخرى دفع عناصر المعارضة الحقيقية نفسها بأنها من عملاء السافاك . وفوق ذلك فانه من المستحيل في العادة التحقق مما اذا كانت دعاوى مجموعة في المنفى تتطابق مع ما تفعله هذه المجموعة داخل ايران . ولا ما اذا كانت التقارير بصدد الاعمال التي تقوم بها جماعة ما من رجال العصابات دقيقة أم لا .

لنأخذ على سبيل المثال نوعا واحدا من المشاكل : في العقد ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥ توفي عدد من الافراد المعروفين بأنهم كانوا من منتقدي النظام في ظروف مثيرة لبعض الشبهة . وربما كان بعض أو كل هؤلاء قد توفي وفاة طبيعية أو في حوادث كما يدعى رسميا ، ولكن يمكن ان يكونوا جميعهم قد اغتيلوا . اننا لا نعلم حقيقة الامر على وجه التأكيد وربما أننا لن نستطيع على الاطلاق ان نعرفه بالنظر الى الشكوك والقيود السائدة في

ايران (٢) . وبشكل أكثر عمومية تخرج من البلاد بين الحين والآخر تقارير حول المعارضة السلمية والعنيفة لا يمكن التحقق من صحتها . فمنذ عام ١٩٧٠ كانت هناك تقارير حول عدد من الصدامات بين جماعتي رجال العصابات الرئيسيتين وبين قوات الامن ، وتعلن الحكومة عن بعض هذه الصدامات بينما أعلن رجال العصابات عن البعض الآخر . كذلك يفترض أن تكون هناك حوادث شاركت فيها هاتان الجماعتان قد وقعت . وفي آب (أغسطس)

(٣) هناك تسعة من السجناء السياسيين الذين أعلنت الحكومة رسمياً أنهم « قتلوا بطلقات نارية وهم يحاولون الهرب » في أوائل العام ١٩٧٥ . والأكيد أن هؤلاء قتلوا من جراء التعذيب . إلا أن هناك حالات أخرى يحيط بها قدر بالغ من الريبة ، حيث لم يتم التوصل إلى اجابة واضحة بشأنها ، وعلى سبيل المثال ، أعلن عن أن صمد بهراني ، مؤلف كتب الاطفال المعروف ، لقي حتفه فرقاً إحداهما كان يسبح في نهر آراس في العام ١٩٦٨ . إلا أن المعروف أن بهراني كان سباحاً ماهراً ، بالإضافة إلى أنه كان من عداد المدافعين عن الحقوق اللغوية والثقافية للشعب التركي في ايران . وهناك أيضاً الكاتب المعروف جلال علي أحمد الذي كان يستخدم كتاباته ضد الثقافة الغربية المبتدلة وأثره في الحرب في ايران ، إذ أعلن عن أنه لقي مصرعه فجأة في قريته الواقعة بالقرب من بحر خزون في العام ١٩٧٤ . والمعروف عن أحمد أنه كان يبلغ ٤٦ عاماً من العمر وأن صحته ، بشهادة أصدقائه الذين التقوه قبل أيام من موته ، كانت جيدة . وعلاوة على ذلك ألقي السافاك الترتيبات التي كانت قد اتخذتها عائلة التقيد الدفنه (مصدر هذه المعلومات هو رضا براهيني) . وهناك حالة أخرى هي المصارع الفاضل بطل المصارعة غلام رضا تختي ، المعروف بشعبيته الواسعة وبدمعه للجهة الوطنية التي فرض حظراً على نشاطها في العام ١٩٦٦ . فقد أعلن عن وفاة المصارع بسبب أصابته بنبذة قلبية . إلا أن الآلاف من الذين شاركوا في تشييع جثمانه لم يصدقوا الرواية الرسمية إذ يعتقدون أن غلام رضا قد اغتيل . وتحيط الريبة بأخبار الموت المفاجيء لعناصر من شرائح النظام العليا . الدكتور حسن آرسنجاني ، وزير الزراعة السابق الذي أقاله الشاه في العام ١٩٦٣ وعمل على نفيه كسفير لإيران في روما ، كان قد أعلن رسمياً عن وفاته بتوبة قلبية في العام ١٩٦٩ . وقد تكون التوبة القلبية في الواقع سبباً للوفاة ، إلا أن المعروف عن الدكتور آرسنجاني أنه استمر في موقفه النقلي من النظام وكان يتمتع بجمهور واسع . ولناخذ حالة ناصر أميري ، رئيس حزب ماروم ، الذي أقاله الشاه في العام ١٩٧٤ بسبب انتقاده للنظام . وقد لقي أمير مصرعه بعد ذلك بعدة أشهر في حادث اصطدام سيارة . جميع هذه الحالات وغيرها ، تتميز بأنها محاطة بعناصر الريبة .

١٩٧٣ يفترض أن يكون قد وقع صدام عنيف في مدينة عبادان الجنوبية شارك فيه إيرانيون من أصل عربي . وفي عام ١٩٧٤ كانت هناك تقارير بان طبيبا محليا اسمه هوشانغ عزامي يقود جماعة من رجال العصابات الرعاة في جبال لورستان (١) . وفي حزيران (يونيو) عام ١٩٧٥ يقال أن مئات من طلاب الشريعة ألقوا القبض عليهم في مدينة قم خلال الاحتفالات بذكرى انتفاضة عام ١٩٦٣ (٢) . وكانت هناك أيضا تقارير حول اضطرابات أخرى لكن هذه التقارير مثلها في ذلك مثل باقي المعلومات كانت متأخرة وجزئية ومفككة ولا يمكن التحقق من صحتها . وكما هو الحال لأمور كثيرة في إيران لا يقتصر الأمر على أنه ربما كان هناك الكثير مما لا نسمع عنه ، بل أيضا أن الكثير مما نسمع عنه لم يحدث ، أو على الأقل لم يحدث بالطريقة التي ادعى أنه حدث بها .

ظلت المعارضة بين سحق حركة المقاومة عام ١٩٦٣ وبداية ظهورها مرة أخرى عام ١٩٧٧ على مستوى منخفض ومفتت كثيرا ما كان غير منظور جزئيا . ولكن في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ كان هناك تغير ذو أبعاد هامة . فللمرة الأولى أصبحت واضحة حركة **معارضة صريحة ومستمرة** ، شملت احتجاجات قام بها كتاب ومحامون وسياسيون بشأن القيود المفروضة على الحريات بالإضافة إلى حركة تظاهرات واسعة قام بها الطلبة في الجامعات ، وفي آذار (مارس) ١٩٧٨ كان هناك اضطراب عن الطعام مديد قام به السجناء السياسيون في سجن « آيفن » . وعدا عن هذه الأحداث تكشف حركة **معارضة جماهيرية ضخمة** في أكثر من ثلاثين مدينة - خاصة في قم وتبريز واصفهان وطهران . فقد سار مئات الآلاف من الناس في مسيرات عبر شوارع المدن ، وعندما أعلن الحكم العسكري في أيلول (سبتمبر) قتلت الشرطة والجيش الآلاف وجرحوا الآلاف أخرى . أن الدوافع التي تقف

(١) Iran Research, Bulletin no. 8, London, January 1975.

(٢) Iran People's struggle, vol. 1. no. 3. New York, July 1975.

خلف هذه الاضطرابات متعددة ، ولم يكن هناك تنظيم سياسي دائم خلفها ، ولكن صدى هذه الاعمال والغضب العنيف الذي تكشف عنه يشير الى احباط عميق ناجم عن المشاكل الاقتصادية وعن النظام السياسي في ايران ، احباط زادت ولم تقل منه التغيرات الاجتماعية - السياسية السريعة الفوضوية التي حدثت في العقد ونصف العقد السابقين (انظر الفصل العاشر) .

ان قوة ونشاط منظمات المعارضة في ايران لا بد في ظل الظروف الراهنة ان تكون صغيرة نسبيا ، ولكن كما بينت أحداث عام ١٩٧٨ ، فان أسس المعارضة وبالتالي قواها الموجودة والتي تتخمر باستمرار تحت السطح لا بد وان تكون كبيرة جدا . وفي ظل ظروف سياسية مختلفة ربما تقارب الطرفين ، ولهذا السبب فان هذا الفصل سيفحص القوى الاجتماعية التي يمكن ان تكون معارضة للدولة بالإضافة الى المنظمات الفعلية التي يمكن ضمن الظروف الراهنة التعرف عليها .

الفلاحون والقوميات

أكثر مجموعة تتعرض لاضطهاد النظام هي مجموعة فقراء الريف . وفي عام ١٩٧٦ كان ٥٣٪ من اجمالي سكان ايران يعيشون في الارياف ونحو نصف هؤلاء هم من العمال الذين لا يملكون أرضا (٣) . ومع ذلك فان المقاومة في الريف اما للدولة أو لاغنياء الريف كانت طفيفة قبل الاصلاح الزراعي وبعده . ولم تكن هناك أية حركة فلاحية رئيسية في أي وقت من الاوقات في العقود الستة من القرن قبل الاصلاح الزراعي ، الا عندما كان هناك أيضا عامل اقليمي أو قومي (كما في غيلان) . ويعتقد أنه حدثت هناك منذ الاصلاح الزراعي حالات قام الفلاحون فيها بالاحتجاج على فشل الحكومة في تنفيذ الاصلاحات ، كما ان بعض أولئك الذين

Eric Hoogland , 'The Khwushnishin Poulation of Iran,' (٣)
Iranian studies, Autumn 1973.

خسروا في السبعينات أرضا كانوا قد أعطوها في الستينات قاموا بالاحتجاج أيضا . لكن الصورة العامة للسكان الريفيين صورة خنوع ملحوظ وظل الريف خارج المجرى الأساسي للحياة السياسية الإيرانية (٤) .

وهناك أيضا ما يمكن إضافته الى الصورة . يتوهم المراقبون المدنيون ان المقاومة الفلاحية تتخذ دوما شكلا صريحا اذا لم نقل مسلحا . والواقع انه في غياب ظروف عسكرية محددة قد تكون أشكال المقاومة هذه غير مواتية ، بل يمكن للمقاومة ان تتخذ بدلا من ذلك شكلا سلبيا - مقاومة اجراءات الحكومة ، واخفاء المحاصيل ، والتحفظ على الحكومات . ويبدو ان مقاومة من هذا النوع كانت ولا تزال منتشرة في ايران ، وانها كانت الشكل الذي اتخذته العداوة تجاه مظالم برنامج اصلاح الزراعي . كذلك هناك تقارير بصدد عداء صريح للاعمال - الزراعية (٥) . ثانيا ، ان للدولة في الريف الإيراني وجودا لا يترك مجالا للمقارنة بين القرى الإيرانية اليوم وبين القرى في صيف العشرينات والثلاثينات على سبيل المثال ، أو في قرى أجزاء من أميركا اللاتينية في الستينات . فوجود موظفي اصلاح الزراعي والوجود الدائم لقوات الشرطة الريفية (الجندرية) ، تجعل من الصعب جدا قيام أية مبادرات ذات طبيعة مستقلة . وفوق ذلك كله هناك عامل آخر هو ان السكان الريفيين ظلوا معزولين نسبيا عن التأثيرات السياسية الاخرى : معظمهم لا يزال أميا والقرى حتى وقت حديث لم تكن قادرة على الاتصال بالعالم الخارجي أو بين بعضها البعض . ولقد حرصت الدولة على أن تضمن أن التأثيرات السياسية التي تتعرض لها القرى هي تأثيراتها هي رغم ان عمق هذه التأثيرات لا يزال موضع شك .

(٤) 'The Non-Revolutionary Peasantry of Iran' Unpublished Paper by Farhard Kazemi and Ervard Abrahamian, 1976.

(٥) Iran's people struggle, vol. 2, no. 3, New York, October, 1976.

كانت المقاومة الريفية في إيران دوماً على التقريب من السكان غير الفارسيين ، وكثير ما كانت تصدر عن البدو الرحل الذين هم جميعاً غير فارسيين . وفي الحالة الأولى ، التي سنبحثها بقدر أكبر من التفصيل في ما بعد يبدو أن الرغبة في الاستقلال الذاتي السياسي والثقافي كانت أكثر أهمية من المسائل الاقتصادية البحتة . أما الحالة الثانية فقد أدت إلى بعض أعظم حركات المقاومة الريفية في هذا القرن . وآخر مثل هذه الانتفاضات كانت انتفاضة القاشطيين في مقاطعة فارس الجنوبية الذين ثاروا في عام ١٩٦٣ ولم تقمع ثورتهم إلا بعد أن قصفت الطائرات النفاثة قطعان السكان البدو وقتلت ما يزيد على مئة شخص . ولا شك أنه كانت هناك حالات مقاومة قبلية أخرى ، عندما قاوم البدو برامج الحكومة للسكان وتدخل سلطة الدولة في مناطقهم . وربما كانت المقاومة المسلحة التي قيل أنها وقعت في إيران في أوزستان في عام ١٩٧٤ ، هذا إذا كانت قد وقعت فعلاً ، رد فعل من هذا النوع . ولكن مشكلة مثل هذه النشاطات هي أنها بفعل طبيعتها ذاتها محدودة وعشوائية . كذلك فإن نسبة البدو في المجتمع الإيراني تتناقص باستمرار (من نحو ٥١٪ من السكان عام ١٨٠٠ إلى ربما ما لا يزيد عن ٥٪ في أواخر السبعينات) . وليس هناك من شك في أن اليوم الذي كان فيه باستطاعة انتفاضة قبلية رئيسية أن تتهدد الحكومة الإيرانية بالخطر ، أو على الأقل تعمل كظهير ريفي لقوة انتفاضية مدنية قد ولى إلى الأبد .

تتقاطع خطوط السكان الريفيين والبدو ، ولكن الاقليات تشكل مشكلة سياسية محددة . فالكثير من القرويين فارسيين ، بينما أدت الهجرة على نطاق واسع من المدن إلى أن يصبح جزء هام من السكان المدينيين من الاقليات . فمدينة مثل تبريز كانت على الدوام أذربيجانية بشكل غالب ، والاهواز كانت عربية . لقد كانت سياسة النظام البهلوي تقوم على حرمان الجماعات غير الفارسية من أية حقوق سياسية أو ثقافية . الفارسية هي لغة التعليم والقانون والاعمال الحكومية الوحيدة . كما لا ينشر بلغات

أقليات سوى القليل ، وبما أن هذه اللغات لا تعلم فإن ثقافة هذه لشعوب كان لا بد لها أن تكون مفقرة . ولذا فإن أولئك الذين يريدون أن يقرأوا بلغاتهم يضطرون إلى الالتفات نحو الخارج - لأذربيجانيون إلى أذربيجان السوفياتية والعرب والأكرد إلى العراق . ومن الواضح أنه إذا كانت الحقوق الثقافية الأولية حرمة فإنه ليس هناك أي مجال لحل مسألة الاستقلال الذاتي لأقليمي (٦) .

ينتمي كبار الموظفين في الدولة الإيرانية بدرجة غير متناسبة إلى القطاع الفارسي الغالب من المجتمع : فقد بين مسح أجري في الستينات أن ١٧٪ من كبار الرسميين كانوا يتكلمون لغة محلية غير فارسية ، وأن ٢٣ من ٢٥ من هؤلاء كانوا يتكلمون إحدى أنواعات اللغة التركية (٧) . وتتعرض سيطرة الثقافة التركية بفعل تركيز الحياة الثقافية الإيرانية كلها في طهران ، وهذا اختلال يسوء باستمرار رغم محاولات الحكومة إلى عكس هذه الوجهة . ولا يقتصر الأمر على أن كافة القرارات السياسية والاقتصادية تتخذ في العاصمة ، بل أن الحياة الثقافية للبلاد مركزة أيضا في طهران، حتى أن أمورا مثل معدلات الفائدة تختلف ما بين طهران وما بين المقاطعات . وقد حاول النظام أن يضم قطاعات من القوميات إلى جهاز الدولة : فأصبح القادة القبليون ضباطا في الجيش وبنات الأرستقراطيين الأذربيجانيون موظفين كبارا في الدولة . ولكن هذا قد تم إلى جانب حرمان الجماعات التي أتت منها مثل هؤلاء الناس من أية حقوق محددة وبطريقة كان لا بد لها أن تعزز من سيطرة الناطقين باللغة الفارسية . وينتشر التحيز بين الفارسيين ضد غير الفارسيين إلى درجة كبيرة : وكثيرا ما يشار إلى الأتراك بأنهم « حمير » وإلى العرب بأنهم « أكلة فئران » وهكذا ... وبالمثل فإن التفوق الثقافي الفارسي يلعب في تعليم التاريخ في

Jawid Sadiq, 'Nationalities and Revolution in Iran', (٦)
English typescript, New York, 1976.

Zonis, op. cit., pp. 179-80.

(٧)

مدارس الحكومة دورا بارزا ويعمل على تأكيد نظام الاضطهاد القومي الذي تقوم عليه الدولة البهلوية .

كان هناك في الماضي عدد من المحاولات لكسب الاستقلال الذاتي للاقلييات ، ولكن هذه المحاولات لم تحظ بدعم القطاع المسيطر من الحركة الوطنية . ففي الاربعينات والخمسينات كان حزب تودة متذبذبا حول المسألة ، كما كانت الجبهة الوطنية كذلك والى درجة أكبر (٨) . وقد كان الازربيجانيون والاكرااد اكثر الاقلييات نشاطا : وقد لعب الاولون دورا هاما في الثورة الدستورية وقاوم الآخرون برنامج رضا خان للمركزة مقاومة عنيفة . وفي العام ١٩٤٥ وبدعم من القوات السوفياتية أقامت هاتان القوميتان جمهوريتين مستقلتين ذاتيا ، ولكن هاتين الجمهوريتين هزمتا ، ولم يتم الحصول على أية تنازلات لحقوق هاتين الاقليتين في ما بعد . ومنذ ذلك الحين تم اخضاع كافة الاقلييات الى سيطرة النظام الفارسي في المراكز الثقافية والسياسية ، ولم يكن الافراد يستطيعوا تحقيق أي قدر من التقدم الفردي عبر الانصهار .

رجال الدين والبازار

ينبغي أن يحظى دور رجال الدين ورفاقهم تجار البازار باهتمام خاص بالنظر لغموضهم الظاهري في السنوات ما قبل ١٩٧٨ ، ومن ثم الدور الرئيسي الذي لعبوه في تلك السنة . وليس هناك من شك في أنه كان هناك انبعاث للمشاعر الدينية في ايران في السنوات الاخيرة ، ولكن من الخطأ تحليل احداث عام ١٩٧٨ من وجهة نظر دينية محضة أو قبول مفهوم « الثورة الاسلامية » كما يتقدم به القادة الدينيون . ذلك ان وصف احداث

(٨) المرجع السابق ، وكذلك

E. Abrahamian, 'Communism and Communalism in Iran. The Tudeh and the Fidjah-i Dimocrat', International Journal of Middle Eastern studies, vol. 1, 1970.

ايران بهذا الوصف ، مثله في ذلك مثل اشارات الشاه الى خصومه على أنهم « متعصبون دينيون » يطمس العوامل المادية العميقة ، أي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تقف خلف الحركة المحددة للتحالف الطبقي الموجود داخلها .

يتبع حوالي ٨٠٪ من سكان ايران الفرع الاثني عشر من الاسلام الشيعي . وقد كان هذا هو دين الدولة في ايران منذ عام ١٥٠٢ ، وهو يفصل ايران عن الدول العربية الى الغرب والجنوب وعن أفغانستان وباكستان الى الشرق . ولم يعترف المسلمون الشيعة على الاطلاق في يوم من الايام بأن الحاكم الزمني القائم خليفة للرسول كما فعل الفرع الثاني من الاسلام أي السنة، ولكن من المبالغة القول ان الاسلام الشيعي معاد للدولة بطبيعته أو أنه فوضوي . ذلك أن مسألة طاعة الحاكم الزمني يمكن من وجهة نظر دينية أن تناقش في هذا الاتجاه أو ذاك وتعتمد على عوامل شرطية . أما في الممارسة فقد كان موقف رجال الدين من الحاكم الزمني يعتمد على الظروف القائمة في الوقت المعني . فقد برر طفاة مثل أئمة اليمن أفعالهم بالمبادئ الشيعية . غير أن المضامين التنظيمية هامة هنا : وبينما يميل المؤمنون في الدول السنية الى دفع الضريبة الدينية ، الزكاة ، الى الدولة التي تقوم هي بدورها بتوزيعها على القادة الدينيين ، يميل المؤمنون الشيعة الى دفع الزكاة مباشرة الى رجال الدين . أكثر من ذلك ليس هناك في أي من الاقطار الاسلامية هيئة لاهوتية ومؤسسة دينية من النوع الموجود في المسيحية - فالمؤمنون الذين يستخدمون مسجدا هم الذين يعينون قادتهم الدينيين - وهذا يعني أن هناك امكانية للاتصال بين المؤمنين ورجال الدين أكبر ومجالا أقل للاتصال ما بين رجال الدين والدولة مما في الاقطار المسيحية بين المؤمنين والرهبان والسلطات الزمنية . وبالمثل فان الزعماء الدينيين الشيعة من المجتهدين وآيات الله ينبثقون من ضمن رجال الدين وليس عبر نظام الكيركي مقنن كما في العالم المسيحي . ولا شك أنه ينبغي أن ينظر الى هذا النظام في الاسلام الشيعي نظرة رومانتيكية، ذلك أن فيه مجالات عدة لسوء التصرف ، ولكنه في التاريخ

الإيراني الحديث مكن من ظهور فجوة بين رجال الدين والدولة كما مكن من استمرار هذه الفجوة .

كان دور رجال الدين في السياسة الإيرانية الحديثة متقطعاً . ففي الاحتجاجات ضد النفوذ الاقتصادي البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر ، ومرة ثانية في الثورة الدستورية ١٩٠٦ - ١٩٠٨ لعب القادة الدينيون دوراً هاماً في الحملات الداعية إلى الاستقلال الوطني والحكومة الدستورية . أما في الحملة لتأميم النفط بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٣ فقد حث أحد القادة الدينيين آية الله قاشاني أتباعه على دعم مصدق ، ولكن مصدق نفسه دعا إلى قومية علمانية ، فاختلف معه قاشاني عام ١٩٥٣ عندما حاول أن يحد من سلطة الملك . وهذا أمر ينبغي تذكره على ضوء الأحداث اللاحقة ، كما ينبغي أن قاشاني رغم أنه كان الشخصية القيادية الدينية في تلك الأيام لم يستطع أن يلحق كافة رجال الدين به عندما انقلب على مصدق . بكلمات أخرى لم يعمل القادة الدينيون عندما تعرضوا لضغط سياسي كجسم موحد متناسق .

أدى نمو الدولة الملكية منذ العشرينات إلى تناقص مضطرد في سلطات رجال الدين . فقد كان هؤلاء بالإضافة إلى المساجد حيث يعظون ، يقومون بنشاطات في ميدانين آخرين من الميادين الاجتماعية : ميدان القانون وميدان التربية . لكنهم خسروا هذين الميدانين كليهما للدولة . وفي أوائل الستينات حشروا أيضاً أراضي الوقف التي كانت تشكل ٢٪ من كافة الأراضي قبل الإصلاح . ولربما كانت التظاهرات الجماهيرية في حزيران (يونيو) ١٩٦٣ التي برز فيها **آية الله الخميني** (الذي كان في ذلك الحين معلماً في مدرسة الفياضية الدينية في مدينة قم) جزئياً تعبيراً عن معارضة رجال الدين للإصلاح الزراعي ، وذلك بالضبط لأن أراضي الوقف كانت مصدراً لهم ورمزاً لاستقلالهم . لكن المسألتين السياسيتين الرئيسيتين كانتا أولاً **الاحتجاج العام على سيطرة الشاه على كافة مناحي الحياة السياسية** ، وثانياً **الاحتجاج على الحقوق الاستثنائية التي أعطيت للجنود الأميركيين العاملين**

في إيران . كذلك لعبت مسألة حق التصويت للنساء دورا وان يكن أقل بكثير مما ادعاه الشاه في ما بعد .

مثلت أحداث عام ١٩٦٣ نكسة سياسية رئيسية لرجال الدين ولكن سلطتهم الاجتماعية والايدولوجية ظلت قوية تحت السطح . ومن ناحية أولى استمر المؤمنون في وضع الزكاة لهم ، ويعتقد بشكل عام ان رجال الدين يتلقون من الزكاة أكثر مما تتلقاه من ضرائب زمنية . وفي احدى المرات عام ١٩٧٦ عندما ذهب وفد للحج الى الاماكن الشيعية المقدسة في العراق لرؤية الخميني ، اخذوا معهم هدايا تقدر بأكثر من عشرة ملايين دولار . ثانيا ، زادت الممارسات الدينية في إيران رغم محاولات العلمنة الرسمية . فقد ارتفع عدد الحجاج الى المقامات المقدسة في مشهد في شرقي إيران من ٣٣٢٠٠٠ عام ١٩٦٦-١٩٦٧ الى ٣٥٠ مليون عام ١٩٧٦-١٩٧٧ ، أي ما يعادل ١٠ ٪ من عدد السكان الاجمالي . ويقدر عدد المساجد في البلاد بـ ٨٠٠٠ مسجد . كما أن هناك عددا كبيرا من المقامات وفي أماكن الاجتماع الدينية ، حيث يلتقي الناس اما للحداد أو لقراءة القرآن أو للاحتفال باستشهاد الامام الحسين في شهر محرم . ويعتقد أن هناك هيئة رسمية دائمة تعيش على الزكاة . وفي طهران وحدها هناك ٥٠٠٠ شخص بالاضافة الى رجال الدين الذين يعملون للمسيرات والمناسبات الدينية وهؤلاء على اتصال مباشر بالسكان في الاحياء . كذلك ظل عدد الناس الذين يدرسون ليصبحوا رجال دين مرتفعا جدا : فقد وجد زوار مدينة قم قرب طهران ان هناك ما بين ١٠-١٣ ألف طالب في المدرسة أو الكلية الدينية التي تبلغ ميزانيتها الشهرية ٤٠٠ ألف دولار . لقد كان هناك لذلك تنظيم ضخم حول الاسلام خارج الدولة وبعيدا عن سيطرة الشاه المباشرة .

يعكس تحول السكان العام نحو القادة الدينيين عددا من العوامل المختلفة . أولا ، في وسط التغيرات والاقتلاعات التي شهدتها السنوات الاخيرة اتجه الفقراء نحو المؤسسات والقيم التي يعرفونها : ويفسر هذا حقيقة ان النشاط الديني قوي في

المدن بين المهاجرين الجدد قوته في القرى ، ان لم يكن أقوى .
 ثانيا ، ينظر الى الدين في ايران ، كما ينظر الى المسيحية في بلد
 مثل ايرلندا ، على أنها شيء مستقل عن الدولة ومعاد لها ببعض
 الاشكال . واذا ما أخذنا بالاعتبار كراهية الناس للحكومة أصبح
 تحولهم الى الدين أمرا واضحا . ثالثا ، صار هناك بين صفوف
 الجزء الأكبر ثقافة من السكان اهتمام متنام بالاصلاحية الاسلامية،
 فنشأت حركة تركزت حول مقام « حسينية ارشاد » في طهران
 في الستينات . وكان المنظر الرئيسي لهذه الحركة هو **الدكتور**
علي شريعتي الذي كان يدعو الى الحاجة لجعل الاسلام متوافقا مع
 العصر الحديث . فكان مثلا يصر على حق النساء في العمل خارج
 البيت وعلى ضرورة اعطائهن الحريات الثقافية والسياسية الكاملة .
 وكان من بين المشاركين في هذه الحركة اثنان من آيات الله هما :
آية الله منتظري وآية الله الطالقاني اللذين أودعا السجن في
 الستينات مثلهما في ذلك مثل الدكتور شريعتي . وقد أغلقت
 حسينية ارشاد في أواخر الستينات وتوفي شريعتي نفسه في
 عام ١٩٧٧ نتيجة التعذيب الذي تعرض له في السجن . ومما
 يذكر أنه أصبح الان أكثر المؤلفين انتشارا في ايران ويمكن العثور
 على كتبه في محلات بيع الكتب في كل مكان . ولا شك أن الاسلام
 الاصلاحى شعبى جدا بين الطلبة وبين موظفي الحكومة ، الا أن هوة
 سحيقة تفصله عن اسلام الفقراء الذين تمثلهم شخصيات أكثر
 تقليدية وسلفية مثل الخميني .

أكثر الجماعات مناصرة لرجال الدين هم **تجار البازار** . وهم
 يتقدمون بـ ٨٠٪ من أموال **الزكاة** ، وكان المسجد والبازار
 مرتبطين تاريخيا ارتباطا وثيقا ان من حيث الموقع أو من حيث
 السياسة . والبازار في المدن الرئيسية شبكة من الدكاكين الصغيرة
 والمقاهي التي تسيطر على السلع المستوردة وعلى تجارة المفرق
 (التجزئة) والتمويل . وقد تهددت موقع البازار بالخطر الى حد
 ما المؤسسات التجارية الحديثة (الاسواق الكبرى - سوبر ماركت)
 والمؤسسات المالية (المصارف) . ولكن التغير لم يكن بالقدر الكبير
 الذي يدعيه أهل البازار أنفسهم : فقد تمكنوا من تكييف أنفسهم

مع ظروف الحياة الايرانية المستجدة وتبين تبرعاتهم لرجال الدين أنهم استفادوا من الازدهار النفطي . ولا يزال هؤلاء يسيطرون على ثلثي الواردات وتلثي تجارة المفرق على الاقل . ويستمر المقرضون في البازار ، أو **الصرافون** ، في تقديم الاموال للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليها من مصارف بوتائر تبلغ ٥٠٪ . غير أن ما استعدى البازار أكثر من هذه التغيرات كان محاولة الحكومة فرض السيطرة عليه . ففي طهران ، حيث يوجد ٤٠٪ من تجارة البلاد ، حاولت الدولة فرض رسميتها على البازار ، وفي عام ١٩٧٥ كشفت بلدية طهران عن خطط لبناء شارع عريض بعرض ٨ سيارات يمر في قلب البازار . وفي الوقت ذاته تقريباً ، وفي محاولة لكسب العطف الشعبي أطلق الشاه حملة « ضد الربح الفاحش » ، صدرت خلالها أحكام على ٨٠٠٠ من رجال الاعمال وأصحاب الدكاكين بالسجن لمدة قصيرة ، وأبعد ٢٣٠٠٠ منهم الى مناطق نائية من البلاد . لقد كانت هذه حركة استفزازية وانها لم تكسب للشاه سوى القليل من عطف السكان بالنظر الى الفساد الأكبر بكثير الذي كان يشتري في أوساط وأقارب الشاه نفسه ومعاونيه .

على هذا كان استياء رجال الدين وتجار البازار تعاضم على امتداد السنوات الاخيرة ، في الوقت استطاعوا فيه الاستحواذ على قدر من الاحوال التي دخلت الى ايران يكفي لتعزيز موقعهم تجاه الدولة . وأصبح وقوع الانفجار مسألة وقت وفرصة مناسبة بسبب عدد من الاجراءات الحكومية المحددة . كان أحد هذه الاجراءات الانتقال عام ١٩٧٥ في التقويم الاسلامي المعدل الذي كان يستخدم في ايران ، الى تقويم « امبراطوري » جديد يبدأ منذ اعتلاء الامبراطور « سايروس » للعرش . كما أن الحملة المضادة للربح الفاحش في ١٩٧٥ والاجراءات المضادة للتضخم في العام ١٩٧٧ زادت من حدة الاستياء . ولربما ، وان يكن هذا أمراً غير مؤكد أبداً ، كان للنهوض العام في المشاعر الاسلامية في بلاد أخرى مثل مصر والباكستان صدى في ايران (رغم أن المرء لا يستطيع الامتناع عن ملاحظة ان هذا التطور على الاقل في حالة

مصر لاقى الارتياح من جانب كثير من الدبلوماسيين والاختصاصيين في الغرب .

الانتلجنسيا

زودت الانتلجنسيا الايرانية والجسم الطلابي الكثير من الحركات السياسية في هذا القرن بقيادتها ، كما شكلت غالبية أعضاء مجموعات المعارضة التي نشطت منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٣ . وتقدر دراسة لـ ٢١٠١ شخصا اعتقلوا لاسباب سياسية بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٥ ان ٩٠٪ منهم كانوا من المثقفين من نوع او آخر - اما رجال الدين او ممن يحملون شهادات جامعية (٩) . من ناحية أخرى ، ان ثقافة الطلاب والمثقفين تتسم بتشاور قوي وبالفردية ، مما أدى في بعض الحالات الى رفض السياسة لمصلحة أشكال أخرى من التعبير أكثر شخصية ، وفي بعض الحالات أدى الى مفهوم مغاير للعمل السياسي .

اما موقع الطلبة والمثقفين في المجتمع الايراني فهو صعب من نواح عدة ، ففي حين ان العوامل التالية التي سنعددتها قد لا تقدم تفسيراً كاملاً الا أنها تساعد على ايضاح أسباب هذه الصعوبة وما رافقها من تشاور . أولاً ، الثقافة الرسمية للنظام البهلوي غير مستنيرة الى حد بعيد . اذ لا يستطيع غير عدد قليل من المثقفين ان ينظروا بجدية الى « الميثولوجيا القومية » التي فبركها النظام بما تتسم به من ملامح عسكرية وشوفينية ، وذلك في حين أن ثقافة البرجوازية الطهرانية النامية كريمة هي الاخرى ، ذلك أنها ترفض ماضي الحضارة الايرانية الغنية بتراتها الفني والشعري لصالح المناحي الأكثر مظهرية للمجتمع الغربي . ان المثقفين سواء كانوا من عائلات غنية أم لا ينظرون باحتقار كبير الى ما يسمونه بـ « نو - كيسني No-Kise » (حرفياً : « الجيوب الجديدة » ، أي الاغنياء الجدد) وبـ « بي فارهانج Bi-Farhange »

(٩) Iran : chronique de la repression 1973-1974, Paris, 1975, p. 10.

(عديمو الثقافة) الذين يتمتعون بثمار الازدهار الراهن . ويشعر كثير من المثقفين أنهم محصورون ، فهم من ناحية يعون حدود التاريخ الايراني والثقافة الايرانية ، ولكنهم من ناحية أخرى يشمئزون من وجهة وطنية وجمالية من الشكل المحدد الذي تستورد به الثقافة الغربية الى ايران . وقد اختار البعض منهم العودة الى الماضي - الى الاسلام ، أو حتى الى قيم ما قبل الاسلام وفي هذه الحالة الاخيرة تصاحب هذه العودة أفكار شوفينية معادية للعرب . ويحاول آخرون القفز فوق الحواجز المباشرة للحضارة الغربية القائمة على الاستهلاك للتعرف على مناحي الحياة والأفكار الأوروبية والأميركية الأخرى ، ولكن بالنظر الى الفجوة الثقافية الواسعة التي تفصل معظم الطلبة الايرانيين عن هذه الثقافة يصعب عليهم أن يحققوا ذلك .

المشكلة الثانية التي تواجه المثقفين هي ببساطة انه ليس هناك في ظل الديكتاتورية سوى هامش ضيق متاح للتعبير : فهناك حقول بحث واسعة - كل ما يتعلق بالتاريخ والمجتمع والقوميات - محظورة . وعلى سبيل المثال ، أوقفت إحدى الفرق المسرحية الجواله عن العمل عام ١٩٧٥ . وكانت هذه الفرقة قد قدمت مسرحية بعنوان **العلمون** كتبها أحد أفرادها سعيد سلطانبور . وتصور المسرحية بعض المعلمين الذين يحاولون أن ينوروا تلاميذهم ، ولكنهم بعد أن وجدوا ذلك مستحيلا تحولوا الى العمل السياسي الأكثر صراحة . كذلك كانت المسرحية قد قدمت أعمالا لغوركي وبريخت ، نظر اليها على أنها انتقادات غير مباشرة للدولة الايرانية نفسها . فكان أن تلقى أعضاء الفرقة عقوبات سجن تتراوح بين ٢-١١ سنة . . ولا يسمح الا بأشكال النشاطات الثقافية التي تبتعد عن تلك الحقول التي يعتبرها النظام حساسة ، أو تلك التي تعبر عن المقاومة للنظام. بأكثر الطرق لا مباشرة ، وهذا يتضمن ، لا محالة ، جزءا كبيرا من المواضيع التي يرغب الناس في تناولها .

وهناك عامل ثالث له أهمية كبرى بالنسبة لخريجي المدارس الثانوية وهو أن التعليم العالي الايراني يمر في حالة حرجة جدا

في الوقت الذي أصبح فيه الليسانس أو الشهادة ضروريين للحصول على وظائف من مستوى أرفع من درجة معينة . ومما يذكر أن الضغط للحصول على مقاعد في الجامعات كبير جدا . وفي عام ١٩٦٣ قبل فقط ١٤٪ من أولئك الذين تقدموا بطلبات لدخول الجامعة ، وفي عام ١٩٦٩ كانت النسبة قد هبطت الى ١٣٪ . أما في عام ١٩٧٧ لم يقبل من ٢٩٠٠٠٠ تقدموا بطلبات سوى ٦٠٠٠٠ (١٠) . والواقع أن عدد الطلاب الإيرانيين في التعليم العالي أقل نسبيا بكثير مما في أقطار الشرق الاوسط الاخرى ، أما الاجراءات الحكومية التي استهدفت زيادة أعداد الطلبة في الجامعة فقد أدت في كثير من الاحيان الى تخفيض المستويات (١٠) . من هنا ، فإن الحل بالنسبة للبعض هو الهجرة : عدد الطلاب الإيرانيين في الخارج أكبر من عدد الطلاب في أي قطر آخر في العالم - اذ يبلغ عددهم ٨٠٠٠٠ في ألمانيا الغربية وبريطانيا والولايات المتحدة . ولكن بالنسبة لأولئك الذين يقعون في إيران فإن الضغط للحصول على مقاعد جامعية ، وبعد الحصول عليها للوصول الى الكتب والتعليم يمكن ان يكون أمرا شاقا . ولذا بالإضافة الى مشاكل القيود السياسية ، يواجه الذين يتخرجون من المدارس الثانوية مشاكل تأقلم خطيرة ، بالإضافة الى أنهم يعانون ضغوطا سيكولوجية قاسية . وأما في مؤسسة مثل جامعة طهران حيث غالبية الطلاب من أصول ريفية أو من المقاطعات فإن الطلبة يواجهون مشاكل اضافية في محاولتهم مواجهة ظروف الحياة الفوضوية في العاصمة الإيرانية .

وهناك العديد من الدلائل على الضغوطات السيكولوجية التي يتعرض لها الطلاب والمثقفون في إيران . فأولا ، ٧٥٪ من حوادث الانتحار في إيران تقع بين من تتراوح أعمارهم بين ١٥-٣٠ سنة .

Janes Bill, The politics of Iran, Columbus, ohio, 1973, (١٠)
p. 90. Kayhan International weekly Edition, 2 July 1977.

(١٠) المرجع السابق (Bill) pp. 78ff يقدم مرضا شيقا في هذا الشأن .
لقد ارتفع عدد الطلبة الجامعيين في إيران من ١٠٠٠٠ في ١٩٥٢-١٩٥٤ الى ٦٧٠٠٠ في العام ١٩٧٠ ، ثم الى ١٧٠٠٠٠ في ١٩٧٦-١٩٧٧

كما ان الادمان على الهرويين في ازدياد، ويعتقدان معدل الادمان على هذا المخدر في ايران الاعلى بين دول العالم عدا الولايات المتحدة . كذلك فان الالاف من المهنيين الايرانيين قد تركوا البلاد رغم الفرص والاجور المرتفعة المتاحة لهم فيها وذلك هربا من الجو الثقافي والفكري الخائق. ويتخلل احساس تشاؤمي يعكس هذه الضغوطات الكثير من الادب الايراني المعاصر . وقد كتب جيمس بيل يصف مجموعة من الشعراء الايرانيين المعاصرين بقوله : « ان مسحاً لخمسين شاعراً ... يبدي تأكيداً فائقاً على مواضيع مثل (الجدران) و (الوحدة) و (الظلام) و (الوهن) و (العدم) . وتعتبر هذه القصائد عن الاسف للوضع الذي يعيش فيه المثقف الايراني وتشجب وتنتقد موارد النظام السياسي الاجتماعي القائم الذي يقيد المثقفين » (١١) . واذا رغب امرؤ ان يتذوق هذا الشعور فما عليه الا ان يقرأ الفقرة الاولى من أشهر رواية فارسية معاصرة على الاطلاق ، رواية صادق هدايت « اليوم الاعمى » . انه يكتب « هناك قرح تأكل العقل ببطء وبتوحد وكأنها نوع من مرض الأكلة . ومن المستحيل نقل فكرة حقة عن الالم المبرح الذي يسببه هذا الداء ، ويميل الناس بشكل عام الى طرح مثل هذه العذابات التي لا يمكن حتى تخيلها الى صنف اللامعقول ... ولم يكشف الجنس البشري بعد دواء لهذا الداء . ولكن يمكن العثور على الراحة منه في النسيان الذي يؤدي له الخمر وفي النوم الاصطناعي الذي يسببه الافيون وغيره من المخدرات . ولكن ، ويا للأسف فان آثار مثل هذه الادوية مؤقتة فحسب . فبعد نقطة معينة ، تكشف هذه الادوية الالم بدلا من ان تخفف منه ... » (١٢) .

وحاول بعض الكتاب ان يخطوا لانفسهم طريقا بديلا اقرب للسياسة . ففي الفترة بين ١٩٤١ و ١٩٥٣ حاول عدد من الكتاب المتأثرين بالماركسية ان يقيموا علاقة ما بين أعمالهم وما بين المشاكل السياسية - الاجتماعية المعاصرة لايران . ومن بين هؤلاء بوزورغ

Bill, op. cit., p. 76.

(١١)

Sadegh Hedayat, The Blind owl, London, 1957, p.l. (١٢)

علوي وهو ابن أحد التجار الذي اعتقل في زمن رضا خان . ومن الواضح ان الانقلاب قد وضع حدا لمثل هذا النوع من الكتابة في ايران ، وما زال علوي منذ العام ١٩٥٣ يعيش منفيا في المانيا الشرقية . وفي اواخر الستينات وخلال برهة قصيرة من الحرية الادبية بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، ظهر الى العلن عدد من الكتاب الذين اكدوا على مواضيع اجتماعية حرجية ، ومن بينهم صمد بهرانجي ورضا براهيني ، وهما كاتبان من اصل اذربيجاني ، يكتبان بالضرورة بالفارسية ، وقد اثارا مشكلة القوميات وصورا العضلات الثقافية التي كانا واقعين فيها . وحاول الكاتب غلام - حسين سعدي في مؤلفه بكاة بيال ، الذي اصبح في ما بعد فيلما عالميا شهيرا اسمه البقرة ، ان يبحث الاهمال الذي يعانيه الريف الايراني . وكان أكثر مراكز المعارضة تماسكا رابطة الكتاب (كانوني نيفيسانديجان) ، ومجموعة من نحو ٨٠ مثقفا دعوا علنا الى التخفيف من حدة الرقابة . ولكن في عام ١٩٧٠ حلت الرابطة وفرضت قوانين رقابة أشد صراحة بكثير . وتوفي بهرانجي وعلي أحمد في ظروف يحيط بها الشك ، كما اعتقل براهيني وسعدي لمدة من الزمن . وفي عام ١٩٧٤ أعدم مثقف بارز آخر هو كاتب السيناريو خوسرو غوليسورخي بتهمة يعتقد بشكل عام انها كانت ملفقة ادعي فيها أنه خطط لقتل الشاه !

وشكل الطلاب الايرانيون المعارضة الأكثر صراحة وتماسكا ضد النظام بين كافة قطاعات المجتمع الايراني منذ انقلاب ١٩٥٣ . وكان أول عمل رئيسي من اعمال المقاومة بعد الانقلاب هو الصدام الذي نشب بين طلاب طهران وافراد الجيش في السابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ ، وقتل فيه ثلاثة طلاب وجرح عدد آخر . وكان هناك صدامات عنيفة في الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٦٣ ، ومنذ ذلك الحين تحشد قوات الشرطة قرب الجامعات . ورغم أن الطلاب خلدوا الى السكون في أعقاب حزيران (يونيو) ١٩٦٣ إلا أنهم بداوا مرة أخرى في التعبير عن المعارضة العلنية في العام ١٩٦٩ عندما تظاهروا احتجاجا على رفع أجور الباصات في طهران . ومنذ ذلك الحين وقع عدد من الاضرابات في معاهد وكليات مختلفة،

وكان أن لجأت السلطات الى اغلاق هذه الكليات مددا متراوحة من الزمن . وفي تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ تظاهر الاف من الطلاب في طهران والمقاطعات دعما للانفتاح السياسي ، قبل أن يهاجمهم رجال الشرطة الذين كانوا يرتدون بزات مدنية . ورغم انه من المستحيل تحديد الطابع الايديولوجي لهذه الاحتجاجات الطلابية ، الا أنه ليس هناك من شك في أن جامعات طهران كانت ولا تزال مصدرا مستمرا لمعارضة النظام . وفي السبعينات استهدمت مجموعة رجال العصابات السريتان بعض أعضائهما من هذا الحقل . كذلك فان عشرات الاف من الطلبة الايرانيين في الخارج شكلوا منذ أوائل الستينات أساسا لحركة معارضة نشيطة جدا ، وان تكن منقسمة على نفسها انقسامات متعددة . وبالنظر الى استمرار ، بل وازدياد الضغوط على الطلاب ليس هناك من سبب يدعو لان يتوقع المرء أن لا يظل الطلاب مصدرا من مصادر المقاومة المستمرة للنظام بأي شكل يمكن من أشكال المقاومة .

التنظيمات ١ : القوميات

عدا عن رجال الدين والبازار ، هناك ثلاثة انواع من منظمات المعارضة للدولة البهلوية : أولئك التي تقوم على توصيات محددة ، والجماعتان اللتان كانتا أكثر بروزا في الفترة ١٩٤١-١٩٥٣ هما حزب تودة والجبهة الوطنية ، والجماعات العصبية التي بدأت العمل في العام ١٩٧١ .

ان هناك جماعات سياسية محددة ضمن ثلاث قوميات - الاكراد والعرب والبلوشيين . فقد أسس الحزب الديمقراطي الكردي في العام ١٩٤٥ ، خلال فترة الجمهورية المستقلة ذاتيا . وبعد أن أعاد الجيش الإيراني احتلال المناطق الكردية في العام ١٩٤٦ انتقل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الى العمل السري معلنا أن ١٥٠٠٠ من الاكراد قد قتلوا في فترة الاضطهاد اللاحقة . وعقب الهزيمة حافظ الاكراد في إيران على علاقات مع

أكراد العراق ، وبعد الانقلاب الجمهوري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨ في العراق أقاموا صلات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مصطفى البرازاني الذي تشكل في كردستان العراق . ولكن بينما كانت مصالح الاكراد الايرانيين تكمن في الحصول على عون أخوانهم في العراق ضد الشاه ، كان هدف البرازاني على العكس من ذلك : الحصول على مساعدة الشاه لمقاتلة الحكومة العراقية . وتلك سياسة كانت تتعارض مع المقاومة التي أبدتها الايرانيون الاكراد للشاه على الدوام . ولهذا السبب حاول البرازاني ان يسيطر على الحزب الديمقراطي الكردستاني لايران الذي ظل دائما مستقلا عن الحزب الكردي الديمقراطي العراقي وذلك في محاولة من البرازاني اخضاعه لمصالحه هو .

وما أن حل منتصف الستينات حتى كانت العلاقات بين البرازاني وعلى الاقل جزء من الايرانيين الاكراد قد تدهورت . وفي العام ١٩٦٤ عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني مؤتمره الثاني ، وسيطرت فيه مجموعة موالية للبرازاني ، ولكن بعد ذلك يقليل وفي شباط (فبراير) ١٩٦٥ بدأ جناح « تحدي التوجه » في الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ينتقد الخط السائد ويدعو الى سياسة ثورية جديدة . وعقب ذلك في العام ١٩٦٧ عاد بضعة عشرات من اكراد ايران الذين كانوا يقاتلون مع قوات البرازاني في العراق الى ايران لبدءوا حملة مستقلة خاصة بهم ضد الشاه .

بدأ هؤلاء الاكراد حملة حرب عصابات في شتاء العام ١٩٦٧ ، واستمروا في القتال مدة ١٨ شهرا في الجبال الواقعة بين مهاباد وبلدتي بانيه وسارداشت . ليست سياسة هذه الجماعة واضحة الا ان مقالة تدعي انها تمثل وجهة نظرهم نشرت عام ١٩٦٨ دعت الى حرب عصابات على النمط الكوبي ، او على أساس نظرية « البؤرة » ، وذكرت المقالة ان الحزب الديمقراطي الكردستاني « برجوازي صغير » ينحصر في المناطق المدنية (١٣) . وفي النهاية هزمت

(١٣) مجلة الحرية ، بيروت ، العدد ٤١١ ، ٦ أيار (مايو) ١٩٦٨ .

الحركة وقتل بضعة عشرات من الاشخاص . وقد كان على رجال العصابات ، بالاضافة الى تدخل رجال الجيش الايراني ، أن يواجهوا عداوة البرازاني . ويعتقد أن قوات البرازاني قتلت على الاقل كرديا ايرانيا واحدا هو سليمان معيني الذي كان يحاول العودة الى ايران ليشترك في القتال ضد الشاه .

مع ذلك ، ورغم ان حملة العصابات قد هزمت ، الا أنها أدت الى تغيير خط الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران ، وفي المؤتمر الثالث لهذا الحزب الذي عقد في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٣ انفصل الحزب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق . وفي حين أعلن الحزب الايراني تأييده العام لحركة العصابات في العام ١٩٦٧-١٩٦٨ الا أنه انتقد أولئك الذين شاركوا فيها لفشلهم في أن يبنوا منظمة سياسية كافية قبل حملة الكفاح المسلح . كذلك أوضح مؤتمر الحزب الايراني هذا ، الذي بدأ فيه بوضوح خط مؤيد للسوفييات ، أنه لا يدعو الى انشاء دولة كردية مستقلة بل فقط الى «حق شعب ايران المضطهد في الاستقلال الذاتي ضمن حدود دولة ايران» . وكان شعار المؤتمر: « الديمقراطية لايران والاستقلال الذاتي لكردستان » (١٤) .

كانت علاقة العرب في جنوب ايران مع النظام البهلوي علاقة متوترة باستمرار : فحين انشاء الدولة البهلوية كان العرب في الجنوب يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي حتى العام ١٩٢٤ عندما أعاد رضا خان فرض سيطرة طهران بالقوة . وفي العام ١٩٥٨ ظهرت منظمة سياسية جديدة هي **جبهة تحرير الاهواز** دعت الى تحرير المناطق العربية في ايران من الحكم الايراني . وفي منتصف الستينات ، وربما في بعض المناسبات في السبعينات ، استطاعت الجبهة أن تقوم ببعض الاعمال المسلحة ضد الدولة الايرانية في المناطق الجنوبية . ولكن رغم أن الجبهة حظيت بدعم العراق بشكل أو بآخر بعد عام ١٩٥٨ ، الا أن هذا

Documents A the Third Congress of the Kurdish (١٤)
Democratic Party-Iran, Stockholm, 1974.

الدعم توقف في العام ١٩٧٥ عندما سوت ايران والعراق خلافتهما .
ومنذ ذلك الحين أصبحت الجبهة في وضع حرج رغم أنها تتلقى
بعض الدعم من ليبيا .

ليست سياسات الجبهة واضحة ، كما أنها تثير عددا من
المشاكل الصعبة . في المقام الاول تدعي الجبهة أن المنطقة العربية
التي تسميها الاهواز ، أو عربستان ، كانت مستقلة عن ايران قبل
« الاحتلال الايراني » عام ١٩٢٤ . ان هذا غير صحيح تاريخيا ،
ذلك ان الاستقلال الذي كان يتمتع به الحاكم المحلي الشيخ خاذال
لم يكن الا نتيجة لتحلل مؤقت للدولة الايرانية بعد الحرب العالمية
الاولى ونتيجة للحماية التي كان يلقاها من البريطانيين في ذلك
الحين . كانت خوزستان جزءا من ايران على امتداد قرون رغم
تذبذبات السيطرة من المركز . ثانيا ، تدعي الجبهة ان المنطقة
التي تعمل بها ، منطقة عربية بشكل غالب . والواقع انه في حين
ربما كانت هذه المنطقة ذات أغلبية عربية قبل ٥٠ سنة ، الا أن
الامر لم يعد كذلك الان ، ذلك أن هجرة كبيرة من الايرانيين غير
العرب الى المنطقة قد حدثت . ثالثا ، تدعو الجبهة أو على الأقل
قسم منها الى فصل « عربستان » هذه عن ايران ، ويردد هذه
الدولة بشكل عام الدول القومية وغيرها من المنظمات السياسية
في العالم العربي . غير انه ليس هناك أي تبرير لهذا المطلب ،
بالنظر الى الحجج التاريخية والديمقراطية غير الكافية التي يقوم
عليها ، وأكثر من ذلك ما دامت حقول النفط الايراني تقع في هذه
المنطقة فانه ليس هناك أي مجال للاستجابة الى مثل هذا المطلب .

في الممارسة ، ان الجبهة برفعها لهذا المطلب انما تجعل من
الصعب أكثر الحصول على حقوق لغوية وثقافية مناسبة للعرب
في ايران وهم الذين يعانون من الاضطهاد مثلهم في ذلك مثل
القوميات الاخرى (١٥) . أما دور الدول العربية في تشجيع
الجبهة فلا يؤدي سوى القاء الوقود على نار الشوفينية الايرانية

(١٥) انظر الذكرى الثمان والاربعون لاحتلال الاهواز ، من منشورات الجبهة
الشعبية لتحرير الاهواز ، بغداد ١٩٧٤ .

المعادية للعرب ، ويجعل من المحتمل أكثر استمرار اضطهاد
الایرانیین للعرب .

ويبدو أن هذه المسائل قد وجدت صدى لها ضمن الحركة
العربية السرية نفسها ، ذلك أنه ظهرت في منتصف السبعينات
جماعة سمت نفسها الحركة الديمقراطية الثورية لتحرير عربستان،
وقد وصفت هذه الجماعة نفسها صراحة بأنها « ماركسية -
لينينية » ورفضت سياسة الجبهة الأخرى : اذ دعت الى الحكم
الذاتي وليس الاستقلال ، العرب في ايران والى نضال مشترك
لكل القوميات المضطهدة (بفتح الهاء) في ايران من أجل المساواة.

يعيش الشعب البلو في جنوب شرق ايران من رعي
الحيوانات غالبا . ومستوى معيشة ومستوى دخل الفرد انقص
مما في أي جزء آخر من أجزاء الاقتصاد الوطني . أما في أجزاء
ايران الأخرى نجد البلوشيين بين أكثر العمال فقرا - العمال
العرضيون في مواقع البناء والعمال الموسميون . ويوجد في
مناطق بلوخستان الإيرانية والباكستانية تقليد طويل من المقاومة
العصابية القبلية للحكومة المركزية . وفي الفترة التي تلت العام
١٩٥٨ تلقت الجماعات البلوشية على جانبي الحدود بعض الدعم
من الحكومة العراقية الى أن انتهى هذا الدعم عام ١٩٧٥ عند عقد
الاتفاقية العراقية - الإيرانية ، وفي هذه الاثناء كانت هناك
اذاعات موجهة الى بلوخستان الإيرانية باسم منظمة تدعى « رابطة
شعب بلوخستان » . غير أن هذه الرابطة فقدت مصدر صوتها ،
وهو تسهيلات الاذاعة العراقية منذ العام ١٩٧٥ ، ولكن كما أن
المقاومة المنخفضة المستوى الحكم الباكستاني استمرت على الطرف
الأخر من الحدود ، كذلك استمرت معارضة سياسية ان لم تكن
عسكرية على الجانب الإيراني .

ان من المستحيل تقدير حجم اتباع هذه المنظمات ضمن
القوميات التي انبثقت عنها ضمن الظروف الراهنة ، بالإضافة
الى وجودها في المنفى ، ولكن في الوقت ذاته ليس هناك من شك
أنها ستمتع بشعبية كبيرة لو خفت درجة السيطرة على هذه

القوميات ذلك أنها توجه نشاطها ضد جزء مركزي من الدولة البهلوية وضد اضطهادها القوميات ، غير أن المظلة الرئيسية تنشأ عند البحث عن حل طويل المدى الممكن - الحكم الذاتي والانفصال . ولم يشكل الاذربيجانيون منظمة مستقلة منذ أن اندمجت الرابطة الديمقراطية الاذربيجانية مع حزب تودة في العام ١٩٦٠ . غير أنهم أكبر القوميات ويتمتعون بهوية ثقافية قوية . وهم بالإضافة الى الاكراد في الحزب الكردستاني الايراني يقودون درجة من الحكم الذاتي داخل الدولة الايرانية . وربما كان الشيء ذاته ينطبق على البلوشيين ، اذ يبدو انه تم التخلي على جانبي الحدود عن فكرة « بلوخستان الكبرى » المستقلة تتشكل من أجزاء من ايران وباكستان . ولا يزال بعض العرب يرفع شعار الانفصال وتقوم بعض الحكومات العربية بتشجيع ذلك ، ولكن مطلباً كهذا تتقدم به أية قومية لا بد أن يؤدي كما لاحظنا الى تعزيز التصميم الفارسي على عدم تقديم أية تنازلات لمطالب القوميات المتعلقة بأية حقوق مهما كان شكلها .

التنظيمات : الجماعات التقليدية

كانت المنظمتان الرئيسيتان في الفترة بين ١٩٤١ و ١٩٥٣ هما منظمة مصدق ، الجبهة الوطنية ، وحزب تودة . وقد شهدت كل من هاتين المنظميتين انبعاثاً جزئياً في أوائل الستينات ، وكان هذا الانبعاث أكثر في الجبهة مما كان عليه في حزب تودة . ورغم أنه يبدو أن الكثيرين من الاتباع لهاتين المنظميتين قد تخلوا عنهما وانهما فشلتا في اجتذاب دعم الاجيال الاصغر ، إلا أنهما استمرتتا في الوجود في المنفى . وهما لا تزالان بالنسبة لبعض أفراد الجيل القديم تمثلان بديلاً لنظام الشاه ، وفي حين أن نشاطاتهما فسي داخل البلاد كانت على نطاق ضيق ، فلا بد أنهما لا تزالان تحظيان ببعض العطف . من جهة أخرى ، لقد مر عقدان ونصف العقد على انقلاب ١٩٥٣ ، ولا تذكر الغالبية العظمى من الايرانيين هذه الفترة ولا سيما سياساتها . ولذا لا يحتمل أن تستطيع هاتان

الجماعتان بسهولة استعادة الموقع الذي كانتا تتمتعان به في الاربعينات وأوائل الخمسينات .

لم تكن الجبهة الوطنية في يوم من الايام منظمة سياسية حقيقية ، بل كانت ائتلافا لاجنحة مختلفة في البرلمان . وقد تأسست الجبهة خلال المجلس الرابع عشر (١٩٤٤-١٩٤٧) بل تألفت في الاساس من أربعة أحزاب : اثنان منها هما حزب ايران وحزب الجامعة الايرانية مثلا الطبقة الوسطى حديثة النظرة ، وكان الكثير من أعضائهما مهندسين ، في حين ان الحزبين الآخرين - حزب الشغيلة وحزب مجاهدي اسلام - كانا جماعتين قوميتين أكثر تقليدية يقومان على البازار . وكان مصدق قائد الجبهة التي شكلت محور الحكومة الوطنية في فترة ١٩٥١ - ١٩٥٣ . وبعد الانقلاب حكم على مصدق نفسه بالسجن ثلاث سنوات ، واحتجز بعد اطلاق سراحه في عزبته أحمد آباد شمالي طهران حتى وفاته في العام ١٩٦٧ . ولم يلعب قط ثمانية دورا سياسيا نشيطا رغم أنه ظل رمزا يعبىء آخرون الدعم حوله . وعندما أرخيت القيود السياسية في العام ١٩٦١ أصبح من الممكن لجماعة جديدة من السياسيين أن تنظم اجتماعات تحت اسم الجبهة الوطنية رقم ٢ . كان المطلب الاساسي لهؤلاء « إعادة الحكومة الدستورية » ، ويقدر أن ٨٠٠٠٠ شخص حضروا الاجتماع العلني الاول لهذه الجماعة (١٦) . وكانت هجومات الجبهة على الشاه تتطابق مع شعور عارم بأن سنوات الديكتاتورية العسكرية يمكن أن تكون قد شارفت على نهايتها . وقد انتخبت مجلسا عدد أعضائه ٣٦ عضوا وشاركت في الجبهة أربعة أحزاب هي حزب ايران وحزب الامة الايرانية وحزب الشعب الايراني وحركة التحرير الايرانية . ولكن هذه الاخيرة التي كان يقودها مهدي بازركان وآية الله الطالقاني انشقت عام ١٩٦١ لانهما أرادا قدرا أكبر من التأكيد على القيم الاسلامية وقدرا أقل من التعاون مع العناصر الاشتراكية داخل الحركة .

Sepehr Zabih, The Communist Movement in Iran, (١٦)
Berkeley and Los Angeles, 1966, p. 239.

ومع ذلك ، وبعد هذه الفترة القصيرة ، تبنت الجبهة الوطنية رقم ٢ سياسة حذرة قوامها « تريث ما سيحدث » وفي النهاية تم سحقها بالقمع كما حصل لسابقتها وذلك في حزيران (يونيو) ١٩٥٣ . غير أنه كانت هناك هذه المرة معارضة أكثر تصميمًا مما توفر في العام ١٩٥٣ . ولكن ربما لهذا السبب كانت الخيبة اللاحقة أكثر شمولًا ، وفي أعقاب الهزيمة تحول الجيل الأصغر من المعارضين إلى أشكال جديدة من النشاط السياسي . وربما كانت وفاة مصدق في العام ١٩٦٧ قد أدت إلى وضع حد لآلة آمال كانت لا تزال تتشبث بالحياة . ولكن ، ورغم ذلك ، استمرت مجموعتان أخريان في المنفى تدعي كل منهما ارتباطًا بالجبهة الأولى: وهاتان هما «الجبهة الوطنية في الشرق الأوسط» و « الجبهة الوطنية رقم ٣ » ومركزها فرنسا . أما بقايا الجبهة الوطنية ذاتها فقد ظلت تعمل بسرية بعد عام ١٩٦٣ ولم تعد إلى الظهور إلا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ عندما أعلنت عن إعادة تنظيم الجبهة التي تشكلت حينئذ من حزب إيران وحزب الأمة الإيراني وجمعية الاشتراكيين الإيرانيين ، وهذه الأخيرة خلفت القوة الثالثة التي كان يقودها خليل مالكي (انظر لاحقًا) .

غير أن الجبهة الوطنية قد تجد من الصعب عليها أن تشكل أساسًا لمعارضة ذات طابع تقدمي في المستقبل ، وذلك بمعنىين اثنين . أولاً ، لم تكن الجبهة في أي يوم من الأيام حزبًا سياسيًا بمعنى وجود بنية حزبية ، ولم يكن لديها أية قدرة تنظيمية تمكنها من الحياة في ظل ظروف الديكتاتورية ، وقد ظل بعض قادتها السابقين منذ ذلك الحين يتخذون موقف المعارضة الصامتة من نوع أو آخر ، ولكن هذا قد لا يكون كافياً لحشد الدعم في ظروف مختلفة جدًا عن الظروف التي ظهرت فيها الجبهة أول مرة . ثانياً ، تحظى الجبهة ببعض الدعم من القطاعات المحافظة بعض الشيء للمجتمع الإيراني ، ومن العناصر الدينية المعارضة لأجزاء من برامج الشاه . وأن من المشكوك فيه أن تكون هذه القوى من وجهة سياسية أو اجتماعية أكثر جذرية من ديكتاتورية الشاه ذاتها ، غير أنه ليس هناك من يدعو إلى نوع من الإرهاب يماثل

ذلك الذي يمارسه سافاك ، ولكن الزعماء الدينيين أمثال آية الله الخميني والمتعاطفين معه في إيران لا يقدمون الا بديلا غامضا للشاه غير محدد المعالم .

ولكن ، على أي حال ، اذا لم يكن للجبهة مستقبل محدد كمنظمة في إيران ، فان بعض القوى كانت ممثلة فيها تتمتع اليوم ببعض الانتعاش . وعلى وجه الخصوص ، لا تزال التيارات المعارضة التي تصوغ عداوتها للشاه على أسس دينية تتمتع بقدرة هائلة على اجتذاب التأييد ، ورغم أن النظام قد سيطر على هذه التيارات منذ منتصف السبعينات الا أنها استطاعت أن تطور وجودا أكثر نشاطا لها عندما تراخت هذه السيطرة . فعلى سبيل المثال ، في أواخر الستينات استخدمت مجموعة من المصلحين الدينيين من بينهم الكاتب الدكتور علي شريعتي مسجد حسينية ارشاد في طهران لانتقاد النظام ، ورغم أن هذا المسجد ، كغيره من المساجد أغلق في ما بعد الا أن التقارير بصدد استمرار عداوة جهات كهذه للشاه لا تزال تتواتر . ومن المعروف ان المدرسة الدينية ، مدراسي ، في قم المقدسة تشكل بؤرة لمعارضة كهذه ، والكثير من الشبان الصغار السن والطلاب في هذه المدارس أصبحوا يصوغون معارضتهم على أسس اسلامية . ان هذا النوع من الحركة أعرض بكثير من حركة رجال العصابات ذات التوجه الديني ، وقد بينت أحداث عام ١٩٧٨ أن هناك قاعدة لظهور حركة شعبية جديدة في إيران تعتمد الايديولوجية الاسلامية مثلما حدث في تركيا وباكستان وبعض الاقطار العربية . ولكن من جهة أخرى ، فان حركة كهذه رغم جاذبيتها هي الاولى من هذا النوع في إيران منذ تسعينات القرن الماضي ، وهي تنافس حركات سياسية أخرى على دعم الطبقات المضطهدة (بفتح الهاء) .

كان حزب تودة بالمقارنة مع الجبهة الوطنية حزبا سياسيا منظما ، بل كان أكثر القوى السياسية تنظيما في تاريخ السياسة الإيرانية . ومما يذكر أن رضا خان قد سحق الحزب الشيوعي الاول (تأسس في العام ١٩٢١) ، وأصبح من المحظور قانونيا

بموجب قانون صدر في العام ١٩٣١ أن تتبنى أية منظمة وجهات نظر شيوعية أو « جماعية » . ولذا ، وعندما أصبح من الممكن تشكيل حزب مرة ثانية بعد غزو الحلفاء في العام ١٩٤١ ، تشكل حزب جديد هو حزب تودة أو **حزب الجماهير** . ولم يكن هذا الحزب مجرد استمرار تنظيمي للحزب الشيوعي الفارسي الاقدم ، ذلك أنه ضم ممثلين عن الجيل الاصغر سنا من المثقفين الماركسيين الذين أصبحوا راديكاليين في الثلاثينات دون أن يكونوا منخرطين مباشرة في منظمة شيوعية . الا ان حزب تودة بالممارسة أصبح حزبا شيوعيا كغيره من الاحزاب الشيوعية .

كان عدد أتباع حزب تودة في الاربعينات ضخما بالفعل . - فقد كان عدد أعضائه ٢٥٠٠٠ ، ولكن النقابات المرتبطة به كانت تشكل من ٤٠٠٠٠٠ عضو . وفي حين أن قيادة الحزب كانت في غالبيتها ذات أصول مهنية وأرستقراطية ، كانت العضوية بصورة رئيسية من العمال المدينيين ، وظل أتباعه مدينيين بشكل غالب . ولم يستطع تودة أن يحقق أية مكاسب هامة في المناطق الريفية . أما من حيث القوميات فيبدو أنه كان منحصرا بالفارسيين ، في ما عدا تبريز حيث تركزت الحركة الاذربيجانية . وأكثر من ذلك ، عجز الحزب عن الاحتفاظ بالمبادرة التي كسبها خلال الحرب وفي الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة ، وبعد هزيمة الجمهوريتين في كردستان واذربيجان اضطر الحزب الى اتخاذ موقف دفاعي . ففي عام ١٩٤٩ حظر الحزب بحجة واهية وخلال فترة حكم مصدق ظل حزب تودة في موقف معارض الى وقت متأخر . وبعد الانقلاب اجبر الحزب على العمل السري ، وتم اقتفاء آثار أعضائه مع الزمن : فقد أُلقي القبض على ما يقدر بين ٣٠٠٠ من مناضلي تودة ، وفي عام ١٩٥٤ تم اكتشاف شبكة للحزب في صفوف الضباط اذ بلغ عدد أعضائها أكثر من ٥٠٠ ضابط . وقد تمتع حزب تودة ببعض الانتعاش لفترة قصيرة في أوائل الستينات عندما تحالف مع معارضة الجبهة الوطنية للنظام رغم أنه لم يكن يستطيع العمل علانية . ولكن ، وعندما فرض الحظر على النشاط السياسي في العام ١٩٦٣ ، خسر الحزب حتى هامش المناورة هذا .

منذ ذلك الحين ، صار جل نشاطات حزب تودة في المنفى .
وتقدر المصادر المعادية للشيوعية عدد أعضائه بألفين أو أقل (١٧) ،
والمرّة الأخيرة التي ادعى فيها النظام أو حزب تودة أن أعضاء من
الحزب قد حوكموا كانت في العام ١٩٦٦ عندما حكم بالسجن على
اثنين من قادة الحزب هما برفيز حكمتجو وعلي كافار وعدد آخر
من أعضاء الحزب . ويعتقد أن عددا من أعضاء حزب تودة قد
أبقوا في السجن حتى بعد أن انتهت مدة محكوميتهم ، وفي العام
١٩٧٤ قتل حكمتجو وهو في السجن . ولكن لم يكن هناك سوى
القليل من الدلائل العلنية على وجود الحزب داخل إيران ، وبين
عام ١٩٦٤ وأوائل السبعينات تلقى تنظيم الحزب ضربات قاسية .
ولم تكن هناك اعلانات رسمية عن القاء القبض على الشيوعيين رغم
أن حزب تودة يقول أن بضعة مئات من أعضائه قد ألقوا القبض
عليهم بالفعل وأن بعضا منهم قد قتل خفية . ويذكر تودة أيضا
أن عدد أعضائه في المنفى يبلغ ٣٨٠٠٠ شخص وهؤلاء هم من الذين
غادروا البلاد في عامي ١٩٥٣ و ١٩٤٦ وإبنائهم ، ولكن وجود
الحزب في إيران لا يعكس أية أعداد مقاربة . وتدعي وزارة
الخارجية الأميركية أن ٩٠٪ من أولئك الذين اعتقلوا بعد عام ١٩٥٣
أصبحوا الآن أنصارا لنظام الحكم (٢) ، وأن عددا من الأعضاء
السابقين للحكم يحتلون الآن مواقع نافذة في الحكومة - في منظمة
الخطّة وفي سافاك وكدعاة لايدولوجية يسارية مشوشة يصرح
بها النظام . وقد ضم أحد المجالس الوزارية حديثة العهد عضوين
سابقين من أعضاء حزب تودة .

تشكل قيادة الحزب في المنفى من أولئك الذين استطاعوا
النجاة عام ١٩٥٣ : الأمين العام أراج اسكندراني ، وأمين اللجنة

Yearbook of International Communist Affairs, Hoover (١٧)
Institution, stanford.

(٢) لقد جاء ذلك في تصريح لالفريد ألرتون ، مساعد وزير الخارجية
آنذاك لشؤون الشرق الأدنى وجنوب اسيا ، في الثامن من أيلول (سبتمبر)
١٩٧٦ ، أمام لجنة المنظمات الدولية المتفرعة عن لجنة العلاقات الدولية التابعة
للكونغرس .

المركزية نور الدين كيانوري ، والامين العام السابق رضا رادمانش، واحسان طبري المؤرخ والناقد الادبي . وينشر حزب تودة جريدة نصف شهرية اسمها **ماردوم** (الشعب) وجريدة نظرية اسمها **دنيا** (العالم) . وفي عام ١٩٥٩ حصل الحزب على محطة اذاعة عرفت باسم **بيكي ايران** ، الا انها اغلقت في العام ١٩٧٦ . ولا تزال اسباب اغلاق المحطة مجهولة .

وهناك عدد من الانشقاقات في تاريخ حزب تودة نتيجة لسياساته ، فقد حصل الانشقاق الاول في العام ١٩٤٨ عندما تركت الحزب مجموعة من اعضائه بقيادة خليل مالكي . في ذلك الحين كان انتقاد مالكي العلني للرئيسي هو أن الحزب كان أكثر إخلاصا للاتحاد السوفياتي مما يجب ، وشكل مالكي في ما بعد مجموعة عرفت باسم القوة الثالثة قام من خلالها بمحاولة ريادية لتطوير موقف اشتراكي مستقل في ايران . لكن مالكي الذي توفي في العام ١٩٦٩ ، والذي كان يشار اليه بكلمة « تيتوي » عجز عن تطوير هذا الموقف الى شكل برنامجي متناسق ، وانتهى مالكي ضحية لتلاعبات النظام الذي كان يصرح له بالعمل تارة ثم يخرسه مرة أخرى . غير أنه يبدو الآن أنه كان لانشقاق مالكي عن حزب تودة أسباب أخرى ، منها على وجه الخصوص ، الإدراك المتأخر من جانبه لأهمية مسألة القوميات وخاصة المسألة الأذربيجانية ، وذلك موضوع لم يكن حزب تودة راغبا في ذلك الحين في أن يتخذ موقفا واضحا منه (١٨) .

وخلال فترة حكم مصدق حدث انشقاق آخر في الحزب بين مجموعة تحلقت حول كيانوري وأخرى حول رادمانش . وقد نادى الاول بموقف ازاء الجبهة الوطنية أقل عصابوية ، بينما استمر الثاني في الدفاع عن الموقف المعادي السائد حتى وقت متأخر في العام ١٩٥٢ . كذلك ادعى كيانوري في ما بعد أنه كان يحبذ محاولة الاستيلاء على السلطة باستخدام كوادرات تودة العسكرية، وذلك

(١٨) انظر الحاشية رقم ٨ .

في العام ١٩٥٣ عندما أصبح من الواضح أن انقلاباً مؤيداً للولايات المتحدة على وشك الوقوع ، وعندما كانت هناك لحركة وقائية يقوم بها اليسار فرص من النجاح . غير أن هذا الخلاف لم يؤد الى انشقاق فعلي في الحزب ، ولكن هزيمة عام ١٩٥٣ أجبرت الحزب على مراجعة موقفه ، كما أجبره على ذلك التغير العام في السياسة السوفياتية نحو التحالف مع الدول القومية في العالم الثالث الذي حدث نحو ذلك الوقت . وفي العام ١٩٥٧ ، انتقد المجلس الموسع الرابع لحزب تودة رسمياً « عجز الحزب عن فهم طبيعة القومية البرجوازية وامكانياتها المعادية للرأسمالية » (١٩) . ودعا بدلاً من ذلك الى قيام جبهة ديمقراطية عريضة تتشكل من كل أولئك المعارضين لديكتاتورية الشاه ، وعبر هذا الطريق لسياسات الحزب في أوائل الستينات : أولاً ، إعادة التوحيد مع العصبة الديمقراطية الأذربيجانية في عام ١٩٦٠ ، ثم محاولة التحالف مع الجبهة الوطنية في الفترة الى العام ١٩٦٣ .

وفي النسخ اللاحقة من برنامج حزب تودة ، وسع الحزب تعريفه للتحالف أكثر مما مضى . ففي مقالة كتبها كيانوري في العام ١٩٧٦ دعا الى تحالف مع الشرائح المتوسطة ، أي مع البرجوازية الصغيرة والعمال ذوي الياقات البيضاء ومع الفلاحين أيضاً ورجال الدين والبرجوازية الوطنية وحتى مع بعض من أطلق عليهم عبارة « البرجوازية الكبيرة » ، أو أولئك الذين يعملون مع رأس المال العالمي . وأشار كيانوري كذلك الى « الميول الوطنية والتقدمية » للقوات المسلحة ، وذهب الى أنه « رغم أن الجيش قاعدة قوة النظام اليوم ، إلا أننا نستطيع في ظروف محددة الاعتماد على وقوف جزء من أفراد القوات المسلحة الى جانب الطبقة العاملة » . وباختصار ، ذهب كيانوري الى « أن الثورة في إيران لا تزال في مرحلتها الأولى ، أي المرحلة الديمقراطية المعادية للامبريالية » ، وأن حزب تودة يجب أن يضم في تحالفاته « تلك القوى الاجتماعية في إيران رغم بعدها الشديد عن اليسار وحتى

عن أي شيء ديمقراطي ، تتطلع الى القضاء على النظام
الراهن « (٢٠) .

كان تبني هذا الموقف الاقل عصبوية ، جزئيا ، رد فعل
للاحداث في ايران ، ولكنه تتطابق أيضا مع تغير حصل في
سياسات كثير من الاحزاب الشيوعية في الستينات والسبعينات .
فقد كانت احزاب في اقطار مختلفة مثل التشيلي واسبانيا تتبنى
تعريفات عريضة مشابهة للتحالف الشعبي الذي كانت تحاول
بناءه . غير أن هذه التغييرات لم يكن لها سوى القليل من الهمية
العملية ، ذلك أنه لم يكن لحزب تودة وجود نشيط داخل ايران ،
كما أنه أدى الى عداوة المناضلين الشبان له . وأكثر من ذلك ،
عانى الحزب من فقدانه لقدر أكبر من مصداقيته مما زاد في
انعزاله عن الجيل الاصغر من المناضلين في داخل البلاد . وقد
ساهمت في ذلك خمسة أحداث متميزة . أولا ، أدت سياسة
دعم الجبهة الوطنية في فترة ١٩٦٠-١٩٦٣ الى هزيمة كثير من
الشباب في حزب تودة الذين صاروا ينتقدونه لاعتماده على
الوسائل الدستورية . ثم بعد عام ١٩٦٢ حسنت ايران علاقاتها
مع الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ، فمنحت الصحافة
السوفياتية بعض التحفظ لاصلاحات الشاه الاقتصادية ، وفي
العام ١٩٦٧ باع الاتحاد السوفياتي أسلحة لايران . ولم يؤد هذا
الدعم السوفياتي الظاهري للشاه الى احراج حزب تودة فحسب،
بل أدى الى مواجهة عدد آخر من المصاعب : كان عليه ان يشيد
بالعون السوفياتي ويعزي تقدم ايران الى هذا العون ، في الوقت
الذي خسر فيه بعض التسهيلات المتاحة له (٢١) . ثانيا ، كان
للنزاع الصيني - السوفياتي الذي اندلع علانية في العام ١٩٦٣
اثره على حزب تودة : ففي العام ١٩٦٥ قام ثلاثة أعضاء أو أعضاء
بديلين في اللجنة المركزية (أحمد قاسمي ، وغلाम حسين فوروتان،

Nureddin Kianuri, 'Alignment of class Forces at the (٢٠)
Democratic Stage of the Revolution' ,World Marxist
Review, February 1976.

Zabih, op. cit., pp. 240 ff.

« ٢١ »

وعباس سيفاي) بشن هجوم على السياسات السوفياتية داعين الى « ثورة عنيفة » . وشكل هؤلاء « منظمة ثورية » جديدة (سوزماني انقلابي) في حزب تودة . وكان انفصالهم عن الحزب رفضا صريحا لقرارات المجلس الرابع الموسع وكل ما تبعها . وقد كان مقر المجموعة التي شكلها هؤلاء في أوروبا الغربية ، ورغم أنه لم يكن لهذه المجموعة أثر عظيم الا أن تشكيلها كان بداية فترة أصبحت فيها السياسات الموالية للصين مهيمنة على حلقات الإيرانيين في المنفى . وقد برز ذلك على وجه الخصوص في تلك الاقطار ، مثل الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، التي أصبحت فيها الماوية قوة مهيمنة على الحركة اليسارية المحلية . وكانت المنظمة الثورية هذه وجماعة أخرى انشقت عنها سميت **طوفان** موجودة في المنفى ، أما في داخل ايران فقد تشكلت مجموعتان أخريان هما « النجمة الحمراء » و « نحو الثورة » في أواخر الستينات ويعتقد أن هاتين المجموعتين كانتا تخططان للقيام بأعمال عصابات عندما قام السافاك بتدميرهما في العام ١٩٧١ .

وإذا كان التعاطف غير المركز مع أعمال أكثر عنفا ، سواء أكان هذا التعاطف من النوع الموالي للصين أو ذا طابع غيفاري ، مهيمن بين المناضلين الشبان في نهاية الستينات ، فإن عمليتين أخريين قام بهما حزب تودة أدبا الى المزيد من افتقاره للمصداقية في ايران . وليست تفاصيل هذين العمليتين واضحة على الإطلاق ، ولكن مع ذلك يفترض أن سافاك استطاع من خلالهما أن يسيطر على فرعي طهران وخوزستان لحزب تودة ، وبهذه الطريقة اكتشفت هوية عشرات من المناضلين الشباب في فترة ما بعد ١٩٦٣ . ويدعي رجال العصابات الآن أن رئيس الفرع هذا ، عباس علي شهرياري ، كان عميلا لسافاك (اغتاله رجال العصابات رميا بالرصاص في العام ١٩٧٥) . ويبدو أن خطأ حزب تودة بالسماح لسافاك بالتغلغل في منظماته بهذه الطريقة قد حول عددا من الناس الى خصوم له . أما العمل الثاني المماثل فقد كان يتعلق بالجنرال تيمور بختيار الرئيس السابق لسافاك والذي أقاله الشاه عام ١٩٦١ وخرج في ما بعد منفيًا . كان بختيار الحاكم

العسكري لطهران بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٧ ، أي أنه كان الرجل المسؤول عن اضطهاد الشيوعيين ، ومع ذلك فإن حزب تودة أجرى اتصالات به عندما حاول في أواخر الستينات البدء بتنظيم بعض المعارضة للشاه من لبنان والعراق . ولكن ، بما أن بختيار نفسه قد قتل رميا بالرصاص ، يفترض أن تلك كانت فعلة أحد عملاء سافاك) في العام ١٩٧٠ ، لم يتمخض عن هذه المبادرة شيء ، ولكنها بالإضافة إلى الأحداث المسيئة التي صاحبت شهر ياري أدت إلى انتشار الاعتقاد بأن حزب تودة قطاع من المعارضة لا يعتمد عليه بالإضافة إلى المواقف السياسية الرسمية التي كان يتبناها .

يقول حزب تودة أن له برنامجا يتفق مع الظروف الموضوعية في إيران ومع ما يراه الحزب على أنه المتطلب السياسي الأولي للوضع ، أي الحاجة إلى حشد أعرض جبهة ممكنة ضد الديكتاتورية . وهو ينتقد جماعات رجال العصابات ، في الوقت الذي يعترف فيه باخلاص هذه الجماعات ويدعو إلى جبهة موحدة معها . أما جماعات العصابات بدورها فهي ترفض التعاون مع حزب تودة ، وتذهب إلى حد القول أن تودة حزب مفلس تاريخيا وسياسته « غير شعبية » .

ان الانتقادات التي كثيرا ما توجهها أطراف اليسار الأخرى إلى حزب تودة تحتوي على بعض المغالطات . فأكثر التهم لقيادة تودة انتشارا انهم « خونة » لانهم غادروا إيران . ولكن هذه حجة خاطئة تماما ، فالكثيرون من أهم القادة الثوريين في هذا القرن تركوا بلادهم عندما كان القمع فيها حادا ، وعندما لم تكن هناك قاعدة للعمل السياسي إلا في الخارج . ويصح هذا على لينين وهوشي منه وفيدل كاسترو ، هذا إذا أردنا أن نسمي البعض فحسب . كذلك فإن اخلاص حزب تودة للاتحاد السوفياتي ليس سببا يدعو إلى اطلاق نعت « خونة » عليه ، حتى ولو كانت هذه السياسة خاطئة . ان استخدام اصطلاح كهذا إنما يشي برواسب قومية لم يتم التخلص منها بعد في هذا الانتقاد . لقد أدى النفور

الذي شعر به الجيل الجديد من حزب تودة منذ عام ١٩٦٣ الى رفض التعاون بأي شكل كان في جبهة متحدة . ولكن هذا أيضا رد فعل عصبوي يفشل في أن يأخذ في الاعتبار الوضع الحقيقي في ايران وأشكال الممارسة السياسية التي تتطلبها . ان حزب تودة حزب ضعيف جدا ، كما أنه يتبنى كثيرا من الاوهام بصدد النظام ، كذلك فان سجله كان مأساويا . ولكن ، رغم ذلك ، يظل أحد مكونات اليسار في ايران (الذي هو - أي اليسار - ضعيف بمجمله) وهو الجهة الوحيدة التي تجنبت أغراءات الخطابية المتفائلة كطريقة للتغلب على المشاكل الموضوعية التي تواجه المعارضة . وكما سنرى ، هذا هو المآزق الذي وقع فيه جيل ما بعد عام ١٩٦٣ من المناضلين وهم يحاولون كسر القيود التي أعاقَت المنظمات الاقدم .

التنظيمات ٣ : العصابات

كان باستطاعة الجيل الاصغر من المناضلين الذي نشط في أوائل الستينات أن يرى أن المعارضة الايرانية قد مرت بثلاث هزائم منفصلة منذ سقوط رضا خان : في الاعوام ١٩٤٦ ، ١٩٥٣ و ١٩٦٣ . ولذا ليس هناك ما يشير العجب في أنهم تحولوا بعيدا عن الجبهة الوطنية وحزب تودة وعن الوسائل غير العنيفة التي كانت هاتان المنظمتان تدعوان اليها . وتحولوا بدلا من ذلك الى مصدر الهام آخر هو نماذج النضال التي بدىء بها في أماكن أخرى من العالم الثالث ، وعلى الخصوص الى نظريات حرب العصابات التي كانت سائدة في أواخر الستينات : في فيتنام ، والصين ، وكوبا ، وفلسطين . فترجمت أعمال ماوتسي تونغ وهوشي منه وريجيس دوبريه وتشي غيفارا وجرت محاولات عدة لتطبيق هذه الكتابات في ايران نظريا وفي الممارسة .

كان مناخ هذه الفترة في اوساط الطلاب الايرانيين مناخ احباط هائل . فقد تبعت هزيمة عام ١٩٦٣ فترة ركود من جانب المعارضة المدنية ، أما فترة الاسترخاء بعد العام ١٩٦٥ فقد

اتخذت شكلا أدبيا غالبا . وكانت المقاومة المسلحة قد حدثت في الريف ، ولكن هذه المحاولات كانت مقتصرة على قوميات بعينها وكان مصيرها الهزيمة (قبيلة قاشقي في مقاطعة فارس في الفترة ١٩٦٢-١٩٦٣ ، والعرب في خوزستان في فترة ١٩٦٤-١٩٦٥ ، والاكراد في فترة ١٩٦٧-١٩٦٨) . وانبثق في هذه الفترة عدد من الجماعات المختلفة كانت كل منها تدعو الى ممارسة معارضة مسلحة ضد النظام .

يبدو أنه كان هناك ما بين خمس الى عشر جماعات من هذا النوع في اواخر الستينات (٢٢) ، ولكن اثنتين منها فقط بدأتا وحافظتا على المعارضة المسلحة للنظام وهما : مجاهدي الشعب وفدائيي الشعب . وقد انبثقت الاولى عن حركة تحرير ايران ، وهي الجماعة التي أسسها مهدي بازركان في العام ١٩٦١ والتي انفصلت في ما بعد عن الجبهة الوطنية (٢٣) . وفي وقت من الاوقات حاولت هذه الجماعة دون نجاح أن تكسب مهدي بازركان الى سياستها في الكفاح المسلح باعطائه نسخة من أعمال ماوتسي تونغ . ففي عام ١٩٦٦ قامت مجموعة مرتبطة بحركة التحرير بإنشاء منظمة عصابات ، عرفت بمنظمة مجاهدي الشعب . وبدأت عملها المسلح بعد خمس سنوات من الاعداد ، أي في العام ١٩٧١ .

وفي حين ان من الصعب تحديد ايديولوجية هذه الجماعة بدقة ، الا أنه يمكن القول ان المفاهيم الرئيسية مستقاة من التفكير الاسلامي : فقد كانت تقاتل ضد « الطغيان » و « الزيف » ، وفي

(٢٢) بالاضافة الى الجماعتين الصينيتين الاتجاه المذكورتين سالفا ، كان هناك جماعة « فلسطين » مكونة من عدد من النشيطين بقيادة شكر الله بكسيجاد ، اعتقل افرانها في العام ١٩٧٠ عندما كانوا يحاولون عبور الحدود الى العراق للالتحاق بصفوف الثورة الفلسطينية ، واعتقل ايضا ٤٣ شخصا في شباط (فبراير) ١٩٧٠ واتهموا بالانضمام الى جماعة امة ايران الاسلامية ، اما جماعة قضية الشعب (ارمانير خلق) فقد ألقي القبض على جميع عناصرها في العام ١٩٧١ وقبل أن تبدأ نشاطها العسكري . وبالتأكيد كان هناك جماعات أخرى .

Iran Research, no. ١, June 1972.

(٢٣)

سبيل نوع عام من الحرية . ويمكن استشفاف بعض ملامح تفكير المجاهدين من خطبة ألقاها أحد قادة هذه الجماعة ، سعيد محسن ، أثناء محاكمته في العام ١٩٧٢ . فقد بدأ بتبرير أعماله على أساس مقتطف من القرآن يدعو المؤمنين الى « الجهاد في سبيل الله » و « محاربة الشيطان » (٢٤) . وحدث في العام ١٩٧٥ خلاف داخل المجاهدين . فقد أعلنوا أنهم الآن لا يرفضون موقفهم الاسلامي السابق وحسب ، بل أنهم ليسوا فقط حزبا علمانيا ، وانهم أيضا قرروا أن ينتقدوا الدين في نشراتهم . كما أنهم انتقدوا سياساتهم السابقة لاعتمادها المتطرف على العمل العسكري المحض ولفشلهم بالاتحاد مع قوى المعارضة الاخرى . وادعوا أن نصف الاعضاء قد طردوا من المجموعة لمعارضتهم لهذا التغيير ، وان ايديولوجيتهم أصبحت الآن « ماركسية لينينية » . ولكن رغم هذا التغير المفاجيء والمدهش في آن واحد لموقفهم ، إلا أنه ليس هناك من شك في أن بعض المجاهدين لا يزالوا يتبنون الدين في معارضتهم للنظام . ورغم طبيعة رجال الدين والبازار فان النداءات المصاغة بهذه اللغة يمكن لذلك ان تستمر لفترة طويلة من الزمن في أن تشكل أساسا للأعمال المسلحة ضد الدولة .

أما الجماعة الرئيسية الثانية فقد نشأت عن حزب تودة ، وادعت على الدوام انتماءها الى الماركسية . فقد أسس المجموعة بضعة أعضاء من حزب تودة تركوه في العام ١٩٦٣ ، وكان قائدهم بيجان جازاني المولود عام ١٩٣٧ والذي كان قد اعتقل عقب انقلاب ١٩٥٣ . وفي العام ١٩٦٨ اعتقل جازاني وستة آخرون من أعضاء هذه المجموعة (ويقال أن شهرياري عميل سافاك في حزب تودة هو الذي وشى بهم) ولكن خمسة أعضاء منهم تمكنوا من الفرار: اثنان منهم هما علي أكبر صفاي فراهاني ومحمد اشتياني هربا من ايران وقضيا سنتين يعملان مع المقاومة الفلسطينية بينما ظل الثلاثة الآخرون في ايران بصورة سرية ، وكان قائد هذه المجموعة

Biography of Said Mohsin, Published by the Liberation Movement of Iran, Abroad, January 1976, p. 5. (٢٤)

الآخيرة هو حامد أشرف الذي ولد في العام ١٩٤٦ وكان بطلا للتسلق والرياضة (الجمباز) في جامعة طهران (٢٥) . وفي العام ١٩٧٠ عاد عضوا المجموعة اللذان كانا يعملان مع الفلسطينيين الى ايران - وفي ذلك الحين كان ٢٢ آخرون قد انضموا الى المجموعة - وفي أوائل عام ١٩٧١ أعدت المجموعة لعملها المسلح الاول وهاجمت مركزا للجندرية في سيكال الجبلية الواقعة في شمال طهران . وقد وقع الهجوم على سيطرة في ٨ شباط (فبراير) ١٩٧١ وكان أول حادث في حملة العصابات . وكان هذا الهجوم فاشلا من وجهة نظر عسكرية محضة ، ذلك أن قوات الامن استطاعت صد المجموعة وخلال بضعة أيام كان ١٥ من رجال العصابات قد قتلوا أو ألقوا القبض عليهم . ولكن هذا العمل من الناحية السياسية أصبح زمرا لنهاية أكثر من سبع سنوات من السلبية في وجه جهاز الدولة ، كما أنه وجد صدى له في الوسط الطلابي حيث كانت تعمل المجموعتان .

وحوالي هذا الوقت كانت مجموعة أخرى ذات ايدولوجية مشابهة يقودها مسعود أحمد زاده ، وهو ابن أحد أنصار مصدق البارزين ، تخطط للعمل المسلح ، وفي ربيع عام ١٩٧١ هاجمت هذه المجموعة مركزا للشرطة في منطقة قلهاق في طهران . كذلك استطاعت مجموعة حامد أشرف ، رغم النكسة التي أصابتها ، أن تفتال المدعي العام العسكري الجنرال فارسو حوالي الوقت ذاته . وفي أعقاب هذه الحوادث الثلاثة انضمت المجموعتان مع بعضهما لتشكلا منظمة فدائيي الشعب الايراني (فدائيي خلق) (٢٦) .

يمكن تلخيص الملامح الرئيسية للمجاهدين والفدائيين في السنوات الست ما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٧ كما يلي : اقتصرت عمل المجموعتين على عمليات محددة ومفاجئة وسريّة : انفجارات ، وهجمات على المصارف ، وهجمات على مراكز الشرطة ، واغتيالات .

The Life of Hamid Ashraf, London, 1977.

(٢٥)

(٢٦) استقيت المعلومات بشأن نشاط العصابات من

ومن مطبوعات المنفى الأخرى . Iran Research, Iran's people struggle

ومن الامثلة على هذا الصنف الاخير ان الفدائيين بعد أن قاموا بقتل الجنرال فارسنيو في نيسان (ابريل) ١٩٧١ قتلوا أيضا عددا آخر من أنصار النظام : مصطفى فاتح ، وهو صناعي كان بعض عماله قد قتلوا رميا بالرصاص خلال اضراب عام ١٩٧١ ، قتل في شهر آب (اغسطس) ١٩٧٤ ، وفي آذار (مارس) ١٩٧٥ قتل الفدائيون رئيس حرس الشرطة الملحق بجامعة آريامهر في طهران ، وكذلك شهرياري الذي اتهم بأنه عميل سافاك داخل حزب تودة . كما أن المجاهدين قتلوا أحد رسمي السافاك الجنرال طاهري في آب (اغسطس) ١٩٧٢ ، وكذلك عددا من الاميركيين العاملين في ايران : الكولونيل لويس هوكنز وهو ضابط ملحق بالسفارة الاميركية في طهران وذلك في حزيران (يونيو) ١٩٧٣ ، وفي أيار (مايو) ١٩٧٥ قتل عقيدان في سلاح الجو الاميركي ، وفي آب (اغسطس) ١٩٧٦ قتل ثلاثة مدنيين اميركيين كانوا يعملون في شبكة آيبكس Ibx السرية للتجسس .

لا يوجد سجل لعدد العمليات التي تم القيام بها في الاصل ولا لعدد الصدمات التي كانت قوات النظام المبادرة فيها ، ولكن يبدو أن عدد الحوادث كان كبيرا في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ ، وأنه ازداد مرة أخرى في العام ١٩٧٦ إلا أن النظام بعد كل زيادة من هذه الزيادات كان قادرا على القاء القبض على عدد هام من أولئك المشاركين وقتلهم . وتقول المصادر الحكومية أنه قتل بين شباط (فبراير) ١٩٧١ وآب (اغسطس) ١٩٧٦ ، ٥٥ من رسمي النظام في صدمات مع رجال العصابات ، وأن ٣٠٠ شخص على الأقل أعدموا لقيامهم بأعمال عصابات في الفترة ذاتها ، في حين يقدر عدد الذين قتلوا في صدمات مع قوات النظام بأكثر من ٣٠٠ . وفي ما عدا هذه التفاصيل تمكن ملاحظة عدد من السمات العامة لحركة العصابات . أولا ، كان كافة المشاركين تقريبا من المثقفين بمعنى أو بآخر ، اذ كانوا قد تلقوا تعليما جامعا وتوصلوا الى موقفهم السياسي خلال الفترة التي قضوها في الدراسات العليا ، حتى ولو كانوا قد أتوا من أصول فقيرة . وعدد العمال بين الذين تفيد التقارير أنهم قتلوا أو القي القبض عليهم قليل جدا ،

في حين أنه لم يكن بينهم أي شخص من الريفيين الفقراء . وترتبط هذه السمة بسمة أخرى هي بالتحديد أن كافة العمليات بعد الحادث الأولى من سيهكال وقعت في المدن الكبيرة ، وخاصة في طهران ، وبدرجة أقل في مشهد وأصفهان وتبريز . لقد ظنت بعض الكتابات الأولى حول الكفاح المسلح في إيران أن هناك امكانيات لشن حرب عصابات في الريف مستعيرة أفكار ماو وغيفارا أو مستلهمة تاريخ المقاومة القبلية في إيران . لكن الظروف في إيران لم تكن مواتية لهذا الشكل من أشكال المقاومة، بل يعتقد أن الفلاحين المحليين قد وشوا ببعض أولئك الذين اشتركوا في عملية سيهكال ، بينما كانت حملة العصابات التي قادها الدكتور هوشانغ عزمي في لورستان عام ١٩٧٤ حادثا محليا ذا اصول قبلية ويبدو أنه لم يكن له أية علاقة بتنظيمات العصابات.

ان أهم سمات الحركة هي أنها عملت في ظروف بالغة السرية والصعوبة . اذ لم يكن لأي من المنظمين روابط بأي من المنظمات السياسية الجماهيرية القائمة عندما بدأت ، وثبت أنه لم يكن من الممكن اقامة منظمات كهذه في الفترة منذ ذلك الحين . ففي حين أن كلا من المنظمين قد ظل على قيد الحياة بشكل أو بآخر خلال السنوات الست ، إلا أن قادة العمليات الأولى قد قتلوا جميعهم تقريبا . وقد قتل آخر أفراد المجموعة الاصلية التي قامت بالهجوم على سيهكال ، حامد أشرف ، في صدام في طهران في آب (اغسطس) ١٩٧٦ .

استراتيجية العصابات

ان المشاكل التي تصادفنا من نوعين : أولا ، ما هي أشكال العمل الممكنة المؤثرة سياسيا في ظل أنظمة مثل النظام الذي يوجد في إيران ؟ ثانيا ، كيف يساهم نشاط العصابات المدني في نمو معارضة ؟ ولا يكفي لبحث هذين السؤالين في الاطار الإيراني مجرد الإشارة الى الحدود الموضوعية لحركة العصابات ، ذلك أنه يمكن القول أن هذه الحدود قد يتم التغلب عليها مع الوقت ، أو

القول بأن وجهات نظر المراقبين الخارجيين لا أساس لها لانها لا تعي الاثر الشعبي العميق الذي تتركه الاعمال العسكرية . فبدلاً من ذلك يمكن تعيين المشكلة في نطاق آخر هو نطاق الاعمال النظرية لرجال العصابات ، ذلك أن هذا هو النطاق الذي تبدو فيه أكثر وضوحاً نقائص استراتيجيتهم .

هناك أربعة نصوص رئيسية شكلت أساس استراتيجية العصابات في إيران . ورغم أن آخر هذه النصوص قد كتب عام ١٩٧٣ ، إلا أن الافكار التي يحتويها استمرت في هداية المعارضة من رجال العصابات . ومؤلف هذه النصوص الاربعة جميعاً من جماعة الفدائيين ، ولذا يمكن الافتراض لهذا السبب انها تتضمن تحليلاً أكثر تماسكاً من النداءات الخطابية التي وجهها الجيل الاول من المجاهدين . هذه النصوص الاربعة هي :

١ - حول ضرورة الكفاح المسلح ودحض نظرية ((البقاء)) ، بقلم أمير برفيزبويان ، الذي كتب في ربيع العام ١٩٧٠ .

٢ - الكفاح المسلح : استراتيجية وتكتيك ، تأليف مسعود أحمد زاده ، كتب في صيف ١٩٧٠ .

٣ - ما الذي يجب أن يعرفه الثوري ، تأليف علي أكبر صفاي فراهاني ، كتب في العام ١٩٧٠ .

٤ - الكفاح المسلح : طريق تعبئة الجماهير ، تأليف بيجان جازاني ، كتب عام ١٩٧٣ (٢٧) .

ان هناك اختلافات معينة ما بين هذه النصوص . فأحمد زاده وجازاني يبدو أنهما يؤكدان أكثر على امكانية الكفاح المسلح في الريف مما يفعل الاخران . كما أن أحمد زاده من جانبه يرى

(٢٧) by 'Iran : the struggle within' , Poyan issued an Support Committee for the Iranian people's struggle, Newyork, 1975; Ahmad Zadeh issued 1976 by the same group ; Farahani by the Iran Research group, London, 1973; Jazani by the Iran committee, London, 1976.

أن الكفاح المسلح استراتيجية لحركة التحرير كلها ، بينما يرى الآخرون بدرجات متفاوتة أنه تكتيك أولي سيحفز حركات سياسية أخرى ذات طابع جماهيري . ومع ذلك عندما يتعلق الأمر بالأفكار الرئيسية لرجال العصابات ، تشترك النصوص الأربعة في افتراضات مشتركة وفي نقاط ضعف مشتركة هي الأخرى . ومنذ أن كتبت هذه النصوص الأربعة لاقى مؤلفوها حتفهم على أيدي النظام . فقد شارك فراهاني بالهجوم على سيهكال وألقي القبض عليه ومات في السجن في آذار (مارس) ، أما بويان فقد قتل في معركة في حي نيريهافاي في طهران في أيار (مايو) ، كذلك ألقى القبض على أحمد زاده في ما بعد عام ١٩٧١ وعذب وأعدم في شباط (فبراير) عام ١٩٧٢ ، وأما جازاني فقد اغتيل مع عدد من رفاقه في السجن في وقت ما من أوائل عام ١٩٧٥ . ومع ذلك ، ورغم أن الأربعة يمثلون جيلا من المفكرين والمناضلين تم القضاء عليه ، إلا أن الأفكار التي حملوها ظلت هي الأفكار الهادية لحركة العصابات . وبهذا المعنى يمكن تقييم نظريات العصابات بالإشارة إلى هذه النصوص . يمكن تلخيص جميع هؤلاء الكتاب كما يلي :

١ - **أفلاس المنظمات القديمة** : على سبيل المثال ، يراجع فرحاني السنوات الثلاثين الماضية لنشاط الجبهة الوطنية وحزب تودة وينتهي إلى القول أنهما كليهما لم يعودا قادرين على لعب دور سياسي . أما بويان فيشجب أولئك ، مثل حزب تودة ، الذين يركزون جهودهم على « البقاء » ويحجمون عن بدء الهجوم على النظام . أما أحمد زاده ، من ناحيته ، فإنه يصف حزب تودة بأنه « كاريكاتور لحزب ماركسي - لينيني » ويشجب الحزب والجبهة الوطنية بسبب « التكتيكات المؤدية إلى الشلل » التي اتبعت في فترة ١٩٦٠-١٩٦٣ (٢٨) .

٢ - **سلبية العمال والفلاحين** : يكتب جازاني أن « الغالبية

Farahani, op. cit., pp. 55-61 ; Jouyan, op. cit., p. (٢٨)
28 ; Ahmad Zadeh op. cit., p. 2.

العظمى من الطبقة العاملة تفتقر الى الحد الأدنى من الوعي السياسي والطبقي » ، ويقارن أحمد زاده الوضع في إيران حيث وصل القمع حدودا جعلت من المستحيل قيام معارضة عمالية بروسيا القيصرية حيث كان ذلك ممكنا . ويذهب فرحاني الى أنه « في ظل الظروف الراهنة ليس هناك أساس لفكرة قيام الفلاحين بانتفاضة فعلية أو بحرب عصابات ريفية » (٢٩) .

٣ - ضرورة قيام مجموعة طليعية بأعمال مسلحة كوسيلة وحيدة لتحدي النظام : يكتب فرحاني : « ليس لدينا أي شك في أن الصدام السياسي مع نظام هو في جوهره ديكتاتورية عسكرية ليس ممكنا الا عبر الكفاح المسلح ... ان منظمة تنفق وقتا كبيرا في التسييس وتؤجل العمليات العسكرية حتى مرحلة لاحقة لن تنجح أبدا » . ويؤكد بويان بشدة على الحاجة لكسب الدعم ضمن السكان بتحدي سلطة العدو التي تبدو أنها مطلقة بما يسميه بـ « السلطة الثورية » . ويقول أحمد زاده مؤكدا على دور الطليعة : « فقط عبر أحد أشكال العمل الثوري ، أي الكفاح المسلح ، وبهز الحاجز الضخم يمكن للطليعة أن تبين للجماهير النضال الذي يجد طريقه في التاريخ » (٣٠) .

ان اثر الكتابات الاخرى حول حرب العصابات واضح في هذه الكتابات التي نحن بصددھا ، وخاصة اثر نظريات العصابات الاميركية اللاتينية التي تقول أنه يمكن بناء المنظمات عبر النضال، والنظريات التي تقول بأن الاعمال المسلحة التي تقوم بها جماعات سرية صغيرة يمكن أن تؤدي الى أعمال سياسية أوسع يقوم بها المضطهدون (٣١) . غير ان الكتابات الايرانية تعيد كذلك انتاج

(٢٠) Jazani, op. cit., p. 39 ; Ahmad Zadeh, op. cit., pp. 28-9, Farahani, op. cit., p. 47.

(٢٩) Farahani, op. cit., pp. 62-3 ; Pouyan, op. cit., p. 24; Ahmad Zadeh, op. cit., p. 34.

(٣١) نجد نقدا فذا لهذه النظريات في بحث Joao Quartin, 'Régis Debray and the Brazilian Revolution', New Left Review, no. 59, January - February

نقاط الضعف في كتابات أميركا اللاتينية ، بالإضافة الى أن مشكلة حركة العصابات في ايران عملت في ظروف موضوعية في قوة الظروف في معظم أقطار أميركا اللاتينية ، ان لم تكن أفسى منها : ولا يقتصر الامر فحسب على أن هذه الجماعات تعمل دون أية روابط مع تشكيلات سياسية جماهيرية سابقة لها (بالمقارنة مع الاورغواي والارجنتين والتشيلي) ، بل كان عليها أيضا أن تواجه جهازا قمعيا في مستوى اعداد أي جهاز قمعي في أميركا اللاتينية. وإذا ما أخذنا بالاعتبار ان كافة مجموعات العصابات في أميركا اللاتينية ، خارج كوبا ، قد لاقت الهزيمة ، تبين لنا أن احتمالات هذا الشكل من النضال في ايران ضئيلة بالفعل .

اتسمت ايدولوجية رجال العصابات ، سواء المجاهدين أو الفدائيين ، في أوائل السبعينات بما يمكن تسميته بشكل عام موقفا « غيفاريا » ، أو « ديبيريا - نسبة الى ريجيس ديبيري » ، أي انها قللت من متطلبات التنظيم السياسي وأشكال الممارسة السياسية غير الضيقة ، ووصفت قدرا عظيما من التأكيد على فعالية الاعمال المسلحة التي تقوم بها جماعات صغيرة مناضلة . ولقد تم انتقاد هذه النظرية في كتابات أخرى ليس اقلها أهمية كتابات ريجيه دوبري المتأخرة نفسها ، ولذا فاننا لسنا بحاجة الا الى ايرادها بشكل ملخص جدا . أولا ، تتسم هذه النظرية بالطوعية - أي بالفشل في رؤية شروط نمو الحركة الجماهيرية والتأكيد فقط على أعمال مجموعة صغيرة . فأحمد زاده على سبيل المثال يهزأ بالحجج القائمة على « الافتقار الى ظروف موضوعية » ويقول : « ينبغي على الطبيعة الحقيقية نفسها أن تصدر المقدمة خلال الكفاح المسلح وعبر العمل السياسي - العسكري ... وتستطيع النواة السياسية - العسكرية نفسها وبدئها لحرب العصابات وخلال عملية تطوير هذه الحرب أن تبني الحزب ، وأن

وكذلك في

Dictatorship and Armed struggle in Brazil, London, 1971,
pp. 168-76.

تبنى الطليعة السياسية - العسكرية المنظمة للشعب جيش الشعب « . ثانياً ، انها تتضمن مبالغة في تقدير امكانية العمل المسلح كشكل من اشكال الدعاية . في تحليل هاتين الجماعتين ، ان أعمال رجال العصابات المسلحة تؤدي هي ذاتها الى تعبئة الجماهير وتصلبها فتنتفض ضد النظام . ثالثاً ، تتميز هذه الكتابات بأخلاقية تتكرر باستمرار ، يجري التأكيد بها على البطولة والتضحيات بالذات ، وتلك مفاهيم تستند أحياناً على صبغة دينية ، ويخصص لها مكان بارز على حساب الاشكال التنظيمية الأخرى الأكثر مادية التي يتطلبها نضال العصابات الناجح . كذلك يرجع فشل حزب تودة والجهة الوطنية بقدر كبير من التسرع الى فشلها في الاستجابة للمعايير الاخلاقية الرفيعة التي يتطلبها الوضع ، وفي هذه الطريقة يوفر رجال العصابات عناء التفحص الاوثق والاكثر صعوبة للظروف السياسية التي تمت فيها هزائم عام ١٩٥٣ و ١٩٦٣ .

في السنوات الخمس بين الهجوم على سيهكل وصيف عام ١٩٧٦ استمرت جماعات العصابات على قيد الحياة وأنزلت بقوات النظام عدداً من الهجمات . ولكنها مع ذلك أيضاً فقدت معظم قادة الجيل الاول وبدأت أنها وصلت طريقاً مسدوداً ، فلم تستطع أن تبني أي جسور سياسية بين جماعاتها الصغيرة السرية وبين السكان المضطهدين (بفتح الهاء) بشكل عام ، كذلك ، في الفترة التي بدأ الوضع فيها صعباً جداً ، وقعت تغيرات هامة حولت من دوريهما . فأولاً ، بدأت الجماعتان بتستخلصان دروس سنواتهما الخمس الاولى وتعطي العمليات العسكرية المقام الثاني بعد المبادرة السياسية مباشرة . وفي الوقت ذاته أصبح هذا ممكناً أكثر عندما بدأ الشاه ، الواصل من نفسه ، في السماح لنشاطات الاحتجاج من الحد الأدنى . وإذا كانت سنوات النضال المعزول توضح الحدود الشبيهة بحدود حركات العصابات المدنية في أميركا اللاتينية ، فان الفرص الجديدة بعد العام ١٩٧٦ بينت العكس ، وبالتحديد بينت أن حركات كهذه يمكن أن تنمو الى حركات سياسية أوسع حالما يبدأ النظام القمعي بالضعف . ان

نجاحات الكوبيين ، ونجاحات « المونتونيروز » ، حتى ولو كانت لفترة محدودة ، في الأرجنتين في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، و « الساندينistas » في نيكاراغوا عام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، توضح هذه الامكانية .

مع ذلك ينبغي القول أن عمل رجال العصابات أنفسهم لم يكن هو الذي خلق الوضع السياسي الجديد ، بل خلقتهم قوى داخل المجتمع الإيراني ووجد المجاهدون والفدائيون فيه دورا سياسيا جديدا يمكن لهم أن يلعبونه .

الفصل التاسع

السياسة الخارجية

السياسة الخارجية

اتبع النظام منذ منتصف الستينات سياسة خارجية وضعت خصيصا كي تجعل من ايران القوة المسيطرة في غرب آسيا . وقد حظي هذا الهدف بتشجيع الولايات المتحدة وهو في الوقت ذاته هدف أصبح ممكنا بسبب التحول الداخلي الحاصل في ايران - قمع المعارضة في الداخل ، ووفرة الموارد المالية اللازمة . ان ايران هي دون منازع أوضح مثال على ما يعرف بمبدأ نيكسون- ويمكن وصف هذا بأنه النظرية القائلة بضرورة أن تقوم مجموعة مختارة من دول العالم الثالث الرأسمالية بدور نشيط عسكريا وسياسيا ، معتمدة في المقام الاول على مواردها الذاتية ، وتسهم في هذه الطريقة بنشر والمحافظة على استقرار الرأسمالية الامر الذي تحمته الولايات المتحدة وحدها تقريبا منذ الحرب العالمية الثانية .

هناك خمسة عوامل توضح لماذا أصبحت ايران إحدى الدول التي تحتم عليها القيام بمثل هذا الدور . أولا ، ان ايران ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت حليفا مقربا من الولايات المتحدة ، لا يعني هذا ، كما سنرى لاحقا ان العلاقات بين واشنطن وطهران كانت ساكنة ولا يعني أيضا أنه لم تتعرض ، وسوف لن تتعرض

العلاقات بين البلدين للدخول في خلافات في ما بينها . الا انه يعني أن الولايات المتحدة ضمنت النظام الإيراني منذ العام ١٩٤٥ ، وأصبحت رغبة منذ أواخر الستينات في أن تدعم توجه إيران نحو تحقيق السيطرة الإقليمية عن طريق تزويدها بأقصى درجات الدعم الدبلوماسي والعسكري طلبته إيران . ولولا الدعم الأميركي ما كان يمكن لسياسة إيران الخارجية أن تحقق ما حققته حتى الآن : بل ، في الواقع ، سيستحيل عليها بذلك . ثانياً ، تحتل إيران موقعا استراتيجيا هاما في آسيا ، ما دامت أنها إحدى أقوى البلدان الرأسمالية من وجهة نظر اقتصادية وعسكرية تقع بين أوروبا الغربية واليابان . فالسعودية ، الأكثر ثراءً ، لا تتمتع لا بالسكان ولا بمقدرة إيران العسكرية . والبلدان الوحيدتان اللذان يمكن مقارنتهما بإيران من حيث عدد السكان هما مصر وتركيا ، إلا أن أيًا منهما لا تتمتع بالموارد الاقتصادية الناتجة عن النفط والتي تستطيع إيران ، الآن على الأقل ، استخدامها . وهناك ، إلى الشرق من إيران ، الهند بجيش أقوى بالإضافة إلى أنها تشكل قوة رأسمالية أعظم ، إلا أنها ، مثل مصر ، معاقة بمشاكلها الداخلية ، فضلا عن أنها لم تطور علاقات مماثلة مع الولايات المتحدة .

على أي حال ، إن إيران ليست فقط بمثابة مركز استراتيجي بسبب علاقتها مع الخليج والبلدان الرأسمالية الأخرى ، ولكن أيضا بسبب وقوعها إلى الجنوب من الاتحاد السوفياتي ، حيث كانت إيران ولا تزال تتلقى الدعم الأميركي منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو أمر يجد مبرره الوحيد من خلال أن إيران معرضة لتهديد سوفياتي . ورغم زيف هذا الادعاء ، إذ أن الاتحاد السوفياتي إن قام بغزو إيران فهو سيفعل ذلك فقط في حالة قيام مواجهة دولية شاملة حيث لن يكون بمقدور إيران مقاومة الجيش الأحمر ، فإن هذا الزعم المفترض وفر غطاء قانونيا لسياسة إيران الخارجية ولوضعها العسكري حتى منتصف الستينات . ومن ناحية أخرى ، انتهت فترة الحرب الباردة متلة متتصفت الستينات ، وطرا تحسن على العلاقات بين إيران والاتحاد

السوفياتي . وهكذا ، في حين أن الاتحاد السوفياتي يفترض أنه السوفياتي . وهكذا ، في حين أن الاتحاد السوفياتي يفترض أنه ظل مصدرا لاهتمام النظام الإيراني الأكبر والبعيد المدى ، فإن هذا الأخير أصبح بإمكانه التركيز على اهتمامات أكثر الحاحا، وإعادة استخدام قواته بغية التعامل مع مناوئين اقليميين آخرين .

هناك عنصران آخران يشكلان الأساس لسياسة إيران الخارجية ، وهما ذا طابع داخلي . ان مبادرات السياسة الحالية لايران ممكنة فقط بسبب تعزيز الدولة في الداخل . فقد كانت ايران في فترة ما قبل الستينات ، رغم أنها لم تكن مستعمرة (بفتح الميم) ، خاضعة دائما للنفوذ الاجنبي الذي كان باستطاعته أن يحرك اتجاهات شتى في السياسات الإيرانية بسبب الانقسامات الداخلية في البلاد . ورغم مبالغة الإيرانيين بدرجة مثل هذه التدخلات ، فإن مما لا شك فيه هو ان الانقسام الداخلي أتاح الفرصة للتدخل الخارجي بأشكال شتى - خلال الثورة الدستورية، وفي فترة ١٩٤١-١٩٥٣ ، ومرة أخرى في أوائل الستينات . وأكثر من ذلك ، ان الاهتمام الرئيسي للدولة كان في الداخل ، البقاء والقمع ، في حين أن سياسة خارجية متماسكة ونشطة لم تحتل مركزا يذكر . ومنذ أوائل الستينات ، وعلى وجه الخصوص بعد سحق انتفاضة شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٣ ، استمر النفوذ الاجنبي وخاصة النفوذ الأميركي ، إلا أن هذا النفوذ كان خاضعا لتوجيه من الحكومة ذاتها ، وليس من خلال جهات من الوسط السياسي المحيط بها . وقد حظيت الدولة بسيطرة سياسية كاملة وقد مكنها هذا من تطوير سياسة خارجية نشيطة .

وأكثر من ذلك ، ان هذه العملية كانت وثيقة الارتباط بتعزيز دور الشاه ذاته . وقد عبر عن ذلك كاتبان يتعاطفان مع النظام بالشكل التالي : « ... لقد وضع الشاه بنفسه جميع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية منذ أواخر الخمسينات » (١) .

Shahram chubin and Sepehr Zabih, The Foreign (١)
Relations of Iran, Berkeley and Los Angeles, 1974, p. 10.

وليست هذه مسألة من يتخذ القرارات فحسب ، الا انها تشير الى عامل اسهم في تعزيز الشاه لمركزه بالذات ، حيث انه كان يطرح نمو السلطة الايرانية على أساس انها تثبت لمشروعية العرش الايراني . لقد قام الشاه بذلك وهو يجري المقارنات بملوك آخرين قاتلوا ضد أعداء ايران ، وقد استخدم نمو النفوذ الايراني كي يتجلبب برداء من الفخر القومي . وبالتالي ، اذا ما كان تعزيز الصرح الداخلي للنظام بطريقة ما شرطا للسياسة الخارجية الحالية، فان هذه الاخيرة تساعد في التأكيد على وجود القوة المحلية وتعزيز الصورة السياسية التي يحاول الشاه أن يقيمها . عند هذه النقطة تتقاطع القومية مع الملكية والقوة العسكرية .

وأخيرا ، ان محاولة ايران السيطرة على غرب آسيا لا تتم في بيئة ساكنة ، ولكن في اطار من تحلل النظام الاستعماري الذي جرى بناؤه في العقود السابقة للحرب العالمية الاولى . ومن أكثر ظواهر ذلك وضوحا هو مغادرة بريطانيا لشبه الجزيرة العربية : وقد بدأ ذلك مع استقلال الكويت في العام ١٩٦١ ، وتلته انسحابات من جنوب اليمن في العام ١٩٦٧ ، ومن دولة الامارات العربية المتحدة وقطر في العام ١٩٧١ ، ومن عمان في العام ١٩٧٧ . وببساطة بالغة ، حاولت ايران أن تحل محل بريطانيا كقوة عسكرية مهيمنة وكحام لانظمة الحكم المحلية القائمة ، في حين ان هذه الانظمة تتمتع باستقلال سياسي كانت محرومة منه في ظل الاستعمار البريطاني . وهناك ، بالإضافة الى ذلك ، جانب آخر للآثار الاقليمية ، وهو بالتحديد بروز اشكال مختلفة لحركة تحرير وطنية . وما دامت الدول المجاورة لايران والواقعة تحت دائرة النفوذ الايراني واقعة تحت سيطرة انظمة محافظة ، فان هذا قلل من مبررات التدخل الايراني . اما ذلك الذي مهد طريق البداية امام ايران فكان الاطاحة بهذه الانظمة وبروز تهديد ماثل لبعضها الاخر . فقد أطيح بالملكيات في كل من العراق في العام ١٩٥٨ ، وفي شمال اليمن في العام ١٩٦٢ ، وفي أفغانستان في عام ١٩٧٣ وقامت جماعات العصابات بعمليات عسكرية في عمان (١٩٦٥) وفي باكستان بعد ١٩٧٣ . وقد حاولت ايران أن تلعب دورا أيضا

مضادا للثورة في أماكن أخرى - أثيوبيا وجنوب فيتنام وزائير .
في جميع هذه الحالات تبنى النظام دور إعادة الاستقرار الى
وضع أصبح مضطربا بفعل نهاية الاستعمار .

ويمكن للمرء أن يلخص هذا بالقول انه منذ العام ١٩٤٥ وحتى
١٩٦٣ كان الهم المركزي لسياسة ايران الخارجية هو القمع
الداخلي : القضاء على التهديدات الموجهة للملكية وللنظام الرأسمالي
في داخل البلاد . وحتى ذلك الحين ، ان سياسة ايران الخارجية
غير جديرة بالاهتمام ، ما عدا تحالف ايران مع الولايات المتحدة .
فالقمع الداخلي يظل اهتماما رئيسيا الا أنه لم يكن مسألة من
الضرورة الملحة والثابتة . فالتركيز الجديد أصبح موجهها نحو
القمع الخارجي ، وهي سياسة تخدم مصالح الدولة الايرانية
والولايات المتحدة ومصالح حلفائهما الرأسماليين .

العلاقات مع الولايات المتحدة

تشكلت الروابط مع الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية
الثانية عندما توجهت البعثات العسكرية الاميركية نحو ايران
بغية وضع أسس قيام جهاز قمعي . وتمكنت الدولة الايرانية
بواسطة هذا العون من التغلب على أزمتي الفترة ١٩٤٥-١٩٤٦
وفترة ١٩٥١-١٩٥٣ التي أعقبت الاطاحة بمصدق ، وأصبحت
ايران جزءا مما يدعى بـ « الصف الشمالي » ، وهو الخط المؤيد
للغرب والمكون من الدول المتاخمة لحدود الاتحاد السوفياتي
الجنوبية ، بدءا من تركيا وحتى باكستان . والمعروف ان ايران
كانت قد انضمت الى حلف بغداد (سمي فيما بعد حلف السنتو)
في العام ١٩٥٥ ، وقد سهل ذلك من مهمة الولايات المتحدة في
تزويد ايران بالسلاح الذي يتطلبه القمع الداخلي في حين انها
كانت تبرر ذلك بالحديث عن حاجة الحلف المعادي للسوفييات ،
وفي الوقت ذاته حازت الولايات المتحدة على منطقة قواعد ملائمة،
انطلقت منها لتهديد الاتحاد السوفياتي .

في أواخر الخمسينات انجزت ايران تقريبا عملية القمع الداخلي ، وقللت تكنولوجيا الصواريخ المتطورة من الهمية العسكرية لبلدان مثل ايران . ودخلت العلاقات الاميركية - الايرانية ، من خلال هذا الاطار ، في مرحلة صعبة . فمن ناحية ، ان الاطاحة بعرش الدولة المجاورة العراق في شهر تموز (يوليو) ١٩٥٨ أفرغ الشاه الذي طلب مساعدات عسكرية اضافية من الولايات المتحدة . وكنتيجة لذلك تم التوقيع على معاهدة دفاعية بين البلدين في شهر آذار (مارس) ١٩٥٩ . ومن الناحية الاخرى ، بدأ الكونغرس الاميركي التحقيق في مسائل الفساد واساءة استخدام المساعدات الاميركية في ايران ، وعندما وصل كنيدي الى البيت الابيض في كانون الثاني (يناير) ١٩٦١ أوضح بأنه يجب على ايران ان تجري عملية اصلاحات داخلية اذا ما رغب نظام الشاه في البقاء . وكانت هذه سياسة مماثلة لتلك التي اتبعتها الولايات المتحدة في اميركا اللاتينية ، أما في ايران فقد كان كنيدي مصابا بالهلع من جراء تكهنات السوفييات القائلة بأن نظام الشاه سيسقط قريبا (٢) . وقد جاء رد الفعل على ضغوطات اميركا بأن أعلن عن « الثورة البيضاء » في العام ١٩٦٢ ، ورغم فصل رئيس الوزراء الايراني آنذاك اميني الموالي لاميركا في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٢ . كسبت السياسة الداخلية في ايران تأييد الولايات المتحدة ، واستمر الوضع على هذا المنوال خلال عقد ونصف العقد اللاحقين .

ولذلك ، ان العلاقات بين ايران والولايات المتحدة كانت وثيقة منذ اوائل الستينات ، وشهدت توسعا مضاعفا عدة مرات في التعاون العسكري بينهما . والفترة التي شهدت العلاقات خلالها ذروتها كانت في عهد ريتشارد نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤) وهي الفترة التي برزت ايران خلالها كقوة اقليمية رئيسية بدعم من الولايات المتحدة . وكتعبير رمزي عن أهمية هذا التحالف ، عين نيكسون ريتشارد هيلمز ، الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية الذي درس مع الشاه في صف واحد في سويسرا ، سفيراً

(٢) المرجع السابق

لواشنطن لدى طهران (٣) . وتقدر قيمة مبيعات الولايات المتحدة من العتاد الى ايران ستصل الى ٢٠ بليون دولار في الفترة ١٩٧١-١٩٨١ . وخلال هذه الفترة ، ترافق نمو ايران كقوة اقليمية مع نمو تعاونها مع الولايات المتحدة .

وهكذا ، ان الولايات المتحدة شكلت عنصرا أساسيا في سياسة ايران الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية ، الا أن هناك كثير من التغيرات في الطريقة التي سلكتها هذه العلاقات . فأولا ، ان التطور الاقتصادي لايران خفف من اعتمادها المباشر على الولايات المتحدة من جهة اقتصادية بسيطة (توقف العون العسكري الاميركي في العام ١٩٦٩) . واكثر من ذلك ، لقد حدثت نقلة في طبيعة المصالح الاميركية . فحتى أوائل الستينات ان الهم الاساسي للولايات المتحدة كان ان تحول دون قيام ثورة تهدد ايران . ومع تطور الازدهار النفطي ، فقد اصبح للولايات المتحدة مصالح اقتصادية أكبر في ايران : فهذه الاخيرة هي احد المستوردين الرئيسيين للسلع الاميركية ، وانها - حتى ولو كان لفترة من الزمن - أهم وأكبر مستورد للسلاح الاميركي في العالم ، بالإضافة الى أن ايران تشكل قوة رئيسية في داخل منظمة أوبك . وان هذا لا يمثل فقط نقلة في نوع المصلحة التي تملكها الولايات المتحدة ، بل انها مسؤولية أيضا عن الخلافات بين ايران وأميركا . والمعروف انه بعد ارتفاع أسعار النفط في العام ١٩٧٣ ، كان هم الولايات المتحدة مركزا على المحافظة على استقرار الأسعار ، في حين أن ايران التي تحتاج كل ما تستطيع الحصول عليه من عوائد النفط ، كانت تعمل على زيادة حجم عوائدها النفطية . في ضوء هذه التطورات ، تنشأ خلافات بينهما وتستطيع ايران أن تناور عندما تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة .

(٣) من رواية The company, London, 1976 ، من تأليف جون إيرلخمان المستشار السابق لنيكسون ، (وقد جرت نظرة الرواية في ما بعد تحت اسم Washington: Behind Closed Doors) وتحتوي الرواية على سرد دوائي للعلاقة بين نيكسون والشاه وهيلمز .

ان جانباً مركزياً ومحددا لهذه العلاقة هو السياسة الموجهة نحو الشاه . فهو يعرف ان الولايات المتحدة تدعمه ليس انطلاقاً من التعبير عن إخلاصها للعرش البهلوي بل لانه يبدو أفضل وخير من يستطيع أن يحمي المصالح الأميركية ، وذلك من خلال المعنى العريض للكلمة . ومما لا شك فيه هو أن الشاه كان قد درس بتعمق مصير ديكتاتور جنوب فيتنام « نجودين ديم » وديكتاتور كوبا « فولجنسيو باتيستا » ، ويعرف جيداً ان الولايات المتحدة مستعدة للتخلي عنه ، مثلما فعلت مع الآخرين ، عندما تجد مرشحاً أفضل منه . وقد أكد الشاه في مناسبات عدة على عدم إمكانية الاعتماد على العون الأميركي ، وأكد بشكل خاص على المخاطر الناتجة عن الاعتماد على الولايات المتحدة خلال حرب ما : ان فشل الولايات المتحدة في تقديم العون الى باكستان في حربها مع الهند في العام ١٩٦٥ (رغم أن باكستان عضو في السنتو) ، واعتماد إسرائيل الكامل على التموين الأميركي في حرب عام ١٩٧٣ ، دفع كلاهما طهران نحو إعادة النظر بالأمر . فالشاه لا يستطيع أن يفعل شيئاً في ظل ظروف مشابهة ، الا ان مثل هذه الاحداث تؤكد اعتماده الحيوي على سيد ايران الرئيسي .

هناك تعقيد آخر وهو وجود انقسامات هامة في السياسة العامة للامبريالية الأميركية بصدد ايران . ففي بعض المناسبات كان الكونغرس ينتقد برنامج الولايات المتحدة العسكري في ايران (١٩٥٩ و ١٩٧٦) ونشبت في وقت آخر ازمة بين وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية الأميركية (أي حول عون المخابرات المركزية الى الاكراد) وبين وزارتي الخارجية والدفاع الاميركيتين (مثلما حدث بشأن جهاز آيبيكس للتجسس) . وأكثر من ذلك ، لقد نشأت ازمات بين الولايات المتحدة كدولة ، وبين مصالح رجال الاعمال الأميركيين . فالدولة تعمل وفق وجهة نظر بعيدة المدى ازاء مشاكل والسياسات المتبعة في ايران ، في حين أن رجال الاعمال يعملون وفق قاعدة جزئية وقصيرة الاجل . ولذلك ، من التبسيط في مكان أن يتحدث المرء عن « سياسة أميركا في ايران » وكأنها كانت تمثل تناولاً منفرداً . وهناك ، لا شك ، تماسك عام في

سياسة الولايات المتحدة ازاء ايران ، الا ان التفرع في داخلها يجب أن يبقى في الازدهان كي يمكن توضيح بعض الازمات والنقلات التي تجري ملاحظتها .

فمن ناحيته ، ان الشاه يحاول ان يبالغ من خلافاته مع الولايات المتحدة كي يقدم نفسه كحاكم مستقل . فهو يستخدم موقفه بصدد أسعار النفط ومبيعات السلاح ، وحتى انه يرفض بشكل يتنافى مع العقل ، التهم الموجهة اليه بشأن التعذيب ، كي يلعب على أوتار المعزوفات القومية . لقد كان ولا يزال لهذا الامر أهمية محدودة ، اذ أن الشاه يدرك انه لا يمكن لنظامه ان يعيش طويلا لولا التعاون مع دولة الولايات المتحدة ورأس المال الاميركي . فلول الضمانات المقدمة من قبل الولايات المتحدة الى الدولة الايرانية ما كان يمكن للسياسات الخارجية والمحلية ان تكون موجودة في ايران ، كما أن اطار حدوث الازمة القائمة فعلا محدود بسبب طبيعة هذه الضمانات .

الدول الرأسمالية المتقدمة : التجارة والاستثمار

لعب التنافس الامبريالي ، في النصف الاول من القرن الحالي ، دورا هاما في الحياة السياسية في ايران ، حيث أن كلا من بريطانيا وروسيا القيصرية والمانيا والولايات المتحدة بعدها تحاول أن تزيد من نفوذها على حساب الدول الاخرى . ومنذ بروز الولايات المتحدة كزعيمة لا منازع لها للعالم الرأسمالي ، ومنذ قيام الدولة الايرانية ذاتها ، توقف هذا النوع من التنافس ، الا انه في حين ان الولايات المتحدة لعبت دورا عسكريا وسياسيا قياديا في ايران منذ أوائل الخمسينات ، فان اندماج ايران في النظام الدولي للعلاقات الرأسمالية مكنها من تشكيل نمط من الروابط الاقتصادية متعدد التوجهات .

قبل قيام السيطرة الاميركية ، كانت بريطانيا هي القوة الاكبر في ايران التي حافظت على درجة من التعاون السياسي والعسكري معها — أي مع بريطانيا — بسبب الروابط التاريخية وبسبب

الوجود البريطاني الذي كان مستمرا في الخليج . لقد زودت بريطانيا الجيش الإيراني بالعتاد الرئيسي (دبابات والحوامات) ، وقد عمل عدد من خبراء التدريب البريطانيين مع القوات العسكرية والبحرية الإيرانية . وكجزء من المعاهدة العسكرية السرية التي يشملها السنتو ، استخدمت طائرات تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني مطارات تقع في شمال إيران لأغراض التجسس فوق بحر قزوين ، حيث يتمتع الاتحاد السوفياتي بقواعد لاختبار الصواريخ (٥) .

ب ان التحول الأكبر الذي حصل في إيران كان في الحقل الاقتصادي وليس في الحقلين السياسي والعسكري ، حيث ظل التنافس الرأسمالي قويا . فالدولتان المسيطرتان في حقل إنتاج النفط منذ العام ١٩٥٤ ، كانتا بريطانيا والولايات المتحدة ، وذلك رغم منح شركات أخرى (فرنسية وإيطالية وألمانية ويابانية) حقوق التنقيب ، إذ لم يزد إنتاج هذه الشركات عن نسبة ٤٪ من إجمالي الإنتاج في منتصف السبعينات . أما في حقل الاستثمارات خارج النفط ، فقد كانت الشركات الأميركية قوية أيضا : فبين عامي ١٩٥٦ و ١٩٧٤ بلغ عدد الشركات الأميركية المستثمرة في إيران ٤٣ شركة من أصل ١٨٣ شركة أجنبية ، أكبر عدد تابع للدولة بمفردها ، وشكلوا نسبة ثلث رأس المال المستثمر في البلاد . وفي أواخر العام ١٩٧٢ بلغت قيمة أصول الولايات المتحدة في إيران ٥٧٠ مليون دولار - وهو مبلغ كبير ، ولكنه أقل مما كان لديها في إسرائيل (٦٠٠ مليون) وليبيا (١١٤٥ مليون) والسعودية (٢٠٠٠ مليون) (٤) . إلا أنه كان لعدد آخر من الدول وجودا

(٥) أقدم بالشكر البالغ إلى وينسلو بيك ، الذي كان يعمل في السابق لدى وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة ، لتزويدي بهذه المعلومات .

(٤) The Persian Gulf, 1974 : Money, Politics, Arms, and Power, House of Representatives Hearing before the Sub-Committee on the New East and South Asia, Washington, 1975, p. 122.

قويا - اليابان في البتروكيماويات ، وبريطانيا والمانيا في انتاج العربات، والمانيا في الاسمنت والحديد . وفي منتصف السبعينات أصبحت اليابان أكبر مستثمر منفرد في ايران وبلغت نسبة استثماراتها ٤٠٪ في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦ .

لقد شهد حقل التجارة التحول الأكبر ، واحتلت المانيا الغربية المركز الاول وسبقت الولايات المتحدة . لقد كان هناك دائما تعاون تاريخي طويل بين المانيا وايران ، وكانت برلين والان بون تعتبران بمثابة البلد المضادة لكل من لندن وموسكو وواشنطن . فقد طور رضا خان الروابط الاقتصادية مع النازيين وان تعيين مصدق لمستشار هتلر السابق الدكتور شاخت Shacht لتسيير برنامجه الاقتصادي لا يمكن أن يكون الا أكثر من مصادفة . فأكبر جالية ايرانية في أوروبا الغربية هي الموجودة في المانيا الغربية . وقد شكلت المانيا الغربية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧١ نسبة ٢٠.٧٥٪ من اجمالي واردات ايران من السلع غير العسكرية ، في حين ان صادرات الولايات المتحدة اليها لم تزيد عن نسبة ١٣٪ ، الا أن هذه الاخيرة سبقت المانيا الغربية بعد فترة ازدهار النفط وشكلت واردات ايران للعام ١٩٧٥ نسبة ٢١.٦٪ من الولايات المتحدة (٨٦ مليون دولار) ، وهبطت حصة المانيا الغربية الى ١٨٪ (٤.٤ مليون) . وعلى أي حال ، فقد توصلت ايران والمانيا الغربية ، اثر زيارة للمستشار برانت في العام ١٩٧٢ ، الى التوقيع على معاهدة للتعاون الاقتصادي طويل الامد بينهما تضمن دورا المانيا أكبر ومستمر في تنمية البلاد . وستحصل المانيا الغربية على النفط والغاز الايرانيين ، في حين ان الشركات الالمانية ، التي تقدر استقرار الاوضاع في ايران، تدرك أنها ستلقى عوائد جيدة لقاء استثماراتها . فمن جهتها ، ان ايران تحتاج للتكنولوجيا والتدريب الذي يمكن أن تقدمه الشركات الالمانية ، والمعروف ان ايران كانت قد اشترت نسبة ٢٥.٤٪ من أسهم شركة الحديد والصلب « كراب » الالمانية في العام ١٩٧٤ . وفي حين ان هذه العملية قدمت للشركة الالمانية ما تحتاجه من أموال،

فانها وفرت الاساس للعون الالماني في توسيع انتاج الصلب في ايران ذاتها .

اذن ، ان الصورة تعبر عن حدوث نقلة في طبيعة علاقات ايران مع القوى الرأسمالية الرئيسية . فقد كانت المصالح الاقتصادية للبلدان الرأسمالية ، ما عدا النفط ، في فترة ما قبل الستينات صغيرة نسبيا ، في حين ان المصالح السياسية والاستراتيجية كانت كبيرة . وفي ظل سيطرة الولايات المتحدة وبدولة ايران مستقرة ، هناك قدر ضئيل فقط متاح امام التنافس السياسي والاستراتيجي القديم . وعندما توجد الازمة فانها تحدث في حقلي التجارة والاستثمار ، وقد تنشعب خلافات بشأن بيع السلاح اذا ما حاولت ايران التوجه نحو فرنسا وبريطانيا بعد نزاع ينشعب مع الولايات المتحدة . ان ما يمكن ان يعرض للتفريط به الان في هذه الحقول ، وفي ضوء الاهمية الاقتصادية المتعاظمة لايران ، أصبح أكبر بكثير مما كان عليه في السابق . والتنافس الان ، بالتالي ، يخضع أكثر للمراقبة ، ولكن في الوقت ذاته وبطريقته الخاصة لا يزال يحافظ على كثافته .

السياسة الاقليمية

ان الاهتمام المركزي لسياسة ايران الخارجية منذ منتصف الستينات ، كان الوضع في غرب آسيا - في الخليج جنوبا ، والبلدان العربية غربا ، وأفغانستان وباكستان والمحيط الهندي في الشرق وفي الجنوب الشرقي . وتبرر ايران سياساتها على اساس ، أولا ، انه لديها مصالح امن قومية خاصة بها يجب حمايتها ، وانها ثانيا الدولة الوحيدة المسؤولة عن المحافظة على استقرار الدول القائمة . وتشير الى قضايا مثل امن خط ناقلات النفط المصدر عبر الخليج ، والحركات الثورية في الدول العربية، والاضطراب في قارة جنوب آسيا كأسباب تجعل ايران حريصة على ان تكون قوة عسكرية ضاربة في المنطقة .

الرأي الإيراني الرسمي بالتهديدات

تهديدات (بالغة الخطورة) تهديدات (منخفضة الخطورة)

راهنا

الاتحاد السوفياتي	عمان
العراق	الحركات الانفصالية
	الارهاب

مستقبلا

الاتحاد السوفياتي	الخليج العربي
العراق	الحركات الانفصالية
الهند	الارهاب

يحتتم هذا التقديم للسياسة الإيرانية عددا من الاسئلة ، فهو أيضا انعكاس للاوضاع الداخلية في ايران - الضغط الصادر عن الجيش بسبب مطالبتهم لزيد من السلاح ، ورغبة الشاه في تعبئة المشاعر الوطنية . وقبل أي شيء آخر ، هناك دائما ادراك بأن قيام حركة ثورية ناجحة في أي من الاقطار المجاورة سيخلق نتائج مضطربة تصيب مركز النظام البهلوي : ان رد فعل الشاه الهلع على النظامين العسكريين القوميين في كل من العراق والناصرية خلال الستينات خير دليل على هذا الامر ، على أن أيا من النظامين لم يشكل خطرا رئيسيا على الشاه . ويدرك الشاه أيضا ان أي تنازلات تتمكن الاقليات القومية المضطهدة في البلدان المجاورة (العراق وباكستان) من احرازها ستعمل على تشجيع قيام حركات مماثلة في داخل ايران ذاتها .

المصدر :

US Military Sales to Iran, Staff Reporter to the Subcommittee on Foreign Assistance of the Committee on Foreign Relations, United States Senate, July 1976, p. 8.

هناك بالتأكيد قضايا أمن حقيقية لا بد وأن يأخذها أي نظام إيراني في الاعتبار : أحداها قضية حرية إبحار ناقلات النفط . إلا أن مصالح الأمن هذه التي لا يمكن التقليل من شأنها ليست كافية في حد ذاتها لتفسير ديناميكية سياسة إيران الخارجية . إن هذه السياسة تتكون من مصالح أمنية مشروعة بالإضافة إلى عنصر عدائي ناتج عن طبيعة النظام . ولذلك تبرز المسألة من حيث الاستفسار عن طبيعة هذا العنصر الإضافي بذاته .

إن النعت البسيط الذي يطلق على إيران هو القول بأنها قوة « توسعية » : بعض السياسيين العرب يصورونها على هذا الأساس ، ويوازنون بين أفعال إيران في الشرق وأعمال إسرائيل في الغرب . ولكن ، وفي الوقت الذي تكون فيه إيران « توسعية » بالمعنى الغامض للعبارة ، فإن المسألة الحقيقية تكمن في تحديد كيف إن إيران هي كذلك وكيف إنها ليست كذلك . هناك على الأقل ثلاثة معاني ليست كلمة « توسعية » ملائمة . أولا ، لا تعزم إيران الآن القيام بالحاق أي جزء من الأراضي المجاورة . فالنزاع الحدودي الأخير (مع العراق وأفغانستان) قد تم حله ، وتوقف الشاه في العام ١٩٧٠ عن ادعائه بضم البحرين ، وفي العام ١٩٧١ احتلت إيران ثلاث جزر في الخليج ، وكان هذا آخر مطالبة لإيران بضم الأراضي . وقد تبدو هذه نقطة واضحة ، إلا أنها هامة حتى ولو كان فقط من أجل الرد على الأقاويل الراهنة والمبالغ بها في الشرق الأوسط والقائلة إن الشاه يحاول أن « يعيد بناء الإمبراطورية الفارسية » . وتبرز الحاجة لرسم تمايز ، وهو أمر لا يقوم به دائما النظام ذاته في إيران ، بين السلوك الذي ستمكن إيران من خلاله فرض نفوذها في القسم الأخير من القرن العشرين وبين ذلك الذي اتبعته في العصور الغابرة - إن في القرن الثامن عشر ، أو القرن الخامس قبل الميلاد . ففي الماضي لم يكن للأراضي أية حدود ثابتة ، أما حدود الدولة الإيرانية في هذا القرن فهي تقريبا محددة ومعروفة . ثانيا ، ليس هناك ما يبعث على الاعتقاد بأن إيران مهتمة ببسط نفوذها من خلال إنشاء جاليات إيرانية خارج حدودها . والمعروف أن هناك حوالي مليون إيراني ، أو

متحدر من أصل إيراني ، يعيشون في أقطار الخليج العربية ، الا ان هؤلاء ليسوا ، ولا يمكن أن يصبحوا أداة تابعة للسياسة الإيرانية الخارجية . هؤلاء ليسوا بأي معنى من المعاني مستوطنين ، مثلما كان عليه اليهود في فلسطين . انهم أفراد هاجروا ، ليس بتشجيع حكومتهم ، ولكن كاستجابة لقوى السوق ، يبحثون عن فرص العمل والتجارة . وفي حال نشوب نزاع إيراني مع الدول العربية التي تعيش هذه الجاليات فيها ، فان التجار والعمال الإيرانيين المحليين منهم لن يكونوا أداة السياسة الإيرانية ، بل أفراد جيش إيراني غاز . واذا ما أرادت إيران أن تسرب نفوذها فانها تفعل ذلك من خلال التأثير على حكام هذه الدول ، الذين هم عرب ، وليس من خلال توجيه الجاليات الإيرانية .

ثالثا ، في حين ان إيران قد كشفت عن قدرتها على الهجوم ، ورغم تصميمها على تحقيق تفوق عسكري في الخليج ، فمن المفضل أن يفترض ان هذين السببين فقط هما اللذان سيجعلان من إيران أن تقوم بمحاولة احتلال الدول الاخرى ، وان كانت متأكدة من ذلك . لناخذ مقولة واضحة : ان إيران ليست منعمكة في تسليح نفسها في السبعينات ، مثلما فعلت ألمانيا واليابان في الثلاثينات ، بغية الاعداد المتعمد لشن هجوم ضد جيرانها . قد تتورط إيران عسكريا في بلدان المنطقة ، الا انها ستفعل ذلك اما نتيجة لاحداث معينة في تلك البلدان ، او نتيجة لاوضاع غير مستقرة في داخل إيران ذاتها : في غضون ذلك ستحاول إيران أن تؤكد سيطرتها عبر القوة السياسية في المقام الاول وليس عبر الوسائل العسكرية . ومن أجل هذه الاسباب الثلاثة ان نموذج « التوسعية » البسيط هو نموذج مضلل .

من ناحية أخرى ، هناك عناصر عدة تشجع إيران على التدخل في الدول الاخرى ، وهي عناصر قد تصبح أكثر قوة في المستقبل . فأولا ، ان المجد الذي يتحقق من جراء العمليات العسكرية يساعد النظام في تعزيز صورته وتحسين مركز الجيش في المجتمع الإيراني . فاشارات الشاه المتكررة لاعمال الجيش

الايرواني «البطولية» في ظفار دليل جيد على ذلك . وقد يجد الشاه أو أي نظام عسكري يحل مكانه أمرا مغريا في أن يشن حربا ضد دولة أخرى بغية أحكام السيطرة على الأوضاع الداخلية . أن إمكانية حدوث ذلك تتعاظم بسبب دور الجيش والعسكريتاريا في داخل إيران ، وبسبب تفوق إيران الكبير في المنطقة . ثانياً، قد تجبر المصالح الاقتصادية لإيران وتدفع الدولة نحو السيطرة على البلدان المجاورة أو احتلال مصادرها . فايران تستثمر الآن في كل من باكستان والهند كي تضمن تدفق المواد التي يتطلبها الاقتصاد الإيراني . ولكن ، بدءاً من منتصف الثمانينات ومع هبوط إنتاج إيران من النفط ، أن ميل إيران للتعويض عن هذه الخسارة سيكون أقوى ، عن طريق استخدام قواتها المسلحة للسيطرة على منابع النفط في الدول المجاورة التي لا تزال تتمتع باحتياطات تفوق حاجاتها : الكويت ، قطر ، والسعودية ، تقع في هذه الفئة . ومما لا شك فيه، أن الضغوطات الاقتصادية من هذا النوع ، كانت الدافع وراء اعتماد الدول الأخرى لسياسات عدوانية في القرن العشرين . وعلى سبيل المثال ، كانت هذه الضغوطات هي المسؤولة عن سياسات اليابان التوسعية في الشرق الأقصى . وفي حين أن الظروف الدولية – أي نهاية الاستعمار الرسمي – تقلل من إمكانية تنفيذ مثل هذه السياسة ، فإنه لا يشك بأن مصالح إيران ، كدولة رأسمالية مصممة على تحقيق نمو سريع ، ستشجعها على التدخل في ما وراء حدودها كي تعوض عن فقدان الموارد الاقتصادية في الداخل .

على أي حال ، أن أهم العناصر سياسي مباشر ، من حيث أن النظام الإيراني يحرص على منع أية حركة أو دولة يمكن أن تضعف مركز إيران الاستراتيجي من أن تبرز في المنطقة . ويعني هذا ، ببساطة ، أن إيران ستتدخل لسحق القوى الوطنية والثورية في خارج حدودها التي تعتقد أنها تشكل خطراً عليها ، والتي تعتقد أنه بإمكانها أن تخمدتها . وقد أعلن الشاه في أكثر من مناسبة أنه لن يتحمل « التخريب » ، أي أية حركة ديمقراطية أو وطنية ، وأن سجل سياسته الخارجية منذ منتصف الستينات يؤكد ذلك .

توفر هذه النظرة المستقبلية الاساس لسياسة **تدخلية** بالغة الطموح ، سياسة وفرت بدورها المشروعية لعدد من الاعمال العدوانية ، والتي يمكن أن تكرر ذلك في المستقبل . لقد انتشرت عمليات ايران الخارجية منذ اواسط الستينات واتخذت لها شكلين رئيسيين : **التدخل المباشر** من قبل القوات العسكرية الايرانية ، والتدخل غير المباشر من خلال عنصر العون - قواعد ، وعتاد ، ومعدات ، وتدريب - الى قوى تدعمها ايران . ومن الامثلة الاساسية على ذلك التالي :

١ - **اليمن الشمالي** : تدخلت ايران لدعم الملكيين خلال الحرب الاهلية في اليمن بين الملكيين والجمهوريين (١٩٦٢-١٩٧٠) . وفي حين أن معظم العون الذي كان يتلقاه الملكيون كان قادما من السعودية .بالاضافة الى مساعدة بريطانيا واسرائيل ، فان ايران أيضا كانت تقدم السلاح الى الملكيين وكانت تدرب عددا غير معروف منهم في ايران ذاتها . وقد كانت ايران ، مثلها في ذلك مثل السعودية ، ترى هذا الامر كوسيلة لمواجهة نفوذ عبد الناصر الذي كانت قواته تؤازر الجمهورية .

٢ - **دولة الامارات المتحدة** : في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧١ ، وقبل يوم واحد من تسليم بريطانيا السيادة فوق الامارات السبع لدولة الامارات المتحدة ، قامت القوات الايرانية باحتلال ثلاث جزر في الخليج : احداها ، جزيرة أبو موسى التي كانت جزءا من امارة الشارقة والتي سمح حاكمها لايران بضمها ، في حين ان الجزيرتين الاخريين واللتين كانتا تابعتين لرأس الخيمة ، عارض حاكمها احتلال ايران لهما . وقد سقط عدد من الجنود العرب خلال الاشتباكات ، وجرى في ما بعد طرد سكان الجزر القلائل منها .

٣ - **عمان** : بدأت ايران بمساعدة سلطان عمان في العام ١٩٧١ ، في حملته ضد رجال عصابات الجبهة الشعبية المحاربين في اقليم ظفار الجنوبي من السلطنة . وفي العام ١٩٧٢ تمركزت قطعات بحرية في جزيرة أم الغنم العمانية لحراسة مداخل الخليج ، في حين ان طائرات هلو كبتر مقاتلة أرسلت الى ظفار .

وقد استخدم الاف من القوات الايرانية في الفترة بين كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ ونهاية العام ١٩٧٦ ضد رجال العصابات في ظفار ، ولم تسحب الا بعد الحاق الهزيمة بالقوى الرئيسية . ولم يعلن رسميا عن عدد القتلى ، الا أن الخسائر العسكرية غير المعلن عنها بلغت ٢٥ ضابطا و ١٨٦ من الرتب الاخرى خلال فترة ١٩٧٥-١٩٧٦ ، ويعتقد أن معظم هؤلاء قتلوا في ظفار . لقد كانت هذه أوسع عملية عسكرية تقوم بها القوات الايرانية ، الا أن ايران استمرت في لعب دورها رغم انتهاء القتال . لقد تحملت ايران مسؤولية أعمال الدورية جوا وبحرا على حدود عمان ، واحتفظت بوحدات عسكرية في بعض القواعد العمانية - في القاعدة الجوية ثمريت ، وفي ظفار ، التي تبعد أقل من ١٠٠ ميل عن حدود اليمن الجنوبي ، وفي مراكز بحرية على الجانب العماني لمضائق هرمز . وبعد معرفة المسافة القصيرة بين البلدين ، وفي ضوء تسهيلات القواعد المتاحة في عمان ، فإنه يمكن لايران أن تستخدم قواتها ثانية في عمان خلال ساعات قليلة .

٤ - **باكستان** : لقد أعلنت ايران بوضوح ، بعد الحرب الهندو - باكستانية في العام ١٩٧١ ، أنها تعارض أي اتجاه يهدف الى اضعاف باكستان ، ان كان من الداخل أو الخارج . وفي العام ١٩٧٣ ، عندما قام رجال العصابات في اقليم بلوختان الباكستاني المتاخم لحدود ايران بعمليات عسكرية على نطاق واسع ، بعثت ايران حوالي ٣٠ طائرة هليكوبتر من نوع تشينوك لمساعدة القوات المسلحة الباكستانية . ويذكر رجال العصابات التابعون لجهة تحرير بلوختان أنهم أسقطوا ثلاث منها في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ وقد قدمت ايران عونا عسكريا الى الجيش الباكستاني في حملته لتنفيذ البرنامج المدني للقليم .

٥ - **العراق** : في الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ ساعدت ايران القوات الكردية بقيادة مصطفى البرازاني في شمال العراق للبدء بحرب ضد حكومة بغداد . وبعثت ايران بالسلاح عبر حدودها المشتركة مع مناطق العراق الكردية ، وكان يوجد مئات من القوات الايرانية للاشراف على بطاريات المدافع المضادة للطائرات في المناطق

الكردية (ه) . وكانت مراكز المدافع الإيرانية في داخل إيران ذاتها تطلق النار على الطائرات العراقية في الوقت ذاته . ولعب سافاك أيضا دورا في هذه الحملة : فقد كان مسؤولا عن نقل الصحفيين الأجانب الى ومن الحدود العراقية ، وكان يشرف على جهاز البوليس السري الذي كان قد أنشأه البرازاني وعرف باسم باراستين . وقد توقف هذا العون في شهر آذار (مارس) عام ١٩٧٥ ، عندما توصلت الحكومتان العراقية والإيرانية الى اتفاق بشأن القضايا موضوع النزاع في ما بينهما .

بالإضافة الى هذه الاشكال الخمسة من التدخل المباشر ، لعبت إيران دورا خلال العقد الماضي في عدد من الدول الاخرى ، عن طريق ارسال السلاح او العون المالي الى قوى كانت تدعمها . في العام ١٩٧٢ بعثت إيران بطائرات الفانتوم النفثة لمساعدة الرئيس ثيو في جنوب فيتنام . وفي وقت مبكر ، قبل وقف اطلاق النار بين الحكومة العراقية والاكرد في العام ١٩٧٠ ، زودت الاكرد بأسلحة سوفياتية الصنع كانت إيران قد اشترتها من اسرائيل التي كانت بدورها قد استولت عليها من القوات المصرية بعد حرب عام ١٩٦٧ العربية - الاسرائيلية . وزودت إيران بالطائرات كلا من المغرب والاردن وعمان وبعثت في ربيع العام ١٩٧٧ بمعونات لم تحدد طبيعتها الى حكومة الجنرال موبوتو في زائير ، عندما كان هذا الاخير يواجه انتفاضة في اقليم شابا (٦) . وفي القسم الثاني من ذلك العام بدأت إيران بارسال العتاد الحربي الى الصومال لمساعدتها في نزاعها مع اثيوبيا ، بعد تزويد الاتحاد السوفياتي لهذه الاخيرة بكميات كبيرة من الاسلحة .

The Kurde, Minority Rights Group Report no. 23, (ه)
London, 1975, p. 21.

(٦) بشأن تقديم المعونات من الاسلحة السوفياتية ، عن طريق إيران واسرائيل ، انظر :

New Perspective on the Persian Gulf House of
Representatives, Hearings before the Sub-Committee on
the New East and South Asia, Washington, 1973, p. 205.

ليس لاية دولة من بلدان العالم الثالث سجلا من التدخل في خارج حدودها يمكن مقارنته مع سجل ايران خلال الفترة التي بدأت منذ أواسط الستينات . لقد قدمت كوريا الجنوبية ، وأندونيسيا ، وزائير ، واسرائيل ، والبرازيل ، والسعودية ، دعما مباشرا أو غير مباشر الى قوى مضادة للثورة خارج حدود هذه الدول ، الا أن هذه الدول لم تفعل ذلك على النطاق الواسع للمساعدات التي قدمتها ايران ، وبعد معاينة دقيقة يمكن أن نرى أن سياسة ايران تذهب أبعد من مجرد مصالح ايران الامنية . ففي حالة الجزر الثلاث ، كانت التبريرات التاريخية والعسكرية من النوع الهش : لم تكن ايران ، على وجه الخصوص ، في حاجة لاحتلالهم ، اذ أنها تسيطر على كامل مياه الخليج . يبدو السبب الحقيقي سببا سياسيا - ورغبة في انعاش صورة الشاه في الداخل ، والتعويض عن الضعف الناتج عن التنازل عن المطالبة بالبحرين . وقد ذكر مسؤول بريطاني ما يلي : «أخبرنا مستشارو الحكومة الايرانية ان الشاه لم يكن راغبا في هذه الجزر لافراض عسكرية او استراتيجية، رغم تصريحاته والحملة الاعلامية الرسمية التي تقول ذلك . بل اضطر لاحتلالها كي يعزز صورته كملك قوي وحازم » (٧) .

وفي عمان أيضا ، كان دافع الشاهد أكثر من دافع دفاعي . فقد ادعى الشاه أنه بعث بقواته الى عمان تلبية لدعوة من السلطان قابوس ، ولكن حتى لو قبلنا افتراضا ان السلطان كان بأي معنى من المعاني حاكما قانونيا ، وبعد معرفة اعتماده على الدعم الاجنبي (بريطاني) ، فمن المشكوك فيه ان يحجم الشاه عن الدخول الى عمان دون دعوة ، وخاصة ان الشاه كان قد أوضح في عدد من المناسبات أنه لن يسمح في أي حال من الاحوال لحركة ثورية باستلام السلطة في عمان . أكثر من ذلك ، كان لدى الشاه سببين آخرين لتورطه في عمان . كان أولهما تدريب أكبر عدد ممكن من قواته في ظروف معارك حقيقية : فقد كان يجري تبديل القوات

John Duke, Anthony, Arab states of the Lower Gulf, (٧)
Washington, 1975, p. 205.

المشاركة في المعارك بشكل دوري كل أربعة أشهر كي يحصل أكبر عدد ممكن من الجنود على الخبرة القتالية . أما السبب الثاني فقد تمثل في رغبة الشاه بتهديد أكثر الدول راديكالية في المنطقة، اليمن الجنوبية ، الدولة التي كانت تقدم الدعم لحركة رجال العصابات والتي تتمتع بحدود مشتركة مع عمان . وحالما حطت الطائرات الإيرانية النفاثة في قاعدة ثمرت ، وبعدها تحملت إيران مسؤولية حماية المجال الجوي لعمان ، بدأت طائراتها تحلق فوق أراضي اليمن الجنوبية . ولم يحط الإيرانيون نشاطاتها بالكتمان، وسمح اليمن الجنوبي لهم بالاستمرار بذلك حتى وقت طويل . ولكن في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٦ أسقطت المدفعية اليمنية الجنوبية طائرة إيرانية من نوع فانتوم ، وتصادف ذلك مع اجتماع كان يعقده وزراء خارجية دول الخليج في مسقط ، حيث كانت إيران تقوم بمحاولة اقناع دول الخليج تشكيل حلف جديد ، تحالف أمن الخليج . لقد سبب ذلك الحادث حرجا كبيرا لإيران ، وادعت طهران التي كانت سعيدة قبل أسابيع قليلة لقرارها بنشاطها على طول الحدود جنوب اليمنية - العمانية ، ان طائراتها كانت تقوم بمهمة تدريبية (٨) . وقد أدى هذا الى حدوث ردود فعل عربية عدائية ضد إيران الامر الذي حال دون استخدام إيران لهذا الحادث كمبرر للهجوم على اليمن الجنوبية ، وتم تأجيل البحث في فكرة تحالف أمن الخليج للفترة الراهنة .

الا أن أوضح الاعمال العدائية التي تقوم بها إيران هي تلك التي كانت موجهة ضد العراق ، حيث قامت عدة أنظمة حكم عسكرية منذ العام ١٩٥٨ بمحاولات نشر الافكار القومية الراديكالية . وقد كان لإيران عددا من الخلافات مع العراق - حول الحدود ، وبشأن دعم العراق الصغير لعدد من الإيرانيين المنشقين . وقبل اتفاقية عام ١٩٧٥ ، قامت حكومة بغداد باستفزاز طهران عندما طردت عشرات الالاف من الإيرانيين المقيمين في العراق بطريقة قاسية ولا مبرر لها . الا أن هناك سببا أكثر أهمية لعداء إيران نحو

The Times, 9 December 1975, and the Observer, 15. (٨) May 1977.

العراق وهو علاقات هذه الاخيرة مع الاتحاد السوفياتي وحملة الاعلام العراقية المؤيدة لعدد من المجموعات السياسية المعارضة في شبه الجزيرة العربية . ودخلت الدولتان أيضا في نزاع حول حقوق الشحن في نهر شط العرب . واستخدمت ايران حجة العراق المفترض لها كمبرر لبناء قوة عسكرية ايرانية ، رغم انه كان لايران قوة عسكرية متفوقة على قوة جارتها (٩) .

ان التاريخ الكامل لتورط ايران في العراق ليس معروفا . ففي تموز (يوليو) ١٩٦٩ كانت ايران متورطة بمحاولة الانقلاب الفاشلة ضد نظام البعث الحاكم ، وفي العام ١٩٧١ تم القاء القبض على رئيس المخابرات العراقي عندما كان يحاول الفرار باتجاه الحدود الايرانية ، وذلك بعد فشل محاولة انقلاب ثانية . ومن الممكن ، رغم ان ذلك ليس قاطعا ، ان ثمة علاقات كانت تربطه بايران . الا ان اضحى شكل من أشكال الضغوطات على بغداد ، على أي حال ، كان يتم من خلال الاكراد . فقد اعطت ايران عوناً عسكرياً صغيراً للاكراد خلال الستينات ، وبعد ان توقف اطلاق النار بين الحكومة والاكراد في العام ١٩٧٠ ، بدأت ايران بعد عامين بتشجيع الاكراد على استئناف الحرب ، كوسيلة للضغط على العراق .

لقد تم الكشف عن التفاصيل المتعلقة بتلك المرحلة من خلال المعلومات التي أعلنت عنها لجنة ممثلي الكونغرس الاميركي المختارة لشؤون المخابرات . ويوضح تقرير اللجنة انه في الوقت الذي كان فيه لدى الاكراد اسبابهم الخاصة لنشوب الحرب ، كانت ايران تستغل الاكراد : « كان لدى وكالة المخابرات المركزية معلومات مبكرة تفيد أن حليفنا سيتخلى عن المجموعة الاثنية عندما توصل الى اتفاق مع عدوه بشأن النزاع الحدودي » . وقد أصدرت وكالة المخابرات مذكرة بعد مرور شهرين على مبادرة ايران ، أي في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ جاء فيها ما يلي : « يبدو أن حليفنا قد استخدم وزير خارجية حكومة أخرى لنقل رسالة الى عدوه بأنه

(٩) Dale R. Tahtinen Arms in the Persian Gulf, Washington, 1975.

سيكون رافعا في احلال السلام في المنطقة اذا ما أعلن عدوه أمام
الملا عن استعدادة لابطال مفعول سابق بشأن حدود البلدين « (١٠) .
وقد ظهر من التقرير أيضا انه لو لم يضل الشاه الاكراد لكان بإمكان
هؤلاء أن يتوصلوا الى اتفاقية أفضل مع حكومة بغداد : « ويبدو
انه لو لم تعزز الولايات المتحدة أوضاع حليفنا ، فقد كان بإمكان
المقاتلين التوصل الى تسوية مع الحكومة المركزية ، يحصلون من
خلالها على شكل من أشكال الحكم الذاتي ويتجنبون مزيدا من
أراقة الدماء . بدلا من ذلك ، استمر عملاؤنا بالقتال ، مشرفين
على الآلاف من الجرحى و ٢٠٠٠٠٠ لاجيء » . ومن ناحية أخرى ،
حالت الولايات المتحدة وإيران دون قيام الاكراد بشن هجوم شامل
عندما كان بإمكان هؤلاء القيام بذلك : « ... ان سياسة » عدم
تحقيق النصر « التي اتبعتها الولايات المتحدة وحليفها أفلقت هذه
اللجنة . وتكشف وثائق في حيازة اللجنة عن رغبة الرئيس
والدكتور كيسنجر ورئيس الشؤون الخارجية في أن لا ينتصر
عملاؤنا . وفضلوا عوضا عن ذلك أن يحافظ المحاربون على مستوى
من العمليات العدائية يكفي لاستنزاف مصادر الدولة المجاورة
لحليفنا . ان هذه السياسة لم يعلم بها حلفاؤنا ، الذين لم تنقصهم
الشجاعة للاستمرار في القتال » . وقد أكدت مذكرة صادرة عن
وكالة الاستخبارات المركزية في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٧٤ على ما
يلي : « نعتقد أن حليفنا لن ينظر بعين مؤيدة لقيام حكومة رسمية
مستقلة ذاتيا . ان حليفنا وهو في ذلك يماثلنا ، يستفيد من حالة
اللاحل ... فلا حليفنا ولا نحن نرغب في أن تحل المسألة بطريقة
أو بأخرى » .

في العام ١٩٧٥ ، وبعد ثلاث سنوات من العمل السري في
العراق ، أصبح بإمكان الشاه أن يتوصل الى اتفاقية مع حكومة

(١٠) كل الكلام المذكور في هذا القسم والموجود بين أقواس ، مأخوذ من
تقرير لجنة ممثلي الكونغرس الأميركي المختارة لشؤون المخابرات ، المؤرخ
ب ١٩ كانون الثاني (يناير ١٩٧٦) ، ونشر في مجلة Village Voice
كملاحق خاص في شهر شباط (فبراير) . وقد نشر التقرير أيضا في ما بعد
في كتاب صدر عن Russel Press ، واشنطن .

بغداد . فقد حل النزاع حول الحدود . وتعهد العراقيون بأن يوقفوا دعم المنشقين الايرانيين في العراق : فقد توقفت نهائيا خدمات الاذاعة واضطر من كان منهم موجودا في بغداد الى الفرار ، أو اللجوء الى السفارات الصديقة . وبعد ذلك بفترة وجيزة اقام العراق علاقات دبلوماسية مع عمان ، وهذا امر كان محل نزاع ، وانقطع على الفور حبل المساعدات الايرانية الى الاكراد . ومن ناحية أخرى ، وفي الخامس من آذار (مارس) ، قام ممثل للسافاك بزيارة مقر قيادة الاكراد ، وعلى حد تعبير برقية بعثت بها وكالة المخابرات المركزية ، « أخبرهم بكلمات جلية وواضحة ان (أ) الحدود مغلقة أمام كل - تكرر - كل التحركات ، و (ب) ... عدم توقع أية مساعدات من حليفنا ، و (ج) التوصل الى حل مع عدو حليفنا وفق أية شروط يمكن الحصول عليها ، و (هـ) السماح لوحدات عسكرية باللجوء الى بلد حليفنا وذلك ضمن مجموعات صغيرة وبشرط تسليم سلاحها الى جيش حليفنا » .

ان بعض جوانب اتفاقية آذار (مارس) ١٩٧٥ كانت معقولة وخاصة المتعلق منها بنهر شط العرب في الجنوب: فقد كان العراق يسيطر على النهر بالكامل (وفق اتفاقية سابقة مع ايران) ، الا ان الاتفاقية الجديدة قسمت النهر بشكل اكثر تكافؤا بين البلدين . ولذلك فان الاحتجاجات التي صدرت عن بعض الوطنيين العرب ضد هذا الجانب لم تكن مبررة . الا انه نتج عن الاتفاقية مأساة عارمة أصابت الاكراد ، الذين تمكن الشاه من أن يناور بهم ووصلوا الى وضع كانوا عنده معتمدين بالكامل على الشاه الذي كان باستطاعته التخلي عنهم متى شاء . ان صورة السياسة الخارجية لايران التي يمكن تكوينها عن تلك الفترة ، مثل تلك التي توضحت من خلال العمليات العسكرية ضد دولة الامارات وفي عمان ، هي صورة بلد مستعد أن يقوم بالاعتداء ويتخذ مواقف مزدوجة على نطاق واسع بغية تحقيق أغراضه . وتظهر المرحلة الكردية ان مثل هذا التلاعب يشكل جزءا حيويا من سياسة ايران الخارجية ، مثلما يشكل في سياسات دول أخرى ، وليس هناك ما يبعث على الاعتقاد ان ايران التي تضاعف من قدرتها العسكرية ستتجنب

القيام بمثل هذا العمل ثانية ، اذا ما سنحت الفرص لها .

ليس هناك ما يبعث على الدهشة في تلازم توسع دائرة النشاط الايراني بنمو قوتها . فبعد الانقلاب العسكري ضد العرش في أفغانستان في العام ١٩٧٣ لعبت ايران دورا نشيطا هناك ، داعمة مجموعة الضباط المؤيدين للغرب تقدم لهم العون كي تربط الاقتصاد وجهاز الاتصالات الافغانستانى بايران . وقد استخدم الشاه أيضا العون الذي يقدمه الى باكستان لبسط نفوذه على اقتصاديات وسياسات ذلك البلد ، وأعلن عن نواياه في أن يتدخل اذا ما سنحت فرصة تمزق باكستان . وبالإضافة الى ذلك ، طورت ايران روابطها الاقتصادية على مستوى دولة ودولة من العلاقات مع الهند وبنغلادش وكوريا الجنوبية وتايوان وأندونيسيا . وهناك أيضا حقل جديد لحدوث نشاط ايراني محتمل في المحيط الهندي ، رغم عدم وضوح مدى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه ايران ، التي تواجه قواتها البحرية مشاكل حادة ، في ذلك الجزء خلال الثمانينات . وكجزء من استراتيجية ايران في المحيط الهندي أقامت البلاد تعاونا اقتصاديا وعسكريا مع جنوب افريقيا التي تتلقى منها الاورانيوم ، وحصلت على تسهيلات بحرية في جزيرة موريتشيوس . ويوضح العون الذي قدمته ايران الى زائر في العام ١٩٧٧ مدى اهتمامات الشاه الراهنة : فالإيرانيون تدخلوا في هذا البلد ، وفي شمال اليمن والامارات وعمان ويمكنهم أن يفعلوا ذلك بسهولة اذا ما تعرض الكويت الى تهديد العراق ، أو اذا ما نما التحرك الشعبي في البحرين . ان المرء يشك ، بشكل معقول ، بأن يتمكن اتفاق العام ١٩٧٥ بين العراق وايران من مواجهة فترة الاختبار . وأخيرا ، تبقى تركيا ، الدولة المجاورة لايران في الشمال الغربي ، والبلد الذي تتمتع ، ربما ، بأكبر طبقة عاملة في الشرق الاوسط . في الوقت الراهن ، يبدو الجيش التركي قادرا على مواجهة الاستياء المحلي ، ولكن اذا ما ازداد الوضع سوءا فانه يشك بأن لا تسارع ايران بتقديم العون الى أي نظام تركي يستطيع أن يدعي أنه « طلب » مثل هذا العون .

الشركاء الاقليميون : السعودية ، اسرائيل ، مصر .

حاولت ايران ان تقيم علاقات خاصة ، بما فيها التعاون بأشكال عدة ، مع ثلاث من دول الشرق الاوسط وهي السعودية واسرائيل ومصر . لقد أصبح للسعودية ، مثلها في ذلك مثل ايران ، سياسة خارجية هامة منذ منتصف الستينات ، وفي حين انه ليس لديها قوات مسلحة تعتد بها ، فانها تتمتع بنفوذ كبير في العالم العربي بسبب قوتها المالية. وأصبحت السعودية القوة المسيطرة في العالم العربي بعد حرب ١٩٦٧ العربية - الاسرائيلية - تدعم ماليا مصر والسودان وسوريا والاردن واليمن الشمالي والمغرب وتتصرف كأنها مصدر التوجيه الرئيسي في النزاع العربي - الاسرائيلي .

يعتري السعوديون كثير من الشك ازاء دور ايران في الخليج، بسبب عدااء ايران المتواصل للدول العربية ، وبسبب غطرسة ايران ورغبتها في الحفاظ على مركز عسكري متفوق وثابت . ويتوجس العديد من السعوديين من السياسة الايرانية ، وكأنهم يتوقعون تقريبا قيام ايران باحتلال بلادهم في وقت قادم من المستقبل . فقد نشرت تقارير بصدد بعض الانزعاج الذي اصاب السعوديين بسبب دور ايران في عمان . الا انه يجب عدم المبالغة في مدى هذا العدااء . وقد تم رسم مسار السياسة الخارجية الاميركية المباشرة في الخليج لتشجيع قيام تحالف بين البلدين على مستوى منخفض - سياسة « الركييزة التوأم » ، ولا شك ان الولايات المتحدة ستبذل جهودا خارقة كي تحول دون حدوث خلاف حاد بينهما . ولا توجد في الوضع الراهن ، أية مسألة تسبب نزاعا في ما بينهما ، على الاقل مسألة قد تستغل كمسبب لنشوب حرب . الا ان الشك المتبادل وبناء القوة العسكرية يجعل حدوث أزمة بينهما أمرا محتملا ، الا ان هناك أيضا ضغوطات تعويضية قوية ستميل باتجاه دفع التنافس الإيراني - السعودي نحو أشكال سياسية أخرى .

لقد كان لايران علاقات وثيقة مع اسرائيل بدأت عندما قامت

ايران بالاعتراف باسرائيل كأمم واقع في العام ١٩٥٠ . وتجدر الإشارة الى أنه طوال فترة الخلاف بين ايران ومصر والعالم العربي عموما كان التحالف مع اسرائيل يزداد توثقا ، حيث كانت الدولتان تواجهان عدوا مشتركا . ومنذ حرب ١٩٦٧ ، وخاصة منذ حرب ١٩٧٣ ، يمكن ملاحظة تغير في وجهة النظر الإيرانية . فقد انتقدت ايران اسرائيل لانها تتمسك بالضفة الغربية وقطاع غزة ، وأعلنت عن بعض الدعم للقضية الفلسطينية ، في الوقت الذي كانت تعارض فيه قيام دولة فلسطينية خشية أن تتحول الى دولة تدور في فلك السوفيات . واستطاعت ايران أن تقيم علاقات مع مصر منذ وفاة عبد الناصر ، وقد أزاح ذلك أيضا أحد عوامل الصداقة مع اسرائيل . فموقف ايران في ما بعد العام ١٩٧٣ كان مزدوج الاتجاه ، وضع خصيصا لتشجيع فكرة التوصل الى تسوية دائمة للقضية العربية - الاسرائيلية ضمن اسرائيل والنظام المصري .

على أي حال ، ورغم التغير في السياسة الإيرانية ، فانها حافظت على علاقاتها الوثيقة مع اسرائيل والتي تظهر للعيان في عدة حقول (١١) :

١ - **التدريب العسكري** : جرى تدريب عدد غير معروف من الضباط الإيرانيين في اسرائيل . فقد ذكر أحد الكتاب ، حصل على معلوماته من خلال مناقشات أجراها مع الشاه ، أن « جميع الضباط الكبار في جيش الشاه زاروا اسرائيل ، وأن المئات من صفار الضباط حصلوا على تدريبهم على أيدي الاسرائيليين » (١٢) . ويعتقد أن مستشارين اسرائيليين اشتركوا في عمليات ضد قبائل ايران الجنوبية خلال انتفاضة عام ١٩٦٣ .

٢ - **العون العسكري** : رغم أن البلدين يحصلان على العتاد الحربي من الولايات المتحدة الاميركية ، فان اسرائيل زودت ايران

(١١) التفاصيل بشأن العلاقات بين ايران واسرائيل مستقاة من :

Robert Reppa, Iran and Israel, New York, 1974.

E. A. Bayne, Persian Kingship in Transition, New York, (١٢)
1968, p. 212.

باعتاد السوفييتي الصنع الذي كانت قد سيطرت عليه في العام ١٩٦٧ ، في حين أن إيران اشترت السلاح لاسرائيل عندما كانت هذه الاخيرة غير قادرة على الحصول عليه بسبب الحظر (وخاصة من فرنسا) . وتمكنت اسرائيل من تزويد إيران ببعض الفنيين الذين تحتاجهم لخدمة معداتها الجديدة .

٣ - **المخابرات :** بدأ جهاز موساد الاسرائيلي بالتعاون مع سافاك منذ الخمسينات (١٣) . وبالإضافة الى تبادل المعلومات بين الجهازين ، يعتقد أن عددا من مسؤولي سافاك جرى تدريبهم في اسرائيل .

٤ - **النفط :** إيران هي المورد النفطي الرئيسي الى اسرائيل ، وهذا بمفرده أحد أهم أوجه التعاون بين البلدين . وبعد حرب عام ١٩٦٧ ، بنت إيران خطا من أنابيب نقل النفط طوله ١٦٢ ميل وقد مولته إيران واستخدمته لنقل نفطها الى الاسواق الأوروبية ، من إيران على البحر الأحمر الى عسقلان على البحر الأبيض المتوسط وخاصة رومانيا وإيطاليا . وبعد عام ١٩٧٥ ، تعهدت إيران ، عندما سلمت اسرائيل حقل أبو رديس في سيناء للمصريين ، بأن تلبي حاجات اسرائيل في المستقبل ، ويضمن هذا جزءا من البنود السرية لمعاهدة فك الاشتباك في سيناء التي جرى التفاوض بشأنها بإشراف كيسنجر وزير الخارجية الأميركي آنذاك (١٤) .

٥ - **التنمية الزراعية :** أسهم الخبراء الاسرائيليون في مشروعين للتنمية الزراعية على الأقل في إيران ، ويقع أحدهما في قزوین ويفطي مساحة تعادل ١٢٥٠٠٠ أكر .

٦ - **التجارة :** بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية الى إيران ٢٢ مليون دولار في العام ١٩٧٠ ، و ٣٣ مليون في عام ١٩٧١ ،

Newsweek, 14 October 1974.

(١٣)

« (١٤) حول علاقات إيران النفطية مع اسرائيل ، انظر :

Sunday Times, 13 December 1970,

وحول التزامها باسرائيل في العام ١٩٧٥ ، انظر :

Guardian, 10 October 1975.

وارتفعت الى ٦٣ مليون في العام ١٩٧٤ . ويجري شحن هذه السلع اما عبر تركيا (التي تقيم علاقات أيضا مع اسرائيل) أو تنقل على ظهر الناقلات الفارغة في طريق عودتها الى الخليج . وتقوم شركة العال برحلات الى ايران - رغم ان شركة الطيران الايرانية لا تقوم بذلك .

وهكذا كان لايران علاقات مستمرة مع اسرائيل التي تصل الى أبعد من مجرد حدود العلاقات الدبلوماسية . ويمكن لايران أن تتورط في أزمة عربية - اسرائيلية الى جانب اسرائيل فيما اذا اختار العرب أن يمنعوا أو يطلقوا النار على الناقلات التي تحمل النفط الإيراني الى ايلات : فالسفن تبحر بمحاذاة الشاطئ الجنوبي لشبه الجزيرة العربية ، وتصل الى البحر الاحمر ، اذ يمكن مهاجمتها اذا ما رغبت الدول العربية في ذلك . ومن ناحية أخرى ، ساعدت ايران العرب ، في حرب عام ١٩٧٣ ، بنقلها للقوات السعودية الى الجبهة السورية ، اذ أن الميل العام لسياستها كان باتجاه تطوير روابط مع العالم العربي .

ويتوضح هذا أكثر من أي شيء آخر بنمو علاقات ايران مع مصر ، الدولة التي كانت معها في نزاع مفتوح بين عام ١٩٦٠ ، عندما قطع عبد الناصر العلاقات الدبلوماسية مع ايران ، وبين عام ١٩٦٧ عندما انسحبت القوات المصرية من اليمن الشمالي - ومنذ الحرب العربية - الاسرائيلية في العام ١٩٧٣ ، بدلت ايران جهدا خاصا لتطوير علاقات خاصة مع مصر . فقد منحت ايران مصر قرضا مقداره بليون دولار من المساعدات الاقتصادية ، وكان قد اقترح أن مشرفين إيرانيين سيسهمون في برنامج التدريب فيما لو ابتاعت مصر الأسلحة جديدة من الولايات المتحدة . ان عدد السكان في مصر يماثل عدد سكان ايران ، وترى هذه الاخيرة أن محورا قويا من طهران - القاهرة يمكنه أن يطوق السيطرة السعودية أولا ، ويمكنه ثانيا من أن يلعب دورا مؤثرا في السياسات العربية . تأمل ايران دون شك ، من خلال اقامتها للروابط بينها وبين كل من اسرائيل ومصر ، أن تتمكن من ممارسة ضغوط أكبر على الابطال الرئيسيين للنزاع العربي - الاسرائيلي .

ايران : امبريالية ؟ تحت - امبريالية ؟ (امبريالية ملحقه)

مضى على السياسة الخارجية النشيطة لايران ، بمعنى العلاقات الديناميكية مع دول أخرى خارج نطاق القوى الكبرى ، ما يزيد قليلا عن عقد من الزمن . ولذلك أصبح ممكنا أن تستنبط بعض الاستنتاجات بشأن طبيعة هذه السياسة ، وكيف تمكن مقارنتها بسياسات دول رأسمالية مماثلة . لقد ادعى الشاه مرارا أن ايران ستتبع طريقا لم تتبعه أية دولة آسيوية في السابق لتنفيذ عملية التصنيع الناجحة ، ولكن ، وفي حين أنه يحجم عن سبر غور هذه النقطة ، من المعروف أن عملية النمو الاقتصادي لليابان بين التسعينات من القرن الماضي وأربعينات القرن الحالي توافقت بسلسلة من الاعمال الهجومية الواسعة قامت بها اليابان ضد الدول المجاورة في محاولة منها الهيمنة على أسواق تلك الدول والسيطرة على مصادر المواد الخام فيها (١٥) . لقد أرادت اليابان أن تبني امبراطورية ، تقارن بالقوى الامبريالية الاخرى .

من حيث المنظور السياسي الضيق هناك بعض أوجه الشبه بين ايران السبعينات واليابان قبل عدة عقود : ففي كلا البلدين ، ان ايدولوجية بناء الامبراطورية وشخص الامبراطور امران مركزيان في الحياة السياسية - وفي حالة ايران ان شخص الامبراطور يحتل اهمية اكبر من اهميته في اليابان . ان ايران ، من دون شك ، تحاول أن تسيطر على جاراتها وتلحق بالدول الرأسمالية المتقدمة . الا أن التماثل ينعدم هنا ، حيث أن اليابان كانت دولة امبريالية بطريقة لا يمكن ان تجعل من ايران دولة امبريالية . فقبل أي شيء آخر ، كانت تتحول اليابان الى قوة صناعية كبرى في الوقت الذي كانت تتوسع فيه : فقد كانت قوتها العسكرية تستند على قدراتها الانتاجية المحلية ، وكانت تستطيع ان تصدر السلع المصنعة بذاتها . ونلاحظ أن السلاح الايراني يشتري من الخارج ، عن طريق بيع مادة خام ، ولا يعكس هذا القدرات الفنية والانتاجية الداخلية

Gavan McCormack and Jon Holliday, Japanese (١٥)
Imperialism Today, London, 1972.

للاقتصاد الإيراني . ثانيا ، رغم أن البحث عن الأسواق والمواد الخام يلعب دورا في سياسة إيران الخارجية يمكن أن تزداد أهميته ، من الخطأ المغالاة بأهمية هذا العنصر الذي كان بالغ الأهمية في حالة اليابان . وأخيرا ، لا يمكن أن تصبح إيران منافسة لأكثر الدول الرأسمالية المتقدمة ، بالطريقة التي أصبحت اليابان من خلالها كذلك . لقد انتهى زمن الامبراطوريات ، إذ أن إيران ، اقتصاديا ، أكثر ضعفا بالمقارنة مع الدول الأكثر تقدما ، عما كانت عليه اليابان منذ بداية تسعينات القرن الماضي . إذن ، أن التماثل بين النظامين الامبراطوريين الآسيويين في القرن العشرين يكشف بوضوح عن الضعف النسبي الذي تعاني منه إيران .

هناك نموذج آخر يطرح نفسه أثناء تحليل الوضع الإيراني هو « تحت – الامبريالية » ، وهو نموذج جرى تطبيقه على إيران من قبل عدد من الكتاب . لقد تطور مفهوم تحت – الامبريالية من خلال إطار التطور البرازيلي منذ انقلاب عام ١٩٦٤ ، وكان ذلك بمثابة محاولة لتوضيح لماذا أصبحت البرازيل مصدرا رئيسيا للسلع المصنعة إلى أجزاء أخرى من العالم الثالث . ووفقا للنظرية، عكس هذا : أ – تدفق رأس المال من الدول الرأسمالية المتقدمة إلى البرازيل ، ب – وضع قيود على السوق المحلية في داخل البرازيل ، حيث كان يجري تصدير السلع المصنعة كي تتم عملية إعادة إنتاج رأس المال ، ج – نمو واحتكار رأس المال في البرازيل ذاتها . وقد قيل أن مثل هذه العملية عكست تقسيما جديدا عالميا للجهد ، حيث تمكن عدد قليل فقط من دول العالم الثالث البالغ عددها ٨٠ دولة من التحول إلى كيانات صناعية متوسطة من النمط البرازيلي . بالإضافة إلى ذلك ، لقد صاحب التغير الاقتصادي تطورات سياسية وعسكرية : ففي حين أن البرازيل أصبحت إلى حد ما أكثر استقلالا عن الولايات المتحدة ، فقد كانت تقوم بنشاطات سياسية وعسكرية لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة ، إذ كانت تسهل من عملية إعادة إنتاج رأس المال على نطاق عالمي ، وتبني في الوقت ذاته دائرة نفوذ في جنوب الأطلنطي ، وتقدم العون للأنظمة

العسكرية في عدد من الدول المجاورة (التشيلي ، والاورغواي ، وبوليفيا ، والارجنتين) .

ان أوجه الشبه السياسية والاستراتيجية بين البرازيل وايران كثيرة . فكل من الدولتين من حيث عدد سكانها وحجم قواتها المسلحة قوة مهيمنة في المنطقة التابعة لها ، وتنفصل كل منهما أيضا عن الدول المجاورة لهما بفعل عوامل اللغة والثقافة . واذا ما كان البناء العسكري في ايران وحملاتها العسكرية قد فاقت البرازيل ، فان طبيعة سياستها في هذا المنحى واحدة . وأكثر من ذلك ، تمكن كل من النظامين العسكريين ، اللذين استلما السلطة بمساعدة وكالة المخابرات المركزية ، من سحق المعارضة عن طريق استخدام البوليس السري والتعذيب ، وحيث مهد التعزيز السياسي لكل منهما الطريق لتحقيق نمو اقتصادي أسرع والقيام بدور نشيط مضاد للثورة في المنطقة .

على أي حال ، هناك شبه طفيف بين البلدين من الناحية الاقتصادية ، وعند تطبيق مفهوم « تحت - الامبريالية » مثلما هو محدد في البرازيل على ايران فان ذلك ليس دقيقا لانه ، كما حصل عند المقارنة باليابان ، يكشف عن ضعف ايران . ففي الحالة البرازيلية ، ان اساس هذه الظاهرة هو تحديد السوق المحلية ، والحاجة بالتالي لتصدير السلع المصنعة ، اما في حالة ايران فان السلع المصنعة تشكل جزءا صغيرا من اجمالي الصادرات (النفطية وغير النفطية) - ربما ١٪ ، والمعروف ان المادة التصديرية الرئيسية هي النفط . ان هذا ناتج عن حقيقة ان الصناعة الإيرانية أقل تطورا من الصناعة البرازيلية ، وفي الوقت ذاته ان التوسع الكبير الذي حققته السوق المحلية الناتج عن الازدهار النفطي قد فاق قدرات الصناعة الإيرانية على العرض . وفي ايران ، يتم الاستثمار الاجنبي في ظل ظروف أقل تفضيلية في المدى البعيد عما هو عليه الحال في البرازيل ، اذ ان الازدهار النفطي الوقت المتوفر بسبب النفط هو الذي يحافظ على الطلب المحلي ويوفر مناخا ملائما للاستثمار . ان الدولة وعوائدها النفطية ، وليس رأس المال المالي والاحتكاري ، هي التي تسيطر في ايران . وبمفهوم اقتصادي

متشدد ، وخاصة في ما يتعلق باستيراد رأس المال وتصدير السلع
فان التشابه يبدو أكثر بين البرازيل ودول اسيوية أخرى مثل
سنجابور وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية .

في أي حال ، ان مفهوم الـ « تحت - امبريالية » كما طور
في حالة البرازيل معرض للنقد ، اذ أنه يفترض وجود علاقة ما
بين الحقلين الاقتصادي والسياسي - العسكري ربما لا تكون
صحيحة . فلا يوجد هناك ، الا القليل ، مما يدعو الى الاعتقاد
بأن دور البرازيل الاستراتيجي في أميركا اللاتينية يستند على
دورها الاقتصادي ، فصادراتها ، على سبيل المثال ، لا تذهب
بشكل رئيسي الى الدول التي تحكمها قوى عسكرية يمينية وتتلقى
الدعم من البرازيل . وحالما يتضح ذلك يصبح هناك مجال لتعريف
فضفاض أكثر لمفهوم « تحت امبريالية » ، تعريف يتركز على
البعد الاستراتيجي دون انكار الوزن الاساسي للمصالح التي تكمن
خلف الامبريالية . ويؤكد هذا المفهوم الاوسع لـ « تحت -
امبريالية » أ - الخضوع الاستراتيجي المستمر ، وان يكن جزئيا
للامبريالية الاميركية من جهة ، و ب - الدور الاقليمي المستقل
ذاتيا من جهة أخرى . ان مفهومنا كهذا ينطبق بالتأكيد على البرازيل
وعلى ايران أيضا . فايران تنتهج سياسات تدعمها واشنطن ويبدو
أن الولايات المتحدة غير راغبة في انتهاجها هي ذاتها ، ففي الوقت
ذاته فان هذه السياسات في مصلحة الطبقة المسيطرة في ايران
نفسها . فهذه الطبقة بعد أن تطورت عبر التوسع الذي شهدته
العقدان الماضيان أصبحت في موقع يمكنها من لعب دور كهذا ،
بل وحتى معارضة الولايات المتحدة بصدد بعض المسائل : والنفط
هو المثال الابرز على ذلك . وفي النهاية فان أهمية ثروة المنطقة
كلها بالنسبة للاقطار الرأسمالية المتقدمة ، لا امكانيات ايران
الاقتصادية ، هي التي تمنح ايران أهميتها الخاصة ، ويبدو أن
ايران وحدها هي التي تستطيع أن تلعب الدور المضاد للشورة
الذي تعتقد أن دولة ما ينبغي أن تقوم به ، والذي لم تعد الدول
الرأسمالية راغبة في لعبه هي ذاتها بصورة مباشرة .

فهرست

٥	مقدمة المؤلف الخاصة بالطبعة العربية
	الفصل الاول
٢١	المجتمع الايراني : لمحة خاطفة
	الفصل الثاني
٣٥	الدولة : خلفية تاريخية
	الفصل الثالث
٥٧	الدولة : خصائص عامة
	الفصل الرابع
٩١	القوات المسلحة والسافاك
	الفصل الخامس
١٤٣	التنمية الزراعية
	الفصل السادس
١٨٩	النفط والتصنيع
	الفصل السابع
٢٣٧	الطبقة العاملة
	الفصل الثامن
٢٩١	المعارضة
	الفصل التاسع
٣٣٧	السياسة الخارجية

طبعت على مطابع دار الفند

بيروت - شارع سوريا - ملك بردويل - تلفون ٢٣٠٥١٢



Bibliotheca Alexandrina



0658073

التمن ١٨ د.د. ارحايعادله